

مَجْمَعُ فَنَائِي

مَجْمَعُ فَنَائِي

شيخ الإسلام أحمد بن نعيمه

طيب الله ثراه

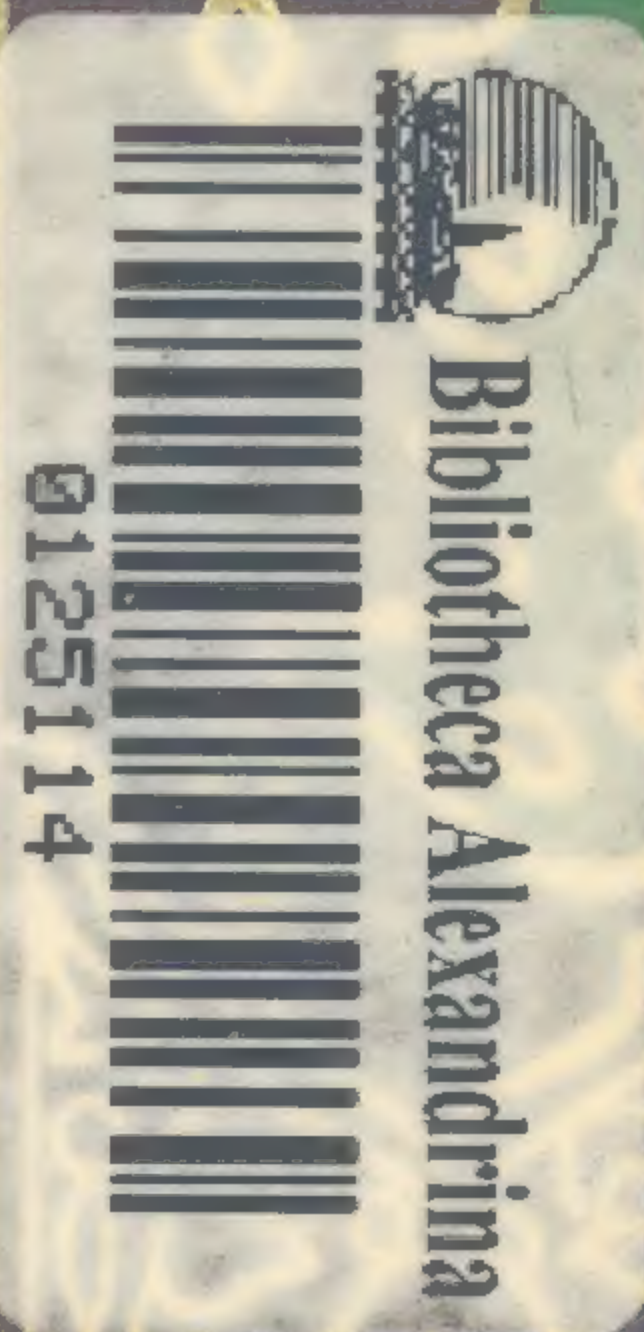
جمع وترتيب الفقير إلى الله

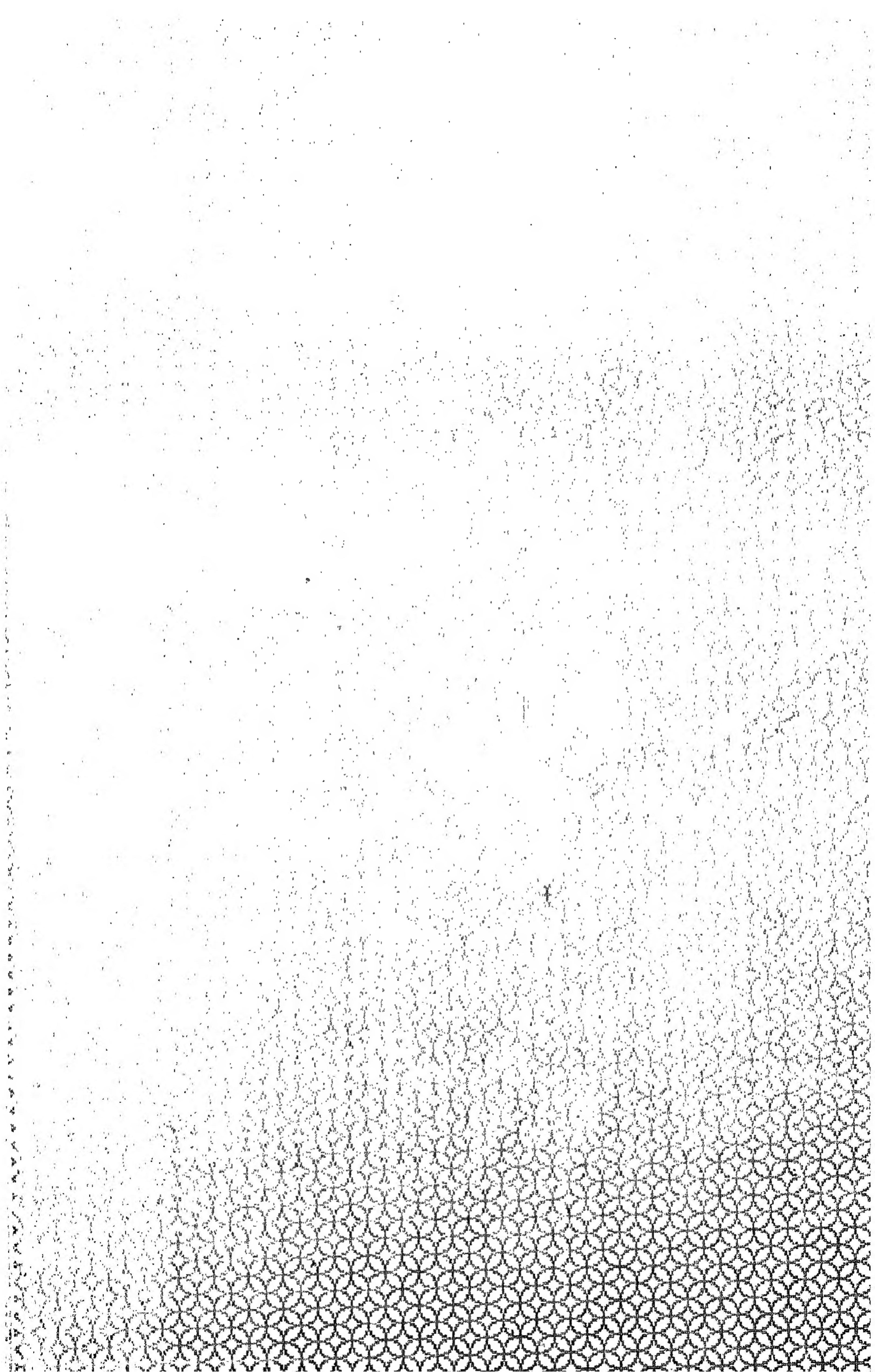
بهر الدين بن محمد بن أبي بكر بن أبي بكر بن أبي بكر

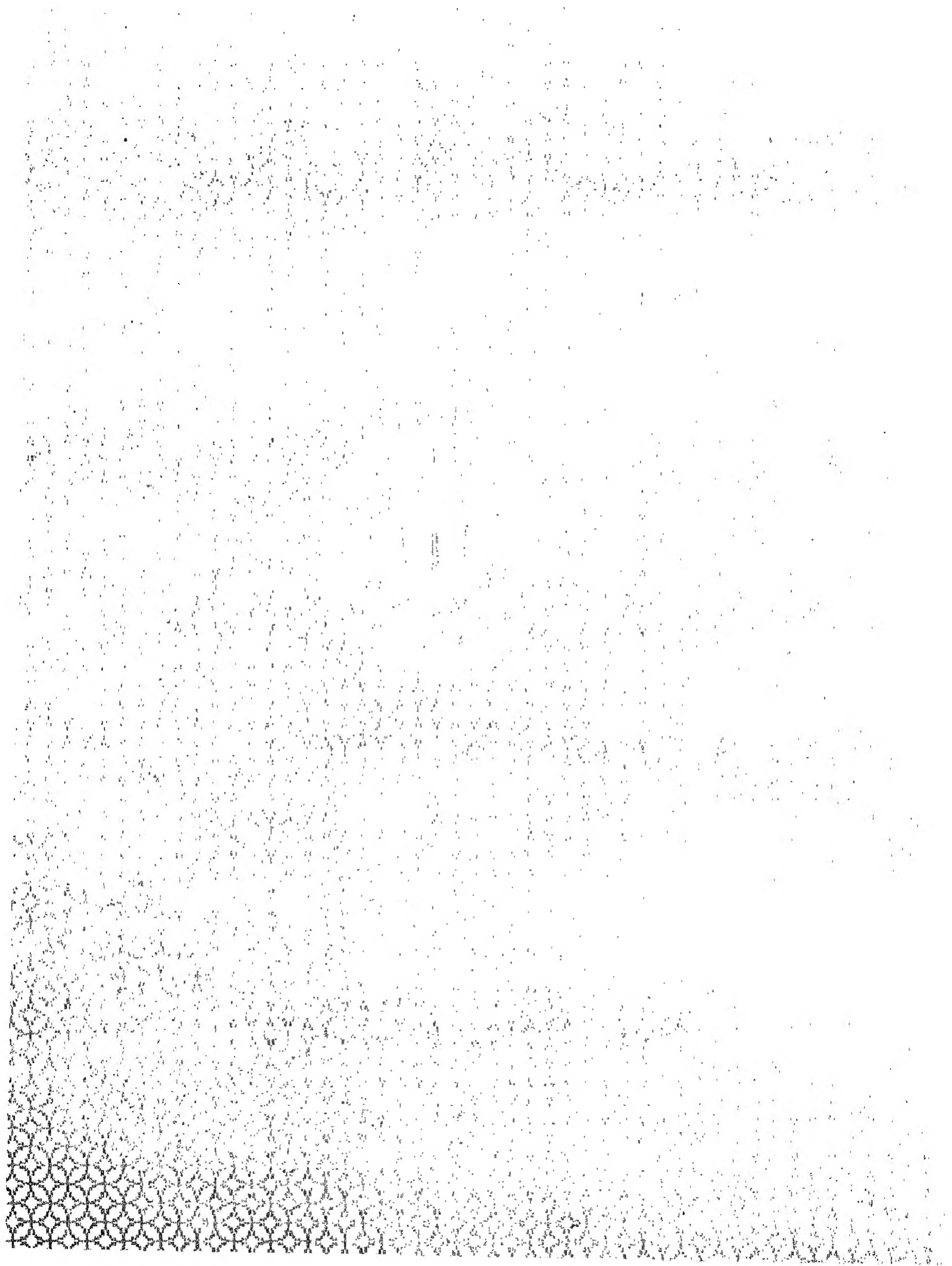
رحمته الله

وساعده ابنه محمد وفقه الله

المجلد الحادي والثلاثون







مجموع فتاوى
شيخ الاسلام أحمد بن تيمية

قدس الله روحه

جمع وترتيب الفقير إلى الله

عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي

وساعده ابنه محمد وفقرهما الله

المجلد الحادي والثلاثون

كتاب الوقف

إلى

النكاح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

سُئِلَ شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله تعالى

عن رجل احتكر من رجل قطعة ارض بستان ، ثم ان المحتكر عمر في ارض البستان صورة مسجد ، وبنى فيها محرابا ، وقال لمالك الارض : هذا عمرته مسجداً فلا تأخذ منى حكره ، فأجابه الى ذلك ، ثم ان مالك الارض باع البستان ، ولم يستثن منه شيئاً . فهل يصير هذا المكان مسجداً بذلك ، ام لا ؟ وإذا لم يصير مسجداً بذلك : فهل يكون عدم أخذ مالك الارض الحكر يصير مسجداً ؟ وإذا لم يصير البستان جميعه : هل يجوز لباني صورة المسجد أن يضع ما بناه ؟

فأجاب : إذا لم يسبل للناس كما تسبل المساجد ؛ بحيث تصلى فيه الصلوات الخمس التي تصلى في المساجد ، لم يصير مسجداً بمجرد الاذن في العمارة المذكورة وإذا لم يكن قرينة يقتضى خروجه من المبيع دخل في المبيع : فان الشروع في تصديره مسجداً لا يجعله مسجداً .

وكذلك القول في العمارة ؛ لكن ينبغي لمن أخرج ثمن ذلك أن لا يعود إلى ملكه ، كمن أخرج من ماله مالا ليتصدق به ، فلم يجد السائل ينبغي له أن يعرض ذلك ، ويتصدق به على سائل آخر ، ولا يعيده إلى ملكه ، وإن لم يجب .

وإذا صرف مثل هذا المكان في مصالح مسجد آخر جاز ذلك ، بل إذا صار مسجداً ، وكان بحيث لا يصلي فيه أحد جاز أن ينقل إلى مسجد ينتفع به ، بل إذا جاز أن يباع ويصرف ثمنه في مسجد آخر ، بل يجوز أن يعمر عمارة ينتفع بها لمسجد آخر .

وسئل رحمه الله

عمن بنى مسجداً ، وأوقف حانوتاً على مؤذن وقيم معين ، ولم يتسلم من ريع الحانوت شيئاً في حياته . فهل يجوز تناوله بعد وفاته ؟ .

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . إذا وقف وقفاً ، ولم يخرج من يده ففيه قولان مشهوران لأهل العلم :

أحدهما : يبطل وهو مذهب مالك ، والامام أحمد في إحدى الروايتين وقول أبي حنيفة ، وصاحبه محمد .

والثاني : يلزم وهو مذهب الشافعي ، والامام أحمد في احدى الروايتين
عن أحمد . والقول الثاني في مذهب أبي حنيفة . وقول أبي يوسف .
والله اعلم .

وسئل

عن حقوق زاوية وهو بظاهرها ، وقد أقيم فيه محراب منذ سنين ، فرأى
من له النظر على المكان المذكور المصلحة في بناء طبقة على ذلك المحراب : أما
لسكن الامام ، أو لمن يخدم المكان من غير ضرورة تعود على المكان
المذكور ، ولا على أهله . فهل يجوز ذلك ؟ .

فأجاب : اذا لم يكن ذلك مسجداً معداً للصلوات الخمس ، بل هو من
حقوق المكان : جاز أن يبنى فيه ما يكون من مصلحة المكان ، ومجرد تصوير
محراب لا يجعله مسجداً ، لاسيما إذا كان المسجد المعد للصلوات ففي البناء عليه
نزاع بين العلماء .

وسئل رحمه الله

عمن استأجر أرضاً ، وبني فيها داراً ، ودكنا أو شيئاً يستحق له كرى
عشرين درهماً كل شهر ، إذا يعمر ، وعليه حكر في كل شهر درهم ونصف ؟
توقف قديماً : فهل يجوز للمستأجر أن يعمر مع ما قد عمره من الملك مسجداً لله ،
ويوقف الملك على المسجد ؟

فأجاب : يجوز أن يقف البناء الذي بناه في الأرض المستأجرة . سواء
وقفه مسجداً أو غير مسجد ، ولا يسقط ذلك حق أهل الأرض ، فإنه متى
انقضت مدة الإجارة ، وانهدم البناء زال حكم الوقف ، سواء كان مسجداً أو غير
مسجد ، وأخذوا أرضهم فانتفعوا بها ، ومادام البناء قائماً فيها فعليه أجره المثل ،
ولو وقف على ربيع ، أو دار مسجداً ، ثم انهدمت الدار ، أو الربيع ، فإن وقف العلو
لا يسقط حق ملاك السفلى ، كذلك وقف البناء لا يسقط على ملاك الأرض .

وسئل رحمه الله

عمن وصى ، أو وقف على جيرانه فما الحكم ؟

فأجاب : إذا لم يعرف مقصود الواقف والوصي ، لا بقرينة لفظية ولا عرفية ، ولا كان له عرف في مسمى الجيران : رجع في ذلك الى المسمى الشرعي وهو اربعون داراً من كل جانب : لما وري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الجيران اربعون من ههنا ، وههنا ، والذي نفسى بيده لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه » . والله أعلم .

وسئل

عن رجل معرف على المراكب ، وبني مسجداً ، وجعل للامام في كل المراكب شهر أجره من عنده : فهل هو حلال ؟ أم حرام ؟ وهل تجوز الصلاة في المسجد ؟ أم لا ؟

فأجاب : ان كان يعطى هذه الدراهم من أجره المراكب التي له جاز اخذها ، وان كان يعطيها مما يأخذ من الناس بغير حق فلا . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن قوم ييدهم وقف من جدهم من أكثر من مائة وخمسين سنة على
شهد مضاف الى شيت ، وعلى ذرية الواقف والفقراء ، ونظره لهم ، والوقف
معروف بذلك من الزمان القديم . وقد ثبت ذلك في مجلس الحكم الشريف ،
وييدهم مراسيم الملوك من زمان نور الدين ، وصلاح الدين ، تشهد بذلك ،
وتأمر باعفاء هذا الوقف ، ورعاية حرمة ، وقد قام نظار هذا الوقف
في هذا الوقت طلبوا أن يفرقوا نصف المنزل في عمارة المشهد ، والنصف الذي
يبقى لذريته يأخذونه لا يعطونهم إياه ، ولا يصرفونه في مصارف الوقف ؟ .

فأجاب : لا يجوز هذا للنظر ، ولا يجوز تمكينهم من أن يصرفوا
الوقف في غير مصاوفه الشرعية ولا حرمان ورثة الواقف والفقراء الداخلين
في شرط الواقف : بل ذريته والفقراء أحق بأن يصرف إليهم ما شرط لهم
من المشهد المذكور ؛ فكيف يحرمون — والحال هذه — بل لو كان الوقف
على المشهد وحده لكان صرف ما يفضل إليهم مع حاجتهم أولى من صرفه
إلى غيرهم .

فمن صرف بعض الوقف على المشهد ؛ وأخذ بعضه يصرفه فيما لم يقتضيه الشرط ؛ وحرّم الذرية الداخلين في الشرط ؛ فتمدّ عصي الله ورسوله ؛ وتعدى حدوده من وجوب أداء الوقف على ذرية الواقف ؛ جائر باتفاق أئمة المسلمين المجوزين للوقف ؛ وهو أمر قديم من زمن الصحابة والتابعين .

وأما بناء المشاهد على القبور والوقف عليها فبدعة ؛ لم يكن على عهد الصحابة ؛ ولا التابعين ؛ ولا تابعيهم ؛ بل ولا على عهد الأربعة .

وقد اتفق الأئمة على أنه لا يشرع بناء هذا المشاهد على القبور ؛ ولا الإعانة على ذلك بوقف ولا غيره ؛ ولا النذر لها ؛ ولا العكوف عليها ؛ ولا فضيلة للصلاة والدعاء (فيها على) المساجد الخالية عن القبور ؛ فانه يعرف ان هذا خلاف دين الاسلام المعلوم بالاضطرار المتفق عليه بين الأئمة ؛ فانه إن لم يرجع فانه يستتاب ؛ بل قد نص الأئمة المعتبرون على أن بناء المساجد على القبور مثل هذا المشهد ونحوه حرام ؛ لما ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ؛ يحذر ما فعلوا » قالت عائشة رضي الله عنها : ولولا ذلك لأبرز قبره ؛ ولكن كره ان يتخذ مسجداً .

وفي صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : قبل أن يموت بخمس : « أن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ؛ الا فلا

تتخذوا القبور مساجد ؛ فاني انها كم عن ذلك » وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لعن الله زوارات القبور ؛ والمتخذين عليها المساجد والسرج » فقد لعن من يبنى مسجداً على قبر ؛ ويوقد فيه سراجاً ؛ مثل قنديل ؛ وشمعة ؛ ونحو ذلك فكيف يصرف مال أحدهم إلى ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ ويترك صرف ما شرط لهم ؛ مع استحقاقهم ذلك في دين الله ؟ ! نعم ! لو كان هذا مسجداً لله خالياً عن قبر لكانوا هم وهو في تناول شرط الواقف لهما سواء .

أما ما يصرف لبناء المشهد فمعية لله . والصرف إليهم واجب . وان كان المسجد منفصلاً عن القبر فحكمه حكم سائر مساجد المسلمين ؛ ولكن لا فضيلة له على غيره . والله اعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل وقف وقفاً على مدرسة . وشرط في كتاب الوقف أنه لا ينزل بالمدرسة المذكورة الا من لم يكن له وظيفة بجامعة ؛ ولا مرتب . وأنه لا يصرف ريعها لمن له مرتب في جهة أخرى ؛ وشرط لكل طالب جامعة معلومة ؛ فهل يصح هذا الشرط والحالة هذه ؛ واذا صح فنقص ريع الوقف ؛ ولم يصل كل طالب الى الجامعة المقررة له ؛ فهل يجوز

للطالب أن يتناول جامكية في مكان آخر ؟ وإذا نقص ريع الوقف ولم يصل كل طالب إلى تمام حقه . فهل يجوز للناظر أن يبطل الشرط المذكور أم لا ؟ وإذا حكم بصحة الوقف المذكور حاكم : هل يبطل الشرط والحالة هذه ؟ .

فأجاب : أصل هذه المسائل أن شرط الواقف إن كان قرينة وطاعة لله ورسوله كان صحيحا ؛ وإن لم يكن شرطا لازما . وإن كان مباحا ، كما لم يسوغ النبي صلى الله عليه وسلم السبق إلا في خوف أو حافر أو نصل ؛ وإن كانت المسابقة بلا عوض قد جوزها بالأقدام وغيرها ؛ ولأن الله تعالى قال في مال النقي : (كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم) فعلم أن الله يكره أن يكون المال دولة بين الأغنياء .

وإن كان النقي وصفاً مباحاً فلا يجوز الوقف على الأغنياء ؛ وعلى قياسه سائر الصفات المباحة ؛ ولأن العمل إذا لم يكن قرينة لم يكن الواقف مثاباً على بذل المال فيه ، فيكون قد صرف المال فيما لا ينفعه ؛ لا في حياته ولا في مماته ثم إذا لم يكن للعامل فيه منفعة في الدنيا ؛ كان تعذيباً له بلا فائدة تصل إليه ؛ ولا إلى الواقف ؛ ويشبه ما كانت الجاهلية تفعله من الإحباس المنبه عليها في سورة الانعام : والمائدة .

وإذا خلا العمل المشروط في العقود كلها عن منفعة في الدين ؛ أو في الدنيا

كان باطلا بالاتفاق في أصول كثيرة ؛ لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى ؛
فيكون باطلا ؛ ولو كان مائة شرط .

مثال ذلك أن يشرط عليه التزام نوع من المطعم ؛ أو الملبس ؛ أو المسكن
الذي لم تستحبه الشريعة ؛ أو ترك بعض الأعمال التي تستحب الشريعة عملها
ونحو ذلك .

يبقى الكلام في تحقيق هذا المناط في اعتبار المسائل ؛ فانه قد يكون
متفقا عليه وقد يكون مختلفا فيه ؛ لاختلاف الاجتهاد في بعض الاعمال ؛
فينظر في شرط ترك من جهة أخرى ؛ فإلم يكن فيه مقصود شرعى
— خالص أو راجح — كان باطلا ؛ وإن كان صحيحا ؛ ثم (إذا) نقص الربيع
عما شرطه الواقف جاز للمطالب أن يرتزق تمام كفايته من جهة أخرى ؛
لأن رزق الكفاية لطلبة العلم من الواجبات الشرعية ؛ بل هو من المصالح
الكلية التي لا قيام للخلق بدونها ؛ فليس لاحد أن يشرط ما ينافيها ؛ فكيف
إذا لم يعلم أنه قصد ذلك ؟ .

ويجوز للناظر مع هذه الحالة ان يوصل الى المرتبة بالعلم ما جعل لهم
أن لا يمنعهم من تناول تمام كفايتهم من جهة أخرى يرتبون فيها ؛ وليس
هذا ابطالا للشرط ؛ لكنه ترك العمل به عند تعذره ؛ وشروط الله حكمها
كذلك وحكم الحاكم لا يمنع ما ذكر .

وهذه الارزاق المأخوذة على الاعمال الدينية انما هي ارزاق ومعاون
على الدين ؛ بمنزلة ما يرتزقه المقاتلة ؛ والعلماء من النية . والواجبات الشرعية
تسقط بالعدر ؛ وليست كالجماعات على عمل دنيوى ؛ ولا بمنزلة الاجارة عليها ،
فهذه حقيقة حال هذه الأموال . والله أعلم .

وسئل

عن رجل وقف مدرسة ، وشرط من يكون له بها وظيفة ان لا يشتغل
بوظيفة أخرى بنير مدرسته ، وشرط له فيها مرتبا معلوما . وقال فى كتاب
الوقف : واذا حصل فى ريع هذه المدرسة نقص بسبب محل أو غيره كان
ما بقى من ريع هذا الوقف مصروفا فى ارباب الوظائف بها ، لكل منهم
بالنسبة الى معلومه بالمحاصة . وقال فى كتاب الوقف : واذا حصل
فى السعر غلاء فللناظر أن يرتب لهم زيادة على ما قرر لهم بحسب كفايتهم
فى ذلك الوقت . ثم اذا حصل فى ريع الوقف نقص من جهة نقص وقفها
بحيث أنه اذا ألغى هذا الشرط من عدم الجمع بينها وبين غيرها ، يؤدي
الى تعطيل المدرسة : فهل يجوز لمن يكون بها أن يجمع بينها وبين غيرها
ليحصل له قدر كفايته والحالة هذه ؟ حيث راعى الواقف الكفاية لمن
يكون بها ، أو كما تقدم فى فصل غلاء السعر أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . هذه الشروط المشروطة على من فيها كعدم الجمع
انما يلزم الوفاء بها اذا لم يفض ذلك الى الاخلال بالمقصود الشرعى : الذى هو
يكون اسمك إما واجب ، وإما مستحب . فاما المحافظة على بعض الشروط مع فوات
المقصود بالشروط فلا يجوز . فاشتراط عدم الجمع باطل مع ذهاب بعض أصل
الوقف ، وعدم حصول الكفاية للمرتب بها لا يجب التزامه . ولا يجوز
الالزام به لوجهين :

(أحدهما) : أن ذلك انما شرط عليهم مع وجود ربيع الموقوف عليهم ،
سواء كان كاملا أو ناقصا ، فاذا ذهب بعض أصل الوقف لم تكن
الشروط مشروطة فى هذه الحال ، وفرق بين نقص ربيع الوقف مع وجود
أصله ، وبين ذهاب بعض أصله .

(الوجه الثانى) : أن حصول الكفاية المرتب بها أمر لا بد منه ، حتى
لو قدر ان الواقف صرح بخلاف ذلك كان شرطا باطلا . مثل أن يقول :
إن المرتب بها لا يرتزق من غيرها ولو لم تحصل له كفايته ، فلو صرح بهذا
لم يصح ؛ لأن هذا شرط يخالف كتاب الله ، فان حصول الكفاية لا بد منها ،
وتحصيلها للمسلم واجب ، أما عليه ؛ وإما على المسامين ، فلا يصح شرط
يخالف ذلك .

وقد ظهر أن الواقف لم يقصد ذلك : لأنه شرط لهم الكفاية ، ولكن
ذهاب بعض أموال الوقف بمنزلة تلف العين الموقوفة ، ونحو ذلك .

والوقف سواء شبه بالجعل أو بالأجرة أو بالرزق ، فإن ما على العامل أن يعمل إذا وفى له بما شرط له . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل وقف وقفا على مسجد ، واكفان الموتى ، وشرط فيه الأرشد فالأرشد من ورثته ، ثم للحاكم ، وشرط لامام المسجد ستة دراهم ، والمؤذن والقيم بالتربة ستة دراهم ، وشرط لهما دارين لسكناهما ، ثم ان ريع الوقف زاد خمسة أمثاله ، بحيث لا يحتاج الاكفان إلى زيادة ، فجعل لهما الحاكم كل شهر ثلاثين درهما ، ثم اطلع بعد ذلك على شرط الواقف فتوقف في أن يصرف عليهم ما زاد على شرط الواقف . فهل يجوز له ذلك ؟ وهل يجوز لهما تناوله ؟

وأيضاً الدار المذكورة انهدمت ، فأحكرها ناظر الوقف كل سنة بدرهمين ، فعمرها المستأجر ، وأجرها في السنة بخمسين درهما . فهل يصح هذا الاحكار ؟

فأجاب : نعم يجوز أن يعطى الامام والمؤذن من مثل هذا الوقف الفائض رزق مثلها وان كانت زائداً على ثلثين ، بل إذا كانا فقيرين ، وليس لما زاد مصرف معروف : جاز أن يصرف اليها منه تمام كفايتها . وذلك لوجهين :

أحدهما : ان تقدير الواقف دراهم مقدرة في وقف مقدار ريع ، قد يراد به النسبة : مثل ان يشترط له عشرة ، والمغل مائة ، ويراد به العشر ، فان كان هناك قرينة تدل على ارادة هذا عمل به . ومن المعلوم في العرف أن الوقف إذا كان مغله مائة درهم ، وشترط له ستة ثم صار خمسمائة ، فان العادة في مثل هذا ان يشترط له أضعاف ذلك ، مثل خمسة أمثاله ، ولم تجر عادة من شترط ستة من مائة ان يشترط ستة من خمسمائة ، فيحمل كلام الناس على ما جرت به عادتهم في خطابهم .

الثاني : ان الواقف لو لم يشترط هذا فزائد الوقف يصرف في المصالح التي هي نظير مصالحه ، وما يشبهها : مثل صرفه في مساجد آخر ، وفي فقراء الجيران ، ونحو ذلك : لأن الأمر دائر بين ان يصرف في مثل ذلك ، أو يرصد لما يحدث من عمارة ، ونحوه . ورصده دائماً مع زيادة الريع لافائدة فيه : بل فيه مضرة ، وهو حبسه لمن يتولى عليهم من الظالمين المباشرين والمتولين الذين يأخذونه بغير حق . وقد روى عن علي بن ابي طالب : أنه حض الناس على مكاتب بجمعون له ، ففضلت فضلة ، فأمر بصرفها في المكاتبين ، والسبب فيه انه إذا تعذر المعين ، صار الصرف إلى نوعه .

ولهذا كان الصحيح في الوقف هو هذا القول ، وان يتصدق بما فضل من كسوته ، كما كان عمر بن الخطاب يتصدق كل عام بكسوة الكعبة يقسمها بين الحجاج .

وإذا كان كذلك ؛ فمن المعلوم ان صرف الفاضل إلى إمامه ومؤذنه مع الاستحقاق أولى من الصرف إلى غيرهما ، وتقدير الواقف لا يمنع استحقاق الزيادة بسبب آخر ، كما لا يمنع استحقاق غير مسجده .

وإذا كان كذلك ، وقدر الا كفان التي هي المصروفة ببعض الريع ، صرف ما يفضل إلى الامام والمؤذن ما ذكر . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل أوقف وقفا ، وشرط التنزيل فيه للشيخ ، وشرط ان لا ينزل فيه شرير ولا متجوه ، وانه نزل فيه شخص بالجاء ، ثم بدا منه أمر يدل على أنه شرير ، فرأى الشيخ المصلحة في صرفه اعتماداً على شرط الواقف ، ونزل الشيخ شخصاً آخر بطريق شرط الواقف ، ومرسوم ألفاظه ، فهل يجوز صرف من نزل بشرط الواقف بنغير مستند شرعي ، وإعادة المتجوه الشرير المخالف لشرط الواقف . وهل يحرم على الناظر والشيخ ذلك ، ويقدر ذلك في ولايتهما ؟ وهل يحرم على الساعي في ذلك المساعد له ؟

فأجاب : إذا علم شرط الواقف ، عدل عنه إلى شرط الله قبل شرط الواقف [إذا كان مخالفاً لشرط الله] .

فان الجهات الدينية مثل الخوانك ، والمدارس وغيرها لا يجوز ان ينزل فيها فاسق ، سواء كان فسقه بظلمه للخلق ، وتعديه عليهم بقوله وفعله . أو فسقه بتعديه حقوق الله ، التي بينه وبين الله . فان كلا من هذين الضرين يجب الانكار عليه وعقوبته ، فكيف يجوز أن يقرر في الجهات الدينية ونحوها ، فكيف إذا شرط الواقف ذلك ، فانه يصير وجوبه مؤكداً .

ومن نزل من أهل الاستحقاق تنزيلاً شرعياً لم يحز صرفه لأجل هذا الظلم ، ولاغيره ، فكيف يجوز أن يستبدل الظالم بالعدل ، والفاجر بالبر . ومن أعان على ذلك فقد أعان على الأثم والعدوان ، سواء علم شرط الواقف ، أو لم يعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل أوقف وقفاً على مدرسة ، وشرط فيها ان ريع الوقف للعمارة ؛ والثلاثين يكون للفقهاء ؛ والمدرسة ؛ وأرباب الوظائف . وشرط ان الناظر يرى بالمصلحة ؛ والحال جارياً كذلك مدة ثلاثين سنة ؛ وان حصر المدرسة وملء الصهريج يكون من جامكية الفقهاء ؛ لأن لهم غيبة ؛ وأما كن غيرها ؛ وان معلوم الامام في كل شهر من الدراهم عشرون درهما ؛ وكذلك المؤذن ؛ فطلب الفقهاء بعد هذه المسألة أرباب الوظائف ان يشاركوهم فيما يؤخذ من جوامكهم ؛ لأجل الحصر ؛ وملء الصهريج ؛ وان أرباب الوظائف قاعون بهذه الوظيفة . ولولم يكن لهم غيرها هل يجب للناظر موافقة الفقهاء على ما طلبوه . ونقص هؤلاء المساكين عن معلومهم اليسير ؟ أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا رأى الناظر تقديم أرباب الوظائف الذين يأخذون على عمل معلوم - كالامام ؛ والمؤذن - فقد أصاب في ذلك ؛ إذا كان الذي يأخذونه لا يزيد على جعل مثلهم في العادة ؛ كما أنه يجب [أن يقدم] الجاني والعامل والصانع والبناء ونحوهم ممن يأخذ على عمل يعمل في تحصيل المال ؛ أو عمارة المكان ؛ يقدمون بأخذ الأجرة .

والامامة والأذان شعائر لا يمكن إبطالها ؛ ولا تنقيصها بحال ؛
فالجامع جعل مثل ذلك لأصحابها يقدم على ما يأخذه الفقهاء ؛ وهذا بخلاف
المدرس والمفيد والفقهاء ؛ فإنهم من جنس واحد .

وان امكن صرف ثمن الحصر ؛ وملء الصهريج من ثلث العمارة ؛
أو غيره ؛ يجعل ذلك ؛ ويوفر الثلثان على مستحقه ؛ فانه إذا شرط ان
الثلث للعمارة ؛ والثلثين لأرباب الوظائف ؛ لم يكن أخذ ثمن الحصر
ونحوها من هذا أولى من صرفها من هذا ؛ الا ان يكون للوقف شرط
شرعي بخلاف هذا .

وسئل

عن وقف تربة وشرط المقرى عزباً ؛ فهل محل التنزل
مع الزوج ؟

فأجاب : هذا شرط باطل ؛ والمتأهل أحق بمثل هذا من المتعزب ؛
إذا أستويا في سائر الصفات ؛ إذ ليس في التعزب هنا مقصود شرعي .

وسئل رحمه الله

عن رجل وقف وقفاً على عدد معلوم من النساء والأرامل والأيتام :
وشرط النظر لنفسه في حياته ؛ ثم الصالح من ولده بعد وفاته ذكراً كان
أو أنثى ؛ وللواقف أقارب من أولاد أولاده ممن هو محتاج ؛ وقصد الناظر
أن يميزهم على غيرهم في الصرف . هل يجوز أن يميزهم ؟

فأجاب : إذا استووا هم وغيرهم في الحاجة ؛ فأقارب الواقف يقدمون
على نظرائهم الأجانب ؛ كما يقدمون لصلته في حياته . كما قال النبي
صلى الله عليه وسلم : « صدقتك على المسلمين صدقة ؛ وعلى ذوى الرحم
صدقة وصلة » .

ولهذا يؤمر أن يوصي لأقاربه الذين لا يرثون ؛ أما أمر إيجاب على
قول بعض العلماء ؛ وأما أمر استحباب كقول الأكثرين ؛ وهما روايتان
عن أحمد ؛ والله أعلم .

وسئل قديم الله روحه

عن رجل وقف وقفاً على جهة معينة ؛ وشرط شروطاً ؛ ومات الواقف ؛ ولم يثبت الوقف على حاكم ، وعدم الكتاب قبل ذلك ، ثم عمل محضراً مجرداً يخالف الشروط والأحكام المذكورة في كتاب الوقف ، واثبت على حاكم بعد تاريخ الوقف المتقدم ذكره سنتين ، ثم ظهر كتاب الوقف ، وفيه شروط لم يتضمن المحضر شيئاً منها ، وتوجه الكتاب للثبوت ، فهل يجوز منع ثبوته ، والعمل المذكور ، أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . لا يجوز منع ثبوته بحال من الأحوال ، بل إذا أمكن ثبوته وجب ثبوته والعمل به ، وإن خالفه المحضر المثبت بعده . وإن حكم بذلك المحضر حاكم ، فالحاكم به معذور بكونه لم يثبت عنده ما يخالفه . ولكن إذا ظهر ما يقال : أنه كتاب الوقف ، وجب التمكن من اثباته بالطريق الشرعي ، فإن ثبت وجب العمل به . والله أعلم .

وسئل

عن رجل أوقف وقفاً ، وشرط في بعض شروطه أنهم يقرأون ما تيسر ، ويسبحون ويهللون ويكبرون ويصلون على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفجر إلى طلوع الشمس . فهل الأفضل السرا أو الجهر ؟ وإن شرط الواقف فما يكون ؟

فأجاب : الحمد لله . بل الاسرار بالذكر والدعاء — كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وغيرها — أفضل ؛ ولا هو الأفضل مطلقاً ، الا لعارض راجح ، وهو في هذا الوقت أفضل خصوصاً : فان الله يقول : (وأذكر ربك في نفسك تضرعاً وخيفة) وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لما رأى الصحابة — رضي الله عنهم — يرفعون أصواتهم بالذكر قال : « أيها الناس ! اربعوا على أنفسكم ، فانكم لاتدعون أحماً ولا غائباً ، وانما تدعون سميعاً قريباً : ان الذي تدعونه أقرب الى أحدكم من عنق راحلته » وفي الحديث : « خير الذكر الخفي ؛ وخير الرزق ما كفى » . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل وقف وقفاً وشرط فيه شروطاً على جماعة قراء ، وأنهم يحضرون كل يوم بعد صلاة الصبح يقرأون ما تيسر من القرآن الى طلوع الشمس ، ثم يتداولون النهار بينهم يوماً ، مشى ، مشى ، ويجتمعون ايضاً بعد صلاة العصر يقرأ كل منهم حزين ، ويجتمعون ايضاً في كل ليلة جمعة . جملة اجتماعهم في الشهر سبعة وسبعون مرة على هذا النحو عند قبره بالتربة ؛ وشرط عليهم ايضاً ان يبيتوا كل ليلة بالتربة المذكورة ، وجعل لكل منهم سكناً يليق به ، وشرط لهم جارياً من ريع الوقف يتناولون في كل يوم ، وفي كل شهر . فهل يلزمهم الحضور على شرطه عليهم ؟ أم يلزمهم ان يتصفوا بتلك الصفات في أي مكان أمكن اقامتهم بوظيفة القراءة ، اولا يتعين المكان ولا الزمان ؟

وهل يلزمهم ايضاً أن يبيتوا بالمكان المذكور ، أم لا ؟ وان قيل باللزوم فاستخلف أحدهم من يقرأ عنه وظيفته في الوقف ، والمكان ، والواقف شرط في كتاب الوقف أن يستنيبوا في أوقات الضرورات ، فما هي الضرورة التي تبيح النيابة ؟

وايضا ان تقصهم الناظر من معلومهم الشاهد به كتاب الوقف : فهل يجوز ان ينقصوا مما شرط عليهم ؟ وسواء كان النقص بسبب ضرورة . أو من اجتهاد الناظر ، أو من غير اجتهاده ، وليشف سيدنا بالجواب مستوعبا بالأدلة ، ويجلى به عن القلوب كل عسر مثابا في ذلك .

فأجاب : الحمد لله رب العالمين .

أصل هذه المسألة — وهو على أهل الأعمال التي يتقرب بها الى الله تعالى ، والوصية لأهلها والنذر لهم — ان تلك الأعمال لا بد ان تكون من الطاعات التي يحبها الله ورسوله ، فاذا كانت منهيًا عنها لم يجز الوقف عليها . ولا اشتراطها في الوقف باتفاق المسلمين ، وكذلك في النذر ونحوه ، وهذا متفق عليه بين المسلمين في الوقف والنذر ، ونحو ذلك ، ليس فيه نزاع بين العلماء أصلا .

ومن أصول ذلك ما أخرجه البخاري في صحيحه عن عائشة — رضى الله عنها — قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه » .

ومن أصوله ما أخرجه البخاري ومسلم في الصحيحين عن عائشة أيضا ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب على المنبر لما أراد أهل بريدة أن

يُشترطوا الولاء لغير المعتق . فقال : « ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ؟ من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فهو باطل ، وإن كان مائة شرط ، كتاب الله أحق ، وشرط الله أوثق » .

وهذا الحديث الشريف المستفيض الذي اتفق العلماء على تلقيه بالقبول ، اتفقوا على أنه عام في الشروط في جميع العقود ، ليس ذلك مخصوصاً عند أحد منهم بالشروط في البيع ، بل من اشترط في الوقف أو العتق أو الهبة أو البيع أو النكاح أو الإجارة أو النذر أو غير ذلك شروطاً تخالف ما كتبه الله على عباده ، بحيث تتضمن تلك الشروط الأمر بما نهى الله عنه ، أو النهي عما أمر به ، أو تحليل ما حرمه ، أو تحريم ما حله ، فهذه الشروط باطلة باتفاق المسلمين في جميع العقود : الوقف وغيره .

وقد روى أهل السنن أبو داود وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الصلح جائز بين المسلمين ، إلا صلحاً أحل حراماً ، أو حرم حلالاً ، والمسلمون على شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً ، أو حرم حلالاً » .

وحديث عائشة هو من العام الوارد على سبب ، وهذا وإن كان أكثر العلماء يقولون : إنه يؤخذ فيه بعموم اللفظ ، ولا يقتصر على سببه ، فلا نزاع بينهم أن أكثر العمومات الواردة على أسباب لا تختص بأسبابها كآيات النازلة بسبب معين : مثل آيات المواريث ؛ والجهاد والظهار ؛

واللعان ، والقذف ، والمحاربة ، والقضاء ، والفهيء ، والربا ، والصدقات ؛ وغير ذلك . فعامتها نزلت على اسباب معينة مشهورة في كتب الحديث ، والتفسير ، والفقه ، والمنازعي ، مع اتفاق الأمة على أن حكمها عام في حق غير أولئك المعينين ، وغير ذلك مما يماثل قضاياهم من كل وجه .

وكذلك الأحاديث ، وحديث عائشة مما اتفقوا على عمومته ، وأنه من جوامع الكلم التي أوتيها صلى الله عليه وسلم ، وبعث بها حيث قال : « من اشترط شرطا ليس في كتاب الله فهو باطل ، وإن كان مائة شرط ، كتاب الله أحق ، وشرط الله أوثق » .

ولكن تنازعوا في العقود المباحات ، كالبيع ، والاجارة ، والنكاح : هل معنى الحديث من اشترط شرطا لم يثبت انه خالف فيه شرعا ، أو من اشترط شرطا يعلم انه مخالف لما شرعه الله ؟ هذا فيه تنازع ؛ لأن قوله في آخر الحديث : « كتاب الله أحق ، وشرط الله أوثق » يدل على ان الشرط الباطل ما خالف ذلك ، وقوله : « من اشترط شرطا ليس في كتاب الله فهو باطل » قد يفهم منه ما ليس بمشروع .

وصاحب القول الأول يقول : ما لم يثبت عنه من المباحات ؛ فهو مما أذن فيه فيكون مشروعا بكتاب الله ، وأما ما كان في العقود التي يقصد بها

الطاعات كالنذر فلا بد ان يكون المنذور طاعة ، فمتى كان مباحا لم يجب الوفاء به ؛ لكن في وجوب الكفارة به نزاع مشهور بين العلماء ، كالنزاع في الكفارة بنذر المعصية ؛ لكن نذر المعصية لا يجوز الوفاء به ، ونذر المباح مخير بين الأمرين ، وكذلك الوقف ايضا .

وحكم الشروط فيه يعرف بذكر أصليين : ان الواقف انما وقف الوقوف بعد موته لينتفع بثوابه ، وأجره عند الله لا ينتفع به في الدنيا ، فانه بعد الموت لا ينتفع الميت إلا بالأجر والثواب .

ولهذا فرق بين ما يقصد به منفعة الدنيا ، وبين ما لا يقصد به إلا الأجر والثواب . فالاول : كالبيع ، والاجارة ، والنكاح ، فهذا يجوز للانسان ان يبذل ماله فيها ليحصل اغراضا مباحة دنيوية ، ومستحبة ، ودينية ، بخلاف الاغراض المحرمة . وأما الوقف فليس له ان يبذل ملكه الا فيما ينفعه في دينه ؛ فانه إذا بذله فيما لا ينفعه في الدين ، والوقف لا ينتفع به بعد موته في الدنيا ، صار بذل المال لغير فائدة تعود اليه ؛ لا في دينه ، ولا في دنياه وهذا لا يجوز .

ولهذا فرق العلماء بين الوقف على معين وعلى جهة . فلو وقف او وصى لمعين جاز ، وان كان كافرا ذميا لأن صلته مشروعة . كما دل على ذلك الكتاب والسنة في مثل قوله تعالى : (وصاحبهما في الدنيا معروفا) ومثل حديث

اسماء بنت ابى بكر لما قدمت أمها وكانت مشركة ، فقالت : يارسو الله : ان امي قدمت ، وهى راغبة أفأصلها ؟ قال : « صلى أمك » والحديث فى الصحيحين . وفى ذلك نزل قوله تعالى : (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ، ولم يخرجوكم من دياركم ان تبروهم وتقسطوا اليهم ، ان الله يحب المقسطين) وقوله تعالى : (ليس عليك هدام ولكن الله يهدى من يشاء ، وما تنفقوا من خير فلا أنفسكم ، وما تنفقون إلا ابتغاء وجه الله . وما تنفقوا من خير يوف إليكم وأنتم لا تظلمون) .

فبين ان عطية مثل هؤلاء إنما يعطونها لوجه الله ، وقد ثبت فى الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « فى كل ذات كبد رطبة أجر » فاذا اوحى أو وقف على معين ، وكان كافرا ، او فاسقا ، لم يكن الكفر والفسق هو سبب الاستحقاق ، ولا شرطا فيه ، بل هو يستحق ما أعطاه وان كان مساما عدلا فكانت المعصية عديمة التأثير ، بخلاف ما لو جعلها شرطا فى ذلك على جهة الكفار ، والفساق ، او على الطائفة الفلانية ، بشرط ان يكونوا كفارا ، أو فساقا ، فهذا الذى لا ريب فى بطلانه عند العلماء .

ولكن تنازعوا فى الوقف على جهة مباحة ، كالوقف على الأغنياء ؟ على قولين مشهورين ، والصحيح الذى دل عليه الكتاب والسنة ، والاصول انه باطل ايضا ، لان الله سبحانه قال فى مال الفبيء : (كيلا يكون دولة بين

الاغنياء منكم) فأخبر سبحانه انه شرع ما ذكره ، لئلا يكون الفيء متداولاً بين الأغنياء ؛ دون الفقراء ، فعلم انه سبحانه يكره هذا وينهى عنه ويذمه ، فمن جعل الوقف للأغنياء فقط فقد جعل المال دولة بين الأغنياء ، فيتداولونه بطناً بعد بطن دون الفقراء ، وهذا مضاد لله في أمره ودينه ، فلا يجوز ذلك .

وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « لا سبق الا في خوف ، او حافر او نصل » فاذا كان قد نهى عن بذل السابق الا فيما يعين على الطاعة والجهاد ، مع انه بذل لذلك في الحياة وهو منقطع غير مؤبد ، فكيف يكون الامر في الوقف . وهذا بين في أصول الشريعة من وجهين :

أحدهما : ان بذل المال لا يجوز الا لمنفعة في الدين ، أو الدنيا . وهذا اصل متفق عليه بين العلماء ، ومن خرج عن ذلك كان سفياً ، وحجر عليه عند جمهور العلماء الذين يحجرون على السفية ، وكان مبدراً لماله ، وقد نهى الله في كتابه عن تبذير المال : (ولا تبذر تبذيراً) وهو انفاقه في غير مصلحة وكان مضيعاً لماله ، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اضاعته المال في الحديث المتفق عليه عن المغيرة

ابن شعبة عن النبي صلى الله عليه وسلم « انه كان ينهى عن قيل وقال ، وكثرة السؤال ، وإضاعة المال » .

وقد قال الله تعالى في كتابه : (ولا توثقوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما) .

وقد قال كثير من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم : هذا مثل توكيل السفیه ، وهو أن يدفع الرجل ماله الى ولده السفیه أو امرأته السفیه ، فينفقان عليه ، ويكون تحت أمرهما . وقال آخرون : ذلك أن يسلم الى السفیه مال نفسه ، فان الله نهى عن تسليم مال نفسه اليه ، الا إذا أونس منه الرشد .

والآية تدل على النوعين كليهما : فقد نهى الله أن يجعل السفیه متصرفا لنفسه أو لغيره : بالوكالة ، أو الولاية . وصرف المال فيما لا ينفع في الدين ولا الدنيا من أعظم السفه ، فيكون ذلك منهيًا عنه في الشرع .

إذا عرف هذا : فمن المعلوم أن الواقع لا ينتفع بوقفه في الدنيا ، كما ينتفع بما يبذله في البيع والاجارة والنكاح ، وهذا أيضا لا ينتفع به في الدين ، ان لم ينفقه في سبيل الله ، وسبيل الله طاعته ، وطاعة رسوله ، فان الله إنما يثيب العباد على ما أنفقوه فيما يحبه ، وأما مالا يحبه فلا ثواب في النفقة عليه . ونفقة

الإنسان على نفسه وولده وزوجته واجبة ؛ فلماذا كان الثواب عليها أعظم من
الثواب على التطوعات على الجانب .

وإذا كان كذلك فالمباحات التي لا يثيب الشارع عليها لا يثيب على الانفاق
فيها ، والوقف عليها . ولا يكون في الوقف عليها منفعة ، وثواب في الدين ، ولا
منفعة في الوقف عليها في الدنيا . فالوقف عليها خال من انتفاع الواقف في الدين
والدنيا ، فيكون باطلا . وهذا ظاهر في الأغنياء وإن كان قد يكون مستحبا ،
بل واجبا ، فأنما ذاك إذا أعطوا بسبب غير الغنى : من انقراة ، والجهاد ،
والدين ونحو ذلك .

فأما إن جعل سبب الاستحقاق هو الغنى ، وتخصيص الغنى بالاعطاء مع
مشاركة الفقير له في أسباب الاستحقاق سوى الغنى ، مع زيادة استحقاق الفقير
عليه فهذا مما يعلم بالاضطرار في كل ملة أن الله لا يحبها ، ولا يرضاه ، فلا يجوز
اشتراط ذلك في الوقف .

الوجه الثاني : أن الوقف يكون فيما يؤبد على الكفار ونحوهم . وفيما يمنع
منه التوارث ، وهذا لو أن فيه منفعة راجحة ، والا كان يمنع منه الواقف ، لأنه
فيه حبس المال عن أهل الموارث ، ومن ينتقل اليهم . وهذا مأخذ من قال :
لا حبس عن فرائض الله ، لكن هذا القول ترك لقول عمر وغيره ، وما في
ذلك من المصلحة الراجحة . فأما إذا لم يكن فيه مصلحة راجحة ، بل قد حبس المال

فمنعه الوارث وسائر الناس أن ينتفع به ، وهو لم ينتفع به ، فهذا لا يجوز تنفيذه بلا ريب .

ثم هذه المسئلة المتنازع فيها هي في الوقف على الصفات المباحة الدنيوية كالغنى بالمال . وأما الوقف على الاعمال الدينية كالقرآن ، والحديث ، والفقه ، والصلاة والأذان ، والامامة ، والجهاد ، ونحو ذلك . والكلام في ذلك هو الأصل الثانى . وذلك لا يمكن ان يكون في ذلك نزاع بين العلماء ، في أنه لا يجوز أن يوقف الا على ما شرعه الله واحبه من هذه الأعمال .

فأما من أبتدع عملا لم يشرعه الله ، وجعله دينا ، فهذا ينهى عن عمل هذا العمل ، فكيف يشرع له أن يقف عليه الأموال ، بل هذا من جنس الوقف على ما يعتقده اليهود والنصارى عبادات ، وذلك من الدين المبدل ، أو المنسوخ . ولهذا جعلنا هذا أحد الأصلين في الوقف .

وذلك ان باب العبادات والديانات والتقربات متلقاة عن الله ورسوله ، فليس لأحد أن يجعل شيئا عبادة أو قرابة الا بدليل شرعي . قال تعالى : (أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله) وقال تعالى (وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله) وقال تعالى : (المص كتاب انزل اليك فلا يكن في صدرك حرج منه لتنذر به وذكرى للمؤمنين اتبعوا ما أنزل اليكم من ربكم ، ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلا ما تذكرون

ونظائر ذلك في الكتاب كثير . يأمر الله فيه بطاعة رسوله ، واتباع كتابه ،
وينهى عن اتباع ما ليس من ذلك .

والبدع جميعها كذلك ، فإن البدعة الشرعية — أى المذمومة في الشرع —
هى ما لم يشرعه الله في الدين ، أى ما لم يدخل في أمر الله ورسوله ، وطاعة
الله ورسوله . فاما ان دخل في ذلك فانه من الشرعة لا من البدعة الشرعية .
وان كان قد فعل بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم بما عرف من أمره : كإخراج
اليهود والنصارى بعد موته ، وجمع المصحف ، وجمع الناس على قارىء واحد في
قيام رمضان ، ونحو ذلك .

وعمر بن الخطاب الذى أمر بذلك وان سماه بدعة ، فانما ذلك لأنه بدعة
في اللغة ، اذ كل أمر فعل على غير مثال متقدم يسمى في الالة بدعة ، وليس مما
تسميه الشريعة بدعة ، وينهى عنه ، فلا يدخل فيما رواه مسلم من صحيحه عن
جابر قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في خطبته : « ان أصدق
الكلام كلام الله ، وخير الهدي هدي محمد ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل بدعة
ضلالة » فان قوله صلى الله عليه وسلم « كل بدعة ضلالة » حق ، وليس فيما دلت
عليه الادلة الشرعية على الاستحباب بدعة ، كما قال صلى الله عليه وسلم في الحديث
الذى رواه أهل السنن ، وصححه الترمذى عن العرياض بن سارية عن

النبي صلى الله عليه وسلم قال : « وعظنا رسول الله صلى الله عليه وسلم موعظة بليغة ، ذرفت منها العيون ، ووجلت منها القلوب ، فقلنا : يا رسول الله ! كأن هذه موعظة مودع ، فماذا تعهد إلينا ؟ فقال : أوصيكم بتقوى الله ، وعليكم بالسمع والطاعة ، وإن كان عبدا حبشيا ، فانه من يعش منكم بعدى فسيرى اختلافا كثيرا ، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى ، تمسكوا بها ، وعضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور ، فإن كل بدعة ضلالة » وفي رواية : « فإن كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة » وفي رواية : « وكل ضلالة في النار »

ففي هذا الحديث أمر المسامنين باتباع سنته وسنة الخلفاء الراشدين ، وبين أن المحدثات التي هي البدع التي نهى عنها ماخالف ذلك . فالتراويح ونحو ذلك لو لم تعلم دلالة نصوصه ، وأفعاله عليها ، لكان أدنى أمرها أن تكون من سنة الخلفاء الراشدين ، فلا تكون من البدع الشرعية التي سماها النبي صلى الله عليه وسلم بدعة ، ونهى عنها .

وبالجملة لا خلاف بين العلماء أن من وقف على صلاة أو صيام أو قراءة أو جهاد غير شرعي ونحو ذلك لم يصح وقفه : بل هو ينهى عن ذلك العمل ، وعن البذل فيه ، والخلاف الذي بينهم في المباحات لا يخرج مثله هنا ، لأن اتخاذ الشيء عبادة ، واعتقاد كونه عبادة ، وعمله ، لأنه عبادة : لا يخلو من أن يكون مأمورا به ، أو منهيًا عنه ، فإن كان مأمورا به — واجبا

أو مستحباً في الشريعة - كان اعتقاد كونه عبادة ، والرغبة فيه لأجل العبادة ، ومحبه وعمله مشروعا . وان لم يكن الله يحبه ولا يرضاه فليس بواجب ، ولا مستحب ، لم يجز لأحد أن يعتقد أنه مستحب ، ولا أنه قربى وطاعة ، ولا يتخذ دينا ، ولا يرغب فيه لأجل كونه عبادة .

وهذا أصل عظيم من أصول الديانات ، وهو التفريق بين المباح الذى يفعل لأنه مباح ، وبين ما يتخذ دينا وعبادة ، وطاعة وقربة واعتقادا ورغبة وعملا . فمن جعل مالىس مشروعا : ولا هو دينا ولا طاعة ولا قربى جعله دنيا وطاعة وقربة : كان ذلك حراما ، باتفاق المسامين .

لكن قد يتنازع العلماء في بعض الأمور : هل هو من باب القرب والعبادات ؟ أم لا ؟ سواء كان من باب الاعتقادات القولية ، أو من باب الارادات العملية حتى قد يرى أحدهم واجبا ما يراه الآخر حراما ؛ كما يرى بعضهم وجوب قتل المرتد ؛ ويرى آخر تحريم ذلك : ويرى أحدهم وجوب التفريق بين السكران وامراته إذا طلقها في سكره . ويرى الآخر تحريم التفريق بينهما ؛ وكما يرى أحدهم وجوب قراءة فاتحة الكتاب على المأموم ويرى الآخر كراهة قراءته : أما مطلقا : وأما اذا سمع جهر الامام ، ونحو ذلك من موارد النزاع . كما ان اعتقادها وعملها من موارد النزاع ، فبذل المال عليها هو من موارد النزاع أيضا ، وهو الاجتهادية .

وأما كل عمل يعلم المسلم انه بدعة منهي عنها ؛ فان العالم بذلك لا يجوز الوقف باتفاق المسلمين ؛ وان كان قد يشرط بعضهم بعض هذه الأعمال من لم يعلم الشريعة ، أو من هو يقلد في ذلك لمن لا يجوز تقليده في ذلك ، فان هذا باطل ، كما قال عمر بن الخطاب : ردوا الجهالات الى السنة . ولما في الصحيح عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » .

ولهذا اتفق العلماء ان حكم الحاكم العادل إذا خالف نصاً أو إجماعاً عالم يعمله فهو منقوض ، فكيف بتصرف من ليس يعلم هذا الباب من واقف لا يعلم حكم الشريعة ؛ ومن يتولى ذلك له من وكلائه . وان قدر ان حاكماً حكم بصورة ذلك ولزومه فنيته أن يكون عالماً عادلاً ، فلا ينفذ ما خالف فيه نصاً أو إجماعاً باتفاق المسلمين .

والشروط المتضمنة للأمر بما نهى الله عنه ، والنهي عن ما أمر الله به مخالفة للنص والاجماع ، وكل ما أمر الله به أو نهى عنه ، فان طاعته فيه بحسب الامكان . كما قال تعالى : (فأتقوا الله ما أستطعتم) وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق عليه : « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما أستطعتم » .

فهذه القواعد هي الكلمات الجامعة ؛ والاصول الكلية التي تنبنى عليها هذه المسائل ؛ ونحوها . وقد ذكرنا منها نكتا جامعة بحسب ما تحتمله الورقة يعرفها المتدرب في فقه الدين .

وبعد هذا ينظر في تحقيق مناط الحكم في صورة السؤال وغيرها بنظره . فما تبين انه من الشروط الفاسدة النفي ؛ وما تبين انه شرط موافق لكتاب الله عمل به ؛ وما أشتبه أمره أو كان فيه نزاع فله حكم نظائره . ومن هذه الشروط الباطلة ما يحتاج تغييره الى همة قوية ؛ وقدرة نافذة . ويؤيدها الله بالعلم والدين . والا فمجرد قيام الشخص في هوى نفسه لجلب دنيا ، أو دفع مضرة دنيوية ، اذا أخرج ذلك مخرج الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، لا يكاد ينجح سعيه . وان كان متظلما طالبا من يعينه ، فان أعانه الله بمن هو متصف بذلك ، أو بما يقدره له من جهة تعينه حصل مقصوده . ولا حول ولا قوة الا بالله .

وما ذكره السائلون فرض تمام الوجود . والله يسهل لهم ولسائر المسلمين من يعينهم على خير الدين والدنيا ، انه على كل شئ قدير .

فمن ما لا نزاع فيه بين العلماء ان مييت الشخص في مكان معين دائما ليس قرينة ولا طاعة باتفاق العلماء . ولا يكون ذلك الا في بعض الاوقات اذا كان في التعيين مصلحة شرعية : مثل المييت في ليالي منى ؛ ومثل

مبيت الانسان في الثغر للرباط . أو مبيته في الحرس في سبيل الله . أو
عند عالم أو رجل صالح ينتفع به . ونحو ذلك .

فاما ان المسلم يجب عليه أن يربط دائماً بيقعة بالليل لغير مصلحة دينية
فهذا ليس من الدين . بل لو كان المبيت عارضا ، وكان يشرع فيها ذلك
لم يكن أيضا من الدين . ومن شرط عليه ذلك ، ووقف عليه المال لأجل ذلك
فلا ريب في بطلان مثل هذا الشرط وسقوطه .

بل تعيين مكان معين للصلوات الخمس ، أو قراءة القرآن ، أو إهدائه
غير ما عينه الشارع ليس أيضا مشروعا باتفاق العلماء . حتى لو نذر أن يصلي
أو يقرأ ، أو يعتكف في مسجد بعينه غير الثلاثة ، لم يتعين . وله أن يفعل
ذلك في غيره ؛ لكن في وجوب الكفارة لفوات التعيين قولان للعلماء .

والعلماء لهم في وصول العبادات البدنية : كالقراءة ؛ والصلاة ، والصيام
الى الميت قولان : أصحها أنه يصل ؛ لكن لم يقل أحد من العلماء بالتفاضل
في مكان دون مكان . ولا قال أحد قط من علماء الأمة المتبوعين : ان
الصلاة أو القراءة عند القبر أفضل منها عند غيره ؛ بل القراءة عند القبر قد
اختلفوا في كراهتها ، فكرهها أبو حنيفة . ومالك والامام أحمد في إحدى
الروايتين . وطوائف من السلف . ورخص فيها طائفة أخرى

من أصحاب أبي حنيفة ، والامام أحمد وغيرهم . وهو احدى الروايتين عن أحمد
وليس من الشافعى فى ذلك كاه نص نعرفه .

ولم يقل أحد من العلماء : ان القراءة عند القبر أفضل . ومن قال : انه
عند القبر ينتفع الميت بسماعها ، دون ما اذا بعد القاريء : فقوله هذا بدعة
باطلة ، مخالفة لاجماع العلماء . والميت بعد موته لا ينتفع بأعمال يعملها هو بعد
الموت : لا من استماع ، ولا قراءة ، ولا غير ذلك باتفاق المسلمين . وانما
ينتفع بآثار ما عمله فى حياته . كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اذا مات ابن
آدم انقطع عمله الا من ثلاث : صدقة جارية ، أو علم ينتفع به
أو ولد صالح يدعو له » .

وينتفع أيضا بما يهدى اليه من ثواب العبادات المالية : كالصدقة ،
والهبة : باتفاق الفقهاء . وكذلك العبادات البدنية فى أصح قولهم . والزام
المسلمين أن لا يعملوا ولا يتصدقوا إلا فى بقعة معينة ، مثل كنائس
النصارى باطل .

وبكل حال فالاستخلاف فى مثل هذه الأعمال المشروطة جائز ، وكونها
عن الواقف إذا كان النائب مثل المستنيب فقد يكون فى ذلك مفسدة راجحة
على المصاحبة الشرعية ، كالأعمال المشروطة فى الاجارة على عمل فى الذمة ، لأن

التعيين فيه مصلحة شرعية . فشرط باطل . ومتى نقصوا من الشروط لهم كان لهم أن ينقصوا من الشروط عليهم بحسب ذلك . والله أعلم .

وقال رحمه الله

(قاعدة) فيما يشترط الناس في الوقف : فإن فيها ما فيه عوض دنيوى وأخروى ؛ وما ليس كذلك ، وفي بعضها تشديد على الموقوف عليه .

فنعول : الأعمال المشروطة في الوقف على الأمور الدينية مثل الوقف على الأئمة والمؤذنين ، والمشتغلين بالعلم من القرآن ، والحديث ، والفقه ، ونحو ذلك ، أو بالعبادات أو بالجهاد في سبيل الله تنقسم ثلاثة أقسام .

أحدها عمل يقترب به الى الله تعالى ، وهو الواجبات والمستحبات التي رغب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ، وحض على تحصيلها : فمثل هذا الشرط يجب الوفاء به ، ويقف استحقاق الوقف على حصوله في الجملة .

والثانى عمل نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه نهى تحريم أو نهى تنزيه فاشتراط مثل هذا العمل باطل باتفاق العلماء ؛ لما قد استفاض عن النبي صلى الله عليه وسلم انه خطب على منبره فقال :

« ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ، من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فهو باطل ، وإن كان مائة شرط ، كتاب الله أحق ، وشرط الله أوثق » . وهذا الحديث وإن خرج بسبب شرط الولاء لغير المعتقد ، فإن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، عند عامة العلماء ، وهو مجمع عليه في هذا الحديث .

وكذا ما كان من الشروط مستلزماً وجود ما نهى عنه الشارع فهو بمنزلة ما نهى عنه ، وما علم أنه نهى عنه ببعض الأدلة الشرعية فهو بمنزلة ما علم أنه صرح بالنهى عنه ، لكن قد يختلف اجتihad العلماء في بعض الأعمال هل هو من باب المنهى عنه ؟ فيختلف اجتihadهم في ذلك الشرط ؛ بناء على هذا . وهذا أصراً لا بد منه في الأمة .

ومن هذا الباب أن يكون العمل المشترط ليس محرماً في نفسه ، لكنه مناف لحصول المقصود المأمور به ، ومثال هذه الشروط أن يشترط على أهل الرباط ملازمته وهذا مكروه في الشريعة مما أحدثه الناس ، أو يشترط على الفقهاء اعتقاد بعض البدع المخالفة للكتاب والسنة ، أو بعض الأقوال المحرمة ، أو يشترط على الإمام أو المؤذن ترك بعض سنن الصلاة ، والأذان ، أو فعل بعض بدعها ، مثل أن يشترط على الإمام أن يقرأ في الفجر بقصر الفصل ، أو أن يصل الأذان بذكر غير مشروع ، أو أن يقيم صلاة العيدين في المدرسة أو المسجد ، مع إقامة المسامين لها على سنة نبيهم صلى الله عليه وسلم .

ومن هذا الباب ان يشترط عليهم : ان يصلوا وحدانا . ومما يلحق بهذا القسم ان يكون الشرط مستلزما ترك مانذب اليه الشارع ، مثل ان يشترط على أهل رباط او مدرسة الى جانب المسجد الأعظم ان يصلوا فيها فرضهم : فان هذا دعاء الى ترك الفرض على الوجه الذي هو أحب الى الله ورسوله ، فلا يلتفت الى مثل هذا ، بل الصلاة في المسجد الأعظم هو الافضل ؛ بل الواجب هدم مساجد الضرار مما ليس هذا موضع تفصيله .

ومن هذا الباب اشتراط الايقاد على القبور : ايقاد الشمع ، او الدهن ونحو ذلك ، فان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لعن الله زوارات القبور ، والمتخذين عليها المساجد ، والسرَج » وبناء المسجد ، واسراج المصاييح على القبور ، مما لم أعلم فيه خلافا انه معصية لله ورسوله . وتفاصيل هذه الشروط يطول جدا ، وانما نذكرها هنا جماع الشروط .

(القسم الثالث) : عمل ليس بمكروه في الشرع ، ولا مستحب . بل هو مباح مستوى الطرفين ، فهذا قال بعض العلماء بوجوب الوفاء به . والجمهور من العلماء : من أهل المذاهب المشهورة وغيرهم على ان شرطه باطل ، فلا يصح عندهم ان يشترط الا ما كان قرينة الى الله تعالى ، وذلك لأن الانسان ليس له ان يبذل ماله الا لما له فيه منفعة في الدين او الدنيا ، فما دام

الانسان حيا فله ان يبذل ماله في تحصيل الأغراض المباحة ، لانه ينتفع بذلك . فاما الميت فما بقي بعد الموت ينتفع من اعمال الأحياء : الا بعمل صالح قد أمر به ، أو اعان عليه ، أو أهدي اليه ، ونحو ذلك . فأما الأعمال التي ليست طاعة لله ورسوله فلا ينتفع بها الميت بحال ؛ فاذا اشترط الموصي او الواقف عملا او صفة لاثواب فيها ؛ كان السعي في تحصيلها سعيًا فيما لا ينتفع به في دنياه ، ولا في آخرته ؛ ومثل هذا لا يجوز ؛ وهذا انما مقصوده بالوقف التقرب . . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن اوقف رباطا ؛ وجعل فيه جماعة من أهل القرآن ؛ وجعل لهم كل يوم ما يكفيهم ؛ وشرط عليهم شروطا غير مشروعة : منها ان يجتمعوا في وقتين معينين من النهار ؛ فيقرأون شيئا معينا من القرآن في المكان الذي اوقفه لافي غيره : مجتمعين في ذلك غير متفرقين ؛ وشرط ان يهدوا له ثواب التلاوة ؛ ومن لم يفعل ما شرط في المكان الذي اوقفه لم يأخذ ما جعل له . فهل جميع الشروط لازمة لمن أخذ المعلوم ؟ ام بعضها ؟ ام لا أثر لجميعها ؟ وهل إذا لزمتم القراءة . فهل يلزم جميع ما شرطه منها ؟ أم يقرأون ما تيسر عليهم قراءته من غير ان يهدوا شيئا ؟ .

فأجاب : الحمد لله . الأصل في هذا ان كل ما شرط من العمل من الوقوف
التي توقف على الأعمال فلا بد ان تكون قريبة : إما واجبا ؛ وإما مستحبا
وأما اشتراط عمل محرم فلا يصح باتفاق علماء المسلمين ؛ بل وكذلك
المكروه ؛ وكذلك المباح على الصحيح .

وقد اتفق المسلمون على ان شروط الواقف تنقسم الى صحيح ، وفاسد .
كالشروط في سائر العقود . ومن قال من الفقهاء : ان شروط الواقف نصوص
كالفاظ الشارع ، فبراه أنها كالنصوص في الدلالة على مراد الواقف ؛ لافي
وجوب العمل بها : أي ان مراد الواقف يستفاد من الفاظه المشروطة ؛
كما يستفاد مراد الشارع من الفاظه ؛ فكما يعرف العموم والخصوص والاطلاق
والتقييد والتشريك والترتيب في الشرع من الفاظ الشارع . فكذلك تعرف
في الوقف من الفاظ الواقف .

مع ان التحقيق في هذا ان لفظ الواقف ولفظ الخالف والشافع والموصى
وكل عاقد يحمل على عادته في خطابه ولغته التي يتكلم بها ؛ سواء وافقت
العربية العربية ؛ او العربية المولدة ؛ أو العربية الملحونة ؛ أو كانت غير عربية
وسواء وافقت لغة الشارع ؛ او لم توافقها ؛ فان المقصود من الالفاظ
دالاتها على مراد الناطقين بها ؛ فنحن نحتاج الى معرفة كلام الشارع
لان معرفة لغته وعرفه وعاداته تدل على معرفة مراده ، وكذلك في

خطاب كل أمة وكل قوم ؛ فاذا تخاطبوا بينهم في البيع والاجارة .
او الوقف او الوصية او النذر او غير ذلك بكلام رجع الى معرفة مرادهم
والى ما يدل على مرادهم من عاداتهم في الخطاب ؛ وما يقتزن بذلك من
الأسباب .

وأما ان تجعل نصوص الواقف او نصوص غيره من العاقلين كنصوص
الشارع في وجوب العمل بها ؛ فهذا كفر باتفاق المسلمين ؛ اذ لا أحد يطاع
في كل ما يأمر به من البشر — بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم — والشروط
إن وافقت كتاب الله كانت صحيحة . وإن خالفت كتاب الله كانت
باطلة . كما ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خطب على
منبره وقال : « ما بال اقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ؟ ! من
اشتراط شرطاً ليس في كتاب الله فهو باطل . وإن كان مائة شرط كتاب
الحق ؛ وشرط الله أوثق » .

وهذا الكلام حكمه ثابت في البيع والاجارة . والوقف . وغير ذلك
باتفاق الأئمة . سواء تناوله لفظ الشارع . اولا ؛ اذ الأخذ بعموم اللفظ
لا بخصوص السبب . او كان متناولا لغير الشروط في البيع بطريق الاعتبار
عموما معنويا .

وإذا كانت شروط الواقف تنقسم الى صحيح ، وباطل : بالاتفاق ؛ فان شرط فعلا محرما ظهر أنه باطل فانه لاطاعة لمخلوق في معصية الخالق ، وان شرط مباحاً لاقرية فيه كان أيضاً باطلاً ؛ لانه شرط شرطاً لا منفعة فيه ، لا له ولا للموقوف عليه ؛ فانه في نفسه لا ينتفع الا بالاعانة على السبر والتقوى .

وأما بذل المال في مباح : فهذا إذا بذله في حياته مثل الابتاع ؛ والاستئجار جاز ؛ لانه ينتفع بتناول المباحات في حياته .

وأما الواقف والموصى فانهما لا ينتفعان بما يفعل الموصى له والموقوف عليه من المباحات في الدنيا ، ولا يثابان على بذل المال في ذلك في الآخرة ، فلو بذل المال في ذلك عبثاً وسفهاً لم يكن فيه حجة على تناول المال ، فكيف اذا اُزِم بمباح لا غرض له فيه ، فلا هو ينتفع به في الدنيا ، ولا في الآخرة ؛ بل يبقى هذا منفقاً للمال في الباطل ، مسخر ، معذب ، آكل للمال بالباطل .

وإذا كان الشارع قد قال : « لاسبق إلا في خوف ؛ أي حافر ، او نصل » فلم يجوز بالجعل شيئاً لا يستعان به على الجهاد . وإن كان مباحاً ، وقد يكون فيه منفعة ، كما في المصارعة ، والمسابقة على الاقدام ، فكيف يبذل العوض المؤبد في عمل لا منفعة فيه ، لاسيما والوقف محبس مؤبد فكيف يحبس المال

دائماً مؤيداً على عمل لا ينتفع به هو ولا ينتفع به العامل ، فيكون في ذلك ضرر على حبس الورثة وسائر الآدميين بحبس المال عليهم بلا منفعة حصلت لأحد ، وفي ذلك ضرر على المتناولين باستعمالهم في عمل هم فيه مسخرون ، يعوقهم عن مصالحهم الدينية والدنيوية ، فلافائدة تحصل له ولا لهم ، وقد بسطنا الكلام في هذه القاعدة في غير هذا الموضع .

فاذا عرف هذا فقراءة القرآن كل واحد على حدته أفضل من قراءة مجتمعين بصوت واحد ؛ فان هذه تسمى « قراءة الارادة » وقد كرهها طوائف من أهل العلم : كما لك ، وطائفة من اصحاب الامام احمد ، وغيرهم . ومن رخص فيها — كبعض اصحاب الامام احمد — لم يقل انها افضل من قراءة الانفراد ، يقرأ كل منهم جميع القرآن . واما هذه القراءة فلا يحصل لواحد جميع القرآن ، بل هذا يتم ماقرأه هذا ، وهذا يتم ماقرأه هذا ، ومن كان لا يحفظ القرآن يترك قراءة ما لم يحفظه .

وليس في القراءة بعد المغرب فضيلة مستحبة يقدم بها على القراءة في جوف الليل ، او بعد الفجر ، ونحو ذلك من الأوقات ، فلا قربة في تخصيص مثل ذلك بالوقت .

ولو نذر صلاة أو صياماً أو قراءة أو اعتكافاً في مكان بعينه ، فان

كان للتعين مزية في الشرع : كالصلاة ، والاعتكاف في المساجد الثلاثة ،
لزم الوفاء به . وإن لم يكن له مزية : كالصلاة والاعتكاف في مساجد
الامصار لم يتعين بالنذر الذي أمر الله بالوفاء به . وقال النبي صلى الله
عليه وسلم « من نذر ان يطيع الله فليطعه . ومن نذر ان يعصي الله
فلا يعصه » .

فاذا كان النذر الذي يجب الوفاء به لا يجب ان يوفى به إلا ما كان طاعة
باتفاق الأئمة ، فلا يجب ان يوفى منه بمباح ، كما لا يجب أن يوفى منه بمحرم
باتفاق العامة في الصورتين . وانما تنازعوا في لزوم الكفارة : كمذهب
مالك ، وأبي حنيفة ، والشافعي . فكيف يغير النذر من العقود التي ليس في
لزومها من الأدلة الشرعية ما في النذر .

واما اشتراط إهداء ثواب التلاوة ، فهذا ينبنى على إهداء ثواب العبادات
البدنية : كالصلاة ، والصيام ، والقراءة ، فان العبادات المالية يجوز إهداء ثوابها
بلا نزاع ، واما البدنية ففيها قولان مشهوران .

فمن كان من مذهبه انه لا يجوز إهداء ثوابها : كأكثر أصحاب مالك ،
والشافعي كان هذا الشرط عندهم باطلا ، كما لو شرط ان يحمل عن الواقف ديونه
فانه لا تزر وازرة وزر أخرى .

ومن كان من مذهبه انه يجوز إهداء ثواب العبادات البدنية : كأحمد

واصحاب أبي حنيفة ، وطائفة من اصحاب مالك . فهذا يعتبر أمرا آخر ، وهو ان هذا انما يكون من العبادات ما قصد بها وجه الله ، فأما ما يقع مستحقا بعقد اجارة أو جعالة فانه لا يكون قربة ، فان جاز أخذ الأجر والجمع عليه . فانه يجوز الاستئجار على الامامة ، والأذان ، وتعليم القرآن ، نقول : (١)

وسئل رحمه الله

عمن وقف مدرسة بيت المقدس ، وشرط على اهلها الصلوات الخمس فيها فهل يصح هذا الشرط ؟ وهل يجوز للمزكين الصلوات الخمس في المسجد الأقصى دونها . ويتناولون مقرر لهم ؟ أم لا يحل تناول الا بفعل هذا الشرط ؟ .

فأجاب : ليس هذا شرطا صحيحا يقف الاستحقاق عليه ، كما كان يفتى بذلك في هذه الصورة بعينها الشيخ عن الدين بن عبد السلام ، وغيره من العلماء : لأدلة متعددة . وقد بسطناها في غير هذا الموضع مع ما في ذلك من أقوال العلماء .

ويجوز للمزكين ان يصلوا في المسجد الأقصى الصلوات الخمس ، ولا يصلوها في المدرسة . ويستحقون مع ذلك ما قدر لهم ، وذلك افضل لهم

(١) يابض في الاصل

من ان يصلوا فى المدرسة ، والامتناع من أداء الغرض فى المسجد الاقصى ،
لأجل حل الجارى : ورع فاسد ، يمنع صاحبه الثواب العظيم فى الصلاة فى
المسجد . والله أعلم .

ما نقول السادة العلماء :

فى واقف وقف رباطا على الصوفية ، وكان هذا الرباط قديما جاريا على
قاعدة الصوفية فى الربط : من الطعام ، والاجتماع بعد العصر فقط ؟ فتولى نظره
شخص ، فاجتهد فى تبطيل قاعدته ، وشرط على من به شروطا ليست فى الرباط
أصلا ، ثم إنهم يصلون الصلوات الخمس فى هذا الرباط ، ويقرأون بعد الصبح
قريبا من جزء ونصف ، وبعد العصر قريبا من ثلاثة أجزاء ، حتى ان احدهم
إذا غاب عن صلاة او قراءة كتب عليه غيبة ، مع ان هذا الرباط لم يعرف
له كتاب وقف ؛ ولا شرط . فهل يجوز إحداث هذه الشروط عليهم ؟ ام لا ؟
وهل يأثم من أحدثها ام لا ؟ وهل يحل للناظر الآن ان يكتب عليهم غيبة
أم لا ؟ وهل يجب ابطال هذه الشروط أم لا ؟ وهل يثاب ولى الامر اذا أبطلها ،
أم لا ؟ واذا كانت هذه الشروط قد شرطها الواقف : هل يجب الوفاء بها أم لا ؟ وما
الصور فى الذى يستحق ذلك ؟ وهل اذا كان فى الجماعة من هو مشغول بالعلوم الشرعية
يكون اولى ممن هو مترسم برسم ظاهر لا علم عنده ؟ ومن لم يكن متأدبا

بالآداب الشرعية هل يجوز له تناول شيء من ذلك . أم لا ؟ وإذا كان فيهم من هو مشغول بالعلم الشريف . وله من الدنيا ما لا يقوم ببعض كفايته . هل يكون أولى ممن ليس متأديبا بالآداب الشرعية . ولا عنده شيء من العلم ، أفتونا مأجورين . وينوالنا ذلك يانا شافيا ، بالدليل من الكتاب والسنة رضى الله عنكم .

فأجاب رحمه الله : لا يجوز للناظر إحداث هذه الشروط ولا غيرها ، فإن الناظر إنما هو منفذ لما شرطه الواقف . ليس له أن يبتدىء شروطا لم يوجبها الواقف ، ولا أوجبها الشارع ، ويأثم من أحدثها . فانه منع المستحقين حقهم حتى يعملوا أعمالا لا تجب . ولا يحل أن يكتب على من أخل بذلك غيبة ؛ بل يجب أبطال هذه الشروط . ويثاب الساعى فى إبطالها مبتغيا بذلك وجه الله تعالى .

وأما الصوفى الذى يدخل فى الوقف على الصوفية : فيعتبر له ثلاثة شروط .

أحدها : أن يكون عدلا فى دينه ؛ يؤدى الفرائض ، ويحتنب المحارم .

الثانى : أن يكون ملازما لنائب الآداب الشرعية ، فى غالب الاوقات وان لم تكن واجبة ، مثل آداب الأكل ، والشرب ، واللباس ، والنوم ،

والسفر ، والركوب والصحبة ، والعشرة ، والمعاملة مع الخلق ؛ الى غير ذلك من الآداب الشريفة ، قولاً وفعلاً . ولا يلتفت الى ما حدثه بعض المتصوفة من الآداب التي لأصل لها في الدين ؛ من التزام شكل مخصوص في اللبسة ، ونحوها مما لا يستحب في الشريعة . فان مبنى الآداب على اتباع السنة ، ولا يلتفت ايضاً الى ما يهدره بعض المتفقهة من الآداب المشروعة ، يعتقد — لقلة عامه — ان ذلك ليس من آداب الشريعة ؛ لكونه ليس فيما يانه من العلم او طالعه من كتبه ؛ بل العبرة في الآداب بما جاءت به الشريعة : قولاً وفعلاً وتركاً ؛ كما ان العبرة في الفرائض والمحارم بذلك ايضاً .

والشرط الثالث في الصوفي : قناعته بالكفاف من الرزق ؛ بحيث لا يمسك من الدنيا ما يفضل عن حاجته ؛ فمن كان جامعاً لفضول المال لم يكن من الصوفية الذين يقصد اجراء الارزاق عليهم ؛ وان كان قد يفسح لهم في مجرد السكنى في الربط ونحوها . فمن حمل هذه الخصال الثلاث كان من الصوفية المقصودين بالربط ، والوقف عليها . وما فوق هؤلاء من ارباب المقامات العلية والأحوال الزكية ، وذوى الحقائق الدينية ، والمنح الربانية ؛ فيدخلون في العموم ؛ لكن لا يختص الوقف بهم لقلة هؤلاء ؛ ولعسر تمييز الأحوال الباطنة على غالب الخلق ؛ فلا يمكن ربط استحقاق الدنيا بذلك ؛ ولأن مثل هؤلاء قد لا ينزل الربط إلا نادراً .

ومادون هذه الصفات من المقتصرين على مجرد رسم في لبسة أو مشية ، ونحو ذلك ؛ لا يستحقون الوقف ؛ ولا يدخلون في مسمى الصوفية ؛ لاسيما

ان كان ذلك محدثا لأصل له في السنة : فان بذل المال على مثل هذه الرسوم فيه نوع من التلاعب بالدين ؛ وأكل لأموال الناس بالباطل ؛ وصدود عن سبيل الله .

ومن كان من الصوفية المذكورين المستحقين فيه قدر زائد : مثل اجتهد في نوافل العبادات ؛ او سعى في تصحيح أحوال القلب : او طلب شيء من الاعيان ؛ او علم الكفاية : فهو أولى من غيره . ومن لم يكن متأدبا بالآداب الشرعية ؛ فلا يستحق شيئا البتة ؛ وطالب العلم الذي ليس له تمام الكفاية : أولى ممن ليس فيه الآداب الشرعية ؛ ولا علم عنده : بل مثل هذا لا يستحق شيئا .

ما تقول السادة العلماء

في الشروط التي قد جرت العوائد في اشتراط امثالها من الواقفين على الموقوف عليهم ، مما بعضه له فائدة ظاهرة ، وفيه مصلحة مطلوبة ، وبعضها ليس فيها كبير غرض للواقف ؛ وقد يكون فيه مشقة على الموقوف عليه ؛ فان وفى به شق عليه ؛ وإن أهمله خشي الاثم ، وأن يكون متناولا للحرام ، وذلك كشرط واقف الرباط او المدرسة المبيت والعزوبة ، وتأدية الصلوات المفروضات بالرباط ، وتخصيص القراءة المعينة بالمكان بعينه ، وان يكونوا من مدينة معينة ، او قبيلة معينة ، او مذهب معين ، وما أشبه ذلك من الشروط في الامامة بالمساجد ، والأذان ، وسماع الحديث بحلق الحديث بالخوانك . فهل هذه الشروط ، وما أشبهها مما هو مباح في الجملة ، وللواقف فيه يسير غرض لازمة لا يحل لأحد الاخلال بها ، ولا بشيء منها ؟ أم يلزم البعض منها دون البعض ؟ وأى ذلك هو اللازم ؟ وأى ذلك الذي لا يلزم ؟ وما الضابط فيما يلزم وما لا يلزم ؟ .

فأجاب — قدس الله روحه — : الحمد لله رب العالمين . الأعمال المشروطة في الوقف من الأمور الدينية ، مثل الوقف على الأئمة والمؤذنين ، والمشتغلين بالعلم

والقرآن ، والحديث ، والفقه ، ونحو ذلك ، او بالعبادة او بالجهاد في سبيل الله
تنقسم ثلاثة اقسام :

احدها : عمل يتقرب به الى الله تعالى ، وهو الواجبات ، والمستحبات
التي رغب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ، وحض على تحصيلها . فمثل هذا
الشرط يجب الوفاء به ، ويقف استحقاق الوقف على حصوله في الجملة .

والثاني : عمل قد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه : نهى تحريم ،
او نهى تنزيه ، فاشتراط مثل هذا العمل باطل باتفاق العلماء ، لما قد استفاض
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه خطب على منبره فقال : « ما بال أقوام
يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ؟ ! من اشترط شرطا ليس في كتاب
الله فهو باطل ، وإن كان مائة شرط ، كتاب الله احق ، وشرط الله اوثق »
وهذا الحديث وإن خرج بسبب شرط الولاء لغير المعتقد ، فان العبرة بعموم
اللفظ ، لا بخصوص السبب ، عند عامة العلماء ، وهو مجمع عليه في هذا الحديث
وما كان من الشروط مسئلا وجود ما نهى عنه الشارع فهو بمنزلة ما نهى عنه
وما علم ببعض الأدلة الشرعية أنه نهى عنه ، فهو بمنزلة ما علم أنه صرح بالنهى
عنه : لكن قد يختلف اجتهاد العلماء في بعض الاعمال : هل هو من باب
المنهي عنه ؟ فيختلف اجتهادهم في ذلك الشرط ، بناء على هذا . وهذا أمر لا بد
منه في الأمة .

ومن هذا الباب ان يكون المشترط ليس محرماً في نفسه ؛ لكنه منافي
لحصول المقصود المأمور به . فمثال هذه الشروط ان يشترط على أهل الرباط
ملازمته ، هذا مكروه في الشريعة ، كما قد أحدثه الناس ، او ان يشترط
على الفقهاء اعتقاد بعض البدع المخالفة للكتاب والسنة ، أو بعض الأقوال
المحرمة ، او يشترط على الامام والمؤذن ترك بعض سنن الصلاة والأذان ،
او فعل بعض بدعها ، مثل ان يشترط على الامام ان يقرأ في الفجر بقصار
المفصل ، وان يصل الأذان بذكر غير مشروع ، او ان يقيم صلاة
العید في المدرسة والمسجد ، مع إقامة المسامين لها على سنة نبهم
صلى الله عليه وسلم .

ومن هذا الباب لو اشترط عليهم ان يصلوا وحدانا . ومما يلتحق بهذا
القسم ان يكون الشرط مستلزماً للحض على ترك ما ندب اليه الشارع ، مثل
ان يشترط على أهل رباط او مدرسة الى جانب المسجد الأعظم ان يصلوا فيها
فرضهم ، فان هذا دعاء الى ترك أداء الفرض على الوجه الذي هو احب الى الله
ورسوله . فلا يلتفت الى مثل هذا : بل الصلاة في المسجد الأعظم هو الأفضل
بل الواجب هدم مساجد الضرار مما ليس هذا موضع تفصيله .

ومن هذا الباب اشتراط الايقاد على القبور ، وإيقاد شمع او دهن ونحو
ذلك : فان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لعن الله زوارات القبور ، والمتخذين

عليها المساجد والسرَج . وبناء المسجد وإسراج المصاييح على القبور مما لم أعلم خلافاً أنه معصية لله ورسوله . وتفاصيل هذه الشروط تطول جداً ، وإنما نذكر هنا جماع الشروط .

القسم الثالث : عمل ليس بمكروه في الشرع ، ولا مستحب ، بل هو مباح مستوى الطرفين . فهذا قال بعض العلماء بوجوب الوفاء به ، والجمهور من العلماء من أهل المذاهب المشهورة وغيرهم على أنه شرط باطل ، ولا يصح عندهم أن يشترط إلا ما كان قرباً إلى الله تعالى ، وذلك أن الإنسان ليس له أن يبذل ماله إلا لما فيه منفعة في الدين ، أو الدنيا ، فإدام الرجل حياً فله أن يبذل ماله في تحصيل الأغراض المباحة ؛ لأنه ينتفع بذلك . فأما الميت فما بقي بعد الموت ينتفع من أعمال الأحياء إلا بعمل صالح قد أمر به ، أو أعان عليه ، أو قد أهدي إليه ، ونحو ذلك . فأما الأعمال التي ليست طاعة لله ورسوله ، فلا ينتفع بها الميت بحال .

فإذا اشترط الموصي أو الواقف عملاً أو صفة لا ثواب فيها كان السعي فيها بتحصيلها سعيًا فيما لا ينتفع به في دنياه وآخرته . ومثل هذا لا يجوز . وهو إنما مقصوده بالوقف التقرب إلى الله تعالى ، والشارع أعلم من الواقفين بما يتقرب به إلى الله تعالى . فالواجب أن يعمل في شروطهم بما شرطه الله ورضيه في شروطهم .

وإن كان النبي صلى الله عليه وسلم قد قال : « لا سبق إلا في نصل .
أو خف ؛ أو جافر » وعمل بهذا الحديث فقهاء الحديث : ومتابعوهم ،
فنهى عن بذل المال في المسابقة إلا في مسابقة يستعان بها على الجهاد ، الذي هو
طاعة لله تعالى ؛ فكيف يجوز أن يبذل الجمل المؤبد لمن يعمل دائماً عملاً
ليس طاعة لله تعالى .

وهذه القاعدة معروفة عند العلماء : لكن قد تختلف آراء الناس ،
وأهواؤهم في بعض ذلك ؛ ولا يمكن هنا تفصيل هذه الجملة . ولكن من
له هداية من الله تعالى لا يكاد يخفى عليه المقصود في غالب الأمر . وتسمى
العلماء مثل هذه الأصول « تحقيق المناط » وذلك كما أنهم جميعهم
يشرطون العدالة في الشهادة ؛ ويوجبون النفقة بالمعروف ؛ ونحو ذلك .
ثم قد يختلف اجتهادهم في بعض الشروط : هل هو شرط في العدالة ؟ ويختلفون
في صفة الاتفاق بالمعروف . ونحن نذكر ما ينبه عن مثاله .

أما إذا اشترط على أهل الرباط أو المدرسة أن يصلوا فيها الخمس
الصلوات المفروضة ؛ فإن كانت فيما فيه مقصود شرعي ؛ كما لو نذر
أن يصلي في مكان بعينه ؛ فإن كان في تعيين ذلك المكان قرينة وجب الوفاء
به ؛ بأن يصلي فيه إذا لم يصل صلاة تصكون مثل تلك ؛ أو أفضل ؛ وإلا

وجب الوفاء بالصلاة ؛ دون التعيين والمكان . والغالب أنه ليس في التعيين مقصود شرعى .

فإذا كان قد شرط عليهم أن يصلوا الصلوات الخمس هناك في جماعة أعتبرت الجماعة ؛ فإنها مقصود شرعى بحيث من لم يصل في جماعة لم يف بالشرط الصحيح ؛ وأما التعيين فعلى ما تقدم .

وأما اشتراط التعزب والرهبانية ؛ فالأشبه بالكتاب والسنة أنه لا يصح اشتراطه بحال ؛ لا على أهل العلم ؛ ولا على أهل العبادة ؛ ولا على أهل الجهاد ؛ فإن غالب الخلق يكون لهم شهوات ؛ والنكاح في حقهم مع القدرة إما واجب ، أو مستحب ؛ فاشتراط التعزب في حق هؤلاء إن كان فهو مناقضة للشرع .

وإن قيل المقصود بالتعزب الذى لا يستحب له النكاح عند بعض أهل العلم ؛ خرج عامة الشباب عن هذا الشرط ؛ وهم الذين ترجى المنفعة بتعليمهم في العلم ؛ فيكون كأنه قال : وقفت على المتعلمين الذين لا ترجى منفعتهم في العلم ؛ وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتاه مال قسم للأهل قسمين : وللعزب قسما ؛ فكيف يكون الآهل محروما . وقد قال لأصحابه المتعلمين المتعبدين : « يا معشر الشباب ! من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، فإنه أغض للبصر ، وأحصن للفرج » .

فكيف يقال للمتعمدين والمتعبدين : لا تتزوجوا ؛ والشارع ندب إلى ذلك العمل ؛ وحض عليه . وقد قال : « لا رهبانية في الإسلام » فكيف يصح اشتراط رهبانية ؟ ! .

وما يتوهم من أن التعزب أعون على كيد الشيطان والتعلم والتعبد : غلط مخالف للشرع ، وللواقع ؛ بل عدم التعزب أعون على كيد الشيطان ، والإعانة للمتعبدين والمتعمدين أحب إلى الله ورسوله من إعانة المترهبين منهم . وليس هذا موضع استقصاء ذلك .

وكذلك اشتراط أهل بلد ، أو قبيلة من الأئمة ، والمؤذنين ؛ مما لا يصح : فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ، فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة : فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة ؛ فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سنا » رواه مسلم .

والمساجد لله : تبني لله على الوجه الذي شرعه الله ، فاذا قيد إمام المسجد ببلد فقد يوجد في غير أهل ذلك البلد من هو أولى منه بالامامة في شرط الله ورسوله : فإن وفينا بشرط الواقف في هذه الحال لزم ترك ما أمر الله به ورسوله : وشرط الله أحق وأوثق .

وأما بقية الشروط المستول عنها فيحتاج كل شرط منها إلى كلام خاص فيه ؛ لا تتسع له هذه الورقة ؛ وقد ذكرنا الأصل . فعلى المؤمن بالله أن ينظر دائماً في كل ما يحبه الله ورسوله من الخلق ؛ فيسعى في تحصيله بالوقف وغيره ؛ وما يكرهه الله ورسوله يسعى في إعدامه ؛ وما لا يكرهه الله ولا يحبه يعرض عنه ولا يعلق به استحقاق وقف ولا عده ولا غيره . والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب . والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين .

وسئل رحمه الله

عن زاوية فيها عشرة فقراء مقيمون ، وبذلك الزاوية مطلع به امرأة عزباء ، وهى من أوسط النساء ؛ ولم يكن شرط الواقف لها مسكنها في تلك الزاوية ؛ ولم تكن من أقارب الواقف ؛ ولم يكن ساكن في المطلاع سوى المرأة المذكورة ؛ وباب المطلاع المذكور يعلق عليه باب الزاوية . فهل يجوز لها السكنى بين هؤلاء الفقراء المقيمين ؛ أم لا ؟ أفتونا .

فأجاب : إن كان شرط الواقف لا يسكنه إلا الرجال ، سواء كانوا عزباً أو متأهلين ، منعت ؛ لمقتضى الشرط . وكذلك سكنى المرأة بين الرجال والرجال بين النساء يمنع منه لحق الله . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن ناظر وقف له عليه ولاية شرعية ، وبالوقف (شخص) يتصرف
بغير ولاية الناظر ، يتصرف بولاية أحد الحكام ، لأن له النظر العام ، وأن
الناظر عزل هذا المباشر ، فبأشر بعد عزله ، وسأل الناظر الحاكم أن
يدفع هذا عن المباشرة ، فادعى الحاكم على الناظر دعوى فأنكرها . فهل له أن
يولي بدون أمر الناظر الشرعى ؟ وهل له أن يكون هو الحاكم بينه وبين
هذا الناظر الذى هو خصمه دون سائر الحكام ؟ وإذا اعتدى على الناظر
فماذا يستحق على عدوانه عليه ؟ .

فأجاب : ليس للحاكم أن يولي ولا يتصرف فى الوقف بدون أمر الناظر
الشرعى الخاص ، إلا أن يكون الناظر الشرعى قد تعدى فيما يفعله ،
وللحاكم أن يعترض عليه إذا خرج عما يجب عليه .

وإذا كان بين الناظر والحاكم منازعة حكم بينهما غيرها بحكم الله ورسوله ،
ومن اعتدى على غيره فانه يقابل على عدوانه ، أما أن يعاقب بمثل ذلك ان
أمكنت المماثلة : وإلا عوقب بحسب ما يمكن شرعا . والله اعلم .

وسئل رحمه الله

عن ناظرين : هل لهما أن يقتسما المنظور عليه بحيث ينظر كل منهما في نصفه فقط ؟ .

فأجاب : لا يتصرفان إلا جميعا في جميع المنظور فيه ، فان أحدهما لو انفرد بالتصرف لم يجز ، فكيف إذا وزع المفرد ، فان الشرع شرع جمع المتفرق بالتقسمة ، والشفعة . فكيف يفرق المجتمع ؟ ! .

وسئل

عمن وقف وقفا ، وشرط للناظر جناية وجامكية ، كما شرط للمعين والفقهاء . فهل يقدم الناظر بمعلومه أم لا ؟ .

فأجاب : ليس في اللفظ المذكور ما يقتضى تقدمه بشيء من معلومه ، بل هو مذكور بالواو التي مقتضاها الاشتراك والجمع المطلق ، فان كان ثم دليل منفصل يقتضى جواز الاختصاص والتقدم غير الشرط المذكور :

مثل كونه حائزاً أجره عمله مع فقره ، كوصي اليتيم عمل بذلك الدليل
المنفصل الشرعى وإلا فشرط الواقف لا يقتضى انتقيد ؛ ولا فرق بين
الجامكية والجرارية فهو بمنزلة العمارة من مال الوقف ، لا من عمالة
الناظر . والله أعلم .

وسئل رضى الله عنه

عن وقف وقفاً على جماعة معينين ، وفيهم من قرر الواقف لوظيفته
شيئاً معلوماً ، وجعل للناظر على هذا الوقف صرف من شاء منهم ، يخرج بغير
خراج ، وإخراج من شاء منهم ، والتعوض عنه ، وزيادة من أراد زيادته
ونقصاته ، على ما يراه ويختاره ، ويرى المصلحة فيه ، فعزل أحد المعينين
واستبدل به غيره من هو أهل للقيام بها ببعض ذلك المعلوم المقدر للوظيفة ،
ووفى باقى ذلك لمصلحة الوقف . فهل للناظر فعل ذلك أم لا ؟ وإذا عزل
أحد المعينين للمصلحة وأستمر على تناول المعلوم بعد عامه بالعزل : يفسق
بذلك ، ويجب عليه إعادة ما أخذه أم لا ؟ وهل يلزم الناظر ببيان
المصلحة أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . الناظر ليس له أن يفعل شيئاً فى أمر
الوقف إلا بمقتضى المصلحة الشرعية ، وعليه أن يفعل الأصح ، فالأصلح .
وإذا جعل الواقف للناظر صرف من شاء ، وزيادة من أراد زيادته ونقصانه ،

فليس للذى يستحقه بهذا الشرط أن يفعل ما يشتهي ، أو ما يكون فيه
اتباع الظن ، وما تهوى النفس ؛ بل الذى يستحقه بهذا الشرط أن يفعل
من الأمور الذى هو خير ما يكون إرضاء لله ورسوله . وهذا فى كل من
تصرف لغيره بحكم الولاية : كالإمام ، والحاكم ، والواقف ، وناظر
الوقف ، وغيرهم : إذا قيل : هو مخير بين كذا وكذا ، أو يفعل ما شاء ،
وما رأى ، فانما ذاك تخيير مصلحة ، لا تخيير شهوة .

والمقصود بذلك أنه لا يتعين عليه فعل معين ، بل له أن يعدل عنه إلى
ما هو أصلح وأرضى لله ورسوله ، وقد قال الواقف : على ما يراه ويختاره
ويرى المصلحة فيه . وموجب هذا كله أن يتصرف برأيه واختياره الشرعى ،
الذى يتبع فيه المصلحة الشرعية . وقد يرى هو مصلحة ، والله ورسوله
يأمر بخلاف ذلك ، ولا يكون هذا مصلحة كما يراه مصلحة ، وقد يختار ما يهواه
لا ما فيه رضى الله ، فلا يلتفت إلى اختياره ، حتى لو صرح الواقف بأن
ل لناظر أن يفعل ما يهواه وما يراه مطلقاً لم يكن هذا الشرط صحيحاً ؛ بل
كان باطلاً ، لأنه شرط مخالف لكتاب الله « ومن اشترط شرطاً
ليس فى كتاب الله فهو باطل ، وإن كان مائة شرط ، كتاب الله أحق
وشرط الله أوثق » .

وإذا كان كذلك وكان عزل الناظر وإستبداله موافقاً لأمر الله
ورسوله لم يكن المعزول ولا غيره رد ذلك ، ولا يتناول شيئاً من الوقف

والحال هذه ، وإن لم يكن موافقا لأمر الله ورسوله كان مردودا بحسب
الامكان ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا
فهو رد » وقال : « لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق » .

وإن تنازعوا هل الذي فعله هو المأمور به أم لا ؟ رد ما تنازعوا فيه
إلى الله ورسوله ، فإن كان الذي فعل الناظر أرضى الله ورسوله نفذ ، وإن
كان الأول هو الأرضى ألزم الناظر باقراره ، وإن كان هناك أمر ثالث هو
الأرضى لزم إتباعه . وعلى الناظر بيان المصلحة ، فإن ظهرت وجب اتباعها ،
وإن ظهر أنها مفسدة ردت ، وإن اشتبه الأمر وكان الناظر عالما عادلا سوغ
له إجهاده . والله اعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل له مزرعة ، وبها شجر وقف للفقراء ، تباع كل سنة ،
وتصرف في مصارفها . ثم إن الناظر أجر الوقف لمن يضر بالوقف ، وكان
هناك حوض للسبيل ، ومطهرة للمسلمين : فهدمها هذا المستأجر ، وهدم
الحيطان . فهل يجوز ذلك أم لا ؟ .

فأجاب : لا يجوز إكراء الوقف لمن يضر به باتفاق المسلمين : بل
ولا يجوز إكراء الشجر بحال ، وإن سوقي عليها بجزء حيلة لم يجز بالوقف

باتفاق العلماء ، ولا يجوز ازالة ما كان ينتفع به المسلمون للشرب والطهارة ، بل يعزر هذا المستأجر الظالم الذى فعل ذلك ، ويلزم بضمان ما اتلفه من البناء ، وأما القيمة والشجر فيستغل ، كما جرت عادتها ، وتصرف الغلة فى مصارفها الشرعية .

وسئل

عن مساجد وجوامع لهم أوقاف ، وفيها قوام وأئمة ، ومؤذنون فهل لقاضي المكان أن يصرف منه إلى نفسه .

فأجاب : بل الواجب صرف هذه الأموال فى مصارفها الشرعية ، فيصرف من الجوامع والمساجد إلى الأئمة والمؤذنين والقوام ما يستحقه أمثالهم . وكذلك يصرف فى فرش المساجد وتنويرها كفايتها بالمعروف ، وما فضل عن ذلك إما أن يصرف فى مصالح مساجد آخر . ويصرف فى المصالح : كأرزاق القضاة فى أحد قولي العلماء . وأما صرفها للقضاة ومنع مصالح المساجد فلا يجوز . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل بنى مدرسة ، وأوقف عليها وقفاً على فقهاء وأرباب وظائف ،
ثم أن السلطنة أخذت أكثر الوقف ، وأن الواقف اشترط المحاصصة
بينهم . فهل يجوز للنظر أن يعطى أصحاب الوظائف بالكامل وما بقى
للفقهاء ؟

فأجاب : الحمد لله . ان كان الذى يحصل بالمحاصصة لأرباب الأعمال
التي يستأجر عليها — كالبواب والقيم والسواق ونحوهم — أجرة مثلهم
يعطوه زيادة على ذلك ، وان كان ما يحصل دون أجرة المثل وامكن من
يعمل بذلك لم يحتاج الى الزيادة ، وان كان الحاصل لهم أقل من أجرة المثل
ولا يحصل من يعمل بأقل من أجرة المثل فلا بد من تكميل المثل لهم ،
إذا لم تقم مصلحة المكان إلا بهم ، وان أمكن أن يجعل شخص واحد
قيما وبوابا أو قيما ومؤذنا أو يجمع له بين تلك الوظائف ويقوم بها فانه يفعل
ذلك ، ولا يكثر العدد الذى لا يحتاج اليه ، مع كون الوقف قد عاد إلى
ربيعة : بل اذا أمكن سد أربع وظائف بواحد فعل ذلك . والله أعلم .

وسئل

عن دار حديث شرط واقفها في كتاب وقفها ما صورته بحروفه .
قال : والنظر في أمر أهل الدار على اختلاف اصنافهم إثباتاً وصرفاً ،
وإعطاء ومنعاً ، وزيادة ونقصاً ، ونحو ذلك إلى شيخ المكان . وكذلك
النظر إليه في خزانة كتبها ، وسائر ما يشبه ذلك أو يلحق به . وله إذا
كان عنده الوقف في أمر من الأمور أن يفوض ذلك إلى من يتولاه . ثم قال :
والنظر في أمر الأوقاف وأمورها المالية إلى الواقف — ضاعف الله ثوابه —
يفوض ذلك إلى من يشاء ، ومتى فوض ذلك إليه تلقاه بحكم الشرط
المقارن لإنشاء الوقف وينتقل بعد ذلك إلى حاكم المسلمين بدمشق ،
وله أن يصرف إلى من سوى ذلك من عامل وغيره من مغل الوقف على حسب
ما تقتضيه الحال .

فهل إذا لم يكن في شرط النظر في كتاب الوقف شيء آخر يكون
النظر المشروط للحاكم مختصاً بحاكم مذهب معين بمقتضى لفظ الشرط
المذكور ؟ أم لا يختص بحاكم معين ، بل يكون النظر المذكور لمن
كان حاكماً بدمشق على أي مذهب كان من المذاهب الأربعة ؟ وإذا لم يكن

مختصا وفوض بعض الحكام قضاة القضاة أعزهم الله بدمشق المحروسة لأهل
كان النظر المذكور يقتضى ما رآه من عدم الاختصاص يجوز لحاكم آخر
منعه من ذلك أو بعض ما فعله بغير قاذح ؟

فأجاب : ليس فى اللفظ المذكور فى شرط الواقف ما يقتضى اختصاصه
بمذهب معين على الإطلاق ، فان ذلك يقتضى أنه لو لم يكن فى البلد
إلا حاكم على غير المذهب الذى كان عليه حاكم البلد ومن الواقف أن لا يكون
له النظر ، وهذا باطل باتفاق المسلمين ، فما زال المسلمون يقفون الاوقاف ،
ويشترطون أن يكون النظر للحاكم ، أو لا يشترطون ذلك فى كتاب
الوقف ، فان ذلك يقتضى بطلان الشرع فى الوقوف العامة التى لم يعين ولي
الأمر لها ناظراً خاصاً ، وفى الوقوف الخاصة نزاع معروف .

ثم قد يكون الحاكم وقت الوقف له مذهب ، وبعد ذلك يكون
للحاكم مذهب آخر .. كما يكون فى العراق وغيرها من بلاد الاسلام ،
فانهم كانوا يولون قضاة القضاة تارة لحنفى ، وتارة لمالكي ، وتارة لشافعى ،
وتارة لحنبلى . وهذا القاضى يولى فى الاطراف من يوافقه على مذهبه تارة ،
ومن يخالفه أخرى ، ولو شرط الامام على الحاكم أو شرط الحاكم
على خليفته أن يحكم بمذهب معين بطل الشرط ، وفى فساد
العقد وجهان .

ولا ريب أن هذا إذا أمكن القضاة أن يحكموا بالعلم والعدل من غير هذا الشرط (فعلوا) . فأما إذا قدر أن في الخروج عن ذلك من الفساد جهلا وظلما أعظم مما في التقدير كان ذلك من باب دفع أعظم الفسادين بالتزام أدناهما ؛ ولكن هذا لا يسوغ لواقف أن لا يجعل النظر في الوقف إلا لذي مذهب معين دائماً ، مع إمكان : إلا أن يتولى في ذلك المذهب ، فكيف إذا لم يشرط ذلك .

ولهذا كان في بعض بلاد الاسلام يشرط على الحاكم أن لا يحكم الا بمذهب معين ، كما صار ايضا في بعضها بولاية قضاة مستقلين ، ثم عموم النظر في عموم العمل ، وإن كان في كل من هذا نزاع معروف ، وفيمن يعين إذا تنازع الخصمان : هل يعين الأقرب ؟ أو بالقرعة ؟ فيه نزاع معروف . وهذه الأمور التي فيها اجتهاد إذا فعلها ولي الأمر نفذت .

وإذا كان كذلك فالحاكم على أي مذهب كان إذا كانت ولايته تتناول النظر في هذا الوقف كان تفويضه سائا ولم يجز لحاكم آخر تقض مثل هذا ، لا سيما إذا كان في التفويض اليه من المصلحة في المال ومستحقه ما ليس في غيره .

ولو قدر أن حاكمين ولي أحدهما شخصا ، وولي آخر شخصا : كان الواجب على ولي الأمر أن يقدم أحقهما بالولاية ؛ فان من عرفت قوته وأمانته يقدم على من ليس كذلك باتفاق المسلمين .

وسئل

عن الناظر متى يستحق معلومه : من حين فوض اليه ؟ أو من حين
مكنه السلطان ؟ أو من حين المباشرة ؟

فأجاب : الحمد لله . المال المشروط للناظر مستحق على العمل المشروط
عليه ، فمن عمل ما عليه يستحق ماله . والله أعلم .

وسئل

عمن استأجر ارض وقف من الناظر على الوقف النظر الشرعى ثلاثين
سنة بأجرة المثل ، وأثبت الاجارة عند حاكم من الحكام ، وأنشأ عمارة ،
وغرس فى المكان مدة أربع سنين ، ثم سافر والمكان فى إيجارته ، وغاب
احدى عشرة سنة ، فاما حضر وجد بعض الناس قد وضع يده على الارض ،
وأدعى أنه استأجرها ، وذلك بطريق شرعى . فهل له نزع هذا الثانى
وطلبه بتفاوت الأجرة .

فأجاب : إن كان الثاني قد استأجر المكان من غير من له ولاية الإيجار واستأجره مع بقاء إجارة صحيحة عليه : فالإجارة باطلة ، ويده يد عادية مستحقة للرفع والإزالة . وإذا كان الثاني استأجرها وتسلمها وهي في إجارة الأول . فالأول مخير بين أن يفسخ الإجارة وتسقط عنه الإجارة من حين الفسخ ، ويطلب أهل المكان بالإجارة لهذا الثاني المتولى عليه ؛ يطلبون منه أجرة المثل إن كانت الإجارة فاسدة ؛ وإن كانت صحيحة طالبوه بالفسخ وبين إرضاء الإجارة ؛ ويعطى أهل المكان أجرتهم ؛ ويطلب الغاصب بأجرة المثل من حين استيلائه على ما استأجره .

وسئل رحمه الله

عن قوم وقف عليهم حصّة من حوانيت ؛ وبعضها وقف على جهة أخرى ، وتلك ملكا لغيرهم ، وشرط الواقف المذكور النظر في ذلك للأسن ، فإذا استتوا في ذلك فهم شركاء في النظر . فتداعى الوقف المذكور إلى الخراب ، فأجروه لما لى باقى الحصّة مدة ثلاثين سنة بأجرة حالة وأجرة مؤجلة ؛ وعينوا شهود الإجارة جميع ما فى الحوانيت المذكورة : من خشب ، وقصب ، وجريد ، وجدر ، وطولها ، وعرضها ؛ وغير ذلك . وذكر شهود الإجارة فيها : اعترف فلان وفلان — الآخرين المذكوران — بقبض الأجرة الحالة بتمامها ؛ ومن فى درجتها . ومات المستأجر . وانتقل

ما كان ملكاً له من ذلك لغيره ، وانقضت مدة الاجارة ، وانتقل الوقف المذكور إلى البطن الثاني : فهل للبطن الثاني أن يتسالموا الحوائت المذكورة على ما هي عليه الآن ، وقد أعترف الآخرون بقبض الأجرة الحالة ليصرفوها في عمارة الوقف وإعادةه إلى ما كان عليه ، أو يلزمهم إقامة البيئة على أن الآخرون المذكوران لا قبضا الأجرة صرفاً في العمارة ، أو المستأجرين ، أو من انتقل اليهم ما كان ملكاً للمستأجر المنع من تسليم الحصة المذكورة من الحوائت إلا على صورتها الأولى والحالة هذه ؟

فأجاب : الحمد لله . بل ما كان في العرصه المشتركة من البناء بيد أهل العرصه ثابتة عليه بحكم الاشتراك ايضاً ، حتى يقيم أحدهم حجة شرعية باختصاصه بالبناء ، ولا يقبل مجرد دعوى أحد الشركاء في العرصه الاختصاص بالبناء ، سواء كانت العرصه المشتركة بين وقف وطلق ، أو بين طلقين ، أو وقفين . ويد المستأجر إنما هي على المنفعة ، وليس بمجرد الاجارة تثبت دعوى استحقاق البناء إلا أن يقيم بذلك حجة .

والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل أقر قبل موته بعشرة أيام أن جميع الحانوت والأعيان التي بها وقف على وجوه البر والقربات . وتصرف الأجرة والثواب من مدة تتقدم على إقراره هذا بعشرين سنة . ففعل بمقتضى شرط إقراره . وعين الناظر الإمام بعد موته ، ثم عين ناظراً آخر من غير عزل الإمام الناظر الأول ، فصرف أحد الناظرين على ثبوت الوقف ما جرت العادة بصرفه على ثبوت مثله من ريع الوقف من غير أن يصرف إلى مستحق الريع شيئاً . فهل تجب الأجرة من الريع ؟ أم من تركه الميت المقر بالوقف المذكور ؟ وإذا تعذر إيجار العين الموقوفة بسبب اشتغالها بمال الورثة فهل تجب الأجرة على الورثة تلك المدة ؟ وهل تفوت الأجرة السابقة في ذمة الميت بمقتضى إقراره بالمدة الأولى ويرجع بها في تركته ؟ وهل إذا عين ناظراً ثم عين ناظراً آخر يكون عزلاً للأول من غير أن يتلفظ بعزله ؟ أم يشتركان في النظر ؟ وهل إذا علم الشهود ثبوت المال في تركه الميت يحل كتمه أم لا .

فأجاب : ليست أجرة اثبات الوقف والسعي في مصالحه من تركه

الميت ، فان ما زاد على المقر به كله مستحق للورثة ، وانما عليهم رفع ايديهم عن ذلك وتمكين الناظر منه ، وليس عليه السعى ولا أجره ذلك . وأما العين المقر بها اذا انتفع بها الورثة أو وضعوا أيديهم عليها ، بحيث يمنع الانتفاع المستحق بها : فعليهم أجره المنفعة في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما ممن يقول بان منافع الغصب مضمونة . والنزاع في المسئلة مشهور . وقرار الميت بانها وقف من المدة المتقدمة ليس بصريح في أنه كان مستولياً عليها بطريق الغصب ، والضمان لا يجب بالاحتمال .

وأما تعيين ناظر بعد آخر فيرجع في ذلك الى عرف مثل هذا الوقف وعادة أمثاله ، فان كان هذا في العادة رجوعاً كان رجوعاً ، وكذلك إن كان في لفظه ما يقتضى انفراد الثاني بالتصرف ، وإلا فقد عرفت المسئلة ، وهي ما اذا وصى بالعين لشخص ، ثم وصى بها لآخر : هل يكون رجوعاً أم لا ؟ وما عامه الشهود من حق مستحق يصل الحق الى مستحقه بشهادتهم لم يكتموها ، وان كان يوجد من لا يستحقه ولا يصل الى من يستحقه فليس عليهم أن يعينوا واحداً منها ، وان كان أخذه بتأويل واجتهاد لم يكن عليهم أيضاً نزعها من يده ، بل يعان المتأول المجتهد على من لا تأويل له ولا اجتهاد .

وسئل رحمه الله

عن صورة كتاب وقف نصه : هذا ما وقفه عامر بن يوسف بن عامر
على أولاده : علي ، وطريفة ؛ وزبيدة . بينهم على الفريضة الشرعية ؛ ثم
على أولادهم من بعدهم ؛ ثم على أولاد أولادهم ، ثم على أولاد أولادهم .
ثم على نسلهم وعقبهم من بعدهم وان سفلوا ؛ كل ذلك على الفريضة الشرعية ،
على أنه من توفي من أولادهم المذكورين ؛ وأولاد أولادهم ؛ ونسلهم .
وعقبهم من بعدهم : عن ولد ؛ أو ولد ولد ؛ ونسل ؛ أو عقب وان سفل ؛
كان ما كان موقوفا عليه ؛ راجعاً الى ولده ؛ وولد ولده ؛ ونسله ؛ وعقبه
من بعده ؛ وان سفل . كل ذلك على الفريضة الشرعية . ومن توفي منهم
عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب — وان بعد — كان ما كان
موقوفا عليه راجعاً الى من هو في طبقته وأهل درجته من أهل الوقف ؛
على الفريضة الشرعية ؛ ثم على جهات ذكرها في كتاب الوقف — والمسئول
من السادة العلماء أن يتأملوا شرط الواقف المذكور — ثم توفي عن
بنتين فتناولتا ما انتقل اليهما عنه ؛ ثم توفيت احدهما عن ابن وابنة ابن .

فهل يشتركان في نصيبها ؟ أم يختص به الابن دون ابنة الابن ؟ ثم ان الابن المذكور توفي عن ابن : هل يختص بما كان جاريا على ابيه دون ابنة الابن ؟ وهل يقتضى شرط الواقف المذكور ترتيب الجملة على الجملة ؟ أو الأفراد على الأفراد .

فأجاب : هذه المسألة فيها قولان عند الاطلاق معروفان للفقهاء في مذهب الامام احمد وغيره ؛ ولكن الاقوى انها لترتيب الأفراد على الأفراد ، وأن ولد الولد يقوم مقام أبيه لو كان الابن موجودا مستحقا قد عاش بعد موت الجد واستحق ، أو عاش ولم يستحق لما منع فيه ، أو لعدم قبوله للوقف ، أو لغير ذلك ، أو لم يعيش ، بل مات في حياة الجد . ويكون على هذا التقدير مقابلة الجمع بالجمع ؛ وهي تقتضى توزيع الأفراد على الأفراد كما في قوله (ولكم نصف ما ترك أزواجكم) أى لكل واحد نصف ما تركت زوجته ؛ وقوله : (حرمت عليكم أمهاتكم) أى حرم على كل واحد أمه ، ونحو ذلك . كذلك قوله : على اولادهم ؛ ثم على اولاد اولادهم أى : على كل واحد بعد موت أبيه . وأما في هذه فقد صرح الواقف بانه من مات عن ولد انتقل نصيبه إلى ولده ؛ وهذا صريح فى انه لترتيب الأفراد على الأفراد ؛ فلم يبق فى هذه المسئلة نزاع .

وانما الشبهة فى ان الولد إذا مات فى حياة أبيه وله ولد ؛ ثم مات الاب عن ولد آخر ، وعن ولد الولد الاول : هل يشتركان ؟ أو ينفرد به الأول ؟

الأظهر في هذه المسئلة أنها يشتركان ؛ لانه إذا كان المراد ان كل ولد مستحق بعد موت أبيه — سواء كان عمه حيا أو ميتا — فمثل هذا الكلام إذا يشترط فيه عدم استحقاق الأب كما قال الفقهاء في ترتيب العصبية : أنهم الابن ، ثم ابنه ، ثم الأب ، ثم أبوه ؛ ثم العم ، ثم بنو العم ؛ ونحو ذلك ؛ فانه لا يشترط في الطبقة الثانية الا عدم استحقاق الأولى . فمتى كانت الثانية موجودة والأولى لا استحقاق لها استحققت الثانية ؛ سواء كانت الأولى استحققت أو لم تستحق ، ولا يشترط لاستحقاق الثانية استحقاق الأولى ؛ وذلك لأن الطبقة الثانية تتلقى الوقف من الواقف ، لا من الثانية ، فليس هو كالميراث الذي يرثه الابن ؛ ثم ينتقل إلى ابنه ، وانما هو كالولاء الذي يورث به ، فاذا كان ابن الممتق قد مات في حياة الممتق ؛ ورث الولاء ابن ابنه .

وانما يغلط من يغلط في مثل هذه المسئلة حين يظن ان الطبقة الثانية تتلقى من التي قبلها ؛ فان لم تستحق الأولى شيئا لم تستحق الثانية . ثم يظنون ان الوالد إذا مات قبل الاستحقاق لم يستحق ابنه ؛ وليس كذلك ؛ بل هم يتلقون من الواقف ؛ حتى لو كانت الأولى محجوبة بمانع من الموانع ؛ مثل ان يشترط الواقف في المستحقين ان يكونوا فقراء ، أو علماء ، أو عدولا ؛ أو غير ذلك ، ويكون الاب مخالف للشرط المذكور ، وابنه متصفا به فانه يستحق الابن ، وان لم يستحق أبوه . كذلك إذا مات

الاب قبل الاستحقاق فانه يستحق ابنه . وهكذا جميع الترتيب في الحضانة ،
وولاية النكاح والمال ، وترتيب عصبة النسب والولاء في الميراث ،
وسائر ما جعل المستحقون فيه طبقات ودرجات ، فان الأمر فيه على
ما ذكر .

وهذا المعنى هو الذى يقصده الواقفون إذا سئلوا عن مرادهم . ومن
صرح منهم بمراده فانه يصرح بأن ولد الولد ينتقل اليه ما ينتقل إلى ولده
لو كان حيا ؛ لا سيما والناس يرحمون من مات والده ولم يرث ؛ حتى ان
الجد قد يوصى لولد ولده ؛ ومعلوم ان نسبة هذا الولد ونسبة ولد ذلك الولد
الى الجد سواء . فكيف يحرم ولد ولده اليتيم ويعطى ولد ولده الذى ليس
بيتيم ؟ فان هذا لا يقصده عاقل . ومتى لم نقل بالتشريك بقى الوقف فى هذا
الولد وولده ؛ دون ذرية الولد الذى مات فى حياة أبيه . والله أعلم .

وسئل

عن امرأة أوقفت وقتنا على تربتها بعد موتها ، وأرصدت للمقرئين شيئاً معلوماً ، وما يفضل عن ذلك للفقراء ، أو وجوه البر ، وإن لها قرابة : خالها قد افتقر واحتاج ؛ وانقطع عن الخدم ، وإن الناظر لم يصرف له ما يقوم بأوده . فهل يجب الزام الناظر بما يقوم بأود القرابة ودفع حاجته دون غيره ؟ .

فأجاب : إذا كان للموقف قرابة محتاج كالخال ونحوه فهو أحق من الفقير المساوي له في الحاجة ، وينبغي تقديمه . وإذا اتسع الوقف لسد حاجته سدت حاجته منه .

وسئل رحمه الله

عن أوقاف يولد على أماكن مختلفة : من مدارس ؛ ومساجد ، وخوانك ؛ وجوامع ؛ ومارستانات ؛ وربط ؛ وصدقات ، وفكاك أسرى من أيدي الكفار . وبعضها له ناظر خاص ، وبعضها له ناظر من جهة

ولي الأمر ، وقد أقام ولي الأمر على كل صنف من هذه الأصناف ديوانا يحفظون أوقافه ؛ ويصرفون ريعه في مصارفه ، ورأى الناظر ان يفرز لهذه المعاملات مستوفيا يستوفي حساب هذه المعاملات — يعنى الأوقاف كلها — وينظر في تصرفات النظار والمباشرين ؛ ويحقق عليهم ما يجب تحقيقه من الأموال المصروفة والباقي ؛ وضبط ذلك عنده ؛ ليحفظ أموال الأوقاف عند اختلاف الأيدي ؛ وتغير المباشرين ، ويظهر بمباشرة محافظة بعض العمال على فائدة . فهل لولى الأمر أن يفعل ذلك إذا رأى فيه المصلحة أم لا ؟ وإذا صار الآن يفعل ذلك إذا رأى فيه المصلحة ، وقرر المذكور ، وقرره معلوما يسير على كل من هذه لا يصل إلى ريع معلوم أحد المباشرين لها ، ودون ذلك بكثير ، لما يظهر له من المصلحة فيه . فهل يكون ذلك سائغا ؟ وهل يستحق المستوفي المذكور تناول ما قرر له أم لا ، إذا قام بوظيفته ؟ وإذا كانت وظيفته استرجاع الحساب عن كل سنة على حكم أوضاع الكتاب ؛ ووجد ارتفاع حساب سنين أو أكثر ، فتصرف وعمل فيه بوظيفته . هل يستحق معلوم المدة التي استرجع حسابهم فيها وقام بوظيفته بذلك الحساب ؟ .

فأجاب : نعم : لولى الأمر ان ينصب ديوانا مستوفيا لحساب الأموال الموقوفة عند المصلحة ، كما له ان ينصب الدواوين مستوفيا لحساب الأموال السلطانية : كالقضاء وغيره . وله ان يفرض له على عمله ما يستحقه مثله :

من كل مال يعمل فيه بقدر ذلك المال ، واستقيا الحساب ، وضبط مقبوض المال ، ومصرفه من العمل الذي له أصل ؛ لقوله تعالى (والعاملين عليها) وفي الصحيح : « ان النبي صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا على الصدقة ، فلما رجع حاسبه » وهذا أصل في محاسبه العمال المتفرقين . والمستوفى الجامع نائب الامام في محاسبته ، ولا بد عند كثرة الأموال ومحاسبته من ديوان جامع .

ولهذا لما كثرت الأموال على عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه وضع « الدواوين » ديوان الخراج ، وهو ديوان المستخدمين على الارتزاق ، واستعمل عليه عثمان بن حنيف . وديوان النفقات ، وهو ديوان المصروف على المقاتلة والذرية الذي يشبه في هذه الأوقات ديوان الحبس والثبوتات ونحو ذلك . واستعمل عليه زيد بن ثابت .

وكذلك الأموال الموقوفة على ولاية الأمر من الامام والحاكم ونحوه اجراؤها على الشروط الصحيحة الموافقة لكتاب الله ، واقامة العمال على ما ليس عليه عامل من جهة الناظر . والعامل في عرف الشرع يدخل فيه الذي يسمى ناظراً ، ويدخل فيه غير الناظر لقبض المال ممن هو عليه صرفه ودفعه الى من هو له ؛ لقوله (ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها) . ونصب المستوفى الجامع للعمال المتفرقين بحسب الحاجة والمصلحة . وقد يكون واجبا اذا لم تتم مصلحة قبض المال وصرفه الا به ، فان مالا

يتم الواجب الابه فهو واجب . وقد يستغنى عنه عند قلة العمل ومباشرة
الامام للمحاسبة بنفسه ، كما في نصب الامام للحاكم ، عليه أن ينصب حاكما
عند الحاجة والمصلحة ، اذا لم تصل الحقوق الى مستحقها ، أو لم يتم فعل
الواجب وترك المحرم الابه . وقد يستغنى عنه الامام إذا أمكنه مباشرة
الحكم بنفسه .

ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يباشر الحكم واستيفاء الحساب
بنفسه : وفيما بعد عنه يولى من يقوم بالامر ، ولما كثرت الرعية على عهد
أبي بكر وعمر والخلفاء استعملوا القضاة ودونوا الدواوين في أمصارهم وغيرها
فكان عمر يستنيب زيد بن ثابت بالمدينة على القضاء والديوان . وكان
بالكوفة قد أستعمل عمار بن ياسر على الصلاة والحرب : مثل نائب
السلطان ، والخطيب ، فان السنة كانت انه يصلى بالناس أمير حربهم .
واستعمل عبد الله بن مسعود على القضاء وبيت المال ، واستعمل عثمان بن
حنيف على ديون الخراج .

واذا قام المستوفى بما عليه من العمل استحق ما فرض له ، والجعل الذى
ساغ له فرضه . واذا عمل هذا ولم يعط جعله فله أن يطلب على العمل الخاص
فان ما وجب بطريق المعاملة يجب .

وسئل

عن رجل أستأجر قطع أرض وقف ؛ وغرس فيها غراسا وأثمر ؛ ومضت مدة للإيجار ؛ فأراد نظار الوقف قلع الغراس . فهل لهم ذلك ؟ أو أجرة المثل ؟ وهل يثاب ولي الأمر على مساعدته ؟ :

فأجاب : ليس لأهل الأرض قلع الغراس : بل لهم المطالبة بأجرة المثل أو تملك الغراس بقيمته ؛ أو ضمان تقصه إذا قلع . وما دام باقيا فعلى صاحبه أجرة مثله . وعلى ولي الأمر منع الظالم من ظلمه . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل متولى إمامة مسجد ، وخطابته ؛ ونظر وقفه : من سنين معدودة ، بمرسوم ولي الأمر ، وله مستحق بحكم ولايته الشرعية فهل لنظار وقف آخر أن يضعوا أيديهم على هذا الوقف ؛ أو يتصرفوا فيه بدون هذا الناظر ؛ وإن يصرفوا مال المسجد المذكور في غير جهته ؛ أو يمنعوا ما قدر له على ذلك . ولو قدر أن هذا الوقف كان في ديوان أولئك من مدة ، ثم

خرجه ولى الامر ؛ وجعله للامام الخطيب : فهل لهم ذلك - والحالة هذه -
ن يتصرفوا فيه ويمنعوه التصرف مع بقاء ولايته ؟ وهل اذا تصرف فيه متعدد
صرف منه شيئاً الى غيره مع حاجة الامام وقيام المصالح ، وأصر على ذلك -
والحالة هذه - يقدح فى دينه وعدالته أم لا ؛

فأجاب : ليس لناظر غير الناظر المتولى هذا الوقف أن يضع يده عليه
ولا يتصرف فيه بغير اذنه : لانظار وقف آخر ولا غيرهم ؛ سواء كانوا قبل
ذلك متولين نظره أو لم يكونوا متولين نظره ؛ ولا لهم أن يصرفوا مال
المسجد فى غير جهاته التى وقف عليها - والحال ما ذكر - بل يجب أن
يعطى الامام وغيره ما يستحقونه كاملاً ؛ ولا ينقصون من مستحقهم لأجل أن
يصرفوا الفاضل الى وقف آخر ؛ فان هذا لا نزاع فى أنه لا يجوز ؛ وانما تنازع
العلماء فى جواز صرف الفاضل ، ومن جوزه فلم يجوز لانظر الناظر المتولى أن
يستقل بذلك . ومن أصر على صرف مال الغير مستحقه ومنع المستحق قدح
فى دينه وعدالته .

وسئل رحمه الله

عن واقف وقف على فقراء المسامين . فهل يجوز لناظر الوقف أن يصرف جميع ريعه الى ثلاثة — والحالة هذه — أم لا ؛ وان جاز له أن يصرف الى ثلاثة ؛ وكان من أقارب الواقف فقير — ثبت فقره واستحقاقه للصرف اليه من ذلك — فهل يجوز الصرف اليه عوضا عن أحد الثلاثة الاجانب من الواقف ؛ واذا جاز الصرف اليه : فهل هو أولى من الاجنبيين المصروف اليهما ؟ واذا كان أولى : فهل يجوز لناظر أن يصرف الى قريب الواقف المذكور قدر كفايته من الوقف — والحالة هذه — وإذا جاز له ذلك : فهل يكون فعله ذلك أولى وأفضل من أن ينقص من كفايته ؛ ويصرف ذلك القدر الى الاجنبي — والحالة هذه ؛

فأجاب الحمد لله . يجب على ناظر الوقف أن يجتهد في مصرفه ؛ فيقدم الأحق ؛ فالأحق . واذا قدر أن المصلحة الشرعية أقتضت صرفه الى ثلاثة مثل ان لا يكفيهم أقل من ذلك ؛ فلا يدخل غيرهم من الفقراء . واذا كفاهم وغيرهم من الفقراء يدخل الفقراء معهم ؛ ويساويهم مما يحصل من ريعه ، وهم أحق منه عند النزاحم ، ونحو ذلك . وأقرب

الواقف الفقراء اولى من الفقراء الاجانب مع التساوى فى الحاجة . ويجوز ان يصرف اليه كفايته إذا لم يوجد من هو أحق منه . وإذا قدر وجود فقير مضطر كان دفع ضرورته واجبا . وإذا لم يندفع إلا بتنقيص كفاية أولئك من هذا الوقف من غير ضرورة تحصل لهم تعين ذلك . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل ولى ذا شوكة على وقف من مساجد وربط وغير ذلك ، اعتماداً على دينه ، وعاما بقصده للمصلحة . فعند توليته — وجد تلك الوقوف على غير سنن مستقيم ، ويتعرض اليها — كره مباشرتها ؛ لئلا يقع الطمع فى مالها ، وغير ملتفتين الى صرفها فى استحقاقها . وهم مثل القاضى ، والخطيب وامام الجامع ، وغير ذلك ، فانهم يأخذون من عموم الوقف ، وهو مع هذا عاجز عن صد التعرض عنها ، ومع اجتهاده فيها ومبالغته . فهل يحل للسائل عزل نفسه عنها ، وعن القيام بما يقدر عليه من مصالحها ؛ مع العلم بأنه بأجرة يكثر التعرض فيها ، والطمع فى مالها .

وهل يحل له تناول أجرة عمله منها مع كونه ذا عائلة ، وعاجز عن تحصيل قوتهم من غيرها ؟ وهل يحل للناظر اذا وجد مكانا خرابا ان يصرف

ماله في مصلحة غيره عند تحققه بأن مصلحته ما يتصور ان تقوم
بممارته ؟ وهل إذا فضل عن جهته شيء من ملكها صرفه إلى مهم غيره ،
وعمارة لا زمة يمكن ان تحفظه لكثرة التعرض اليه أم لا ؟

فأجاب : أصل هذه انما اوجبه الله من طاعته وتقواه مشروط بالقدرة ،
كما قال تعالى : (فاتقوا الله ما استطعتم) وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم
« اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما أستطعتم » . ولهذا جاءت الشريعة عند
تعارض المصالح والمفاسد بتحصيل أعظم المصلحتين بتفويت أدناهما ، وباحتمال
أدنى المفسدتين لدفع أعلاهما . فمتى لم يندفع الفساد الكبير عن هذه الأموال
الموقوفة ومصارفها الشرعية الا بما ذكر — من احتمال المفسدة القليلة — كان
ذلك هو الواجب شرعا .

وإذا تعين ذلك على هذا الرجل فليس له ترك ذلك إلا مع ضرر أوجب
التزامه ، او مزاحمة ما هو أوجب من ذلك . وله باجماع المسلمين مع الحاجة
تناول أجره عمله فيها ؛ بل قد جوزه من جوزه مع النفي ايضا ، كما جوز الله تعالى
للعاملين على الصدقات الاخذ مع الغنى عنها .

وإذا خرب مكان موقوف فتعطل نفعه بيع وصرف ثمنه في نظيره ،
أو نقلت إلى نظيره ، وكذلك إذا خرب بعض الاماكن الموقوف عليها

- كمسجد ونحوه - على وجه يتعذر عمارته ، فانه يصرف ريع الوقف عليه الى غيره . وما فضل من ريع وقف عن مصلحته صرف في نظيره ، أو مصلحة المسامين من أهل ناحيته ، ولم يحبس المال دائماً بلا فائدة ، وقد كان عمر بن الخطاب كل عام يقسم كسوة الكعبة بين الحجيج : ونظير كسوة الكعبة المسجد المستغنى عنه من الحصر ونحوها ، وأمر بتحويل مسجد الكوفة من مكان إلى مكان ، حتى صار موضع الأول سوقاً .

وسئل رحمه الله

عن الوقف الذي اوقف على الاشراف ويقول : انهم أقارب : هل الأقارب شرفاء أم غير شرفاء ؟ وهل يجوز أن يتناولوا شيئاً من الوقف أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . ان كان الوقف على أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ، او على بعض أهل البيت : كالعلويين ، والفاطميين ، أو الطالبين الذين يدخل فيهم بنو جعفر : وبنو عقيل . أو على العباسيين ونحو ذلك فانه لا يستحق من ذلك الا من كان نسبه صحيحاً ثابتاً . فأما من ادعى انه منهم ولم يثبت انه منهم ؛ او علم انه ليس منهم : فلا يستحق من هذا الوقف وان ادعى انه منهم : كبنى عبد الله بن ميمون القداح ؛ فان أهل

العلم بالانساب وغيرهم يعلمون أنه ليس لهم نسب صحيح . وقد شهد بذلك طوائف أهل العلم من أهل الفقه والحديث والكلام والانساب ، وثبت في ذلك محاضر شرعية . وهذا مذكور في كتب عظيمة من كتب المسلمين بل ذلك مما تواتر عند أهل العلم .

وكذلك من وقف على « الاشراف » فان هذا اللفظ في العرف لا يدخل فيه الا من كان صحيح النسب من أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وأما ان وقف واقف على بنى فلان ؛ أو أقارب فلان ؛ ونحو ذلك ، ولم يكن في الوقف ما يقتضى انه لاهل البيت النبوى ، وكان الموقوف ملكا للواقف يصح وقفه على ذرية المعين : لم يدخل بنو هاشم في هذا الوقف

وسئل قديس الله روحه

عن رجل بيده مسجد بتواقيع أحياء سنة شرعية بحكم نزول من كان بيده توقيعا بالنزول ثابتا بالحكام ، ثم ان ولد من كان بيده المسجد أولا تعرض لمن بيده المسجد الآن ، وطلب مشاركته . ولم يكن له مستند شرعى غير أنه كان بيد والده . فهل يجوز أن يلجأ الى الشراكة بغير رضاه ؟

فأجاب : الحمد لله . لا يجوز الزام امام مسجد على المشاركة
— والحالة هذه — ولا التشريك بينهما ؛ أو عزله بمجرد ما ذكر : من
كون ابيه كان هو الامام ، فان المساجد يجب ان يولى فيها الاحق شرعا ،
وهو الأقرأ لكتاب الله ؛ والأعلم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛
الاسبق الى الاعمال الصالحة : مثل ان يكون أسبق هجرة ؛ أو أقدم سنا .
فكيف إذا كان الأحق هو المتولى ؟ ! فانه لا يجوز عزله باتفاق العلماء .
والله أعلم .

وسئل

عن مدرسة وقفت على الفقهاء والمتفقهة الفلانية ، برسم سكناهم ،
واشتغالهم فيها . فهل تكون السكنى مختصة بالمرتزين ؟ وهل يجوز اخراج
احد من الساكنين مع كونه من الصنف الموقوف عليه ؟

فأجاب : لا تختص السكنى والارتزاق بشخص واحد . ويجوز السكنى
من غير ارتزاق من المال ، كما يجوز الارتزاق من غير سكنى . ولا يجوز
قطع أحد الصنفين إلا بسبب شرعى — إذا كان الساكن مشتغلا —
سواء كان يحضر الدرس أم لا .

وسئل رحمه الله

عن رجل ملك انسانا أنشأ باقائمة على الأرض الموقوفة على الملك المذكور وغيره أيام حياته ؛ ثم بعد وفاته على أولاده ؛ وعلى من يحدثه الله من الأولاد من الذكور والاناث بينهم بالسوية : على ان من توفي منهم وترك ولداً كان نصيبه من الوقف إلى ولده : أو ولد ولده ، وان سفل ، واحداً كان أو أكثر . ذكراً كان أو أنثى : من ولد الظهر والبطن ؛ يستوى في ذلك الذكور والاناث . وان توفي ولم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك كان نصيبه من ذلك مصروفاً إلى من هو في درجته ؛ مضافاً إلى ما يستحقه من ريع هذا الوقف . فان لم يكن له أخ ، ولا أخت ؛ ولا من يساويه في الدرجة : كان نصيبه مصروفاً إلى أقرب الناس إليه : الأقرب فالأقرب من ولد الظهر والبطن : تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى ، من ولد الظهر والبطن بالسوية : إلى حين انقراضهم . فان لم يبق أحد يرجع بنسبه إلى الموقوف عليه ، لا من جهة الأب ، ولا من جهة البنت : كان مغل الوقف مصروفاً إلى الفقراء والمساكين بثغر دمياط المحروسة ؛ والواردين إليه ؛ والمترددین عليه يفرقه الناظر على ما يراه . ثم على ساری المسلمين

فمن أهل الوقف الأول أحد البنات توفيت ولم يكن لها ولد أخذ
إخوتها نصيبها ؛ ثم ماتت البنت الثانية ولها ابنتان أخذتا نصيبها ؛ ثم بعد
ذلك ماتت البنت الثالثة ولم يكن لها ولد أخذت اختها نصيبها ؛ ثم بعد ذلك
ماتت الأخت الرابعة فأخذوا لها الثلثين . فهل يصح لأولاد خالته نصيب
معه أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . البنت الاولى انتقل نصيبها الى إخوتها
الثلاثة ؛ كما شرطه الواقف ؛ لا يشارك اولاد هذه لأولاد هذه في النصيب
الأصلي الذي كان لأمها . واما النصيب العائد — وهو الذي كان للثلاثة وانتقل
الى الرابعة — فهذا يشترك فيه اولاد هذه وأولاد هذه ؛ كما يشترك فيه أمها
هذا أظهر القولين في هذه المسألة .

وقيل : ان جميع ما حصل للرابعة وهو نصيبها ؛ ونصيب الثالثة ينتقل الى
اولادها خاصة ؛ لان الواقف قال : وان توفي ولم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل
من ذلك كان نصيبه مصروفا الى من في درجته — ، مضافاً الى ما يستحقه من
ريع الوقف . قالوا : فالمضاف كالمضاف اليه ، فاذا كان هذا ينتقل الى أولاده
فكذلك الآخر : لأن قول الواقف : من مات منهم وترك ولداً كان نصيبه من
الوقف الى ولده يتناول الأصلي والعائد .

والأظهر هو القول الأول ؛ فإن قوله : كان نصيبه . يتناول النصيب

الذى تقدم ذكره . وأما تناوله لما بعد ذلك فشكوك فيه ، فلا يدخل بالشك بل قد يقال : هذا هو فى الأصل نصيب الميت عنه ، كما ذكر الواقف ، والظاهر من حال الواقف لفظاً وعرفاً أنه سوى بين الطبقة فى نصيب من ولده ولد ، فأخذه المساوى بكونه كان فى الطبقة ، وأولاده فى الطبقة : كأولاد الميت الأول . فكما أن الميتين لو كانا حين اشتراكا فى هذا النصيب العائد : فكذلك يشترك فيه ولدهما من بعدهما ؛ فإن نسبتها الى صاحب النصيب نسبة واحدة .

وهذا هو الذى يقصده الناس بمثل هذه الشروط ، كما يشهد بذلك عرفهم وعاداتهم . والمقصود إجراء الوقف على الشروط الذى يقصدها الواقف ولهذا قال الفقهاء : إن نصوصه كنصوص الشارع . يعنى فى الفهم والدلالة . فيفهم مقصود ذلك من وجوه متعددة ، كما يفهم مقصود الشارع .

ومن كشف أحوال الواقفين علم أنهم يقصدون هذا المعنى ؛ فانه أشبه بالعدل . ونسبة أولاد الأولاد الى الواقف سواء ، فليس له غرض فى أن يعطى ابن هذا نصيبان أو ثلاثة لتأخر موت أبيه ، وأولئك لا يعطون الا نصيباً واحداً ؛ لاسيما وهذا المتأخر قد أستغل الوقف ، فقد يكون خلف لأولاده بعض ما استغله ، والذى مات أولاً لم يستغله الا قليلا ، فأولاده أقرب الى الحاجة ، ونسبتها الى الواقف سواء . فكيف يقدم من هو أقرب الى الحاجة

الى من هو أبعد عنها وهما في القرب اليه والى الميت صاحب النصيب —
بعد انقراض الطبقة — سواء

وهو كما لو مات صاحبه آخرًا ، ولو مات آخرًا اشترك جميع الأولاد
فيه ؛ بل هذا يتناول قول الواقف : ان توفي ولم يكن له ولد ولا ولد ولد كان
نصيبه مصروفًا الى من هو في درجته . فان لم يكن له أخ ولا أخت ولا من
يساويه في الدرجة : فيكون نصيبه مصروفًا الى أقرب الناس ، وكلهم في
القرب اليه سواء . والله أعلم .



وسئل شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله

عن واقف وقف وقفاً على أولاده ، ثم على أولاد أولاده ، ثم على أولاد أولاد أولاده ، ونسله ، وعقبه ، دائماً ما تناسلوا : على أنه من توفي منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب : كان ما كان جارياً عليه من ذلك على من في درجته وذوى طبقته . فإذا توفي بعض هؤلاء الموقوف عليهم عن ولد أو ولد ولد ، أو نسل أو عقب لمن يكون نصيبه ؟ هل يكون لولده ؟ أو لمن في درجته من الأخوة وبنى العم ونحوهم ؟ .

فأجاب : نصيبه ينتقل الى ولده دون إخوته وبنى عمه : لوجوه متعددة نذكر منها ثلاثة .

أحدها أن قوله : على أولاده ، ثم على أولاد أولاده . مقيد بالصفة المذكورة بعده ، وهى قوله : على أنه من توفي منهم عن غير ولد أنتقل نصيبه الى ذوى طبقته . وكل كلام أتصل بما يقيد فانه يجب اعتبار ذلك المقيد دون إطلاقه أول الكلام .

بيان المقدمة الأولى : ان هذه الجملة وهى قوله : على أنه من توفي منهم . فى موضع نصب على الحال ، والحال صفة فى المعنى ، والصفة مقيدة للموصوف

وان شئت قلت : لأنه جار ومجرور متصل بالفعل ، والجار والمجرور مفعول في النفي ، وذلك مقيد للفعل . وان شئت قلت : لأنه كلام لم يستقل بنفسه ، فيجب ضمّه الى ما قبله . وان شئت قلت : لأن الكلام الاول لم يسكت عليه المتكلم حتى وصله بغيره ، وصلة الكلام مقيدة له . وكل هذه القضايا معلومة بالاضطرار في كل لغة .

بيان الثانية : ان الكلام متى اتصل به صفة أو شرط أو غير ذلك من الالفاظ التي تنير موجهه عند الاطلاق وجب العمل بها ، ولم يجز قطع ذلك الكلام عن تلك الصفات المتصلة به . وهذا مما لا خلاف فيه أيضا بين الفقهاء بل ولا بين العقلاء . وعلى هذا تنبئ جميع الأحكام المتعلقة باقوال المكلفين من العبادات والمعاملات : مثل الوقف ، والوصية ، والاقرار ، والبيع ، والهبة والرهن ، والاجارة والشركة ، وغير ذلك .

ولهذا قال الفقهاء : يرجع الى لفظ الواقف في الاطلاق والتقييد . ولهذا لو كان أول الكلام مطلقا أو عاما ووصله المتكلم بما يخصه أو يقيد به كان الاعتبار بذلك التقييد والتخصيص ، فاذا قال : وقفت على أولادى . كان عاما . فلو قال الفقراء ، أو العدول ، أو الذكور . إختص الوقف بهم ؛ وان كان أول كلامه عاما .

وليس لقائل ان يقول : لفظ الأولاد عام ، وتخصيص أحد النوعين بالذكور لا يبنى الحكم عن النوع الآخر ؛ بل العقلاء كلهم مجمعون على أنه

قصر الحكم على أولئك المخصوصين في آخر الكلام — مثبتوا المفهوم ونفاته — ويسمون هذا « التخصيص المتصل ». ويقولون : لما وصل اللفظ العام بالصفة الخاصة صار الحكم متعلقا بذلك الوصف فقط ، وصار الخارجون عن ذلك الوصف خارجين عن الحكم . أما عند نقاة المفهوم فلأنهم لم يكونوا يستحقون شيئا إلا إذا دخلوا في اللفظ ؛ فلما وصل اللفظ العام بالصفة الخاصة أخرجهم من اللفظ ؛ فلم يصيروا داخليين فيه ؛ فلا يستحقون . فهم ينفون استحقاقهم لعدم موجب الاستحقاق . وأما عند مثبتى المفهوم فيخرجون لهذا المعنى ولمعنى آخر ، وهو أن تخصيص أحد النوعين بالذكر يدل على قصد تخصيصه بالحكم ، وقصد تخصيصهم بالحكم ملتزم لنفيه عن غيرهم . فهم يمنعون استحقاقهم لانتفاء موجب . ولقيام مانع .

وكذلك لو قيد المطلق مثل أن يقول : وقفت على أولادى على أنهم يعطون ان كانوا فقراء . أو على أنهم يستحقون اذا كانوا فقراء . أو وقفت على أولادى على أنه يصرف من الوقف الى الموجودين منهم إذا كانوا فقراء . ووقفت على أنه من كان فقيرا كان من أهل الوقف . فان هذا مثل قوله : وقفت على أولادى على الفقراء منهم ؛ أو بشرط أن يكونوا فقراء ؛ أو ان كان فقيرا .

ولو قال : وقفت على بناتى على أنه من كانت أيما أعطيت ، ومن تزوجت ثم طلقها زوجها أعطيت ؛ فان هذا مثل قوله : وقفت على

بناتي على الأياحي منهم ؛ فان صيغة « على » من صيغ الاشتراط ، كما قال .
(إني أريد ان انكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثمانى
حجج) .

واتفق الفقهاء أنه لو قال : زوجتك بنتي على ألف : او على أن
تعطيها ألفاً ؛ أو على ان يكون لها في ذمتك ألف : كان ذلك شرطاً ثابتاً
وتسميته صحيحة ، وليس في هذا خلاف ، وقد أخطأ من اعتقد ان في
مذهب الامام أحمد أو غيره خلافاً في ذلك ؛ من أجل اختلافهم فيما إذا قال
لزوجه : أنت طالق على ألف ، أو لعبد : أنت حر على ألف ، فلم تقبل
الزوجة والعبد ؛ فانه في إحدى الروايتين عن أحمد يقع العتق والطلاق ؛
فانه ليس مأخذه أن هذه الصيغة ليست للشرط ؛ فانه لا يختلف مذهبه أنه
لو قال : خلعتك على ألف ، أو كاتبتك على ألف ، او زوجتك على ألف
او قال بعثك هذا العبد على ان ترهني به كذا ، او على ان يضمه زيد ،
او زوجتك بنتي على أنك حر : ان هذه شروط صحيحة ، ولا خلاف في ذلك
بين الفقهاء كلهم .

وإنما المأخذ ان العتق والطلاق لا يفتقران إلى عوض ، ولم يعلق الطلاق
بشرط ؛ وإنما شرط فيه شرطا ، وفرق بين التعليق على الشرط وبين الشرط
في الكلام المنجز ؛ ولهذا لا يصح كثير من التصرفات المعلقة مع صحة
الاشتراط فيها ؛ وهذه الصفة ----- تعذر وجودها ، والطلاق

الموصوف إذا فانت صفته هل يفوت جميعه ؟ أو يثبت هو دون الصفة ؟
فيه اختلاف .

إذا تبين ان قوله : على انه من توفي منهم . شرط حكى ، ووصف
معنوى للوقف المذكور ؛ وأنه يجب اعتباره والعمل بموجبه ؛ فمعلوم أنه
إذا اعتبر القيد المذكور في الكلام كان انتقال نصيب المتوفى إلى ذوى
طبقته مشروطا بعدم ولده ، وان الواقف لم يصرف إليهم نصيب المتوفى في
هذه الحال ، ومعلوم حينئذ أنه لا يجوز صرف نصيب المتوفى إليهم في ضد
هذه الحال ، وهو ما إذا كان له ولد ، وهو المطلوب .

وعلم ان هذا ثابت باتفاق الفقهاء ؛ بل والعقلاء القائلين بالمفهوم ، والنافين
له ؛ فان صرف الوقف الى غير من صرفه إليه الواقف حرام ؛ وهو لم يصرفه
إليهم . فهذا المنع لا انتفاء الموجب متفق عليه ، ولأنه قد منع صرفه إليهم
وهذا المنع لوجود المانع مختلف فيه . وتقدير الكلام : وقفت على أولادى
ثم على أولادهم بشرط ان ينتقل نصيب المتوفى منهم الى أهل طبقته إذا كان قد
توفى عن غير ولد .

وليس يختلف أحد من الفقهاء في ان هذا الباب يقصر على القيود المذكورة
وإنما يغلط هنا من لم يحكم دلالات الألفاظ اللغوية ، ولم يعز بين انواع
أصول الفقه السمعية ، ولم يتدرب فيما علق بأقوال المكلفين من الأحكام

الشرعية ، ولا هو جرى في فهم هذا الخطاب على الطبيعة العربية ، والفطرة
السليمة النقية ، فأرتفع عن شأن العامة بحيث لم يدخل في زميرهم فيما
يفهمونه في عرف خطابهم ، وانحط عن أوج الخاصية ، فلم يهتد للتمييز
بين المشتبهات في الكلام ، حتى تقر الفطر على ما فطرها عليه الذي احسن كل
شيء خلقه ؛ والحق ادى به الى الخلاص من كناسة بئرا . ومن أحكم العلوم
حتى احاط بنهاياتها رده ذلك الى تقرير الفطر على بداياتها ، وإنما بعثت الرسل
لتكميل الفطرة ؛ لا لتغييرها (فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل
خلق الله) .

ومعلوم ان كل من سمع هذا الكلام من أهل اللسان العربي خاصتهم
وعامتهم لم يفهموا منه إلا إعطاء اهل طبقة المتوفى بشرط ان لا يكون للمتوفى
ولد ، ويعقلون ان هذا الكلام واحد متصل بعبءه ببعض . وإنما نشأ غلط
الغالط من حيث توهم ان الكلام الأول فيه عموم ، والكلام الثاني قد خص
أحد النوعين بالذكر ، فيكون من « باب تعارض العموم
والمفهوم » .

ثم قد يكون ممن نظر في كتب بعض المتكلمين او بعض الفقهاء
الذين لا يقولون بدلالة المفهوم ، وإذا قالوا بها رأوا دلالة العموم راجحة
عليها ، لكون الخلافات فيها اضعف منه في دلالة المفهوم ، فانه لم يخالف
في العموم الا شذوذا لا يعتد بهم ، وقد خالف في المفهوم طائفة من الفقهاء

وطوائف من أهل الكلام ، حتى قد يتوهم من وقع له هذا أنه لا ينبغي
ان يترك صريح الشرط او عمومه لمفهوم الصفة مع ضعفه . فنعوذ بالله من
العمى في البصيرة ، أو حول يرى الواحد اثنين ؛ فان الأعمى أسلم حالا في
إدراكه من الأحول إذا كان مقلداً للبصير ، والبصير صحيح الإدراك . ولو
لاخشية ان يحسب حاسب ان لهذا القول مسافا ، أو أنه قد يصحح على أصول
بعض الفقهاء لكان الاضراب عن يانه أولى .

فيقال : هذا الذي تكلم الناس فيه من دلالة المفهوم هل هي حجة
ام لا ؟ وإذا كانت حجة ، فهل يخص بها العام ام لا ؟ إنما هو في كلامين
منفصلين من متكلم واحد ، او في حكم الواحد ، ليس ذلك في كلام واحد
متصل بعضه ببعض ؛ ولا في كلام متكلمين لا يجب اتحاد مقصودهما . فهنا
ثلاثة اقسام .

أحدها : كلامان من متكلم واحد او في حكم الواحد . وإنما ذكرنا
ذلك ليدخل فيه إذا كان أحدهما كلام الله والآخر كلام رسوله ؛ فان حكم
ذلك حكم مالهو كانا جميعا من كلام الله او كلام رسوله : مثل قوله صلى الله
عليه وسلم : « الماء طهور لا ينجسه شيء » مع قوله « اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل
الخبث » فان المتكلم بهما واحد صلى الله عليه وسلم ، وهما كلامان . فمن قال :
ان المفهوم حجة يخص به العموم خص عموم قوله : « الماء طهور لا ينجسه
شيء » بمفهوم « إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث » مع ان مفهوم العدد

أضعف من مفهوم الصفة . وهذا مذهب الشافعي ، وأحمد في المشهور عنه
وغيرهما . ومن امتنع من ذلك قال : قوله : « الماء طهور » عام ، وقوله :
« إذا بلغ الماء قلتين لم ينجس » هو بعض ذلك العام ، وهو موافق له في حكمه
فلا تترك دلالة العموم لهذا :

و كذلك قوله في كتاب الصدقة الذي أخرجه أبو بكر « في الابل في
خمس منها شاة » الى آخره . مع قوله في حديث آخر « في الابل الساعة
في كل اربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة » ونظائره كثيرة : منها
ما قد اتفق الناس على ترجيح المفهوم فيه : مثل قوله : « جعلت لي الأرض
مسجداً وطهوراً » مع قوله « جعلت لي كل أرض طيبة مسجداً وطهوراً »
فانه لا خلاف ان الأرض الخبيثة ليست بطهور . ومنها ما قد اختلفوا فيه ،
كقوله في هذا الحديث : « جعلت تربتها لي طهوراً » فان الشافعي واحمد
وغيرهما جعلوا مفهوم هذا الحديث مخصصاً لقوله « جعلت لي كل أرض طيبة
طهوراً » . ومنها ما قد اتفقوا على تقديم العموم فيه كقوله : (ولا تقربوا مال
اليتيم إلا بالتي هي أحسن) مع قوله : (ولا تأكلوها اسرافاً وبداراً ان
يسكبوا) فان أكلها حرام سواء قصد بداراً كبير اليتيم أولاً .

وقد اختلف الناس في هاتين الداليتين إذا تعارضتا . فذهب أهل الرأي
وأهل الظاهر ، و كثير من المتكلمين ، وطائفة من المالكية ، والشافعية

والحنبلية : الى ترجيح العموم . وذهب الجمهور من المالكية ، والشافعية والحنبلية ، وطائفة من المتكلمين : إلى تقديم المفهوم ، وهو المنقول صريحاً عن الشافعي وأحمد وغيرهما . والمسئلة محتملة ، وليس هذا موضع تفصيلها ؛ فإنها ذات شعب كثيرة ، وهي متصلة بمسئلة « المطلق ، والمقيد » وهي غمرة من غمرات « أصول الفقه » وقد اشتبهت انواعها على كثير من الساجين فيه .

لكن المقصود ان مسئلتنا ليست من هذا الباب ، مع انها لو كانت منه لكان الواجب على من يفتي بذهب الشافعي واحمد أن يبنى هذه المسئلة على أصولهما ، وأصول اصحابهما ، دون ماأصله بعض المتكلمين الذين لم يعمروا النظر في آيات الله . ودلائله : التي بينها في كتابه ، وعلى لسان رسوله ، ولا احاطوا علماً بوجوه الأدلة ، ودقائقها ، التي اودعها الله في وحيه الذي انزله ، ولا ضبطوا وجوه دلالات اللسان الذي هو أبين الألسنة ، وقد انزل الله به أشرف الكتب .

وإنما هذه المسئلة هي من القسم الثاني ، وهو ان يكون كلام واحد متصل بعبءه يعض ، آخره مقيد لأوله : مثل ما لو قال : « الماء طهور لا ينجسه شيء إذا بلغ قلتين » أو يقول : « الماء طهور إذا بلغ قلتين

لا ينجسه شيء » أو يقول : « في كل خمس من الأبل شاة ، وفي عشر شاتان ، تجب هذه الزكاة في الأبل السائمة » كما قال : (ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات) فأطلق وعمم ، ثم قال في آخره : (ذلك لمن خشي العنت منكم) فإنه لا خلاف بين الناس أن هذا الكلام لا يؤخذ بعموم أوله ، بل إنما تضمن طهارة القلتين فصاعدا ، ووجوب الزكاة في السائمة .

لكن نقاة المفهوم يقولون : لم يتعرض لما سوى ذلك بنى ولا إثبات فنحن ننفية بالأصل ، إلا أن يقوم دليل ناقل عن الأصل . والجمهور يقولون ، بل نفيه بدليل هذا الخطاب الموافق للأصل .

ومما يوضح الفرق بين الكلام المتصل والمنفصل : أن رجلا لو قال : وصيت بهذا المال للعلماء يعطون منه إذا كانوا فقراء . ولو قال : مرة : وصيت به للعلماء ، ثم قال : أعطوا من مالي للعلماء إذا كانوا فقراء . فهنا يقال تعارض العموم والمفهوم ؛ لكن مثل هذا لا يجى في الوقف ، فإنه إذا وقف على صفة عامة أو خاصة لم يمكن تغييرها ؛ بخلاف الوصية ، ولو فسر الموصى لفظه بما يخالف ظاهره قبل منه ؛ بخلاف الواقف . ولهذا قلنا : إن تقييد هذا الكلام بالصفة المتأخرة واجب عند جميع الناس القائلين بالمفهوم ونفاته ، فإن هذا ليس من هذا الباب ، وإنما هو من باب الكلام المقيد بوصف في آخره .

القسم الثالث . أن يكون في كلام متكلمين لا يجب اتحاد مقصودهما :
مثل شاهدين شهدا أن جميع الدار لزيد ، وشهد آخرا أن الموضع الفلاني
منها لعمر ، فان هاتين البينتين يتعارضان في ذلك الموضع ، ولا يقول أحد :
أنه يبنى العام على الخاص هنا . وقد غلط بعض الناس مرة في مثل هذه المسألة
فراى أنه يجمع بين البينتين ، لأنه من باب العام والخاص ، كما غلط بعضهم
في القسم الثاني فألحقوه بالأول .

ومن نور الله قلبه فرق بين هذه الأقسام الثلاثة ، وعلم أن الفرق بينها
ثابت في جميع الفطر ، وإنما خاصة العلماء إخراج ما في القوة إلى الفعل ،
فلو سلم أن الكلام الأول عام أو مطلق فقد وصل بما يقيد ويخصه ، وقد
أطبق جميع العقلاء على أن مثل هذا مخصوص مقيد ، وليس عاماً ولا مطلقاً .
ففرق — أصلحك الله — بين أن يتم الكلام العام المطلق فيسكت عليه
ثم يعارضه مفهوم خاص أو مقيد ، وبين أن يوصل بما يقيد ويخصه .
ألست تعلم أن جميع الأحكام مبنية على هذا ؟ فانه لو حلف وسكت
سكوتاً طويلاً ، ثم وصله باستثناء أو عطف أو وصف أو غير ذلك
لم يؤثر . فلو قال : والله لا أسافر ، ثم سكت سكوتاً طويلاً ، ثم
قال : إن شاء الله . أو قال : إلى المكان الفلاني . أو قال :
ولا أتزوج . أو قال : لا أسافر راجلاً . لم تنقيد اليمين بذلك . ولو
حلف مرة : لا أسافر ، ثم حلف مرة ثانية : لا يسافر راجلاً . لم تنقيد

اليمين الأولى بقيد الثانية . ولو قال : لا أسافر راجلاً . لتقيدت يمينه بذلك بالاتفاق .

فأما قال هنا : وقفت على اولادى ، ثم على أولادهم ، ثم على أولاد أولادهم : على أنه من توفى منهم عن غير ولد كان نصيبه لذوى طبقته : صار المعنى وقفت وفقاً مقيداً بهذا القيد المتضمن انتقال نصيب المتوفى إلى أهل طبقته بشرط عدم ولده . وصار مثل هذا أن يقول : وقفت على ولدى وولد ولدى ونسلى وعقبى : على أن الأولاد يستحقون هذا الوقف بعد موت آبائهم . أفليس كل فقيه يوجب أن استحقاق الأولاد مشروط بموت الآباء ؟ وأنه لو اقتصر على قوله : على ولدى وولد ولدى اقتضى التشريك ؟

ويوضح هذه المسألة التى قد يظن أنها مثل هذه أنه لو وقف على زيد وعمر ووبكر ، ثم على المساكين : لم ينتقل إلى المساكين شيء حتى يموت الثلاثة ، هذا هو المشهور . فلو قال فى هذه الصورة : وقفت على زيد وعمر ووبكر ، ثم على المساكين : على أنه من مات من الثلاثة انتقل نصيبه إلى الآخرين إذا لم يكن فى بلد الوقف مسكين . أو قال : على أنه من مات من الثلاثة ولم يوجد من المساكين أحد انتقل نصيبه إلى الآخرين . أو يقول : على أنه من مات من الثلاثة انتقل نصيبه إلى الآخرين أن كانا فقيرين . أو أن كانا مقيمين ببلد الوقف ، ونحو

ذلك . أفليس كل فقيه ؛ بل كل عاقل يقضى بان استحقاق الباقيين لنصيب المتوفى مشروط بهذا الشرط ؟ وإن هذا الشرط الذى تضمنه الكلام يجب الرجوع اليه ؛ فان الكلام إنما يتم بآخره ، ولا يجوز اعتبار الكلام المقيد دون مطلقه ، وهذا مما قد اضطر الله العقلاء إلى معرفته ، إلا أن يحول بين البصيرة وبين الادراك مانع ، فيفعل الله ما يشاء . ومسبألتنا أوضح من هذه الأمثلة .

ومثال ذلك أن يقول : وقف على أولادى ، ثم على أولادهم ، على أنه من مات منهم وهو عدل انتقل نصيبه إلى ولده . فهل يجوز أن ينتقل الوقف إلى الولد ، سواء كان الميت مساماً أو كافراً ، وسواء كان عدلاً أو فاسقاً فمن توهم أنه ينتقل اليه لاندراجه فى اللفظ العام قيل له : اللفظ العام لم ينقطع ويسكت عليه حتى يعمل به ؛ وإنما هو موصول بما قيده وخصصه . ولا يجوز أن يعتبر بعض الكلام الواحد دون بعض ، وهذا آية من فلق الصبح ؛ ولكن من لم يجمع لـ الله له نوراً فإله من نور .

ومن أراد أن يبهز المتكلم فى هذا فإليك من النظائر التى يصل فيها الكلام العام أو المطلق بما يخصه ويقيده : مثل أن تقول : وقفت على الفقهاء على أنه من حضر الدرس صبيحة كل يوم استحق . أو وقفت على الفقراء على أنه من جاور بالحرمين منهم استحق . أو تقول : على أن

يجاور بأحد الحرمين . أو على أن الفقهاء يشهدون الدرس في كل غداة ،
ونحو ذلك من النظائر التي تفوت العدد والاحصاء .

ومما يغلط فيه بعض الازدهان في مثل هذا أن يحسب أن بين أول
الكلام وآخره تناقضاً أو تعارضاً . وهذا شبهة من شبهات بعض الطباطم
من منكري العموم ؛ فانهم قالوا : لو كانت هذه الصيغ عامة لكان
الاستثناء رجوعاً أو نقضاً . وهذا جهل ؛ فان ألفاظ العدد نصوص مع
جواز ورود الاستثناء عليها ، كما قال تعالى : (فلبث فيهم ألف سنة إلا
خمسين عاماً) وكذلك النكرة في الموجب مطلقة مع جواز تقييدها في مثل
قوله : (فتحرير رقبة) .

وانما أتى هؤلاء من حيث توهموا أن الصيغ إذا قيل : هي عامة :
قيل : إنها عامة مطلقاً . وإذا قيل : إنها عامة مطلقاً ، ثم رفع بالاستثناء
بعض موجبها : فقد اجتمع في ذلك المرفوع العموم المثبت له ، والاستثناء
النافي له . وذلك تناقض ، أو رجوع .

فيقال لهم : إذا قيل : هي عامة فمن شرط عمومها أن تكون منفصلة
عن صلة مخصصة ، فهي عامة عند الإطلاق ؛ لا عامة على الإطلاق . واللفظ
الواحد يختلف دلالاته بحسب إطلاقه وتقييده ؛ ولهذا أجمع الفقهاء
أن الرجل لو قال : له ألف درهم من النقد الفلاني . أو مكسرة ،

وسود ، أو ناقصة ، أو طبرية ، أو ألف إلهامين ، ونحو ذلك ؛
كان مقرأ بتلك الصفة المقيدة . ولو كان الاستثناء رجوعاً لما قبل في الاقرار ؛
إذ لا يقبل رجوع المقر في حقوق الآدميين .

وكثيراً ما قد يغلط بعض المتطرفين من الفقهاء في مثل هذا المقام ،
فانه يسأل عن شرط واقف ، أو يمين حالف ، ونحو ذلك : فيرى أول
الكلام مطلقاً أو عاماً ، وقد قيد في آخره . فتارة يجعل هذا من باب
تعارض الدليلين ، ويحكم عليهما بالأحكام المعروفة للدلائل المتعارضة من
التكافؤ والترجيح . وتارة يرى أن هذا الكلام متناقض ؛ لاختلاف
آخره ، وأوله . وتارة يتلدد تلدد المتحير ، وينسب الشاطر إلى فعل المقصر .
وربما قال : هذا غلط من الكاتب . وكل هذا منشؤه من عدم التمييز بين
الكلام المتصل والكلام المنفصل . ومن علم أن المتكلم لا يجوز اعتبار أول
كلامه حتى يسكت سكوتاً قاطعاً ، وإن الكاتب لا يجوز اعتبار كتابه
حتى يفرغ فراغاً قاطعاً : زالت عنه كل شبهة في هذا الباب ، وعلم صحة
ما تقوله العلماء في دلالات الخطاب .

ومن اعظم التقصير نسبة الغلط إلى متكلم مع إمكان تصحيح
كلامه ، وجريانه على أحسن أساليب كلام الناس ، ثم يعتبر أحد
الموضعين المتعارضين بالنمط دون الآخر ، فلو جاز أن يقال : قوله : على
أنه من مات منهم عن غير ولد . غلط ، لم يكن ذلك بأولى من أن

يقال : قوله : « ثم » هو الغلط ؛ فان الغلط في تبديل حرف بحرف بالنسبة الى الكاتب أولى من الغلط بذكر عدة كلمات ؛ فان قوله : عن غير ولد ، ولا ولد ولد ، ولا نسل ، ولا عقب ، مشتمل على أكثر من عشر كلمات .

ثم من العجب أن يتوهم ان هذا تو كيد ؛ والمؤكد انما يزيح الشبهة ؛ فكان قوله : من مات منهم عن ولد . أولى من قوله : من مات منهم عن غير ولد . اذا كان الحكم في الباين واحدا ، وقصد التوكيد ؛ فان نقل نصيب الميت الى اخوته مع ولده تنبيه على نقله اليهم مع عدمهم . اما أن يكون التوكيد ببيان الحكم الجلى دون الخفى فهذا خروج عن حدود العقل والكلام . ثم التوكيد لا يكون بالافصاف المقيدة للموصوف ؛ فانه لو قال : أكرم الرجال المسامين . وقال : أردت إكرام جميع الرجال ، وخصصت المسامين بالذكر تو كيدا ، وذكرهم لا ينفي غيرهم بعد دخولهم في الاسم الأول : لكان هذا القول ساقطا غير مقبول أصلا ؛ فان المسامين صفة للرجال ؛ والصفة تخصص الموصوف . فلا يبقى فيه عموم ؛ لكن لو قال : أكرم الرجال والمسامين — بحرف العطف ، مع اتفاق الحكم في المعطوف والمعطوف عليه وكونه بعضه — لكان تو كيدا ؛ لأن المعطوف لا يجب ان يقيد المعطوف عليه ويخصصه ؛ لما بينهما من المنايرة الحاصلة بحرف العطف ؛ بخلاف الصفات

ونحوها فانها مقيدة ؛ وكذلك بعض أنواع العطف ؛ لكن ليس هذا موضع
تفصيل ذلك ؛ ولهذا فرق الفقهاء بين العطف المغير وغير المغير في « باب
الاقرار ، والطلاق ، والعقود » .

ومن رام أن يجعل الكلام معنى صحيحا قبل أن يتم لزمه أن يجعل أول
كلمة التوحيد كفراً وآخرها إيماناً ؛ وإن المتكلم بها قد كفر ؛ ثم آمن .
فنعوذ بالله من هذا الخبال . وإن كان قد تقل عن بعض الناس أنه قال : ما
كلمة أولها كفر وآخرها إيمان ؟ فقل له : ما هي ؟ فقال : كلمة الاخلاص .
قلت قصد بذلك ان أولها لو سكت عليه كان كفراً ؛ ولم يرد أنها كفر مع
اتصالها بالاستثناء ؛ فانه لو أراد هذا لكان قد كفر .

ولهذا قال المحققون : الاستثناء تكلم بما عدى المستثنى . وغلط بعضهم
فطن أنه إذا قال : ألف إلا خمسين . كانت الألف مجازاً ؛ لأنه مستعمل في غير
ما وضع له ؛ لأنه موضوع لجملة العدد ؛ ولم يرد المتكلم ذلك . فيقال له : هو
موضوع له إذا كان منفردا عن صلة ؛ وذلك الشرط قد زال . ثم يقال له : إنما
فهم المعنى هنا بمجموع قوله : ألف إلا خمسين ؛ لا بنفس الألف . فصارت
هذه الألفاظ الثلاثة هي الدالة على تسعمائة وخمسين . وهذه شبهة من رأى ان
العام المخصوص تخصيصاً متصلاً مجاز . كالعام المخصوص تخصيصاً منفصلاً
عند كثير من الناس

وسياق هذا القول يوجب ان كل اسم أو فعل وصل بوصف ؛ أو عطف بيان ؛ أو بدل ؛ أو أحد المفعولات المقيدة ، أو الحال ، أو التمييز ، أو نحو ذلك : كان استعماله مجازا . وفساد هذا معلوم بالاضطرار ، والفرق بين القرينة اللفظية المتصلة باللفظ الدالة بالوضع وبينما ليس كذلك من القرائن الحالية والقرائن اللفظية التي لاتدل على المقصود بالوضع - كقوله : رأيت أسداً يكتب ، وبحرا راكبا في البحر - وبين الالفاظ المنفصلة معلوم يقينا من لغة العرب والعجم . ومع هذا فلا ريب عند أحد من العقلاء ان الكلام إنما يتم بآخره ؛ وان دلالاته إنما تستفاد بعد تمامه وكماله ؛ وأنه لا يجوز ان يكون أوله دالا دون آخره ؛ سواء سمي أوله « حقيقة » أو مجازا » ولا أن يقال : إن أوله يعارض آخره . فان التعارض إنما يكون بين دليلين مستقلين ، والكلام المتصل كله دليل واحد ، فالمعارضة بين أبعاضه كالمعارضة بين أبعاض الاسماء المركبة .

وهذا كلام بين ، خصوصا في « باب الوقوف » فان الواقف يريد أن يشترط شروطا كثيرة في الوقوف والموقوف عليه : من الجمع ، والترتيب والتسوية ، والتفضيل ، والاطلاق ، والتقييد : يحتمل سجلا كبيرا . ثم أنه لم يخالف مسلم في أنه لا يجوز اعتبار أول كلامه إطلاقا وعموما وإلغاء آخره ، أو يجعل ما قيده وفصله وخصصه في آخر كلامه مناقضا أو معارضا لما صدر

به كلامه من الأسماء المطلقة أو العامة ؛ فان مثل هذا مثل رجل نظر في وقف قد قال واقفه : وقفت على أولادى ، ثم على أولادهم . ثم قال بعد ذلك : ومن شرط الموقوف عليهم أن يكونوا فقراء أو عدولا ، ونحو ذلك فقال : هذا الكلام متعارض : لأنه في أول كلامه قد وقف على الجميع وهذا مناقض لتخصيص البعض ، ثم يجعل هذا من « باب الخاص والعام ومن « باب تعارض الأدلة » فمعلوم أن هذا كله خبط ؛ إذ التعارض فرع على استقلال كل منهما بالدلالة ، والاستقلال بالدلالة فرع على انقضاء الكلام وانفصاله ، فأما مع اتصاله بما يغير حكمه فلا يجوز جعل بعضه دليلا مخالفا لبعض . والله سبحانه يوفقنا وجميع المسامين لما يحبه ويرضاه .

فان قيل : قوله : على أنه من مات منهم . يجوز أن يكون شرطه الواقف ليين ان الوقف ينتقل الى من بقى ؛ وانه لا ينقطع في وسطه ؛ فان من الفقهاء من قد خرج في قوله : على ولدى ، ثم على ولد ولدى إذا مات أحدهم ثلاثة أقوال ؛ كأقوال الثلاثة في قوله : على أولادى الثلاثة ، ثم على الساكن . أحدها — وهو المشهور — أنه يكون للباقيين من الطبقة العليا .

والثانى : أنه ينتقل الى الطبقة الثانية ؛ كما لو أنقرضت الطبقة العليا .

والثالث : أنه يكون مسكوتا ، فيكون منقطع الوسط ؛ كما لو قال : وقفته على زيد ؛ وبعد موته بعشر سنين على المساكين . وإذا كان انقطاعه في وسط عند موت الواحد محتملا ، فقد ذكر الواقف هذا الشرط لينفي هذا الاحتمال . وإن كان هذا الشرط مقتضى الوقف على القول الأول ؛ ثم من الشروط ما يكون مطابقا لمقتضى المدلول ؛ فيزيد موجبها توكيدا .

قلنا : سبحانه الله العظيم هذا كلام من قد نأى عن موضع استدلالنا . فإنا لم نستدل بصيغة الشرط المطلقة ؛ وإنما استدللنا بما تضمنه الشرط من التقييد ؛ فإن هذا الكلام جيد لو كان الواقف قال : على أنه من مات منهم أُنقل نصيبه الى ذوى طبقته . ولو قال هذا لم يكن في المسئلة شبهة ان نصيب الميت ينتقل الى ذوى الطبقة مع الولد وعدمه من وجوه متعددة .

منها : ان هذا هو موجب الكلام الأول عند الاطلاق ولم يوصل بما يغيره .

ومنها : أنه وصل بما وكده موجب مطلقه .

ومنها : أنه قد شرط ذلك شرطا نفى به الصرف الى الطبقة الثانية ونفى به الانقطاع ، سواء كان للميت ولد أو لم يكن .

وانما صورة مسئلتنا أنه قال : على أنه من توفي منهم عن غير ولد

ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب كان نصيبه لذوى طبقته . فجعل الانتقال إليهم مشروطا بموت الميت عن غير ولد . وهذا الشرط — كما أنه قد تنفى به الانتقاع فقد قيد به الانتقال الى ذوى الطبقة ، واللفظ دال عليها دلالة صريحة فافادته لاحداهما لا تنفى افادته للآخرى ، كما لو قال : وقفت على أولادى الثلاثة ثم على المساكين : على أنه من مات منهم فى حياة الواقف صرف نصيبه إلى من فى درجته . فهل يجوز ان يصرف نصيبه الى ذوى الطبقة اذا مات بعد موت الواقف . هذا لم يقله أحد فى هذه الصورة ؛ لكن قد يقال : إنه مسكوت عن موته بعد موت الواقف ، فيكون منقطع الوسط .

والصواب الذى عليه الناس قديما وحديثا : إنه يكون للمساكين لأن اللفظ اقتضى جعله للثلاثة ؛ ثم للمساكين ، فحيث لم يصرف الى الثلاثة تعين صرفه الى المساكين ، لحصر الواقف الوقف فيها ، مع ان بحث مسألتنا أظهر من هذه كما تقدم ؛ بل لو فرض أن قائلا قد قال : اذا مات عن غير ولد يسكون منقطعاً ، واذا مات عن ولد لم يسكن : لجاز ان يقال : هذا الشرط لنفى احتمال الانتقاع ، ومع هذا فهو دال على التقييد ، كما ذكرناه فانه يدل على صرف نصيب الميت عن غير ولد الى طبقته ، وعلى عدم الصرف اليهم مع الولد . فالدلالة الأولى تنفى الانتقاع ، والدلالة الثانية توجب الاشتراك ، ولا منافاة بينهما .

بل الأولى حصلت من وضع هذا اللفظ ، والثانية حصلت من مجموع الشرط
او الكلام الأول ؛ فكيف والامر ليس كذلك ؟ ! :

فان قيل : هذا نفى للاحتمال في هذه الصورة ، وإن كان لم ينفه في أخرى
قلنا : هذا إنما يستقيم ان لو لم تكن الصورة المذكورة مقيدة للفظ المطلق
فان قوله : من مات منهم . مطلق ، وقد قيده : عن غير ولد . وفي مثل
هذا لا يقال : ذكر صورة وترك أخرى ؛ إلا إذا كان الكلام مستقلا
بنفسه غير متصل بغيره ؛ فأما اذا كان الكلام متصلا بغيره فإنه يصير قيداً
في ذلك الأول ؛ فان قوله : عن غير ولد . نصب على الحال ايضاً ؛ والحال
صفة ، والصفة مقيدة ، فكأنه قال : بشرط أنه من كان موته على هذه الصفة
انتقل نصيبه الى ذوى الطبقة ؛ او انه ينتقل نصيب الميت الى ذوى الطبقة
بشرط ان لا يكون للميت ولد ، ومعلوم بالاضطرار ان الانتقال المشروط
بصفة لا يجوز اثباته بدون تلك الصفة .

فقوله : عن غير ولد . صفة لموت الميت ؛ والانتقال إذا مات الميت
على هذه الحال صفة للوقف ، والوقف الموصوف بصفة ، وتلك الصفة
موصوفة بأخرى : لا يجوز إثباته الامع وجود الصفة وصفة الصفة .
فلا يجوز ان يكون وقفا على الأولاد ؛ ثم اولادهم ؛ إلا بشرط انتقال نصيب
المتوفي الى ذوى الطبقة .

ولا يجوز نقل نصيب الميت الى ذوى الطبةة إلا بشرط موته عن غير ولد
او ولد ولدا ونسل او عقب ؛ حتى لو كان له ولد - وإن بعد - كان وجوده مانعا من
الانتقال الى ذوى الطبةة ، وموجبا للانتقال إليه بقوله : على أولاده ، ثم اولاد
اولاده . ثم نسله وعقبه دائما ماتناسلوا .

واعلم ان هذا السؤال لا يكاد ينضبط وجوه فسادة مع ما ذكرناه
لكثرتها .

منها : أنه لو كان قصده مجرد نفي احتمال الانقطاع لكان التعميم بقوله :
من مات منهم انتقل نصيبه . او التنييه بقوله : من مات منهم عن ولد انتقل
نصيبه الى ذوى طبقته . هو الواجب ؛ فانه إذا انتقل نصيبه الى ذوى الطبةة
مع الولد فع عدمه أولى . اما ان ينص على انتقاله الى الطبةة مع عدم الولد
نافيا بذلك احتمال الانقطاع ، ثم يريد منا ان نفهم انتقاله اليهم ايضا مع الولد
لمجرد قوله : على ولدى ، ثم ولد ولدى . مع ان احتمال الانقطاع هنا قائم مع
احتمال آخر ينفرده ، وهو الانتقال الى الولد ؛ لأن احتمال انتقاله الى ولد
الولد هنا أظهر من احتمال الانقطاع ، ومع ان فهم التخصيص مع التقييد أظهر
من فهم الانقطاع ، ومع ان دلالة قوله : على ولد ولدى . فى الانتقال الى
الطبةة مع عدم الولد اظهر من دلالة فى الانتقال اليهم مع وجود الولد . فقد
اراد منا ان نفهم الكلام المقلوب ، ونخرج عن حدود العقل والبيان ؛ فان

تركه لرفع احتمال الانقطاع وغيره فيما هو فيه أظهر ؛ وعدوله عن العبارة المحققة لنفى الانقطاع مطلقا بلا لبس الى عبارة هي فى التقيد أظهر منها فى مجرد نفي الانقطاع بعض الصور دليل قاطع على أنه لم يقصد بذلك .

ونظير هذا رجل قال لعبده : أكرم زيدا ان كان رجلا صالحا فأكرمه . وكان غير صالح فلم يكرمه الغلام . فقال له سيده : عصيت أمرى . ألم أمرك باكرامه ؟ قال : قد قلت لى : ان كان صالحا فأكرمه ، قال : انما قلت هذا ، لئلا تتوهم أنى أبغض الصالحين فلا تكرمه مع صلاحه ، فنفيت احتمال التخصيص فى هذه الصورة . فهل يقبل هذا الكلام من عاقل ، او ينسب الغلام الى تفريط ، او يقول للسيد : هذه العبارة دالة على التخصيص ولو كنت مثبتا للتعميم لكان الواجب ان تقول : اكرمه وان لم يكن صالحا ؛ لأن اكرام الصالح يصير من باب التنبيه ؛ او اكرمه وان كان صالحا ان كان حبا لك صحيحا ؟

وكذا هنا يقول المنازع : هو نقله الى الطبقة ، سواء كان له ولداو لم يكن . فاذا قيل له : فلم قيد النقل بقوله : على أنه من مات منهم عن غير ولد انتقل نصيبه إلى الطبقة ؟ قال : لينفى احتمال الانقطاع فى هذه الصورة دون الصورة التى هى أولى بنى الانقطاع فيها . فيقال له : كان الكلام

العربي في مثل هذا : على أنه من توفي منهم وان كان له ولد انتقل نصيبه إلى من في درجته . او يقول : على أنه من توفي منهم وان لم يكن له ولد . فيأتي بحرف العطف . أما اذا قال : على أنه من توفي منهم عن غير ولد . فهذا نص في التقييد لا يقبل غيره . ومن توهم غير هذا او جوزه ولو على بعد او جوز لعاقل ان يجوزه فلا ريب أنه خارج عن نعمة الله التي انعم بها على الانسان حيث عامه البيان . وما ظني أنه لو ترك وفطرته توهم هذا ولكن قد يعرض للفطر آفات تصدها عن سلامتها ، كما نطقت به الأحاديث.

ومنها : ان العاقل لا يفتي احتمالا بعيدا باثبات احتمال أظهر منه ، ومعلوم أنه لو سكت عن هذا الشرط لكان احتمال الانقطاع في غاية البعد . فانه إما خلاف الاجماع ، او معدود من الوجوه السود . وإذا ذكر الشرط صار احتمال التقييد وترتيب التوزيع احتمالا قويا ؛ اما ظاهرا عند المنازع ؛ او قاطعا عند غيره . فكيف يجوز ان يحمل كلام الواقف على المنهج الذميم دون الطريق الحميد مع إمكانه .

ومنها : ان هذا الاحتمال لا يتفطن له الا بعض الفقهاء ، ولعله لم يخلق في الاسلام إلا من زمن قريب ، واحتمال التقييد أمر لغوي موجود قبل الاسلام . فكيف يحمل كلام واقف متقدم على الاحتراز من احتمال لا

يخطر إلا بقلب الفرد من الناس بعد الفرد . ولعله لم يخطر ببال الواقف ؛
دون أن يحمل على الاحتراز من احتمال قائم بقلب كل متكلم ، أو غالب
المتكلمين : منذ علم آدم البيان .

ومنها أن الواقف اذا كان قصده نفي احتمال الانقطاع في هذه الصورة
بقوله : عن غير ولد . أيضاً صالح لأن يكون نفي به احتمال الانقطاع في
الصورة الأخرى ، ويكون نفي احتمال الانقطاع فيها بانتقال نصيب
من مات عن ولد الى ولده ؛ فان هذا فيه صون هذا التقييد عن الألغاء ، ورفع
للاقطاع في الصورتين . ومعلوم أن حمل كلام الواقف على هذا أحسن من
جعله مهذراً مبتوراً .

ومنها : أن هذا المقصود كان حاصلًا على التمام لو قال : على أنه من
مات منهم . فزيادة اللفظ ونقص المعنى خطأ لا يجوز حمل كلام المتكلم عليه
إذا أمكن أن يكون له وجه صحيح ، وهو هنا كذلك .

ومنها : أن هذا الكلام مبني على أن قوله : على أولادى ، ثم على
أولادهم . مقتضى لترتيب المجموع على المجموع ، وهذا الاقتضاء مشروط
بعدم وصل اللفظ بما يقيده ؛ فانه اذا وصل بما يقيده ويقتضى ترتيب
الافراد على الافراد : مثل قوله : على أنه من مات منهم عن ولد كان
نصيبه لولده . ونحو ذلك من العبارات : كان ذلك الاقتضاء منتفياً

بالاتفاق . وهذا اللفظ وهو قوله : على أنه من توفي منهم عن غير ولد .
ظاهر في تقييد الانتقال بعدم الولد ، وإنما يصرفه من يصرفه عن هذا الظهور
لمعارضة الأول له ، وشرط كون الأول دليلاً عدم الصلة المنيرة ، فيدور الأمر
فتبطل الدلالة . وذلك أنه لا يثبت كون الأول مقتضياً لترتيب المجموع
إلا مع الانقطاع عن المغير ، ولا يثبت هنا الانقطاع عن المغير حتى يثبت
أن هذا لا يدل على التغيير ؛ بل على معنى آخر . ولا تثبت دلالة على
ذلك المعنى حتى يثبت أن المتقدم دليل على ترتيب المجموع . وهذا هو
الدور ، وهو مصادرة على المطلوب ، فانه جعل المطلوب مقدمة في اثبات
نفسه .

ومنها أن يقال : قوله عن غير ولد . قيد في الانتقال أم لا ؟ فإن قال :
ليس بقيد . فهو مكابرة ظاهرة في اللغة . وإن قال : هو قيد ،
قل له : فيجوز إثبات الحكم المقيد بدون قيده . فإن قال : نعم بالدليل
الأول . قيل : فيجوز الاستدال بأول الكلام مطلقاً عما قيد به في آخره .
فإن قال : نعم ! علم أنه مكابر . وإن قال : لا . ثبت المطلوب . وهذه
مقدمات يقينية ، لا يقدح فيها كون الكلام له فوائد أخرى . ومن وقف
عليها مقدمة لم يبق إلا معانداً أو مسامحاً للحق .

ومنها : أنه إذا قيل بأن الوقف يكون منقطع الوسط إذا مات الميت
عن غير ولد ، ولا يكون منقطعاً إذا مات عن ولد : كان لهذا السؤال

وجه ؛ لكن يكون حجة على المنازع ؛ فانه إذا كان متصلا مع موته عن ولد فان كان ينتقل إلى الولد فهو المطلوب . وان كان ينتقل إلى الطبقة ؛ فحال أن يقول فقيه : إنه ينتقل إلى الطبقة مع الولد ، ويكون منقطعاً مع عدم الولد . فثبت أن جعل هذا الكلام رفعاً لا حتمال الانقطاع دليل ظاهر على انتقال نصيب المتوفى عن ولد الى ولده . ودلائل هذا مثل المطر . والله يهدي من يشاء الى سواء الصراط .

الوجه الثانى : فى أصل المسألة أن قوله : على اولاده ، ثم على اولادهم . مقتضى للترتيب . وهو أن استحقاق اولاد الاولاد بعد الاولاد . وهنا جمان : أحدهما مرتب على الآخر . والاحكام المرتبة على الأسماء العامة نوعان .

أحدهما : ما يثبت لكل فرد من أفراد ذلك العام ، سواء قدر وجود الفرد الآخر ، أو عدمه

والثانى : ما يثبت لمجموع تلك الافراد ؛ فيكون وجود كل منها شرطاً فى ثبوت الحكم للآخر .

مثال الأول قوله تعالى : (يا أيها الناس أعبدوا ربكم ، الذى خلقكم ، والذين من قبلكم) (يا أيها الذين آمنوا إذا قتم إلى الصلاة) . ومثال

الثانى قوله تعالى : (كنتم خير أمة أخرجت للناس) ، (وكذلك جعلناكم أمة وسطا) فان الخلق ثابت لكل واحد من الناس ؛ وكلا منهم مخاطب بالعبادة والطهارة ؛ وليس كل واحد من الأمة أمة وسطا . ولا خير أمة .

ثم العموم المقابل بعموم آخر قد يقابل كل فرد من هذا بكل فرد من هذا ، كما فى قوله : (آمن الرسول بما أنزل اليه من ربه والمؤمنون ، كل آمن بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسوله) ؛ فان كل واحد من المؤمنين آمن بكل واحد من الملائكة والكتب والرسل . وقد يقابل المجموع بالمجموع بشرط الاجتماع منها ؛ كما فى قوله : (قد كانت لكم آية فى فتنين التقتا) ؛ فان الالتقاء ثبت لكل منهما حال اجتماعهما . وقد يقابل شرط الاجتماع من أحدهما كقوله : (كنتم خير أمة أخرجت للناس) فان مجموع الأمة خير للناس مجتمعين ومنفردين . وقد يقابل المجموع بالمجموع بتوزيع الأفراد على الأفراد ، فيكون لكل واحد من العمومين واحد من العموم الآخر ، كما يقال : لبس الناس ثيابهم ، وركب الناس دوابهم . فان كل واحد منهم ركب دابته ، ولبس ثوبه . وكذلك اذا قيل : الناس يحبون أولادهم . أى : كل واحد يحب ولده ؛ ومن هذا قوله سبحانه : (والوالدان يرضعن أولادهن) أى كل والد ترضع ولدها ؛ بخلاف ما لو قلت : الناس يعظمون الأنبياء ؛ فان كل واحد منهم يعظم كل واحد من الأنبياء .

فقول الواقف : على أولاده : ثم على أولادهم : قد اقتضى ترتيب

أحد العمومين على الآخر ، فيجوز ان يريد ان العموم الثاني بمجموعه مرتب
على مجموع العموم الأول وعلى كل فرد من أفراده ، فلا يدخل شيء من هذا
العموم الثاني في الوقف ، حتى ينتقضى جميع افراد العموم الاول ، ويجوز
ان يريد ترتيبا يوزع فيه الافراد على الافراد ، فيكون كل فرد من اولاد
الأولاد داخلا عند عدم والده ؛ لا عند عدم والد غيره ؛ كما في قوله :
(والوالدات يرضعن اولادهن) ، وقولهم : الناس يحبون اولادهم .
واللفظ صالح لكلا المعنيين صلاحا قويا : لكن قد يرجح احدهما على الآخر
بأسباب أخرى ، كما رجح الجمهور ترتيب الكل على الكل في قوله :
وقفت على زيد وعمرو وبكر ، ثم على الساكنين . فانه ليس بين
الساكنين وبين أولئك الثلاثة مساواة في العدد حتى يجعل كل واحد مرتبا
على الآخر ، ولا مناسبة تقتضى ان يعين لزيد هذا المسكنين ، ولعمرو هذا ،
ولبكر هذا ؛ بخلاف قولنا : الناس يحبون اولادهم ؛ فان المراد هنا من
له ولد . فصبار احد العمومين مقاوما للآخر . وفي اولادهم من الاضافة
ما اقتضى ان يعين لكل انسان ولده دون ولد غيره .

وكما يرجح المعنى الثاني في قوله سبحانه : (حرمت عليكم أمهاتكم ،
وبناتكم ، وأخواتكم) الى آخره ، فانه لم يحرم على كل واحد ممن
المخاطبين جميع امهات المخاطبين وبناتهم ؛ وانما حرم على كل واحد أمه وبنته

وكذلك قوله : (ولكم نصف ما ترك أزواجكم) فإنه ليس لجميع الأزواج نصف ما ترك جميع النساء ، وإنما لكل واحد نصف ما تركت زوجته فقط وكذلك قوله : (والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان أحقنا بهم ذريتهم) إنما معناه اتبع كل واحد ذريته ؛ ليس معناه أن كل واحد من الذرية اتبع كل واحد من الآباء .

وهذا كثير في الكلام : مثل أن يقول : الناس في ديارهم ومع أزواجهم يتصرفون في أموالهم وينفقون على أولادهم ، وما أشبه ذلك . ثم الذي يوضح أن هذا المعنى قوي في الوقف ثلاثة أشياء .

أحدها : أن أكثر الواقفين ينقلون نصيب كل والد إلى ولده ، لا يؤخرون الانتقال إلى انقضاء الطبقة ؛ والكثرة دليل القوة ؛ بل والرجحان .

الثاني : أن الوقف على الأولاد يتصد به غالبا أن يكون بمنزلة الموروث الذي لا يمكن بيعه ؛ فإن المقصود الأكبر انتفاع الذرية به على وجه لا يمكنهم إذهاب عونه .

وأيضا فإن بين الوقف والميراث هنا شبه من جهة أن الانتقال إلى ولد الولد مشروط بعدم الولد فيها . ثم مثل هذه العبارة لو أطلقت في الميراث كما أطلقها الله تعالى في قوله : (ولكم نصف ما ترك أزواجكم)

(ولهن الربع مما تركتم) لما فهم منها الا مقابلة التوزيع للأفراد على الأفراد ؛ لا مقابلة المجموع بالمجموع ، ولا مقابلة كل واحد بكل واحد ولا مقابلة كل واحد بالمجموع ، كما لو قال الفقيه لرجل : مالك ينتقل إلى ورثتك ، ثم إلى ورثتهم ؛ فانه يفهم منه ان مال كل واحد ينتقل إلى وارثه . فليكن قوله : على أولادهم ، ثم على أولاد أولادهم كذلك ؛ اما صلاحا ، وأما ظهوراً .

الثالث ان قوله : على أولادهم . محال ان يحصل في هذه الاضافة مقابلة كل فرد بكل فرد ، فان كل واحد من الأولاد ليس مضافاً إلى كل واحد من الوالدين ؛ وانما المعنى : ثم على مال كل واحد من الأولاد . فاذا قال : وقفت على زيد وعمرو وبكر ، ثم على أولادهم . فالضمير عائد إلى زيد وعمرو وبكر ، وهذه المقابلة مقابلة التوزيع .

وفي الكلام معنيان : اضافة ، وترتيب . فاذا كانت مقابلة الاضافة مقابلة توزيع امكن ان يكون مقابلة الترتيب ايضاً مقابلة توزيع ، كما ان قوله (يرضعن أولادهن) لما كان معنى ارضاع وضافة ، والاضافة موزعة : كان الارضاع موزعاً . وقوله (ولکم نصف ما ترک أزواجکم) لما كان معنى اضافة موزعة : كان الاستحقاق موزعاً . وهذا يبين لك ان مقابلة التوزيع في هذا الضرب قوية ، سواء كانت راجحة . او مرجوحة ، أو مكافية .

ولئناس تردد في موجب هذه العبارة عند الاطلاق في الوقف ، وان كان
كثير منهم او اكثرهم يرجحون ترتيب الجمع على الجمع بلا توزيع ، كما في
قولنا : على هؤلاء ، ثم على المساكين . ولأصحابنا في موجب ذلك عند
الاطلاق وجهان ، مع انهم لم يذكروا في قوله : وقفت على هذين ، ثم على
المساكين خلافا . والفرق بينهما على احد الوجهين ما قدمناه . والمشهور
عند اصحاب الشافعي انه لترتيب الجمع على الجمع . ولهم وجه : انه من مات
عن ولد او غير ولد فنصيبه منقطع الوسط . وخرج بعضهم وجها ان نصيب
الميت ينتقل إلى جميع الطبقة الثانية .

وليس الغرض هنا الكلام في موجب هذا اللفظ لو أطلق ، فانا انما
تكلم على تقدير التسليم ، لكونه يقتضى ترتيب الجمع على الجمع ؛ إذ
الكلام على التقدير الآخر ظاهر ، فاما صلاح اللفظ للمعنيين فلا ينازع فيه
من تصور ما قلناه . وإذا ثبت انه صالح فمن المعلوم ان اللفظ إذا وصل بما
يميز احد المعنيين الصالحين له وجب العمل به ، ولا يستريب عاقل في ان
الكلام الثاني يبين ان الواقع قصد ان ينقل نصيب كل والد الى ولده ؛
وإلا لم يكن فرق بين أن يموت احد منهم عن ولد او عن غير ولد ، بل لم
يكن الى ذكر الشرط حاجة اصلا . اكثر ما يقال : انه توكيد لو خلا عن
دلالة المفهوم . فيقال : جملة على التأسيس اولى من جملة على التوكيد .

وأعلم ان هذه الدلالة مستمدة من أشياء :

أحدها : صلاح اللفظ الأول لترتيب التوزيع .

الثاني : ان المفهوم يشعر بالاختصاص . وهذا لا ينازع فيه عاقل وان نازع في كونه دليلا .

الثالث : ان التأسيس أولى من التوكيد ، وليس هذا من باب تعارض الدليلين ؛ ولا من باب تقييد الكلام المطلق ، وانما هو من باب تفسير اللفظ الذي فيه احتمال المعنيين . فان قلتم : اللفظ الاول ان كان ظاهرا في ترتيب الجمع فهذا صرف للظاهر . وان قلتم : هو محتمل ، أو ظاهر في التوزيع : منعناكم ، وان قلتم لا يوصف اللفظ بظهور ولا اكمال إلا عند تمامه ، والأول لم يتم : فهذا هو الدليل الأول ، فما الفرق بينهما ؟ قلنا : في الدليل الأول بيان ان اللفظ الأول لو كان نصا لا يقبل التأويل عند الاطلاق ، فان وصله بما يقيده يبطل تلك الدلالة ، كما لو قال : وقفت على زيد ، ثم قال : ان كان فقيرا فهذا لا يعد تفسيراً للفظ محتمل ، وانما هو تقييد . وفي هذا الدليل بيان ان اللفظ الأول محتمل لمعنيين ، ولا يجوز وصفه بظهور في احدهما الا ان انفصل عما بعده . فاما إذا اتصل بما بعده بين ذلك الوصل احد المعنيين .

فقولكم : اللفظ الأول لا يخلو ان يكون ظاهراً في أحدهما أو محتملاً .
قلنا : قبل تمامه لا يوصف بواحد من الثلاثة ، وإنما قد يوصف بالصلاح
للمعاني الثلاثة . ولا يقال فيه : صرف للظاهر أصلاً ، فإنه لا ظاهر لكلام
لم يتم بعد ، وإنما ظاهر الكلام ما يظهر منه عند فراغ المتكلم .

وبهذا يتبين منشأ الغلط في عموم اللفظ الأول : فان قوله : على أولادي
ثم على أولادهم . عام في أولاد أولاده بلا تردد . فلا يجوز اخراج أحد منهم .
وهو مقتضى للترتيب ايضاً ؛ فان الأولاد مرتبون على أولاد الأولاد
لكن ما صفة هذا العموم : أهو عموم التفسير والتوزيع المقتضى لمقابلة
كل فرد بفرد ؟ أو عموم الشيع المقتضى لمقابلة كل فرد بكل فرد ؟ ومن
ادعى ان اللفظ صريح في هذا بمعنى انه نص فيه فهو جاهل بالأدلة السمعية
والأحكام الشرعية ، خارج عن مناهج العقول الطبيعية ؛ ومن سلم صلاح
اللفظ لهما ؛ وادعى رجحان أحدهما عند انقطاع الكلام : لم تنازعه
فإنها ليست مسئلتنا ؛ وان نازع في رجحان المعنى الأول بعد تلك الصلة فهو
ايضاً مخطيء قطعاً .

وهذه حجة عند مثبتى المفهوم ونفاته ؛ كالوجه الأول : فان نافي
المفهوم يقول : المسكوت لم يدخل في الثانى ؛ لكن ان دخل في الأول
عملت به ؛ ونسلم انه إذا غلب على النظر أو إذا علم ان لا موجب
للتخصيص سوى الاختصاص بالحكم : كان المفهوم دليلاً . فاذا تأمل قوله :

على انه من مات منهم عن غير ولد كان نصيبه لأهل طبقته . قال ان كان
مراد الواقف عموم الشيعاء كان هذا اللفظ مقيدا لبيان مراده ، ومتى دار
الأمر بين ان تجعل هذه الكلمة مفسرة للفظ الأول : وبين ان تكون
لغوا : كان حملها على الافادة والتفسير أولى ؛ لوجهين :

أحدهما : انى اعتبرها ؛ واعتبار كلام الواقف أولى من اهداره .

والثانى : اجعلها بيانا للفظ المحتمل حينئذ ؛ فادفع بها احتمالا كنت
اعمل به لولا هي ، وإذا كان الكلام محتملا لمعنيين كان المقتضى لتعيين
أحدهما قائما ، سواء كان ذلك الاقتضاء مانعا من النقيض أو غير مانع .
فاذا حملت هذا اللفظ على البيان كنت قد وفيت المقتضى حقه من الاقتضاء
وصنت الكلام الذى يميز بين الحلال والحرام عن الاهدار والالغاء . فأين
هذا ممن يأخذ بما يحتمله اول اللفظ ويهدر آخره ؛ وينسب المتكلم به إلى
العي واللغو .

والذى يوضح هذا ان قوله : على انه . من صيغ الاشتراط ، والتقيد
والشرط انما يكون لما يحتمله العقد ؛ مع ان اطلاقه لا يقتضيه . بيان ذلك
ان قوله : بعت ، واشتريت . لا يقتضى اجلا ، ولا رهنا ، ولا ضمينا
ولا نقدا غير نقد البلد ، ولا صفة زائدة فى المبيع : لكن اللفظ يحتمله
بمعنى انه صالح لهذا ولهذا : لكن عند الاطلاق ينقضى هذه الاشياء ؛
فان اللفظ لا يوجبها ، والاصل عدمها . فمضى قال : على ان ترهنتى به

كذا كان هذا تفسيرا لقوله : بعثك بألف بمنزلة قوله : بألف متعلقة برهن .

الوجه الثالث : ان قوله : على انه من مات منهم عن غير ولد كان نصيبه لذوى طبقته . دليل على ان من مات منهم عن ولد لم يكن نصيبه لذوى طبقته . وهذه دلالة المفهوم ؛ وليس هذا موضع تقريرها ؛ لكن نذكر هنا نكتا تحصل المقصود .

احدها : ان القول بهذه الدلالة مذهب جمهور الفقهاء قديما وحديثا : من المالكية ، والشافعية ، والحنبلية ؛ بل هو نص هؤلاء الأئمة ، وانما خالف طوائف من المتكلمين مع بعض الفقهاء . فيجب ان يضاف الى مذاهب الفقهاء ما يوافق أصولهم . فمن نسب خلاف هذا القول الى مذهب هؤلاء كان مخطئا . وان كان بما يتكلم به مجتهدا فيجب ان يحتوى على أدوات الاجتهاد .

ومما يقضى منه العجب ظن بعض الناس ان دلالة المفهوم حجة في كلام الشارع دون كلام الناس ؛ بمنزلة القياس . وهذا خلاف اجماع الناس : فان الناس اما قائل بأن المفهوم من جملة دلالات الألفاظ . او قائل انه ليس من جملتها . اما هذا التفصيل فمحدث .

ثم القائلون بأنه حجة انما قالوا هو حجة في الكلام مطلقا ؛ واستدلوا على كونه حجة بكلام الناس . وبما ذكره اهل اللغة ؛ وبأدلة عقلية

تبين لكل ذي نظر ان دلالة المفهوم من جنس دلالة العموم والاطلاق والتقييد ، وهو دلالة من دلالات اللفظ . وهذا ظاهر في كلام العلماء ، والقياس ليس من دلالات الالفاظ المعلومة من جهة اللغة ، وانما يصير دليلا بنص الشارع : بخلاف المفهوم : فانه دليل في اللغة : والشارع بين الأحكام بلغة العرب .

الثاني : ان هذا المفهوم من باب مفهوم الصفة الخاصة المذكورة بعد الاسم العام ، وهذا قد وافق عليه كثير ممن خالف في الصفة ابتداء حتى ان هذا المفهوم يكون حجة في الاسم غير المشتق : كما احتج به الشافعي واحمد في قول النبي صلى الله عليه وسلم : « جعلت لي الارض مسجداً » « وجعلت تربتها طهوراً » . وذلك انه اذا قال : الناس رجلان مسلم وكافر فأما المسلم فيجب عليك ان تحسن اليه . علم بالاضطرار ان التكلم قصد تخصيص المسلم بهذا الحكم : بخلاف ما لو قال ابتداء : يجب عليك ان تحسن إلى المسلم . فانه قد يظن انه انما ذكره على العادة ، لانه هو المحتاج الى بيان حكمه غالبا : كما في قوله : « كل المسلم على المسلم حرام دمه ، وماله ، وعرضه » وكذلك « في الابل السائمة الزكاة » أقوى من قوله « في السائمة الزكاة » لانه اذا قال « في الابل السائمة » فلو كان حكمها مع السوم وعندهم سواء لكان قد طول اللفظ ونقص المعنى

اما إذا قال : « في السائئة » فقد يظن انه خصها بالذكر لكونها أغلب الأموال ، أو لكون الحاجة الى بيانها امس ، وهذا بين ، كذلك هنا اذا كان مقصوده انتقال نصيب الميت الى طبقة مع الولد وعدمه .

فلو قال : فمن مات منهم كان نصيبه لذوي طبقة . كان قد عمم الحكم الذي أراده : واختصر اللفظ . فاذا قال : فمن مات منهم عن غير ولد ولا نسل ولا عقب كان ما كان جاريا تلييه من ذلك لمن في درجته وذوي طبقة . كان قد طول الكلام وتقص المعنى ؛ بخلاف ما إذا حمل في ذلك على الاختصاص بالحكم : فانه يبقى الكلام صحيحا معتبرا والواجب اعتبار كلام المصنف ما أمكن . ولا يجوز الغاؤه بحال مع امكان اعتباره .

الوجه الثالث : ان ثقافة المفهوم لا مكان ان يكون للتخصيص بالذكر سبب غير التخصيص بالحكم : اما عدم الشعور بالمسكوت ، أو عدم قصد بيان حكمه ، أو كون المسكوت اولى بالحكم منه ، أو كونه مساويا له في بادئ الرأي ، أو كونه سئل عن المنطوق ، أو كونه قد جرى بسبب اوجب بيان المنطوق ، أو كون الحاجة داعية الى بيان المنطوق ، أو كون الغالب على افراد ذلك النوع هو المنطوق ، فاذا علم أو غلب على الظن ان لا موجب للتخصيص بالذكر من هذه الأسباب ونحوها علم انه انما خصه بالذكر لأنه مخصوص بالحكم .

ولهذا كان تعاة المفهوم يحتجون فى مواضع كثيرة بمفهومات ؛ لأنهم لا يتنعون ان يظهر قصد التخصيص فى بعض المفهومات . وهذا من هذا الباب : فان قوله : من مات منهم عن غير واد . قد يشعر بالقسمين ، وله مقصود فى بيان الشرط ؛ وليس هذا من باب التنبيه ؛ فانه إذا جعل نصيب الميت ينتقل الى اخوته عند عدم ولده لم يلزم ان ينتقل اليهم مع وجود واده والحاجة داعية الى بيان النوعين ؛ بل لو كان النوعان عنده سواء — وقد خص بالذكر حال عدم الوالد — لكان ملبسا معيا ؛ لانه يوم خلاف ما قصد بخلاف ما اذا حمل على التخصيص .

الرابع : ان الوصف إذا كان مناسبا اقتضى العلية . وكون الميت لم يخلف ولدا مناسب لنقل حقه الى اهل طبقة ، فيدل على ان علة النقل الى ذوى الطبقة الموت عن غير واد ، فيزول هذا بزوال علته ، وهو وجود الولد .

الخامس : ان كل من سمع هذا الخطاب فهم منه التخصيص ، وذلك يوجب ان هذا حقيقة عرفية . اما اصلية لغوية ، او طارئة منقولة ؛ وعلى التقديرين يجب حمل كلام المتصرفين عليها باتفاق الفقهاء .

واعلم ان اثبات هذا فى هذه الصورة الخاصة لا يحتاج الى بيان كون المفهوم دليلا : لان المخالف فى المفهوم انما يسعى سلب العموم عن المفهومات

لا عموم السلب فيها ؛ فقد يكون بعض المفهومات دليلا لظهور المقصود فيها . وهذا المفهوم كذلك ؛ بدليل فهم الناس منه ذلك ، ومن نازع في فهم ذلك فاما فاسد العقل او معاند .

وإذا ثبت ان هذا الكلام يقتضى عدم الانتقال الى ذوى الطبقة مع وجود الأولاد ، فاما ان لا يصرف اليهم ولا الى الأولاد ؛ وهو خلاف قوله : على اولادهم ، ثم على اولاد اولادهم ابدا ما تناسلوا . او يصرف الى الاولاد فهو المطلوب .

فان قيل : قد يسلم ان المفهوم دليل ؛ لكن قد عارضه اللفظ الصريح اولا ، او اللفظ العام : فلا يترك ذلك الدليل لاجل المفهوم . قيل : عنه اجوبة .

احدها : ان اللفظ الأول لا دلالة فيه بحال على شيء ، لأن اللفظ انما يصير دليلا اذا تم وقطع عما بعده . اما اذا وصل بما بعده فانه يكون جزءاً من الدليل : لا دليلا . وجزء الدليل ليس هو الدليل . ومن اعتقد ان الكلام المتصل بعضه ببعض يعارض آخره المقيد اوله المطلق فما درى أي شيء هو تعارض الدليلين ؟ ! .

الثاني : ان اللفظ الأول لو فرض تمامه ليس بصريح . كما تقدم بيانه بل هو محتمل لمعنيين . واما كونه عاما فمسلم لكننا لا نخصه ، بل نبقية على

عمومه : وانما الكلام في صفة عمومه : بل ما حملناه عليه ابلغ في عمومه
لأن اولاد الأولاد يأخذ كل منهم في حياة اعمامه وبعد موتهم . وعلى ذلك
التقدير انما يأخذ في حياتهم فقط . واللفظ المتناول لهم في حالين اعم من
المتناول لهم في احدهما .

الثالث : لو فرض ان هذا من « باب تعارض العموم والمفهوم »
فالصواب ان مثل هذا المفهوم يقدم على العموم ، كما هو قول اكثر المالكية
والشافعية والحنبلية وقد حكاه بعض الناس اجماعا من القائلين بالمفهوم ؛ لان
المفهوم دليل خاص ، والدليل الخاص مقدم على العام . ولا عبرة بالخلاف
في المفهوم ؛ فان القياس الجلي مقدم على المفهوم ؛ مع ان المخالفين في القياس
قريبون من المخالفين في المفهوم ؛ وخبر الواحد يخص به عموم الكتاب ؛
مع ان المخالفين في خبر الواحد اكثر من المخالفين عموم الكتاب .

فان قيل : هذا الذي ذكرتموه مبني على ان الضمير في قوله : على
انه من مات . عائد الى جميع من تقدم ؛ وهذا ممنوع ؛ فان من
الفقهاء المعتبرين من قال : انت الاستثناء في شروط الواقف إذا تعقب جملا
معطوفة (١) وإذا كان الضمير عائدا إلى الجملة الأخيرة فتبقى الجملة الاولى
على ترتيبها ؟ .

(١) يابض بالاصل

قيل : هذا باطل من وجوه .

أحدها : ان لازم هذا القول انه لو قال : على أولادى ، ثم أولادهم
ثم أولاد أولادهم ، ثم أولاد أولاد أولادهم ، ونسلهم ، وعقبهم ؛ على انه
من مات منهم عن ولد كان نصيبه لولده ، ومن مات منهم عن غير ولد كان
نصيبه لمن فى درجته : لكان هذا الشرط فى الطبقة الآخرة ، وان الطبقة
الأولى والثانية والثالثة إذا مات الميت منهم لم ينتقل نصيبه إلى ولده ؛ بل إلى
ذوى الطبقة ، عملا بمقتضى مطلق الترتيب ؛ فان التزم المنازع هذا اللازم
وقال : كذلك أقول . كان هذا قولا مخالفا لما عليه عمل المسامين قديما
وحديثا ، فى كل عصر ، وكل مصر : فان الوقوف المشرطة بهذه الشروط
لا يحصى عددها إلا الله تعالى .

وما زال المسامون من قضاتهم ومفتيهم وخاصتهم وعامتهم يجعلون مثل
هذا الشرط ثابتا فى جميع الطبقات من غير تكبر لذلك ولا منازع فيه . فمن
قال خلاف ذلك علم انه قد ابتدع قولا يخالف ما أجمعت عليه القرون السالفة ،
والعلم بهذا ضرورى .

ثم لو فرض ان فى هذا خلافا لكان خلافا شادا معدودا من الزلات ،
وبحسب قول من الضعف ان يبنى على مثل هذا . ومن لوازم هذا القول انه
لو قال . وقف على أولادى ، ثم أولادهم ؛ ثم أولاد أولادهم ؛ على انه من

كان منهم فقيراً صرف إليه . ومن كان منهم غنيا لم يصرف إليه . فانه يصرف الى الطبقة الأولى ؛ والثانية ، سواء كانوا أغنياء أو فقراء ؛ أو يختص التفصيل بالطبقة الثالثة . وكذلك لو قال : على انه من تزوج منهم اعطي ، ومن لم يتزوج لم يعط . وكذلك لو قال : ومن شرط الوقف على انه يصرف إلى الفقراء منهم دون الأغنياء . أو بشرط ان يصرف إلى فقرائهم دون اغنيائهم .

وهكذا صور كثيرة لا يأتي عليها الاحصاء من التزم فيها قياس هذا القول كان قد اتى بداهية دها !! وان قال : بل يعود الشرط إلى جميع الطبقات ؛ كما هو المعلوم عند الناس فقد علم بالاضطرار ان مسئلتنا واحدة من هذا النوع ؛ ليس بينها وبين هذه الصور من الفرق ما يجوز أن يذهب على مميز .

الوجه الثاني : ان الناس لا يفهمون من هذا الكلام الا الاشتراط في جميع الطبقات . والدليل عليه ان الوقوف المشروطة بمثل هذا اكثر من ان تحصى ، ثم لم يفهم الناس منها الا هذا ، ولعله لم يخطر الاختصاص بالطبقة الاخيرة يال واقف ، ولا كاتب . ولا شاهد ، ولا مستمع ، ولا حاكم ، ولا موقوف عليه . وإذا كان هذا هو المفهوم من هذا الكلام في عرف الناس وجب حمل كلام المتكلمين على عرفهم في خطابهم ؛ سواء كان عرفهم موافقا للوضع اللغوي ، أو مخالفا له . فان كان موجب الالة

عود الشرط إلى الطبقات كلها فالعرف مقرر له . وان فرض ان موجب اللغة قصره على الطبقة الأخيرة كان العرف منيرا لذلك الوضع .

وكلام الواقفين والخالقين والموصين ونحوهم محمول على الحقائق العرفية دون اللغوية ، على انا تقول : هذا هو المفهوم من هذا الكلام في العرف والاصل تقرير اللغة لاتغيرها ، فيستدل بذلك على ان هذا هو مفهوم اللفظ في اللغة ؛ إذ الاصل عدم النقل . ومن نازع في ان الناس خاصتهم وعامتهم يفهمون من هذا الكلام عند الاطلاق عود الشرط الى جميع الطبقات علم انه مكابر ، وإذا سامه ونازع في حمل كلام المتصرف على المعنى الذى يفهمونه علم انه خارج عن قوانين الشريعة . فهاتان مقدمتان يقينيتان ؛ والعلم بهما مستلزم لعود الشرط الى جميع الطبقات .

الوجه الثالث : انه إذا حمل الكلام على عود الشرط إلى الجملة الأخيرة فقط : كانت فائدته على رأي المنازع انه لو لاهـذا الشرط لاشترك العقب في جميع الوقف الذى انتقل اليهم من الطبقة التى فوقهم ، والذى انتقل اليهم ممن مات منهم عن ولد ، أو عن غير ولد . فاذا قال : فمن مات منهم عن غير ولد فنصيبه لذوي طبقةـه . أفاد ذلك أن يختص ذوا الطبقة بنصيب المتوفى إذا لم يكن له ولد ؛ دون من فوقهم ومن دونهم . وهذا لم يكن مفهوما من اللفظ ، وإذا كان له ولد اشترك جميع أهل الوقف في نصيب المتوفى ولده وغير ولده . وإذا حمل الكلام

على عود الشرط الى الطبقات كلها أفاد ان ينتقل نصيب المتوفى الى طبقته إذا لم يكن له ولد . وإلى ولده إذا كان له ولد .

ومعلوم قطعا من أحوال الخلق ان من شرك بين جميع الطبقات لا ينقل نصيب الميت الى ذوى طبقته فقط دون من هو فوقه ، وإذا كان له ولد لم ينقله الى ولده ؛ بل يجعله كأحدهم ؛ فانه على هذا التقدير يكون قد جعل ذوى الطبقة أولى من ولد الميت ، مع انه لم يراع ترتيب الطبقات ، ومعلوم أن هذا لا يقصده عاقل ؛ فان العاقل اما ان يراعى ترتيب الطبقات فلا يشرك او ينقل نصيب المتوفى الى ولده ، كالارث . أما أنه مع التشريك يخص نصيب المتوفى اخوته دون ولده : فهذا خلاف المعلوم من أحوال الناس . ولو فرض ان الضمير متردد بين عوده الى الجميع وعوده الى الطبقة الأخيرة كانت هذه الدلالة الحالية العرفية معينة لأحد الاحتمالين .

فان قيل : هذا يلزمكم إذا أعدتم الضمير الى الجميع ؛ فان اللفظ يقتضى الترتيب فى اربع طبقات ، والتشريك فى الباقية . فأنتم تقولون فى بقية الطبقات مثما تقوله ؟

قلنا : هذا فيه خلاف ؛ فان الطبقات الباقية هل يشرك بينها عملا بما تقتضيه الواو من مطلق التشريك ، او يرتب بينها استدلالا بالترتيب فيما

ذكره على الترتيب في الباقي ، كما هو مفهوم عامة الناس من مثل هذا الكلام ،
فإن الواو كما أنها لا تقتضي الترتيب فهي لا تنفيه ، فإن كان في الكلام قرينة
تدل عليه وجب رعايتها . وقد تنازع الناس في هذا . فإن قلنا بالثاني فلا
كلام . وإن قلنا بالأول قلنا أيضا : إنه يقتضي انتقال نصيب الميت الى ولده
في جميع الطبقات ؛ فإن نقل نصيب الميت الى ذوى طبقته إذا لم يكن له ولد
دون سائر اهل الوقف تنبيه على أنه ينقله الى ولده إن كان له ولد ، والتنبيه
دليل أقوى من النص حتى في شروط الواقفين .

ولهذا لو قال : وقفت على ولدي على أنه من كان فاسقا لا يعطى درهما
واحداً . فإنه لا يجوز ان يعطى درهمان بل اريب ؛ فإنه نبه بحرمانه القليل
على حرمانه الكثير ، كذلك نبه بنقل نصيب الميت اذا لم يكن له ولد
الى اخوته على نقله إلى الولد إذا كانا موجودين ، فيكون منع الاخوة
مع الولد مستفاداً من التقييد ، وإعطاء الولد مستفاداً من تنبيه الخطاب
وخصواه .

وايضاح ذلك ان اعطاء نصيب الميت لذوى طبقته دون سائر اهل الوقف
ودون تخصيص الأقرب الى الميت : دليل على أنه جعل سبب الاختصاص
القرب الى الميت ؛ لا القرب إلى الواقف ، ولا مطلق الاستحقاق . ومعلوم

أن الولد عند وجودهم أقرب إلى الميت ، فيكون سبب استحقاقهم أو كد ، فيكون ذلك دليلاً على أن الواقف قصد إعطاءهم . وسند كره أن شاء الله ما يرد على هذا .

الوجه الرابع : أن الضمير يجب عوده إلى جميع ما تقدم ذكره . فإن تعذر عوده إلى الجميع أعيد إلى أقرب المذكورين ، أو إلى ما يدل دليلاً على تعيينه . فأما اختصاصه ببعض المذكور من غير موجب فمن باب التخصيص المخالف للأصل الذي لا يجوز حمل الكلام عليه إلا بدليل . وذلك لأن الأسماء المضمرّة إضمار الغيبة هي في الأمر العام موضوعة لما تقدم ذكره من غير أن يكون لها في نفسها دلالة على جنس أو قدر . فلو قال : أدخل على بني هاشم ثم بني المطلب ، ثم سائر قریش ، وأكرمهم ، وأجلسهم ، ونحو هذا الكلام : لكان الضمير عائداً إلى ما تقدم ذكره . وليس هذا من باب اختلاف الناس في الاستثناء المتعقب جملاً : هل يعود إلى جميعها أو إلى أقربها ؟ لأن الخلاف هناك إنما نشأ لأن الاستثناء يرفع بعض ما دخل في اللفظ ، فقال من قصره على الجملة الأخيرة : إن المقتضى للدخول في الجمل السابقة قائم ، والمخرج مشكوك فيه ، فلا يزال عن المقتضى بالشك . وهذا المعنى غير موجود في الضمير ؛ فإن الضمير اسم موضوع لما تقدم ذكره ، وهو صالح للعموم على سبيل الجمع ؛ فإنه يجب جملة على العموم إذا لم يقم مخصص ، وعلى هذا فحمل الضمير على العموم حقيقة فيه ، وجملة على الخصوص مثل تخصيص اللفظ العام .

الوجه الخامس : انه إذا قال : وقفت على اولادي ، ثم على أولادهم
ثم على اولاد أولادهم ، على انه من توفي منهم عن ولد أو عن غير ولد . فان
إعادة الضمير الى الطبقة الثالثة ترجيح من غير مرجح . والظاهر ؛ بل المقطوع
به من حال العاقل : انه لا يفعل ذلك ؛ فان العاقل لا يفرق بين التماثلات من
غير سبب : فاما ان يكون مقصوده اعطاء الأقرب اليه فالأقرب في جميع
الطبقات إذا نقل نصيب الميت الى ابنه في جميع الطبقات . اما كونه في
بعض الطبقات يخص الاقربين اليه وفي بعضها ينقل النصيب الى ولد الميت
او الى ذوى طبقته : فما يكاد عاقل يقصد هذا ، وإذا دار حمل اللفظ بين
ما الظاهر إرادته وبين ما الظاهر عدم إرادته : كان حملاه على ما ظهرت إرادته
هو الواجب ؛ فان اللفظ إنما يعمل به لكونه دليلا على المقصود . فاذا كان
في نفسه محتملا وقد ترجح احد الاحتمالين تمين الصرف اليه ، فاذا انضم الى
ذلك انه تخصيص للعموم ببعض الافراد التي نسبتها ونسبة غيرها الى غرض
الواقف سواء كان كالقاطع في العموم .

الوجه السادس : ان هذه الصفة في معنى الشرط ، والشرط المتعقب
جملا يعود الى جميعها باتفاق الفقهاء ، ولا عبرة في هذا المقام بمن خالف ذلك
من بعض المتأخرين ؛ فان الفقهاء قد نصوا ان رجلا لو قال : والله لأفعلن
كذا ، ولأفعلن كذا - إن شاء الله - أن كلا الفعلين يكون معلقا

الشأن ، وان وما في خبرها في تأويل المصدر . فيصير التقدير : وقفت
على هذا .

الرابع : ان حرف « على » للاستعلاء . فاذا قال الرجل : وقفت
على أنه يكون كذا . أو بعتك على أن ترهنني . كان المعنى وقفت وقفا
مستعليا على هذا الشرط ، فيكون الشرط اساسا وأصلا ، لما على عليه وصار
فوقه ، والأصل متقدم على الفرع . وهذا خاصية الشرط ؛ ولهذا فرق من
فرق بين الشرط والاستثناء بأن الشرط منزلة التقديم على المشروط ، فاذا
آخر لفظا كان كالتصديق في الكلام ، ولو تصدر في الكلام تعلقت به جميع
الجزء ، فكذلك اذا تأخر . فلو قال : وقفت على اولادي ، ثم على اولادهم
ثم على اولاد اولادهم ، إن كانوا فقراء . كان بمنزلة قوله : على ان يكونوا
فقراء . وأحد اللفظين موجب لعود الضمير الى جميع الطبقات ، فكذلك
الآخر .

واعلم ان هذه الدلائل توجب ان الضمير يعود الى جميع الطبقات في هذه
المسألة عند القائلين بأن الاستثناء المتعقب جملا يعود الى جميعها ، والقائلين بأنه
يعود الى الأخيرة منها ، كما اتفقوا على مثل ذلك في الشرط .

الوجه السابع . ان هذا السؤال فاسد على مذهب الشافعي
خصوصاً ، وعلى مذهب غيره ايضا : وذلك ان الرجل لو قال لامرأته

أنت طالق ، ثم طالق ، ثم طالق ، إن دخلت الدار ؛ فانه لا يقع بها طلاق حتى تدخل الدار ، فطلق حينئذ ثلاثاً ان كانت مدخولاً بها ؛ أو واحدة إن كانت غير مدخول بها . هذا قول أبي يوسف ومحمد . وقيل عن أبي يوسف ومحمد تطلق غير المدخول بها ثلاثاً ، كالواو عندهما ؛ وهو مذهب الشافعي ؛ وأقوى الوجهين في مذهب أحمد . وقال أبو حنيفة والقاضي أبو يعلى من أصحاب أحمد وطائفة معه : بل تتعلق بالشرط الجملة الأخيرة فقط . فان كانت مدخولاً بها تنجز طلقتان ، وتعلق بالشرط واحدة . وان كانت غير مدخول بها تنجزت طلقة بانتهائها ؛ فلم يصح إيقاع الآخرتين لا تنجزاً ولا تعليقاً .

قالوا : لأن ثم للترتيب مع التراخي ، فيصير كأنه قال : أنت طالق ؛ ثم سكت ، ثم قال : أنت طالق إن دخلت الدار .

وأما الأولون فقالوا : « ثم » حرف عطف يقتضي التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه ، كالواو ؛ لكن الواو تقتضي مطلق الجمع والتشريك من غير دلالة على تقدم أو تأخر أو مقارنة ، و « ثم » تقتضي التشريك مع التأخر . وافتراقهما في المعنى لا يوجب افتراقهما في نفس التشريك . وأما كونها للتراخي فعنه جوابان .

أحدهما . أن مقتضاها مطلق الترتيب ؛ فيعطف بها المتعقب والمتراخي

لكن لما كان للمتعب حرف يخصه — وهو الفاء — صارت « ثم » علامة على المعنى الذى أتفردت به ، وهو التراخى ؛ والا فلو قال لمدخول بها : أنت طالق ، ثم طالق . أو أنت طالق فطالق : لم يكن بين هذين الكلامين فرق هنا .

الثانى ان ما فيها من التراخى إنما هو فى المعنى لا فى اللفظ . فاذا قال الرجل : جاء زيد ، ثم عمرو . فهذا كلام متصل بعضه ببعض . لا يجوز أن يقال هو : بمنزلة من سكت ، ثم قال : عمرو . فمن قال : ان قوله : أنت طالق ثم طالق . بمنزلة من سكت . ثم قال طالق . فقد أخطأ ؛ وإنما غايته أن يكون بمنزلة من قال : انت طالق طلاقا يتراخى عنه طلاق آخر . وهذا لا يمنع من تعلق الجميع بالشرط : تقدم أو تأخر .

فاذا كان من مذهب الشافعى وهو لا ان قوله : أنت طالق ثم طالق ثم طالق إن دخلت الدار . بمنزلة قوله : انت طالق فطالق فطالق إن دخلت الدار . وقوله . أنت طالق وطالق وطالق إن دخلت الدار فى المدخول بها . وكذلك قوله : أنتن طوالتق ؛ ثم أنتن طوالتق : إن دخلتن الدار . وان الشرط تعلق بالجميع ؛ فكيف يجوز أن ينسب الى مذهبه أن العطف بما يقتضى الترتيب يوجب الصرف الى من يليه الشرط دون السابقين ؟! وهلا قيل هنا : إذا ثبت وقوع الطلاق نصا باللفظين الأولين ؛ ولم يثبت ما يغيره : وجب

تقرير الطلاق الواقع ؛ بل مسألة الطلاق أولى بقصر الشرط على الجملة الأخيرة لأن إحدى الطلقتين ليس لها تعلق بالأخرى من حيث الوجود ؛ بل يمكن إيقاعهما معا ؛ بخلاف ولد الولد ، فانهم لا يوجدون الامتعاقيين . فالحاجة هنا داعية إلى الترتيب ما لا تدعو اليه في الطلاق .

وايضا فان جواز تعقيب البيع والوقف ونحوهما بالشروط متفق عليه ؛ بخلاف الطلاق ؛ فان مذهب شريح وطائفة معه — وهي رواية مرجوحة عن احمد — ان الطلاق لا يصح تعليقه بشرط متأخر ، كما ذهب بعض الفقهاء من أصحاب (١) وغيرهم إلى أنه لا يصح الاستثناء من الطلاق . فاذا كانوا قد أعادوا الشرط الى جميع الجمل المرتبة بهم . فالقول بذلك في غيرها أولى .

وهذا الكلام لمن تدبره يبحث قاعدة من نسب إلى مذهب الشافعي ما يخالف هذا .

فان قيل : فقد قال به بعض الفقهاء من الحنفية والحنبلية : فهو لا يقولون به هنا ؟ قلنا : قد اسلفنا فيما مضى ان الضمير عائد إلى الجميع على أصول الجميع : لدليل دل على الرجوع من جهة كون الضمير حقيقة

(١) - يفاض قدر كلنين

في جميع ما تقدم ، وان هذا هو المفهوم من الكلام . ثم الذي يقول بهذا يفرق بين هذا وبين الطلاق من وجوه .

أحدها : أن الشرط في الطلاق متعلق بالفعل الذي هو (١) وتلك الأسماء المعطوفة بعضها على بعض كلها داخلة في حيز هذا الفعل ؛ وهي من جهة المعنى مفاعيل له ؛ بمنزلة الشرط في القسم . فانه اذا قال : والله لأفعلن كذا ، وكذا ، ثم كذا : إن شاء الله . كان الشرط متعلقا بالفعل في جواب القسم . والمفاعيل داخلة في مستثناه . وتناول الفعل لمفاعيله على حد واحد ، فاذا كان قد قيد تناوله لها بقيد تقييد تناوله للجميع بذلك القيد ؛ بخلاف قوله : انت طالق ، ثم طالق : إن شاء زيد . فان المتعلق بالشرط هنا اسم الفاعل ؛ لانفس المبتدأ . والخبر الثاني ليس بداخل في خبر الخبر الآخر ؛ بل كلاهما داخل في خبر المبتدأ ؛ فلهذا خرج هنا خلاف ، وهذا فرق بين من تأمله .

الوجه الثاني : ان الشرط في الطلاق ، وهو قوله : إن دخلت الدار . ليس فيه ما يوجب تعلقه بجميع الجمل ؛ بخلاف قوله : على انه من مات منهم . فان الضمير يقتضى العود إلى جميع المذكور .

الثالث : ان إحدى الجملتين في الطلاق لاتعلق لها بالأخرى ؛ فان

(١) ياخذ قدر كلمتين

الطاقة تقع مع وجود الأولى وعدمها . فإذا علقت بالشرط لم تستلزم تعليق الأولى ؛ لانفصالها عنها . وقد اعتقدوا أن « ثم » بمنزلة التراخي في اللفظ فيزول التعلق اللفظي والمعنوي فتبقى الجملة الأولى أجنبية عن الشرط على قولهم . وأما قوله : ثم على أولادهم . فانه متعلق بالجملة الأولى من جهة الضمير ومن جهة الوجود ، ومن جهة الاستحقاق . فلا يصح اللفظ بهذه الجملة إلا بعد الأولى ، ولا وجود لمعناها إلا بعد الأولى ، ولا استحقاق لهم إلا بعد الأولى ؛ سواء قدر التراخي في اللفظ أو لم يقدر فلا يمكن أن تجعل الأولى أجنبية عن الثانية حتى تعلق الثانية وحدها بالشرط .

والذي تحقق ان النزاع انما هو في الطلاق فقط : انه لو قال : والله لأضربن زيداً ، ثم عمرأ ، ثم بكرأ — ان شاء الله — عاد استثناء إلى الجميع . فقوله : وقفت على أولادى ، ثم على أولادهم ، ثم على أولاد أولادهم إن كانوا فقراء . أبلغ من قوله : ان شاء الله . من حيث أن هنا تعلق الضمير .

الوجه الثامن : ان هذا الفرق الذى ذكره بعض الفقهاء بين العطف بالحرف المرتب والحرف الجامع انما ذكره في الاستثناء . ثم قال : وكذلك القول في انصفة . والصفة إذا أطلقت فكثيراً ما يراد بها الصفة الصناعية النحوية . وهو الاسم التابع لما قبله في إعرابه : مثل أن تقول :

وقفت على أولادى . ثم على الفقراء العذول . فان اختصاص الجملة هنا بالصفة
الآخرة قريب . ومثلتنا شروط حكمية . وهي الى الشروط اللفظية أقرب
منها الى الاستثناء . وإن سميت صفات من جهة المعنى .

والدليل على انه قصد هذا أنه قال : وإن كان العطف بالواو ولا فاصل
فذهب الشافعي وجوع الاستثناء الى الجميع . وكذلك القول فى الصفة .
فعلم انه قصد أن هذا مذهب الشافعي مشيراً الى خلاف أبى حنيفة ؛ فانه إنما
يعيد ذلك الى الجملة الأخيرة . وهذا إنما يقوله أبو حنيفة فى الاستثناء والصفات
التابعة ؛ لا يقوله فى الشروط والصفات التى تجرى مجرى الشروط . فصار هنا
أربعة أقسام .

أحدها : الاستثناء بحرف « إلا » المتعقب جملاً ؛ والخلاف فيه مشهور .

الثانى : الاستثناء بحروف الشرط ؛ فالاستثناء هنا عائد الى الجميع .

الثالث : الصفات التابعة للاسم الموصوف بها وما أشبهها (١) وعطف
البيان ؛ فهذه توابع مخصصة للأسماء المتقدمة ، فهى بمنزلة الاستثناء .

الرابع : الشروط المعنوية بحرف الجر : مثل قوله : على انه . أو :
تشرط أن يفعل . أو بحروف العطف : مثل قوله : ومن شرطه كذا ،

(١) يـ ض قدر كلمة

ونحو ذلك . فهذه مثل الاستثناء بحروف الجزاء . والضابط أن كل ما كان من تمام الاسم فهو من جنس الاستثناء بالا ؛ وكلما كان متعلقا بنفس الكلام وهو النسبة الحكمية التي بين المبتدأ والخبر وبين الفعل والفاعل ، فهو في معنى الاستثناء بحرف الشرط . ومعلوم أن حروف الجر وحروف الشرط المتأخرة إنما تتعلق بنفس الفعل المتقدم ، وهو قوله : وقفت . وهو الكلام . والجملة والاستثناء والبدل والصفة النحوية وعطف البيان متعلق بنفس الأسماء التي هي مفاعيل هذا الفعل .

ويجوز كلام من فرق على جمل أجنبيات مثل أن تقول : وقفت على أولادى ، ثم على ولد فلان ؛ ثم على المساكين : على أنه لا يعطى منهم إلا صاحب عيال . ففي مثل هذا قد يقوى اختصاص الشرط بالجملة الأخيرة لكونها أجنبية من الجملة الأولى ؛ ليست من جنسها ؛ بخلاف الأولاد وأولاد الأولاد ؛ فانهم من جنس واحد .

وحمل الكلام على أحد هذين المعنيين أو نحوهما متعين مع ما ذكرنا من دليل إرادة ذلك . على أنه لو كان فيه تخصيص لكلامه فانه واجب لما ذكرناه ؛ فانه إذا كان قد جاء إلى كلام الأئمة الذين قالوا : الاستثناء أو الصفة إذا تعقب جملا معطوفا بعضها على بعض عاد إلى جميع الجملة . فنخص ذلك ببعض حروف العطف لما رآه من الدليل . فلأن نخص نحن كلامه بما ذكرناه من نصوص كلامهم

الموجب للتسوية بين الواو و ثم بطريق الأولى . فان سلم ان كلاً ه محمول
على ما ذكرناه وإلا تكلمنا معه بـ « الوجه التاسع » .

وهو أن هذا الفرق المدعى بين الحرف الجامع جمعاً مطلقاً والحرف
المرتب فرق لا أصل له في اللغة ، ولا في العرف ، ولا في كلام الفقهاء .
ولا في كلام الأصوليين ، ولا في الأحكام الشرعية . والدليل المذكور على
صحته فاسد . فيجب أن يكون فاسداً .

أما الأول ؛ فان أهل اللغة قالوا : حروف العطف هي التي تشرك
بين ما قبلها وما بعدها في الاعراب . وهي نوعان : نوع يشرك بينهما
في المعنى أيضاً ، وهي : الواو والفاء و ثم . فأما الواو فتدل على مطلق
التشريك والجمع ؛ إلا عند من يقول : إنها للترتيب . وأما « ثم » فانها
تدل على مطلق الترتيب . وقد يقال : إنها للتراخي . وأما الفاء فانها تدل
على نوع من الترتيب ، وهو التعقيب . فهذه الحروف لا يخالف بعضها
بعضاً في نفس اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في المعنى ، واشتراكهما فيه ؛
وإنما تفرق في زمان الاجتماع .

فلو قيل : إن العطف بالواو يقتضي اشتراك المعطوف والمعطوف عليه
فيما يلحق الجمل من استثناء ونعت ونحو ذلك ، والعطف ب ثم لا يقتضي
اشتراكهما في هـ ————— هذه اللواحق : للزم من ذلك أن لا تكون ثم

مشتركة حيث تكون الواو مشتركة ، ومعلوم أن هذا مخالف لما عذبه أهل اللغة ؛ بل هو خلاف المعلوم من لغة العرب . والاحكام اللغوية التي هي دلالات الالفاظ تستفاد من استعمال أهل اللغة والنقل عنهم ، فاذا كان النقل والاستعمال قد اقتضيا أنهما للاشتراك في المعنى : كان دعوى انفراد احدهما بالتشريك دون الآخر خروجاً عن لغة العرب وعن المنقول عنهم .

وأما العرف فقد أسلفنا أن الناس لا يفهمون من مثل هذا الكلام إلا عود الشرط الى الجميع ، والعلم بهذا من عرف الناس ضروري . وأما كلام العلماء من الفقهاء والأصوليين فانهم تكلموا في الاستثناء المتعقب جملاً فقال قوم : أنه يعود الى جميعها . وقال قوم : يعود الى الأخيرة منها . وقال قوم : ان كان بين الجملتين تعلق عاد الاستثناء الى جميعها ، وان كانتا أجنبيتين عاد الى الأخيرة . ثم فصلوا الجمل المتعلق بعضها ببعض من الأجنبية ، وذكروا عدة أنواع من التفصيل . وقال قوم : العطف مشترك بين الجميع . وقال قوم : بالوقف في جميع هذه المذاهب . ثم ليس أحد من هؤلاء فرق بين العطف بالواو والفاء أو ثم : بل قولهم المعطوف بعضها على بعض يعم الجميع .

وكذلك الفقهاء ذكروا هذا في « باب الايمان » و « باب الوقف » ثم بنوه على أصلهم ، فقالوا : الاستثناء أو الوصف إذا تعقب جملاً عاد

إلى جميعها أو إلى بعضها . وقد اعترف من فصل بأن الأئمة أطلقوا هذا الكلام ، وأنه هو الذى فصل ، فلا يجوز أن ينسب إلى الأئمة — إلا ما قالوه .

وأما الأحكام فانه لو قال : والله لأضربن زيداً ، ثم عمرأ ، ثم بكراً — ان شاء الله . عاد الاستثناء إلى الجميع . وكذلك لو قال : الطلاق يلزمنى لأضربن هذا ، ثم هذا ، ثم هذا . أو قال : لأخذن المديّة ، لأذبحن الشاة . لأطبخنها . إلى غير ذلك من الصور .

وأما ما أستدل به فانه قال : إذا كان العطف بما يقتضى ترتيبها فالصرف إلى جميع المتقدمين فيه بعض النظر والنموض ؛ فان انصراف الاستثناء إلى الذين يليهم الاستثناء مقطوع به ، وانعطافه على جميع السابقين . والعطف بالحرف المرتب محتمل ، غير مقطوع به . وإذا ثبت الاستحقاق بلفظ الواقع نصاً ولم يثبت ما يغيره : وجب تقرير الاستحقاق ، ولم يجز تنييره لمحتمل متردد . فنقول : الجواب من وجوه .

أحدها : أن هذا بعينه موجود فى العطف بالواو ؛ فان انعطافه على جميع السابقين محتمل غير مقطوع ، سواء كان العطف بحرف مرتب أو مشترك غير مرتب . وهذا بعينه دليل من أوجب قصر الاستثناء على الجملة الأخيرة .

فان قال : قد ثبت العموم في الجمل المتقدمة فلا يجوز تخصيصه بمحتمل ، تردد — وليس غرضنا هنا افساد هذا الدليل — بل نقول موجب هذا الدليل اختصاص التوابع بالجملة الأخيرة مطلقاً . أما التفريق بين عاطف وعاطف فليس في هذا الدليل ما يقتضيه أصلاً . وأي فرق عند العقلاء بين أن يقول : وقفت على أولادى ، وعلى المساكين ؛ إلا ان يكونوا فساقاً ؟ نعم ! صاحب هذا القول ربما قوي عنده اختصاص الاستثناء بالجملة الأخيرة ، وهاب مخالفة الشافعي ففاظ ما عنده من الرجحان ، مع انا قد بينا ان مسئلتنا ليست من موارد الخلاف ؛ وانما الخلاف في الاستثناء أو الصفة الاعرايية . فأما الشرط والصفة الشرطية فلا خلاف فيها بين الفقهاء .

وبالجملة من سلم ان الجمل المعطوفة بالواو يعود الاستثناء إلى جميعها كان ذكره لهذا الدليل بطلاً لما سأمه ، فلا يقبل منه ؛ فان تسليم الحكم مستلزم تسليم بطلان ما يدل على تقيضه ، فلا يقبل منه دليل يدل على عدم عود الاستثناء إلى الجميع .

الوجه الثانى : ان قوله : انصرف الاستثناء إلى الذين يليهم الاستثناء مقطوع به . فمنوع ؛ بل يجوز أن يعود الاستثناء إلى الجملة الأولى فقط ، إذا دل على ذلك دليل . ويجوز للمتكم ان ينوي ذلك ويقصده ، وان

كان حالفا مظلوما ؛ فانه لو قال : قاتل أهل الكتاب وعادهم وأبغضهم
الا أن يعطوا الجزية . كان الاستثناء عائدا إلى الجملة الأولى فقط ، وقد
قال سبحانه : (لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ،
ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء ، الا أن تتقوا منهم تقاة) وهذا
الاستثناء في الظاهر عائد إلى الجملة الأولى . وقال سبحانه : (براءة من
الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين ، فسيحوا في الأرض أربعة
أشهر — إلى قوله — الا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم
شيئا ولم يظاهروا عليكم أحداً ، فأتوا اليهم عهدهم الى مدتهم) وليس هذا
مستثنى مما يليه ؛ بل من أول الكلام .

وقد قال جماعة من أهل العلم في قوله : (لا تبغض الشيطان الا قليلا)
ان (قليلا) عائد إلى قوله : (وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف
أذاعوا به) (الا قليلا) وهذا الاستثناء عائد إلى جملة بينها وبين الاستثناء
جمل أخرى . « والمقدم في القرآن ، والمؤخر » باب من العلم ، وقد صنف
فيه العلماء : منهم الامام أجد وغيره ، وهو متضمن هذا . وشبهه أن
يكون الاستثناء مؤخرا في اللفظ مقدما في النية .

ثم التقديم والتأخير في لغة العرب ، والفصل بين المعطوف والمعطوف
عليه بجملة معترضة وبين غيرها : لا ينكره الا من لم يعرف اللغة ، وقد قال
سبحانه : (وقالت طائفة من أهل الكتاب آمنوا بالذي أنزل على الذين

آمنوا وجه النهار ، واكفروا آخره ، لعلمهم يرجعون . ولا تؤمنوا
إلا لمن تبع دينكم . قل : ان الهدى هدى الله : ان يؤتى أحد مثل ما أوتيتم)
فقوله : (أن يؤتى) من تمام قول أهل الكتاب . أي : كراهة أن يؤتى
فهو مفعول تؤمنوا ، وقد فصل بينهما بقوله : (قل ان الهدى هدى الله)
وهي جملة أجنبية ؛ ليست من كلام أهل الكتاب ؛ فأبغ الفصل بين
الفعل والمفعول أو بين المستثنى والمستثنى منه ؟ ! وإذا لم يكن عود الاستثناء
إلى الأخيرة مقطوعا به لم يجب عود الاستثناء إليها ؛ بل ربما كان في سياقه
ما يقتضي ان عوده الى الأولى أو كد . ومسئلتنا من هذا الباب ، كما تقدم .

الثالث قوله : إذا ثبت الاستحقاق بلفظ الواقع نصا ولم يثبت ما يغيره
وجب تقرير الاستحقاق .

قلنا أولا : مسئلتنا ليست من هذا الباب ؛ فان قوله : على أولاده ،
ثم على أولادهم ليس نصا في ترتيب الطبقة على الطبقة ؛ فانه صالح لترتيب
الأفراد على الأفراد ؛ لكن هذا يجب في خصوص مسئلتنا مع من
يريد ان يدخلها تحت عموم هذا الكلام ، ثم من يقول من راس :
لا نسلم ثبوت الاستحقاق بلفظ الواقع نصا في شيء من الصور
التي يعقبها استثناء أو شرط ؛ فان اللفظ انما يكون نصا إذا لم يتصل
بما يغيره ، والتغيير محتمل ، فشرط كونه نصا مشكوك فيه ، ومتى كان شرط

الحكم مشكوكا فيه لم يثبت ؛ فانه لا نص مع احتمال التغير ؛ لا سيما مثل هذا الاحتمال القوي الذي هو عند اكثر العلماء راجح .

فان قال : المقتضى لدخولهم قائم ، والمانع من خروجهم مشكوك فيه . قلت على قول من يمنع تخصيص العلة لا اسلم قيام المقتضى لدخولهم فان المقتضى لدخولهم هو اللفظ الذي لم يوصل به ما يخرجهم ، فلا أعلم أن هذا اللفظ لم يوصل به ما يخرجهم حتى أعلم ان هذا الاستثناء لا يخرجهم ، وهذا الشرط مشكوك فيه . وأما على قول من يقول بتخصيصها فاسلم قيام المقتضى ؛ لكن شرط اقتضائه عدم المانع المعارض . وهنا ما يصلح أن يكون مانعا معارضا ، فما لم يقم دليل يبقى صلاحه للمعارضة وإلا لم يعمل المقتضى عمله ، والصلاح للمعارضة لا مزية فيه .

وهذا البحث بعينه — وهو بحث القائلين بعود الاستثناء إلى جميع الجمل مع القاصرين على الجملة الأخيرة . ثم يقول من راس : إذا قال مثلا وقفت على أولادي ، ثم على الفقراء الا الفساق — المنازع يقول : ولدي نص في أولاده ، والفساق يجوز ان يختص بالفقراء .

فنقول له : هذا معارض بمثله ؛ فان الفساق نص في جميع الفساق ، فانه اسم جمع معروف باللام ، واذا كان عاما وجب شموله لكل فاسق ؛ فدعوى اختصاصه بفساق الفقراء دون الأولاد يحتاج الى مخصص .

فليست المحافظة على عموم الأولاد لعدم العلم بالتخصيص بأولى من المحافظة على عموم الفساق لعدم العلم بالمخصص ؛ بل الراجع اخراجهم لأسباب

أحدها : ان الأصل عدم دخولهم في الوقف ، وقد تعارض عمومان في دخولهم وخروجهم ، فيسلم النافي لدخولهم عن معارض راجح .

الثاني : انا قد تيقنا خروجهم من إحدى الجملتين ، فكان إحدى العمومين المعطوفين مخصوصا ، فالحاق شريكه في التخصيص أولى من ادخال التخصيص على ما ليس بشريكه .

الثالث : ان المعطوف والمعطوف عليه بمنزلة الجملة الواحدة ، فاذا ورد التخصيص عليها ضعفت ؛ بخلاف عموم المستثنى فانه لم يرد عليه تخصيص .

الرابع : كون الفسق مانعا يقتضى رجحانه عند الوقف على المقتضى للاعطاء ، فاذا تيقنا رجحانه في موضع كان ترجيحه في موضع آخر أولى من ترجيحه ما لم يعرف رجحانه بحال .

الخامس ان قوله : نص الوقف . ان عني به ظاهر لفظه فعود الاستثناء الى جميع الجمل ظاهر لفظه ايضا عند هذا القول ، فلا فرق بينهما . وان عني به النص الذي لا يحتمل الا معنى واحداً فمعلوم ان

كل لفظ يقبل الاستثناء فلا بد أن يكون إما عدداً أو عمومًا ، والعمومات ظواهر ليست نصوصاً .

السادس قوله : لا يجوز تغييره بمحتمل متردد . نقول بموجبه ؛ فإن عود الاستثناء عندنا الى جميع الجمل ليس بمحتمل متردد ، بل هو نص ايضاً بالتفسير الأول . والدليل على ذلك غلبته على الاستعمال ، قال تعالى : (والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر — الى قوله — ومن يفعل ذلك يلق أثاماً . يضاعف له العذاب يوم القيامة ، ويخلد فيه مهاناً . الا من تاب) وهو عائد الى قوله : (يلق) و (يضاعف) و (يخلد) . وقال سبحانه : (أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون . الا الذين تابوا وأصلحوا وينبوا) وقال تعالى : (أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين . خالدين فيها لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون . الا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا ؛ فان الله غفور رحيم) وقال تعالى : (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا — الى قوله — ذلك لهم خزي في الدنيا ، ولهم في الآخرة عذاب عظيم . الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم) فهذا استثناء قد تعقب عدة جمل .

فان معنى الجملة في هذا الباب هو اللفظ الذي يصح اخراج بعضه ، وهو الاسم العام . أو اسم العدد ؛ ليس معناه الجملة التي هي الكلام

المركب من اسمين أو اسم وفعل أو اسم وحرف . وقد ثبت بما روي عن الصحابة أن قوله : (الا الذين تابوا) في آية القذف عائد الى الجملتين ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ، ولا يجلس على تكريمته الا باذنه » وقال النبي صلى الله عليه وسلم : لا فضل لعربي على عجمي ، ولا لعجمي على عربي ، ولا لأسود على أبيض «ولا لأبيض على أسود الا بالتقوى » . وهذا كثير في الكتاب والسنة ؛ بل من تأمل غالب الاستثناءات الموجودة في الكتاب والسنة التي تعقبت جملا وجدها عائدة الى الجميع . هذا في الاستثناء . فاما في الشروط والصفات فلا يكاد يحصيها الا الله .

واذا كان النائب على الكتاب والسنة وكلام العرب عود الاستثناء الى جميع الجمل فالأصل الحاق الفرد بالأعم الأغلب ؛ لأن الاستثناء اما ان يكون موضوعا لها حقيقة ، فالأصل عدم الاشتراك ، أو يكون موضوعا للاقل فقط ، فيلزم ان يكون استعماله في الباقي مجازاً ، والمجاز على خلاف الأصل ؛ فكثرته على خلاف الأصل ، فاذا جعل حقيقة فيما غلب على استعماله فيه ، مجازاً فيما قل استعماله فيه : كنا قد عملنا بالأصل النافي للاشتراك ، وبالأصل النافي للمجاز في صور التفاوت . وهو أولى من تركه مطلقا .

واذا ثبت أن عود الاستثناء الى جميع الجمل نص بمعنى انه ظاهر اللفظ فهو المطلوب . وليس الغرض هنا تقرير هذه المسئلة ، وانما الغرض التنبيه على مواضع المنع .

وهذا البحث الذي ذكره وارد في كل تخصيص متصل ؛ فانه ليس المحافظة على عموم المخصوص بأولى من المحافظة على عموم المخصص ؛ بل هذا أولى ؛ لانه عام باق على عموميه ؛ ولأن ذكر التخصيص عقب كل جملة مستقبح . فلو قال : وقفت على أولادى على أنه من مات منهم عن ولد أو عن غير ولد كان نصيبه لولده أو لذوى طبقته ، ثم على ولد ولدى على هذا الشرط ، ثم على ولد ولد ولدى على هذا الشرط . لعد هذا من الكلام الذى غيره أفصح منه وأحسن .

ثم يقال لمن نازعنا : ومعلوم قطعا ان عامة الواقفين يقصدون الاشتراط فى جميع الطبقات ؛ ولا يعبرون بهذه العبارة المستغربة ؛ بل يقتصرون على ما ذكره أولاً . فلولا ان ذلك كاف فى تبليغ ما فى نفوسهم لما اقتصروا عليه . والله يشهد — وكفى بالله شهيداً — انا نتيقن ان الكلام فى مسئلتنا يقينى ، وانه ليس من مسالك المظنون ؛ لكن فى قدرة الله سبحانه أن يجعل اليقين عند قوم جهلا عند آخرين . ويعد الكلام على هذا تكلفا . ولولا أن الحاجة مست الى ذلك بظن من يظن ان لمن ينازع فى هذه المسئلة متعلقا ، أو انها مسئلة من مسائل الاجتهاد [لما اطلنا هذه الاطالة]

فان قيل : الذي يرجع عود الضمير إلى الجملة الأخيرة هنا : ان الجملة الأخيرة عطفت بالواو ، وعطف عليها بالواو ، فاقضى ذلك مخالفتها لحكم الأولى في الترتيب ؛ اذ الوقف ههنا مشترك بين البطون ، فلم يبق بينها وبين الأولى من الاحكام إلا مسمى الوقفية على الجميع ، والكيفية مختلفة ، فاقضى ذلك استقلالها بنفسها ، واختصاصها بما يعقبها : فانه إذا تخلل الجمل الفصل بشرط كل جملة أوجب ذلك اختصاص الشرط الأخير ، وماذا لا لاختلاف الأحكام حينئذ . والاختلاف موجود ههنا .

قيل عنه وجوه :

أحدها أن قوله : عطفت بالواو ، وعطف عليها بالواو . يقتضى أنها هي لفظ النسل . فان كان لفظ النسل والعقب بمعنى واحد فلم يعطف عليها في المعنى شيء . وإن كانا بمعنىين فيجب ان يكون الضمير عائداً الى الجملة المعطوفة ؛ لا المعطوف عليها .

الثاني قوله : فاقضى ذلك مخالفتها للأولى في حكم الترتيب . قد تقدم منع ذلك . وذكرنا أن من الفقهاء من يجعل هذا الوقف مرتباً الى يوم القيامة فان قوله : ثم على أولاد أولاده ، ونسله وعقبه . لم يتعرض فيه للترتيب بنفي ولا اثبات : لكن لما كان الأصل عدم الترتيب نفينا عند الانطلاق .

فلما رتب هنا في كلامه الأول — مع العلم بأن العاقل لا يفرق في مثل هذا ، بل يكتفى بما ذكره أولا — كان إعادة الشرط تسمع ؛ ولكن غرضنا هنا تقرير هذا .

الثالث : [لو] سامنا أنه يوجب الاشتراك بين المعطوف ، فلا يوجب ذلك اختلافهما في الحكم الذي اشتركا فيه بحرف العطف ؛ فان غاية ما في هذا أنه جعل البطن الرابع وما بعده طبقة واحدة ، كما جعل في البطن الأول ولد الكبير والصغير . والولد الكبير والصغير طبقة واحدة ، ولم يرتب بعضهم على بعض باعتبار الاسنان . فقوله . فاقضى ذلك مخالفتها لحكم الأولى في الترتيب . فيه إيهام ؛ فانه إن عني به أن هذه الجملة بالنسبة الى افرادها مخالفة لتلك الجمل : فليس كذلك ؛ بل جملة . فانها حاوية لأفرادها على سبيل الاشتراك ، لا على سبيل الترتيب . وإن عني به أن هذه الجملة لم يرتب عليها غيرها فالجملة الأولى لم تترتب على غيرها . وهذا إنما جاء من ضرورة كونها آخر الجمل ، وليس ذلك بفرق مؤثر . كما لم يكن كون الأولى غير مرتبة فرقا مؤثرا .

وإن عني به أن هذه الجملة مشتملة على طبقات متفاوتة بخلاف الجمل الأولى فذلك فرق لا يعود إلى دلالة اللفظ ولا إلى الحكم المدلول عليه باللفظ ، مع أن الجمل الأولى قد يحصل فيها من التفاوت أكثر من ذلك ، فقد يكون أولاد الأولاد عشرين بين الأول والآخر سبعون سنة ، ويكون للأول

أولاد قبل وجود اخوته فيموت أولاده ، وأولاد أولاده ، وأولاد أولاد أولاده قبل انقراض اخوته . وربما لم يكن قد بقي من النسل والعقب إلا نفر يسير ، فينقرضون . ثم هذه فروق عادت إلى الوجود : لا إلى دلالة اللفظ .

الرابع قوله : فلم يبق بينها وبين الأولى من الأحكام إلا مسمى الوقفية . قيل : ليس بينهما فرق أصلا ؛ بل تناول الجملة الأولى لأفرادها كتناول الثانية لأفرادها ؛ لكن الجملة الثانية أكثر في الغالب . وهذا غير مؤثر . وقوله : الكيفية مختلفة . ممنوع ؛ فان كيفية الوقف على الأولاد مثل كيفية الوقف على النسل والعقب : يشترك هؤلاء فيه ، وهؤلاء فيه .

الخامس : لو سلم أن بينهما فرقا خارجا عن دلالة اللفظ فذلك لا يقدح في اشتراكهما في العطف ؛ فان هذا الاختلاف في الكيفية أو كان صحيحا كان بمنزلة قوله : (كل نفس ذائقة الموت) ؛ فان ذوق الميت يختلف اختلافا متباينا ؛ لكن هذا الاختلاف لا دلالة للفظ عليه ، فلم يمنع من الاشتراك الذي دل عليه العموم .

السادس : ان الكيفية المختلفة مدلول عليها بالعطف ، وذلك لا يوجب الاستقلال والاختصاص بما يعقبها ، كما لو قال : وقفت على اولادى الذكور والاناث ، وأولاد بني ، وأولاد أولاد أولادى : على انه من توفي منهم .

وانما الفصل الذى يقطع الثانية عن الأولى أن يفصل بين الجملتين بشرط : مثل
ان يقول : وقفت على أولادى ، على ان يكونوا فقراء ، ثم على أولاد
أولادى على أن يكونوا عدولا . فان الشرط الثانى مختص عما قبله ؛ لكون
الأول قد عقب بشرطه . والفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بشرط يفصله
عن مشاركة الثانى فى جميع أحكامه ؛ بخلاف ما إذا كان الاختلاف من
غير فصل لفظي .

السابع قوله : وماذا كالاختلاف الأحكام . قلنا لانسلم ؛ بل إنما ذاك
لأجل الفصول اللفظية المانعة من الاشتراك فيما ذكر من الأحكام للفظ . أما
إذا كان الفرق بين المعطوف والمعطوف عليه لمعنى يرجع الى لفظ المعطوف :
فهذا شأن كل معطوف ومعطوف عليه من جنسين . وفرق بين أن يفصل
بين الجملتين بشرط مذكور ، وبين ان يكون مفهوم لفظ احدى الجملتين غير
مفهوم الأخرى . وهذا بين لمن تدبره .

فان قيل : هنا مرجح ثان ، وهو ان جعله مختص بالجملة الأخيرة يفيد
مالم يدل اللفظ عليه ، وهو منع اشتراك النسل فى نصيب من مات عن غير
ولد ؛ فانه لولا هذا الشرط لاشتراكوا فى جميع حقهم المتلقى عمن فوقهم ،
وعمن مات عن ولد أو غير ولد ؛ بخلاف ما اذا عاد الى جميعهم

الجمال : فانه يكون مؤكداً فقط : فانا كنا نجعل نصيب الميت
عن غير ولد لطبقته .

قيل عنه وجوه :

أحدها : أنا قدمنا ان هذه الفائدة باطلة ؛ فان العاقل لا يقول :
هو لاء اعلام واسفلهم مشتركون في الوقف ، فمن مات عن غير ولد اختص
بنصيبه اخوته ؛ دون ابائه وأعمامه . ومن مات عن ولد لم يختص بنصيبه
أحد ، لا ولده ولا غيره ؛ فان هذا لم يفعله احد ، ولا يفعله من يستحضره
فانه بمنزلة [من يقول :] أعطوا البعيد مني ومن الميت ، واحرموا القريب
مني ومن الميت . وقول القائل : يقصد مثل هذا في العادات . فاعلمنا
أحداً قصد هذا .

الثاني : انا قد منعنا كون هذا مقتضاه التشريك ، فتبطل الفائدة .

الثالث : ان في عوده الى جميع الجمل فوائد .

أحدها : أنه يدل بنطقه على نقل نصيب الميت عن غير ولد إلى ذوى
طبقته ، وتنبيهه الذى هو اقربى من النطق على نقل نصيب المتوفى عن ولد إلى
ولده ، كما تقدم ذكره .

أما لو كان للميت عم — مثلاً — فنقول : حرمان طبقة الميت تنبيه على حرمان من هم أبعد عنه ؛ فإن طبقته لم يحرمهم لبعدهم من الوقف ؛ فإن الولد أبعد منهم . وقد بينا أن ذلك يقتضى إعطاء الولد فى أكثر الصور ، فعلم أنه حرمهم لبعدهم عن الميت . وهذا المعنى فى أعمام الميت أقوى ، فيكونون بالمتع مع الولد أخرى .

الفائدة الثالثة : أنه دليل على أنه قصد ترتيب الأفراد على الأفراد ؛ لا ترتيب المجموع على المجموع ، كما لو قال : على أنه من مات منهم عن ولد كان نصيبه لولده .

فإن قيل : هذا حمل اللفظ الواحد على مفهومين مختلفين ؛ فإن فائدته فى الأول بيان ترتيب الأفراد على الأفراد ، وفى الثانى بيان اختصاص الطبقة بنصيب المتوفى . فمن منع من أن يراد باللفظ الواحد حقيقتان . أو مجازان أو حقيقة ومجاز : يمنع منه . ومن جوزة . قلنا : على هذا التقدير : إذا ثبت أمر بلفظ الواقف نصاً لم يجوز تغييره بمحتمل متردد . قيل هذا السؤال ضعيف جداً لوجوه :

أحدها : أن مورد جعله مقررراً لوجه ثان فى بيان عود الضمير إلى الجملة الأخيرة ؛ غير ما ذكر أولاً من عود الاستثناء إلى الجملة الأخيرة . ثم إنه فى آخر الأمر — على قول المجوزين لأن يراد باللفظ الواحد معناه — اعتمد على ذلك الجواب ، فما صار وجهها آخر .

الثاني : أنا تقول : هذا مبني على أن الشرط أفاد في الطبقة الأخيرة عدد نصيب المتوفى عن غير ولد إلى ذوى طبقته . والمتوفى عن ولد يشترك فيه جميع الطبقة . وهذا ممنوع من وجهين تقدما .

الثالث : لو سلمنا ذلك فليس هذا من باب استعمال اللفظ في معنيين مختلفين ؛ إنما هو من باب استعمال اللفظ الواحد في معنى واحد ، وذلك معدود من الألفاظ المتواطئة . وذلك ان فائدة اللفظ بمنطوقه نقل نصيب المتوفى عن غير ولد الى طبقته . وهذه فائدة متجددة في جميع الجمل . ثم إن تقييد الانتقال الى الطبقة بوجود الولد دليل على انه عنا ترتيب الأفراد . وهذه دلالة لزومية . واللفظ اذا دل بالمطابقة على معنى وبالالتزام على معنى آخر لم يكن هذا من القسم المختلف فيه ، كعمامة الألفاظ ، فان كونه دليلا على ترتيب الأفراد إنما جاء من جهة أنه شرط في استحقاق الطبقة نصيب المتوفى عدم ولده . ثم علم بالعقل انه لو قصد ترتيب المجموع لم يشرطه بهذا الشرط ؛ فان ترتيب المجموع واشتراط هذا الشرط متنافيان ، وكون هذين المعنيين يتنافيان قضية عقلية فهمت بعد تصور كل واحد من المعنيين ؛ لان احد اللفظين دل عليها بالوضع . وهذا كما فهموا من قوله (وحمله وفصاله ثلاثون شهراً) مع قوله تعالى : (يرضعن اولادهن حولين كاملين) ان أقل الحمل ستة أشهر . ونظائره كثيرة .

الرابع : لو فرض أن هذا من « باب استعمال اللفظ الواحد في معنييه » فلا نسلم أن يمنع ذلك هو الحق ؛ بل ليس ذلك مذهب أحد من الأئمة المعبرين : وإنما هو قول طائفة من المتكلمين . والذي يدل عليه كلام عامة الصحابة والتابعين وعامة الفقهاء وعامة أهل اللغة وأكثر المتكلمين جواز ذلك ، فلم لا يجوز أن يحمل كلامه على ما يعتمد هو صحته وينظر عليه ؟ ! .

الخامس : أن ما ادعوه من أن النص لا يدفع بمحتمل . تقدم جوابه ، وبيننا أنه لا نص هنا ؛ بل يدفع المحتمل بالنص . وذكرنا أن هذا البحث هو المنصوص عن الأئمة الكبار ،

الفائدة الرابعة : أنه قصد بهذا الشرط نفي انقطاع الوقف ، ونفي اشتراك جميع أهل الوقف في نصيب المتوفى عن غير ولد ، ونبه بذلك على أنه عنى بقوله عن : ولده . ترتيب الأفراد .

فان قيل : عوده إلى جميع الجمل يوجب انقطاع الوقف في الوسط فحمل اللفظ على ما ينفي الانقطاع أولى ؛ لأن من مات عن ولد لا يصرف نصيبه إلى الطبقة عملاً بتوجب الشرط ، ولا إلى الولد عملاً بتوجب الترتيب المطلق .

فان قلتم : إذا جعلناه مبنياً لترتيب الأفراد لم يكن موجبا للانقطاع

فنجيب عنه بالبحث المتقدم ، وهو أن استحقاق الطبقة مستحق لظاهر
اللفظ ، فلا يترك بمتعدد محتمل .

قيل : أولا هذا الوجه لا يتم إلا بهذا البحث ، وهو انما ذكر
ليكون مؤيداً له ، والمؤيد للشيء يجب أن يكون غيره ، ولا يكون
معتمداً عليه . فاذا كان الوجه لا يتم إلا بذلك البحث كانت صحته موقوفة
على صحته ، والفرع لا يكون أقوى من أصله ، ولا يكسبه قوة ؛ بل
يكون تقوية ذلك الوجه به تقوية الشيء بنفسه . وهذا نوع من المصادرة .
واذا كان هذا مبنيًا على ذلك الوجه ، وقد أجبنا عنه فيما مضى : فقد حصل
الجواب عن هذا .

ثم نقول : الاتفاع ينتهي من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن الوقف محصور في الأولاد ، ثم اولادهم . فاذا مات
الميت عن ولد فنصيبه إما لاختوته ، أو لبنيهم ، أو لبنيه ، أو لعمومته ؛
لأن الشرط يقتضي انحصار الوقف في الأولاد ، ثم أولاد الأولاد . وهم
إما ذوو طبقتهم ، أو من هو أعلى منه : عمومته ونحوهم ؛ فانه لا يستحق
شيئاً مع وجود آبيه ، ومن هو أسفل منه : ولده وولد إخوته ،
وطبقتهم . فأما طبقتهم فانتفوا بالقيّد المذكور في استحقاقهم . وأما بنوهم
فانتفوا لثلاثة أسباب

أحدها : . بطريق التنبيه ؛ فان أباهم أقرب إلى الميت ، وإلى الواقف .
فاذا لم ينتقل إلى الأقرب فالى الأبعد أولى .

والثانى : أنه سواء عني بالترتيب ترتيب المجموع ، أو ترتيب
الأفراد ، لا يستحقون فى هذه الحال ؛ فان الطبقة العليا لم تنقرض ، وآباؤهم
لم يموتوا .

الثالث أنهم فى هذه الحال ليسوا من أهل الوقف ، ولم ينتقل
إليهم مالم أصل فيه ، فلا ينتقل اليهم مالم فروع فيه . وأما العمومة
فانه لا يتصور أن يستحق الميت شيئاً مع وجود عمومته إلا على قولنا
فقرض هذه الصورة على رأي المنازع محال . وإذا كان وجود العمومة مستلزماً
لصحة هذا القول : فمحال أنه يستلزم ذلك ما يفسده ؛ فان الشي الواحد
لا يستلزم صحة الشيء وفساده ؛ لكن يقال : قد كان الميت اولاً لم يخلف
إلا إخوة وولداً ، ثم مات ولده عن ولد وأعمامه . فنقول : حرمان
الأخوة مع الولد تنبيه على حرمان العمومة . وهذا حقيقة الجواب : أن
نفي إخوته تنبيه على نفي عمومته ، كما تقدم .

الوجه الثانى : — النافى للاتقطاع — أن إعطاء الاخوة نصيب الميت
دون سائر أهل الوقف تنبيه على اعطاء الولد ، كما تقدم .

الثالث : أن ذلك دليل على أن الترتيب المتقدم : ترتيب الافراد على الافراد . وقد قدمنا تقرير هذا .

والله سبحانه يوفقنا لما يحبه ويرضاه . والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وآله وصحبه وسلم تسليما .

وسئل رحمه الله

عن وقف على أربعة أنفس : عمرو ، وياقوتة ، وجهمة ، وعائشة :
يجرى عليهم للذكر مثل حظ الأنثيين . فمن توفي منهم عن ولد ، أو ولد
ولد ، أو عن نسل وعقب ، وإن سفل : عاد ما كان جاريا عليه من ذلك على
ولده ، ثم على ولد ولده ، ثم على نسله وعقبه ، ثم من بعده وإن سفل ،
ينهم للذكر مثل حظ الانثيين . ومن توفي منهم عن غير ولد ولا ولد ولد
ولانسلا ولا عقب عاد نصيبه وقفاً على اخوته الباقين ، ثم على أنسلاهم
وأعقابهم ، ينهم ، للذكر مثل حظ الأنثيين ، على الشرط والترتيب المقدم
ذكرها . فاذا لم يبق لهؤلاء الاخوة الموقوف عليهم نسل ولا عقب ، أو
توفوا باجمعهم ولم يعقبوا ولا واحد منهم عاد ذلك وقفاً على الأسارى ، ثم على
الفقراء . ثم توفي عمر عن فاطمة ، وتوفيت فاطمة عن عيناشى ابنة اسماعيل بن
أبي يعلى ، ثم توفيت عيناشى عن غير نسل ولا عقب ، ولم يبق من

ذرية هؤلاء الأربعة إلا بنت اسماعيل بن أبي يعلى ، وكلاهما من ذرية جهمه .
فها تان الجهتان اللتان تليهما عينا شى بعد موت أبيها هل ينتقل إلى أختها رقية ؟
أو إليها ، أو إلى ابنة عمها صفية ؟

فأجاب : هذا النصيب الذى كان لعينا شى من أمها ينتقل إلى ابنتي العم
المذكورتين . ولا يجوز أن تخص به أختها لأبيها ، لأن الواقف ذكر :
أن من توفى من هؤلاء الأخوة الموقوف عليهم عن غير ولد ولا ولد ولد
ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه وفقاً على أخوته ، ثم على انسلهم وأعقابهم ،
على الشرط والترتيب المقدم ذكرهما . وهذه العبارة تعم من انتقطع نسله أولاً
وآخرأ . فكل من انتقطع نسله من هؤلاء الاخوة كان نصيبه لأخوته ،
ثم لأولادهم ؛ لأن الواقف لو لم يرد هذا لكان قد سكت عن بيان حكم
من أعقب أولاً ثم انتقطع عقبه ولم يبين مصرف نصيبه . وذلك غير جائز ؛
لأنه إنما نقل الوقف إلى الأسرى والفقراء إذا لم يبق له ولا لموقوف عليهم
نسل ولا عقب . فتم أعقبوا — ولو واحداً منهم — لم ينتقل إلى الأسرى
شيء ، ولا إلى الفقراء . وذلك يوجب أن ينتقل نصيب من انتقطع نسله منهم
إلى الأخوة الباقين ، وهو المطلوب .

وايضاً فإنه قسم حال المتوفى من الأربعة الموقوف عليهم إلى حالين ؛
أما أن يكون له ولد ، أو نسل ، وعقب ، أولاً يسكون . فان كان له

انتقل نصيبه الى الولد ، ثم إلى ولد الولد ، ثم الى النسل والعقب ؛ وإن لم يكن انتقل إلى الأخوة ، ثم إلى أولادهم . فينبغي أن يعم هذا القسم ما لم يدخل في القسم الأول ليعم البيان جميع الأحوال ؛ لأنه هو الظاهر من من حال المتكلم ؛ ولأنه لو لم يكن كذلك لزم الإهمال والالغاء وإبطال الوقف على قول . ودلالة الحال تنفي هذا الاحتمال . وإذا عم ما لم يدخل في القسم الأول دخل فيه من لا ولده ومن لا ولد لولده ومن لا عقب له . وإذا كان كذلك فأني هؤلاء الأربعة لم يكن له عقب كان نصيبه لأخوته ثم لعقبه .

وأيضاً فإن الواقف قد صرح بأن من مات منهم عن غير عقب انتقل نصيبه إلى أخوته ، ثم إلى أولادهم . وهذا المقصود لا يختلف بين أن لا يخلف ولداً أو يخلف ولداً ثم يخلف ولده ولداً ؛ فإن العاقل لا يقصد الفرق بين هاتين الحالتين ؛ لأن التفريق بين المتماثلين قد علم بعمود العادة أن العاقل لا يقصده ، فيجب أن لا يحمل كلامه عليه ؛ بل يحمل كلامه على ما دل عليه دلالة الحال والعرف المطرد إذا لم يكن في اللفظ ما هو أولى منه . وإذا كان انقطاع النسل أولاً وآخراً سواء بالنسبة إلى الانتقال إلى الأخوة وجب حمل الكلام عليه .

وأعلم أن من أمعن النظر علم قطعاً أن الواقف إنما قصد هذا بدلالة الحال

واللفظ سائغ له ، وليس في الكلام وجه ممكن هو أولى منه . فيجب الحمل عليه قطعاً .

وأيضاً فإن الوقف يراد للتأييد ، فيجب بيان حال المتوفى في جميع الطبقات ، فيكون قوله : ومن توفي منهم عن غير ولد ولا ولد ولد ، ولانسل ولا عقب . في قوة قوله : ومن كان منهم ميتاً ولا عقب له . لأن عدم نسله بعد موته بمنزلة كونهم معدومين حال موته ، فلا فرق في قوله هذا وقوله : ومن مات منهم ولا ولد له . وقوله : ومن مات منهم ولم يكن له ولد . وهذه العبارة وإن كان قد لا يفهم منها إلا عدم الذرية حين الموت في بعض الأوقات ؛ لكن اللفظ سائغ ؛ لعدم الذرية مطلقاً ؛ بحيث لو كان المتكلم قال : قد أردت هذا لم يكن خارجاً عن حد الافهام . وإذا كان اللفظ سائغاً له ، ولم يتناول صورة الحادثة إلا هذا اللفظ : وجب إدراجها تحته ؛ لأن الأمر إذا دار بين صورة يحكم فيها بما يصلح له لفظ الواقع ودلالة حاله وعرف الناس كان الأول هو الواجب بلا تردد .

إذا تقرر هذا : فعم جـد عيناشى هو الآن متوفى عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب فيكون نصيبه لأخوته الثلاثة على أنسأهم وأعقابهم . والحال التي انقطع فيها نسله لم يكن من ذريته إلا هاتان المرأتان ، فيجب أن تستويا في نصيب عيناشى . وهكذا القول في كل واحد انقطع نسله ؛ فإن نصيبه ينتقل إلى ذرية إخوته ؛ إلا أن

يبقى أحد من ذرية أبيهم الذي انتقل إليه الوقف منه ، أو من ذرية أمه التي انتقل إليه الوقف منها : فيكون باقي الذرية هم المستحقين لنصيب أمهم أو أبيهم ؛ لدخولهم في قوله : فمن توفي منهم عن ولد أو ولد ولد .

وأعلم أن الكلام إن لم يحمل على هذا كان نصيب هذا وقفا منقطع الانتهاء ؛ لأنه قال : فمن توفي منهم عن ولد كان نصيبه لولده ، ثم لولد ولده ، ثم لنسله وعقبه . ولم يبين بعد انقراض النسل إلى من يصير ؛ لكن بين في آخر الشرط أنه لا ينتقل إلى الأسرى والفقراء حتى تنقرض ذرية الأربعة ، فيكون مفهوم هذا الكلام صرفه إلى الذرية . وهاتان من الذرية ، وهما سواء في الدرجة ، ولم يبق غيرها : فيجب أن يشتركا فيه . وليس بعد هذين الاحتمالين إلا أن يكون قوله : ومن توفي منهم . عائداً إلى الأربعة وذريتهم .

فيقال حينئذ : عينا شى قد توفيت عن أخت من أبيها ، وابنة عم : فيكون نصيبها لاختها . وهذا الحمل باطل قطعاً ، لا ينفذ حكم حاكم أن حكم بموجب — ؛ لأن الضمير أولاً في قوله : فمن توفي منهم . عائداً إلى الأربعة . فالضمير في قوله : ومن توفي منهم . عائداً ثانياً إلى هؤلاء الأربعة ؛ لأن الرجل إذا قال : هؤلاء الأربعة من فعل منهم كذا فافعل به كذا وكذا ، ومن فعل منهم كذا فافعل لولده كذا : علم بالاضطرار أن الضمير الثاني هو الضمير الأول . ولأنه قال : ومن توفي منهم عن غير ولد عاد نصيبه

إلى إخوته الباقين . وهذا لا يقال إلا فيمن له أخوة تبقى بعد موته ، وأنا نعلم
هذا في هؤلاء الأربعة ؛ لأن الواحد من ذريتهم قد لا يكون له أخوة باقون
فلو أريد ذلك المعنى لقليل : على إخوته أن كان له إخوة . أو قيل :
ومن مات منهم عن إخوة . كما قيل في الولد : ومن مات منهم عن ولد .
وهذا ظاهر لا خفاء به .

وايضاً فلو فرض أن من مات من أهل الوقف عن أخوة كان نصيبه
لأخوته فأنما ذلك في الأخوة الذين شركوه في نصيب أبيه وأمه ؛ لا في
الأخوة الذين هم أجانب عن النصيب الذي خلفه — على ما هو مقرر في
موضعه من كتب الفقه على المذاهب المشهورة — وهذا النصيب إنما
تلقته عينا شى من أمها . وأختها رقية اجنبية من أمها ؛ لأنها أختها من
أبيها فقط . فنسبة أختها لأبيها وابنة عمها إلى نصيب الأم سواء . وهذا
بين لمن تأمله . والله أعلم .

ومثل

عن واقف وقف وقفاً على ولديه : عمر ، وعبد الله ، بينهما بالسوية
نصفين : أيام حياتهما ، ابداً ما عاشا ، دائماً ما بقيا ، ثم على أولادهما
من بعدهما ؛ وأولاد أولادهما ، ونسلهما ، وعقبهما ، ابداً ما تناسلوا ،

بطنا بعد بطن . فتوفي عبد الله المذكور وخلف أولاداً فرفع عمر ولد عبد الله إلى حاكم يرى الحكم بالترتيب ، وسأله رفع يد ولد عبد الله عن الوقف ، وتسليمه إليه ، فرفع يد ولد عبد الله ، وسأله إلى عمر بحكم أنه من البطن الأول فهل يكون ذلك الحكم جارياً في جميع البطون أم لا ؟ ثم إن عمر توفي وخلف أولاداً ، فوضعوا أيديهم على الوقف بغير حكم حاكم ، فطلب ولد عبد الله من حاكم يرى الحكم بالتشريك بينهم في الوقف تشريكهم ؛ لأن الواقف جمع بين الأولاد والنسل والعقب في الاستحقاق بعد عبد الله وعمر بالواو الذي يقتضى التشريك ؛ دون الترتيب . وأن قوله : بطنا بعد بطن لا يقتضى الترتيب فهل الحكم لهم بالمشاركة صحيح أم لا ؟ وهل حكم الأول لعمر متقدم على ولد عبد الله مناقضاً للحكم بالتشريك بين أولاد عمر وأولاد عبد الله ؟ وهل لحاكم ثالث أن يبطل هذا الحكم والتنفيذ ؟

فأجاب : مجرد الحكم لأحد الأخوين الأولين بجميع الوقف بعد موت أخيه المتوفى لا يكون جارياً في جميع البطون ، ولا يكون حكماً لأولاده بما حكم له به ؛ فان قوله : ثم على أولادهما . هل هو لترتيب المجموع على المجموع ، أو لترتيب أفراد على الأفراد ، بحيث ينتقل نصيب كل ميت إلى ولده ؟ فيه قولان للفقهاء . وكذلك قوله : وأولادهما من بعدهما بطنا بعد بطن . هل هو للترتيب أو للتشريك ؟ فيه قولان . فإذا حكم الحاكم باستحقاق عمر الجميع بعد موت عبد الله كان هذا لاعتقاده

لترتيب المجموع على المجموع . فاذا مات عمر فقديري ذلك الحاكم
الترتيب في الطبقة الأولى ، فقط كما قد يشعر به ظاهر اللفظ . وقد يكون
يرى أن الترتيب في جميع البطون ؛ لكن ترتيب الجميع على الجميع ،
ويشارك كل طبقة من الطبقتين في الوقف دون من هو أسفل منها . وقد
يرى غيره وأنه بعد ذلك لترتيب الأفراد على الأفراد ؛ فاذا حكم حاكم
ثان فيما لم يحكم فيه الأول بما لا يناقض حكمه لم يكن نقضاً لحكمه ، فلا
ينقض هذا الثاني إلا بخالفة نص أو إجماع . والله أعلم .

وسئل رضى الله عنه

عمن وقف وقفا على ابن ابنه فلان ، ثم على أولاده : واحداً كان
أم أكثر ، ، ثم على أولاد أولاده ، ثم نسله ، وعقبه . فمن توفي منهم
عن ولد أو ولد أو ولد أو عن نسل وعقب عاد ما كان جارياً عليه من ذلك على
من معه في درجته . فتوفي الأول عن أولاد ، توفي أحدهم في حياته عن
أولاد ، ثم مات الأول وخلف بنته وولدي ابنه . فهل تأخذ البنت الجميع ؟
أو ينتقل إلى ولدي الابن ما كان يستحقه أبوها لو كان حياً ؟

فأجاب : بل النصيب الذي كان يستحقه محمد الميت في حياة أبيه
لو عاش ينتقل إلى ولديه دون أخته ؛ فان الواقف قد ذكر أن قوله : على

أولاده ، ثم على أولاد أولاده ؛ إنما أراد به ترتيب الأفراد على الأفراد ؛
لا ترتيب الجملة على الجملة بما بينه . وإن كان ذلك هو مدلول اللفظ عند
الاطلاق على أحد القولين .

والحقوق المرتب أهلها شرعا أو شرطا إنما يشترط إنتقالها إلى الطبقة الثانية
عند عدم الأولى ؛ أو عدم إستحقاقها ؛ لاستحقاق الأولى أولاً ، كما يقول
الفقهاء في العصب بالميراث أو النكاح : الابن ، ثم ابنه ، ثم الأب ، ثم أبوه .
فاستحقاق ابن الابن مشروط بعدم أبيه ؛ لعدم إستحقاقه — لما منع يقوم
به من كفر وغيره — لا يشترط أن أباه يستحق شيئاً لم ينتق —
إليه ، كذلك في الأم : النكاح ، والحضانة ، وولاية غسل الميت ،
والصلاة عليه .

وإنما يتوهم من يتوهم اشتراط استحقاق الطبقة الأولى ؛ لتوهمه أن
الوقف ينتقل من الأولى إليها ، وتلقاه الثانية عن الأولى ؛ كالميراث ،
وليس كذلك ؛ بل هي تتلقى الوقف عن الواقف ، كما تلقت الأولى ،
وكما تتلقى الأقارب حقوقهم عن الشارع ؛ لكن يرجع في الاستحقاق إلى
ما شرطه الشارع والواقف من الترتيب .

وسئل رحمه الله

عن وقف انسان شيئا على زيد ، ثم على أولاد زيد الثمانية ، فمات واحد من أولاد زيد الثمانية المعينين في حال حياة زيد ، وترك ولداً ، ثم مات زيد . فهل ينتقل الى ولد ولد زيد ما أستحقه ولد زيد لو كان حياً ؟ أم يختص الجميع بأولاد زيد ؟

فأجاب : نعم يستحق ولد الولد ما كان يستحقه والده ، ولا ينتقل ذلك الى أهل طبقة الميت ما بقي من ولده وولد ولده أحد ، وذلك لأن قول الواقف : على زيد ، ثم على أولاده ثم أولاد أولاده . فيه للفقهاء من أصحاب الامام أحمد وغيرهم عند الاطلاق قولان .

أحدهما : انه لترتيب الجملة على الجملة ، كالمشهور في قوله : على زيد وعمرو ، ثم على المساكين .

والثاني : انه لترتيب الأفراد على الأفراد ، كما في قوله تعالى : (ولكم نصف ما ترك أزواجكم) أى لكل واحد نصف ما تركته زوجته . وكذلك قوله : (حرمت عليكم أمهاتكم) أى حرمت على كل واحد أمه ؛ اذ

مقابلة الجمع بالجمع تقتضي توزيع الأفراد على الأفراد ، كما في قوله : لبس
الناس ثيابهم ، وركب الناس دوابهم .

وهذا المعنى هو المراد في صورة السؤال قطعا ؛ اذ قد صرح الواقف
بان من مات من هؤلاء عن ولد انتقل نصيبه الى ولده ، فصار المراد ترتيب
الأفراد على الأفراد في هذه الصورة المقيدة بلا خلاف ؛ اذ الخلاف انما هو
مع الاطلاق .

واذا كان كذلك فاستحقاق المرتب في الشرع والشرط في الوصية
والوقف وغير ذلك انما يشترط في انتقاله الى الثاني عدم استحقاق الأول ،
سواء كان قد وجد واستحق ، أو وجد ولم يستحق ، أو لم يوجد بحال ، كما
في قول الفقهاء في ترتيب العصبات ، وأولياء النكاح ، والحضانة ، وغيرهم
فيستحق ذلك الابن ، ثم ابنه وان سفل ، ثم الأب ثم أبوه وان علا ،
فان الاقرب اذا عدم او كان ممنوعا لكفر او رق انتقل الحق الى من يليه .
ولا يشترط في انتقال الحق الى من يليه ان يكون الأول قد استحق .
وكذلك لو قال : النظر في هذا لفلان ، ثم لفلان ، أو لابنه . فمضى انتفى
النظر عن الأول لعدمه أو جنونه أو كفره انتقل الى الثاني ، سواء كان
ولدا أو غير ولد . وكذلك ترتيب العصبية في الميراث ، وفي الأثر بالولاء ،
وفي الحضانة ، وغير ذلك .

وكذلك في الوقف : لو وقف على أولاده طبقة بعد طبقة عصبهم ،
وشرط ان يكونوا عدولا ؛ أو فقراء أو غير ذلك ، وانتفى شرط الاستحقاق
في واحد من الطبقة الأولى ، أو كلهم . انتقل الحق عند عدم استحقاق
الأول الى الطبقة الثانية اذا كانوا متصفين بالاستحقاق .

وسر ذلك ان الطبقة الثانية تتلقى الوقف من الواقف ؛ لا من الطبقة
الأولى ؛ لكن تلقيهم ذلك مشروط بعدم الأولى ، كما ان العصبية البعيدة
تتلقى الارث من الميت ؛ لا من العاصب القريب ؛ لكن شرط استحقاقه
عدم العاصب القريب . وكذلك الولاء — في القول المشهور عند الأئمة —
يرث به أقرب عصبية الميت يوم موت الممتق ؛ لأنه يورث كما يورث المال .

وانما ينلط ذهن بعض الناس في مثل هذا حيث يظن ان الولد يأخذ
هذا الحق ارثا عن أبيه أو كالأرث ؛ فيظن ان الانتقال الى الثانية مشروط
باستحقاق الأولى ، كما ظن ذلك بعض الفقهاء . فيقول : اذا لم يكن الأب
قد ترك شيئا لم يرثه الابن . وهذا غلط ؛ فان الابن لا يأخذ ما يأخذ الأب
بحال ، ولا يأخذ عن الأب شيئا ؛ اذ لو كان الأب موجودا لكان يأخذ
الريع مدة حياته ، ثم ينتقل الى ابنه الريع الحادث بعد موت الأب ؛ لا الريع
الذي يستحقه ؛ وأما رتبة الوقف فهي باقية على حالها : حق الثاني فيها في
وقته نظير حق الأول في وقته ، لم ينتقل اليهم ارثا .

ولهذا اتفق المسمون في طبقات الوقف انه لو انتفت الشروط في
الطبقة الاولى أو بعضهم لم يلزم حرمان الطبقة الثانية إذا كانت الشروط
موجودة فيهم ؛ وانما نازع بعضهم فيما إذا عدوا قبل زمن الاستحقاق .
ولا فرق بين الصورتين .

وبين هذا انه لو قيل بانتقال نصيب الميت الى اخوته لكونه من
الطبقة كان ذلك مستلزما لترتيب جملة الطبقة على الطبقة ؛ أو ان بعض الطبقة
الثانية أو كلهم لا يستحق الا مع عدم جميع الطبقة الاولى . ونص الواقف
يبين انه أراد ترتيب الأفراد على الأفراد ؛ مع انا نذكر في الاطلاق قولين :
الأقوى ترتيب الأفراد مطلقا : اذ هذا هو المقصود من هذه العبارة ؛ وهم
يختارون تقديم ولد الميت على أخيه فيما يرثه أبوه ؛ فانه يقدم الولد على
الأخ . وان قيل بان الوقف في هذا منقطع فقد صرح هذا الواقف بالألفاظ
الدالة على الاتصال ، فتعين ان ينتقل نصيبه إلى ولده .

وفي الجملة فهذا مقطوع به ؛ لا يقبل نزاعا فقهيا ؛ وانما يقبل نزاعا
غلطا . وقول الواقف : فمن مات من أولاد زيد ، أو أولاد أولاده وترك
ولداً ، أو ولد ولد وان سفل : كان نصيبه الى ولد ولده ، أو ولد ولد
ولده . يقال فيه : اما أن يكون قوله : نصيبه . يعم النصيب الذي يستحقه
إذا كان متصفا بصفة الاستحقاق ، سواء استحقه أو لم يستحقه ، ولا يتناول
الاما أستحقه . فان كان الأول فلا كلام وهو الأرجح ؛ لانه بعد
موته ليس هو في هذه الحال مستحقا له ؛ ولانه لو كان الأب ممنوعا لانتفاء

صفة مشروطة فيه مثلاً : مثل أن يشترط فيهم الاسلام أو العدالة أو الفقر كان ينتقل مع وجود المانع الى ولده ، كما ينتقل مع عدمه ؛ ولأن الشيء يضاف إلى الشيء بأدنى ملابسة ، فيصدق أن يقال : نصيبه بهذا الاعتبار ؛ ولأن حمل اللفظ على ذلك يقتضى أن يكون كلام الواقف متناولاً لجميع الصور الواقعة ، فهو أولى من حمله على الاخلال بذكر البعض ؛ ولأنه يكون مطابقاً للترتيب الكلامي ؛ وليس ذلك هو المفهوم من ذلك عند العامة الشارطين مثل هذا .

وهذا أيضاً موجب الاعتبار والقياس النظري عند الناس في شروطهم إلى استحقاق ولد الولد الذى يكون يتيماً لم يرث هو وأبوه من الجد شيئاً ، فيرى الواقف أن يجبره بالاستحقاق حينئذ ؛ فانه يكون لاحقاً فيما ورث أبوه من التركة وانتقل إليه الارث . وهذا الذى يقصده الناس موافق لمقصود الشارع أيضاً ؛ ولهذا يوصون كثيراً بمثل هذا الولد .

وإن قيل : إن هذا اللفظ لا يتناول إلا ما استحقه كان هذا مفهوم منطوق خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له ، وإذا لم يكن له مفهوم كان مسكوتاً عنه في هذا الموضع ؛ ولكن قد يتناوله في قوله : على زيد ، ثم على أولاده ، ثم على أولاد أولادهم . فانا ذكرنا ان موجب هذا اللفظ مع ما ذكر بعده من ان الميت ينتقل نصيبه إلى ولده صريح في أن المراد ترتيب الأفراد على الأفراد . والتقدير على زيد ، ثم على أولاده ، ثم على ولد كل واحد

بعد والده ، وهذا اللفظ يوجب أن يستحق كل واحد ما كان أبوه مستحقه
لو كان متصفاً بصفة الاستحقاق ، كما يستحق ذلك أهل طبقاته . وهذا
متفق عليه بين علماء المسلمين في أمثال ذلك شرعاً وشرطاً : وإذا كان
هذا موجب استحقاق الولد ؛ وذلك التفصيل إما أن يوجب استحقاق الولد
أيضاً . وهو الأظهر . أو لا يوجب حرمانه فيقر العمل بالدليل السالم عن
المعارض المقاوم . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عمن وقف وقفاً على أولاده : فلان وفلان وفلان . وعلى ابن ابنه
فلان : على أنه من توفي منهم عن ولد ذكر انتقل نصيبه إلى ولده ، ومن
مات عن بنت انتقل نصيبه إليها ؛ ثم إلى أعمامها ؛ ثم بنى أعمامها الأقرب
فالأقرب منهم . فمات ابن ابن عن غير ولد، وترك أخته من أبويه ، وأعمامه
فأيهم أحق ؟ .

فأجاب : ينتقل نصيبه إلى أخته لأبويه ؛ فانه قد ظهر من قصد الواقف
تخصيص ما كان ينبغي أن يستحقه أصله ؛ وتخصيص نصيب الميت عن غير
ولد بالأقرب إليه ، وأنه أقام موسى ابن الابن مقام ابنه ؛ لأن أباه كان ميتاً
وقت الوقف . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن قرية وقفها السلطان صلاح الدين ؛ فجعل ريعها — وقفاً على شخص معين ؛ ثم على أولاده من بعده ؛ والنصف والرابع على الفقراء . واستمر الأمر على هذه الصورة ، والقرية عامرة ؛ فلما كان سنة دخول قازان خربت هذه القرية وأستمرت دائرة مدة ثمان سنين ، فجاء رجل من المشائخ وأخذ توقيعا سلطانيا بتمكينه من أن يعمر هذه القرية ، فعمرها وتوفي الى رحمة الله ، وخلف أيتاما صنادرا فقراء لا مال لهم ، فجاءت امرأة من ذرية الموقوف عليه صاحب الريع فأثبتت نسبها ، وتسلمت ريع هذه القرية ، وأستمر النصف والرابع على الفقراء بحكم شرط الواقف ، وبقي أولاد الذي عمر القرية فقراء . فهل يجوز لهم أن يقبضوا كفايتهم في جملة الفقراء ؟ أم لهم ما غرمه والدم على تعمیرها ما لم يستوف عوضه قبل وفاته ؟

فأجاب : إن كانوا داخلين في شروط الواقف فانهم يستحقون ما يقتضيه الشرط ، وإن قدر تعذر الصرف الى الموصوفين لتعذر بعض الأوصاف . فكان هؤلاء الأطفال مشاركين في الاستحقاق لمن يصرف اليه المال — فينبغي

أن يصرف اليهم أيضا ما غرمه والدم من القرية بالمعروف من ماله ؛ ليستوفي
عوضه ؛ فانهم يستوفونه من مغل الوقف .

وسئل رحمه الله

عن قسمة الوقف ومنافعه ؟

فأجاب : ما كان وقفاً على جهة واحدة لم يجز قسمة عينه ؛ وإنما يجوز
قسمة منافعه بالمهايئة . وإذا تهايؤا ثم أرادوا تقضها فلهم ذلك ، وإذا لم يقع
من المستحق أو وكيلاه فهي باطلة . والله أعلم .

وسئل

عن وقف على جهة واحدة ، فقسمة قاسم حنبلي ، معتقدا جواز ذلك :
حيث وجد في المختصرات : أنا إذا قلنا القسمة اقرار جاز قسمة الوقف ، ثم تناقل
الشريكان بعض الأعيان ، ثم طلب بعضهم نصيبه الأول من المقاسمة ؟

فأجاب : إذا كان الوقف على جهة واحدة فإن عينه لا تقسم قسمة

لازمة ؛ لا في مذهب أحمد ولا غيره ؛ وانما في المختصرات لما أرادوا بيان فروع قولنا : القسمة إقرار أو بيع . فاذا قلنا : هي بيع لم يجز ، لأن الوقف لا يباع . واذا قلنا : هي إقرار جاز قسمته في الجملة . ولم يذكر واشروط القسمة كما جرت به العادة في أمثال ذلك . وقد ذكر طائفة منهم في قسمة الوقف وجهين ، وصرح الأصحاب بأن الوقف إنما يجوز قسمته إذا كان على جهتين فأما الوقف على جهة واحدة فلا تقسم عينه اتفاقاً : فالتعليق حق الطبقة الثانية والثالثة : لكن تجوز المهايأة على منفعه . و « المهايأة » قسمة المنافع . ولا فرق في ذلك بين مناقلة المنافع وبين تركها على المهايأة بلا مناقلة ، فان تراضوا بذلك أعيد المكان شائعاً كما كان في العين والمنفعة . والله أعلم .

وسئل

عن وقف على جماعة ، وأن بعض الشركة قد دفع في الفاكهة مبلغاً ، وإن بعض الشركة أمتنع من التضمين والضمان ، وطلب أن يأخذ ممن يشتريه قدر حصته من الثمرة . فهل يحكم عليه الحاكم بالبيع مع الشركة أم لا ؟

فاجاب : اذا لم تمكن قسمة ذلك قبل البيع بلا ضرر فعليه ان يبيع مع شركائه ويقاسمهم الثمن .

وسئل

عن وقف لمصالح الحرم وعماراته ، ثم بعد ذلك يصرف في وجوه البر والصدقات ، وعلى الفقراء والمساكين المقيمين بالحرم فهل يجوز ان يصرف من ذلك على القوام والفراشين القائمين بالوظائف ؟

فأجاب : نعم القائمون بالوظائف مما يحتاج اليه المسجد : من تنظيف وحفظ ، وفرش ، وتنويره ، وفتح الأبواب ؛ وإغلاقها ، ونحو ذلك : هم من مصالحه : يستحقون من الوقف على مصالحه

وسئل رحمه الله

عن رجل اشترى داراً ، ولم يكن في كتبه غير ثلاث حدود ، والحد الرابع لدار وقف . ثم إن الذي اشترى هدم الدار وعمرها ، ثم أنه فتح الطاقة في دار الوقف يخرج النور منها الى مخزن ، وجعل الى جنب الجدار سقاية مجاورة للوقف ، محدثة ، تضر حائط الوقف ، وبرز بروزاً على دور قاعة الوقف . فاذا بنى على دور القاعة ؛ وجعل أخشاب سقف على الجدار الذي

للوقف ، وفعل هذا بنير إذن ولي الأمر ، وذكر أنه أستأجره كل سنة بثلاثة دراهم ، وولى الأمر لم يؤجره الى الآن ، ولا المباشرين . ثم ان رجلا حلف بالله أنه يستأجر هذا الجدار ، وهو بين الدور ، وأزيل ما فعله من البروز والسقاية ، ولم أحدث فيه عمارة الا احتسابا لله تعالى ، وأستأجره كل سنة بعشرين درهما ، مدة عشرين سنة ، حتى بقي دور قاعة الوقف نيرة ، ولم تتضرر الجيرة بالعلو . فهل يجوز الايجار للذى تعدى ؟ أم للذى قصد المثوبة وزيادة للوقف بالاجرة إن أجره ولي الأمر المنفعة بالزيادة ، ولا زالة الضرر عن الوقف ؟

فأجاب : ليس له أن يبني على جدار الوقف ما يضربه باتفاق الناس ؛ بل وكذلك إذا لم يضربه عند جمهور العلماء ، ودعواه الاستئجار غير مقبولة بغير حجة . ولو آجر اجارة فيها ضرر على الوقف لم تكن اجارة شرعية . ومن طلب استئجاره بعد هذا وكان ذلك مصلحة للوقف فانه يجوز ؛ بل يجب أن يؤجر ، واذا كان له نية حسنة حصل له من الأجر والثواب بحسب ذلك . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل ساكن في خان وقف ، وله مباشر لرسم عمارته واصلاحه ،
وان الساكن أخبر المباشر أن مسكنه يخشى سقوطه ، وهو يدافعه ، ثم أن
المباشر صعد الى المسكن المذكور ، ورآه بعينه ، وركضه برجله ، وقال :
ليس بهذا سقوط ، ولا عليك منه ضرر ؛ وتركه ونزل ، فبعد نزوله سقط
المسكن المذكور على زوجة الساكن وأولاده ، فمات ثلاثة ، وعدم جميع
ماله : فهل يلزم المباشر من مات ، ويغرم المال الذي عدم أم لا ؟ .

فأجاب : على هذا المباشر المذكور الذي تقدم اليه وآخر الاستهدام
ضمان ما تلف بسقوطه ؛ بل يضمن ، ولو كان مالك المكان : اذا خيف
السقوط وأعلم بذلك ، وان لم يكن المعلم له مستأجراً منه عند جماهير العلماء
كأبي حنيفة ، ومالك ، وأحمد في المشهور ، وطائفة من أصحاب الشافعي
وغيرهم ؛ لكن بعضهم يشترط الاشهاد عليه ، واكثرهم لا يشترط ذلك ؛
فانه مفترط بترك تقضه واصلاحه ، ولو ظن أنه لا يسقط . فانه كان
عليه أن يرى ذلك لأرباب الخبرة بالبناء ، فاذا ترك ذلك كان مفترطاً ضامناً
لما تلف بتفريطه ؛ لا سيما مع قوله للمستأجر : ان شئت فاسكن ، وان
شئت فلا تسكن ؛ فان هذا عدوان منه .

فان المستأجر له مطالبة المؤجر بالعمارة التي يحتاج اليها المكان، والتي هي من موجب العقد . وهذه العمارة واجبة من وجهين : من جهة حق أهل الوقف ومن جهة حق المستأجر . والعلماء متفقون على أنه ليس لناظر الوقف أن يفرط في العمارة التي أستحقها المستأجر . فهذان التفريطان يجب عليه بتركها ضمان ما يكف بتفريطه ، فيضمن مال الوقف للوقف ، ويدخل في ذلك المنافع التي أستحقها المستأجر ؛ بخلاف ما لو كانت العين باقية ؛ فان له أن يضمنه إياها وله أن يفسخ الاجارة . واما ما تلف بالتفريط من النفوس والأموال التي للمستأجر فيضمن من هذه الوجوه الثلاثة ، ويضمن ما تلف للجيران من الوجه الأول ، كما ذهب اليه جماهير العلماء .

وسئل

عن مال موقوف على فكاك الأسرى : واذا استدين بمال في ذمم الأسرى بخلاصهم لا يجدون وفاءه : هل يجوز صرفه من الوقف ؟ وكذلك لو استدانه ولي فكاكهم بأمر ناظر الوقف أو غيره ؟

فأجاب : نعم يجوز ذلك : بل هو الطريق في خلاص الأسرى ، أجود من اعطاء المال ابتداء لمن يفتكهم بعينهم ؛ فان ذلك يخاف عليه ، وقد يصرف

في غير الفكك . وأما هذا فهو مصروف في الفكك قطعاً . ولا فرق بين أن يصرف عين المال في جهة الاستحقاق ، أو يصرف ما استدين ، كما كان النبي صلى الله عليه وسلم تارة يصرف مال الزكاة الى أهل السهمان ، وتارة يستدين لأهل السهمان ثم يصرف الزكاة الى أهل الدين . فعلم أن الصرف وفاء كالصرف أداء . والله اعلم .

وسئل

عن رجل تحته حصّة في حمام ، وهي موقوفة على الفقراء والمساكين فحرب شيء من الحمام في زمان العدو . فأجر تلك الحصّة لشخص مدة ثمان سنين بثمانمائة درهم ، واذن له ان يصرف تلك الأجرة في العمارة الضرورية في الحمام ، فعمر المستأجر ، وصرف في العمارة : حتى صارت اجرة الحصّة المذكورة وذكر أنه فضل له على الوقف مال زائد عن الأجرة من غير اذن المؤجر . فهل يجوز له ذلك أم لا ؟

قأجاب : الحمد لله . إذا عمر عمارة زائدة عن العمارة الواجبة على الوجه المأذون فيها لم يكن على اهل الحمام ان يقوموا ببقية تلك العمارة الزائدة ، ولا قيمتها ؛ بل له أن يأخذها إذا لم يضر أخذها بالوقف . وإذا كانت العمارة تزيد كراء الحمام ، فأتفقوا على أن تبقى العمارة له ؛ لا يعطونه بقيمتها ؛ بل

يكون ما يحصل من زيادة الأجرة بازاء ذلك : جاز ذلك . وان أراد أهل الوقف أن يقلعوا العمارة الزائدة فليهم ذلك ؛ اذا لم تنقص المنفعة المستحقة بالعقد . وان اتفقوا على أن يعطوه بقية العمارة ويزيدهم في الأجرة بقدر ما زاد من المنفعة جاز . والله أعلم .

وسئل

عن وقف على تكفين الموتي ، يقبض ريعه كل سنة على الشرط : هل يتصدق به . وهل يعطى منه أقارب الواقف الفقراء ؟

فاجاب : اذا فاض الوقف عن الأكل فان صرف الفاضل في مصالح المسلمين . واذا كان أقاربه يحاولون فليهم أحق من غيرهم . والله أعلم .

وسئل

عن فقيه منزل في مدرسة ، ثم غاب مدة البطالة : فهل يحل منعه من الجامعة أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . اذا لم يغيب إلا شهر البطالة فانه يستحق ما يستحقه الشاهد ؛ لا فرق في أشهر البطالة بين أن يكون البطال شاهداً أو غائباً والله أعلم .

وسئل

عن مقررٍ على وظيفة ، ثم أنه سافر واستناب شخصا ، ولم يشترط عليه
فلما عاد قبض الجميع ، ولم يخرج من المكان . فهل يستحق النائب المشروط
أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . نعم النائب يستحق المشروط كله ؛ لكن إذا عاد المستناب
فهو أحق بمكانه ، والله أعلم .

وسئل

عمن وقف وقفاً مستغلا ، ثم مات ، فظهر عليه دين : فهل يباع الوقف
في دينه ؟

فأجاب : إذا أمكن وفاء الدين من ريع الوقف لم يجز بيعه ، وإن
لم يمكن وفاء الدين إلا ببيع شيء من الوقف — وهو في مرض الموت — يبع
باتفاق العلماء . وإن كان الوقف في الصحة : فهل يباع لوفاء الدين ؟ فيه خلاف
بين العلماء في مذهب أحمد ، وغيره . ومنعه قول قوي .

وسئل رحمه الله

عن رجل قال في مرضه : اذا مت فدارى وقف على المسجد الفلانى ،
فتعافى ، ثم حدث عليه ديون : فهل يصح هـذا الوقف
ويلزم . أم لا ؟

فأجاب : يجوز ان يبيعها في الدين الذى عليه ؛ وإن كان التعليق صحيحاً
كما هو أحد قولى العلماء . وليس هذا بأبلغ من التدبير ، وقد ثبت عن النبى
صلى الله عليه وسلم انه باع المدبر في الدين . والله اعلم .

وسئل

عمن وقف وقفاً على ضريح رسول الله صلى الله عليه وسلم برسم شمع او
زيت ، وذلك بعد موته ، ثم إنه قصد أن يغير الوقف ويجعله على الفقراء
والمساكين بالقاهرة . وان لم يجز ذلك : فهل يجوز على الفقراء المجاورين
بالمدينة — مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم — أم لا ؟

فأجاب : اما الوصية بما يفعل بعد موته فله ان يرجع فيها ويغيرها باتفاق المسلمين ؛ ولو كان قد أشهد بها وأثبتها ، سواء كانت وصية بوقف أو عتق أو غير ذلك . وفي الوقف المعلق بموته والعتق نزاعان مشهوران . والوقف على زيت وشمع يوقد على قبر ليس برأ باتفاق العلماء ؛ بل ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « لعن الله زوارات القبور ، والمتخذين عليها المساجد والسرج » .

وأما تنوير المسجد النبوي على المصلين وغيره فتنوير بيوت الله حسن ؛ لكن إذا كان للمسجد ما يكفي تنويره لم يكن للزيادة التي لا فائدة فيها فائدة مشروعة ؛ ولم يكن ذلك مصروفا في تنويره ؛ بل تصرف في غيره . والله اعلم .

وسئل

عن الوقف إذا فضل من ريعه واستغنى عنه ؟

فأجاب : يصرف في نظير تلك الجهة . كالمسجد إذا فضل عن مصالحه صرف في مسجد آخر ؛ لأن الواقف غرضه في الجنس ، والجنس واحد ، فلو قدر ان المسجد الأول خرب ولم ينتفع به أحد صرف ريعه في مسجد آخر ، فكذلك إذا فضل عن مصلحته شيء ؛ فان هذا

الفاضل لا سبيل الى صرفه اليه ، ولا الى تعطيله ، فصرفه في جنس المقصود
أولى ، وهو أقرب الطرق الى مقصود الواقف . وقد روى أحمد عن علي رضي
الله عنه : أنه حض الناس على اعطاء مكاتب ، ففضل شيء عن حاجته فصرفه
في المكاتبين .

وسئل

عن رجل صالح فرض له القاضي بشيء من الصدقات ؛ لأجله ، وأجل
الفقراء الواردين عليه . فهل يجوز لأحد أن يزاحمه في ذلك ؟ أو يتغلب عليه
بأيد القوية ؟

فأجاب : قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
« المسلم أخو المسلم ، لا يَحِلُّ للمسلم أن يبيع على يبيع أخيه ، ولا يستام على سوم
أخيه ، ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفأ ما في صفحتها ؛ فإن لها ما قدر لها »
فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم في عقود المعاوضات قد نهى أن يستام الرجل
على سوم أخيه ، وإن يخطب على خطبته قبل أن يدخل المطلوب في ملك الإنسان
فكيف يحل للرجل أن يجيء الى من فرض له ولي الأمر على الصدقات
أو غيرها ما يستحقه ويحتاج اليه فيزاحمه على ذلك ، ويريد أن ينزعه منه ؟ !
فإن هذا أشد تحريماً من ذلك . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن وقف أرض على مسجد فيها أشجار معطلة من الثمر ، وتعطلت الأرض من الزراعة بسببها . فهل يجوز قلع الأشجار ، وصرف ثمنها في مصالح المسجد وتزرع الأرض وينتفع بها ؟

فأجاب : نعم . إذا كان قلع الأشجار مصلحة للأرض بحيث يزيد الانتفاع بالأرض إذا قلعت فإنها تطلع . وينبغي للناظر أن يقلعها ويفعل ما هو الأصلح للوقف ، ويصرف ثمنها فيما هو أصلح للوقف . من عمارة الوقف ، أو مسجد ، ان احتاج الى ذلك . والله أعلم .

وسئل

عن مصيف مسجد بني فيه قبر فسقية ، وهدم بحكم الشرع ، وللمسجد بيت خلاء ، ولم يكن فيه موضع يسع الوضوء . فهل يجوز أن يعمل في المصيف مكان للوضوء ، ويترك ما هو في الفسقية التي كانت بنيت قبراً ؟

فأجاب رحمه الله : الحمد لله . نعم ! إذا كان هذا مصلحة للمسجد وأهله
وليس فيه محذور الا مجرد الوضوء في المسجد جاز أن يفعل ذلك ؛ فان
الوضوء في المسجد جائز ؛ بل لا يكره عند جمهور العلماء . والله أعلم .

وسئل

عن مسجد منلق عتيق ، فسقط ، وهدم ، وأعيد مثل ما كان في طوله
وعرضه ، ورفع الباني له عن ما كان عليه ، وقدمه الى قدام ، وكان
تحتة خلوة فعمل تحتة بيتاً لمصلحة المسجد . فهل يجوز تجديد البيت وسكنه ؟

فأجاب : الحمد لله . نعم ! يجوز أن يعمل في ذلك ما كان مصلحة للمسجد
وأهله : من تجديد عمارة ، وتغيير العمارة من صورة الى صورة ونحو ذلك .
والله سبحانه أعلم .

وسئل رحمه الله

عن مساجد وجامع يحتاج الى عمارة ، وعليها رواتب مقررة على القابض
والريع لا يقوم بذلك . فهل يحل أن يصرف لأحد قبل العمارة الضرورية ؟
والى من يحل ؟ وما يصنع بما يفضل عن الريع أيذخر أم يشتري به عقارا ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا أمكن الجمع بين المصلحتين بأن يصرف ما لا بد
من صرفه لضرورة أهله ، وقيام العمل الواجب بهم ، وإن يعمر بالباقي : كان
هذا هو المشروع . وأن تأخر بعض العمارة قدراً لا يضر تأخره ؛ فإن العمارة
واجبة ، والأعمال التي لا تقوم إلا بالرزق واجبة ، وسد الفاقات واجبة ، فإذا
أقيمت الواجبات كان أولى من ترك بعضها .

وأما من لا تقوم العمارة إلا بهم : من العمال ، والحساب فهم من
العمارة . وأما مافضل من الريع عن المصارف المشروطة ومصارف المساجد
فيصرف في جنس ذلك : مثل عمارة مسجد آخر ، ومصالحها ؛ وإلى جنس
المصالح ، ولا يحبس المال أبداً لغير حاجة محدودة : لا سيما في مساجد قد علم
أن ريعها يفضل عن كفايتها دائماً ، فإن حبس مثل هذا المال من الفساد
(والله لا يحب الفساد) .

وسئل رحمه الله

عن حاكم خطيب رتب له على فائض مسجد رزقه ، فيبقى سنتين
لا يتناول شيئاً ؛ لعدم الفائض . ثم زاد الريع في السنة الثالثة : فهل له أن
يتناول رزق ثلاث سنين من ذلك المغل ؟

فأجاب : ان كان لمغل السنة الثالثة مصارف شرعية بالشرط الصحيح
وجب صرفها فيه ، ولم يجز للحاكم أخذه . واما اذا لم يكن له مصرف أصلاً
وأقتضى نظر الامام أن يصرفه الى الحاكم عوضاً عما فاتته في الماضي : جاز ذلك
والله أعلم .



وقال الشيخ الامام العالم العبد المذنب

أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تیمیة قدس الله روحه .

فصل

فی « ابدال الوقف » حتی المساجد بثلبها أو خیر منها للحاجة أو المصلحة وكذلك ابدال الهدی ، والأضحية ؛ والمنذور ، وكذلك ابدال المستحق بنظيره إذا تعذر صرفه الى المستحق . والابدال يكون تارة بأن يعوض فيها بالبدل . وتارة بأن يباع ويشترى بثمنها المبدل .

فذهب أحمد فی غیر المسجد یجوز بیعه للحاجة . وأما المسجد فیجوز بیعه أيضا للحاجة : فی أشهر الروایتین عنه ، وفی الأخری لاتباع عرصته بل تنقل آلتها الى موضع آخر .

ونظیر هذا « المصحف » فإنه یکره بیعه کراهة تحريم أو تنزیه . وأما ابداله . فیجوز عنده فی إحدى الروایتین عنه من غیر کراهة ؛ ولكن ظاهر مذهبه : أنه إذا بیع واشتری بثمنه فإن هـذا من جنس

الابدال ؛ إذ فيه مقصوده ؛ فان هذا فيه صرف تقعه إلى نظير المستحق إذا
تعذر صرفه إلى عينه .

فان المسجد اذا كان موقوفاً يلبدة او محلة فاذا تعذر انتفاع اهل تلك
الناحية به صرفت المنفعة في نظير ذلك ، فيبنى بها مسجد في موضع آخر ، كما
يقول مثل ذلك في زيت المسجد وحصره إذا استغنى عنها المسجد : تصرف الى
مسجد آخر ، ويجوز صرفها عنده في فقراء الجيران . واحتج على ذلك بأن
عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان يقسم كسوة الكعبة بين المسامين
فكذلك كسوة سائر المساجد ؛ لأن المسامين هم المستحقون لمنفعة المساجد
واحتج على صرفها في نظير ذلك : بأن على بن أبى طالب رضى الله عنه جمع مالا
لمكاتب ففضلت فضلة عن قدر كتابته فصرفها في مكاتب آخر ؛ فان المعطين
أعطوا المال للكتابة ، فلما استغنى المعين صرفها في النظر .

والمقصود ان احمد بن حنبل — رحمه الله — اختلف قوله في بيع المسجد
عند عدم الانتفاع به ، ولم يختلف قوله في بيع غيره عند الحاجة . قال : في رواية
ابنه عبد الله : اذا خرب المسجد يباع ، وينفق ثمنه على مسجد آخر .

وقال القاضى ابو يعلى في « المجرد » وابن عقيل في « الفصول » وغيرهما
— واللفظ للقاضى — : ونفقة الوقف من غلته ؛ لأن القصد الانتفاع به مع
بقاء عينه . وهذا لا يمكن الا بالاتفاق عليه ، فكان إبقاؤه يتضمن الاتفاق

عليه ، وما يبقى للموقوف عليه ، فان لم تكن له غلة مثل أن كان عبداً تعطل
او بهيمة هزلت فالموقوف عليه بالخيار بين الاتفاق عليه ، لأنه هو المالك ،
وبين ان يبيعه ويصرف ثمنه في مثله . وان كان الموقوف على المساكين فالنفقة
في بيت المال ، لأنه لا مالك له بعينه ، فهو كالمسجد (١) وان رأى الامام يبعه
وصرف ثمنه في مثله جاز ، وإذا كان الوقف داراً تخربت وبطل الانتفاع بها
بيعت وصرف ثمنها إلى شراء دار ، ويجعل وقفاً مكانها . وكذلك الفرس
الحبيس إذا هرم وتعطل يباع ويشترى بثمنه فرس يصلح لما وقف له . قال
في رواية بكر بن محمد : إن امكن ان يشتري بثمنه فرساً يشتري ، وجعل
حبيساً ؛ وإلا جعله في ثمن دابة حبيس ، وكذلك المسجد إذا خرب
وحصل بموضع لا يصلح فيه جاز نقله الى موضع عامر ، وجاز بيع عرصته .
نص عليه في رواية عبدالله . قال ابو بكر : وتكون الشهادة في ذلك
على الامام .

قال وقال أبو بكر في « كتاب القولين » : وقد روى علي بن سعيد :
ان المساجد لا تباع ، ولكن تنقل . قال ابو بكر : وبالأول أقول . يعني
رواية عبدالله : لاجتماعهم على جواز بيع الفرس الحبيس . وقال احمد في رواية
الحسن بن ثواب في عبد لرجل بمكة — يعني وقفاً — فأبى العبد ان يعمل :

يباع فيبدل عبداً مكانه . ذكرها القاضي أبو يعلى فى مسألة عتق الرهن فى « التعليق » . قال أبو البركات : فجعل امتناعه كتعطيل نعمه . يعنى ويلزم بإجباره على العمل كما يجبر المستأجر ، وإن كان امتناعه محرماً ، وجعل تعذر الانتفاع بهذا الوجه كتعطيله ؛ نظراً الى مصلحة الوقف .

فصل

وإما إبدال المسجد بغيره ؛ للمصلحة ، مع إمكان الانتفاع بالأول : ففيه قولان فى مذهب أحمد . واختلاف أصحابه فى ذلك ؛ لكن الجواز أظهر فى نصوصه ، وأدلته . والقول الآخر ليس عنه به نص صريح ؛ وإنما تمسك أصحابه بمفهوم خطه ؛ فانه كثيراً ما يفتى بالجواز للحاجة ، وهذا قد يكون تخصيصاً للجواز بالحاجة ، وقد يكون التخصيص لكون ذلك هو الذى سئل عنه واحتاج الى بيانه .

وقد بسط أبو بكر عبدالعزيز ذلك فى « الشافى » الذى اختصر منه « زاد المسافر » فقال : حدثنا الخلال ، ثنا صالح بن أحمد . ثنا أبى ، ثنا يزيد بن هرون ، ثنا المسعودى ، عن القاسم ، قال : لما قدم عبد الله ابن مسعود — رضى الله عنه — على بيت المال كان سعد بن مالك قد بنى

القصر ، واتخذ مسجداً عند أصحاب التمر . قال فنقب بيت المال ، فأخذ الرجل الذي نقبه ، فكتب إلى عمر بن الخطاب ، فكتب عمر : ان لا تقطع الرجل وانقل المسجد ، واجعل بيت المال في قبلته ، فانه لن يزال في المسجد مصل . فنقله عبدالله ، فخط له هذه الخطة . قال صالح . قال أبي : يقال : إن بيت المال نقب من مسجد الكوفة فحول عبدالله بن مسعود المسجد . فموضع التمارين اليوم في موضع المسجد العتيق .

قال : وسألت أبي عن رجل بنى مسجداً ؛ ثم اراد تحويله الى موضع آخر ؟ قال : إن كان الذي بنى المسجد يريد أن يحوله خوفاً من لصوص ، او يكون موضعه موضع قدر ، فلا بأس أن يحوله . يقال : إن بيت المال نقب ، و كان في المسجد ، فحول ابن مسعود المسجد . ثنا محمد بن علي ، ثنا أبو يحيى ، ثنا أبو طالب : سئل أبو عبدالله هل يحول المسجد ؟ قال : إذا كان ضيقاً لا يسع أهله فلا بأس أن يجعل إلى موضع أوسع منه . ثنا محمد بن علي ثنا عبدالله بن أحمد ، قال : سألت أبي عن مسجد خرب : ترى ان تباع أرضه وتنفق على مسجد آخر أحدثوه ؟ قال : إذا لم يكن له جيران ، ولم يكن أحد يعمره ، فلا أرى به بأساً أن يباع وينفق على الآخر . ثنا محمد بن عبدالله ، ثنا أبو داود ، قال سمعت احمد سئل عن مسجد فيه خشبتان لهما قيمة

وقد تشعث ، وخافوا سقوطه . اتباع هاتان الخشبتان ، وينفق على المسجد ويبدل مكانها جذعين ؟ قال : ما أرى به بأسا . واحتج بدواب الحيس التي لا ينتفع بها ، تباع ويجعل ثمنها في الحيس .

ولاريب ان في كلامه مايبين جواز ابدال المسجد للمصلحة ، وان أمكن الانتفاع به ؛ لكون النفع بالثاني أكمل ، ويعود الأول طلقا . وقال ابو بكر في « زاد المسافر » : قال أحمد في رواية صالح : تقب بيت المال بالكوفة ، وعلى بيت المال ابن مسعود ، فكتب الى عمر بن الخطاب — رضى الله عنه — فكتب اليه عمر : ان اتقل المسجد ، وصير بيت المال في قبلته ؛ فانه لن يخلو من مصل فيه . فنقله سعد الى موضع التمارين اليوم ، وصار سوق التمارين في موضعه ، وعمل بيت المال في قبلته فلا بأس ان تنقل المساجد إذا خربت . وقال في رواية أبي طالب : اذا كان المسجد يضيق بأهله فلا بأس أن يحول الى موضع أوسع منه . جوز تحويله لنقص الانتفاع بالأول ؛ لا لتعذره .

وقال القاضي أبو يعلى : وقال في رواية صالح : يحول المسجد خوفاً من لصوص ، واذا كان موضعه قدراً . وبالثاني قال القاضي أبو يعلى . وقال في رواية أبي داود في مسجد أراد أهله أن يرفعوه من الأرض : ويجعل تحته سقاية وحوانيت ، وأمتنع بعضهم من ذلك ؟ ينظر الى قول أكثرهم

ولا بأس به . قال فظاهر هذا انه أجاز أن يجعل سفلى المسجد حوانيت وسقاية . قال : ويجب أن يحمل هذا على أن الحاجة دعت الى ذلك لمصلحة تعود بالمسجد . قال : وكان شيخنا أبو عبد الله — هو ابن حامد — يمنع من ذلك ؛ ويتأول المسئلة على أنهم اختلفوا فى ذلك عند ابتداء بناء المسجد قبل وقفه . قال : وليس يمتنع على أصلنا جواز ذلك اذا كان فيه مصلحة ؛ لأننا نجيز بيعه ونقله الى موضع آخر . قال : وقد قال أحمد فى رواية بكر بن محمد فى مسجد ليس بحصين من الكلاب وغيرها ، وله منارة ؟ فرخص فى تقضها ويبنى بها حائط المسجد للمصلحة .

ومال ابن عقيل فى « الفصول » الى قول ابن حامد فقال : هذا يجب أن يحمل على أن الحاجة دعت الى ذلك ، كما أن تغيير المسجد ونقله ما جاز عنده الا للحاجة ، فيحمل هذا الاطلاق على ذلك ؛ لا على المستقر . قال : والاشبه أن يحمل على مسجد يبدأ انشاؤه . وعلى هذا فاختلفوا كيف يبنى ؟ فأما بعد كونه مسجداً فلا يجوز أن يباع ، ولا أن يجعل سقاية تحته .

وكذلك رجح أبو محمد قول ابن حامد ، وقال : هو أصح ، وأولى وان خالف الظاهر . قال : فان المسجد لا يجوز نقله وإبداله ويبيع ساحته وجعلها سقاية وحوانيت الا عند تعذر الارتفاع ، والحاجة الى سقاية وحوانيت لا يعطل نفع المسجد ، فلا يجوز صرفه فى ذلك . قال : ولو جاز جعل

أسفل المسجد سقاية وحرانيت لهذه الحاجة لجاز تخريب المسجد وجعله سقاية وحرانيت ، ويجعل بدله مسجد في موضع آخر .

وهذا تكلف ظاهر لمخالفة نصه : فان نصه صريح في أن المسجد اذا أرادوا رفعه من الأرض ، وأن يجعل تحته سقاية وحرانيت ، وان بعضهم امتنع من ذلك ، وقد أجاب بأنه ينظر الى قول أكثرهم . ولو كان هذا عند ابتدائه لم يكن لاحد أن ينازع في بنيه إذا كان جائزاً ، ولم ينظر في ذلك الى قول أكثرهم ؛ فانهم ان كانوا مشتركين في البناء لم يجبر أحد الشركاء على ما يريده الآخرون اذا لم يكن واجباً ، ولم يبن الا باتفاقهم . ولأن قوله : أرادوا رفعه من الأرض ، وأن يجعل تحته سقاية : بين في انه ملصق بالأرض ، فأرادوا رفعه وجعل سقاية تحته . وأحمد اعتبر اختيار الأكثر من المصلين في المسجد ؛ لأن الواجب ترجيح أصلح الأمرين ، وما أختاره أكثرهم كان أنفع للأكثرين ؛ فيكون أرجح .

وأيضاً فلفظ المسئلة على ما ذكره أبو بكر عبد العزيز ، قال : قال في رواية سليمان بن الأشعث : اذا بنى رجلاً مسجداً فأراد غيره أن يهدمه ويبنيه بناء أجود من الأول فأبى عليه الباني الأول ، فانه يصير الى قول الجيران ورضاهم : اذا أحبوا هدمه وبناءه ، واذا أراوا أن يرفعوا المسجد من الأرض ويعمل في أسفله سقاية فمنعهم من ذلك مشائخ ضعفاء وقالوا : لا تقدر أن نصعد : فانه يرفع ويجعل سقاية ، ولا أعلم

بذلك بأساً : وينظر إلى قول أكثرهم . فقد نص على هذا ، وتبديل
بنائه بأجود وان كره الواقف الأول ، وعلى جواز رفعه وعمل سقاية تحته ،
وان منعهم مشائخ ضعفاء ، إذا أختار ذلك الجيران ، وأعتبر أكثرهم . قال :
وقال في رواية ابن الحكم : إذا كان للمسجد منارة ، والمسجد ليس بحصين :
فلا بأس أن تنقض المنارة فتجعل في حائط المسجد لتحصينه .

قال أبو العباس : وما ذكروه من الأدلة لو صح لكان يقتضى ترجيح
غير هذا القول ، فيكون في المسئلة قولان . وقد رجحوا أحدهما . فكيف
وهي حجج ضعيفة ؟ ! أما قول القائل : لا يجوز النقل والاببدال الا عند
تعذر الانتفاع : فممنوع ، ولم يذكرنا على ذلك حجة ، لا شرعية ،
ولا مذهبية . فليس عن الشارع ولا عن صاحب المذهب هذا النفي الذي
احتجوا به : بل قد دلت الأدلة الشرعية وأقوال صاحب المذهب على
خلاف ذلك ، وقد قال أحمد : إذا كان المسجد يضيق بأهله فلا بأس أن
يحول إلى موضع أوسع منه . وضيقة بأهله لم يعطل نفعه : بل نفعه
باق كما كان : ولكن الناس زادوا ، وقد أمكن أن يبنى لهم مسجد آخر ،
وليس من شرط المسجد أن يسع جميع الناس . ومع هذا يجوز تحويله
إلى موضع آخر : لان اجتماع الناس في مسجد واحد أفضل من تفريقهم
في مسجدين : لأن الجمع كلما أكثر كان أفضل : لقول النبي صلى الله
عليه وسلم : « صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده ،

وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل ، وما كان أكثر فهو أحب إلى الله تعالى » رواه أبو داود وغيره .

وهذا مع أنه يجوز بناء مسجد آخر إذا كثرت الناس وإن كان قريبا ، مع منعه لبناء مسجد ضاراً . قال أحمد في رواية صالح : لا يبنى مسجد يراد به الضرر لمسجد إلى جانبه ؛ فإن كثرت الناس فلا بأس أن يبنى وإن قرب . فمع تجويزه بناء مسجد آخر عند كثرة الناس وإن قرب أجاز تحويل المسجد إذا ضاق بأهله إلى أوسع منه ؛ لأن ذلك أصلح وأنفع ؛ لا لأجل الضرورة ؛ ولأن الخلفاء الراشدين : عمر ، وعثمان — رضى الله عنهما — غيرا مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ، وأمر عمر بن الخطاب بنقل مسجد الكوفة إلى مكان آخر ، وصار الأول سوق التمارين ، للمصلحة الراجحة ؛ لا لأجل تعطل منفعة تلك المساجد ؛ فانه لم يتعطل نفعها ؛ بل مازال باقياً . وكذلك خلفاء المسلمين بعدهم : كالوليد ، والمنصور ، والمهدي : فعلوا مثل ذلك بمسجدي الحرمين ، وفعل ذلك الوليد بمسجد دمشق وغيرها ، مع مشورة العلماء في ذلك وإقرارهم ، حتى أفتى مالك وغيره بأن يشتري الوقف المجاور للمسجد ويعوض أهله عنه . فجوزوا بيع الوقف والتعويض عنه لمصلحة المسجد ؛ لا لمصلحة أهله . فاذا بيع وعوض عنه لمصلحة أهله كان أولى بالجواز .

وقول القائل : لو جاز جعل أسفل المسجد سقاية وحوانبت لهذه

الحاجة لجاز تخريب المسجد ، وجعله سقاية وحوانيت ويجعل بدله مسجد في موضع آخر . قيل تقول بموجب ذلك ، وهذا هو الذي ذكره أحمد ، ورواه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وعليه بنى مذهبه . فان عمر بن الخطاب خرب المسجد الأول — مسجد الجامع الذي كان لأهل الكوفة — وجعل بدله مسجداً في موضع آخر من المدينة ، وصار موضع المسجد الأول سوق التمارين .

فهذه الصورة التي جعلوها تقضا في المعارضة وأصلا في قياسهم هي الصورة التي نقلها أحمد وغيره عن الصحابة ، وبها احتج هو وأصحابه على من خالفهم ، وقال أصحاب أحمد : هذا يقتضي إجماع الصحابة رضي الله عنهم عليها . فقالوا — وهذا لفظ ابن عقيل في المفردات في مسألة إبدال المسجد — وأيضا روى يزيد بن هرون ، قال : ثنا المسعودي . عن القاسم ، قال : لما قدم عبد الله بن مسعود على بيت المال كان سعد بن مالك قد بنى القصر ، واتخذ مسجداً عند أصحاب التمر . فنقب بيت المال . وأخذ الرجل الذي نقبه ، فكتب إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فكتب عمر . لا تقطع الرجل ، وأنقل المسجد ، وأجعل بيت المال في قبلة المسجد : فانه لن يزال في المسجد مصل . فنقله عبد الله ، نخط له هذه الخطة . قال أحمد : يقال إن بيت المال نقب في مسجد الكوفة ، فحول عبد الله المسجد ، وموضع التمارين اليوم في موضع المسجد العتيق . قال ابن عقيل : وهذا كان مع توفر الصحابة : فهو

كالاجماع ؛ اذ لم ينكر أحد ذلك ، مع كونهم لا يسكتون عن إنكار ما يعدونه خطأ ؛ لأنهم أنكروا على عمر النهي عن المغالات في الصدقات ، حتى ردت عليه امرأة ، وردوه عن أن يحد الحامل ، فقالوا : إن جعل الله لك على ظهرها سبيلا فما جعل لك على ما في بطنها سبيلا . وأنكروا على عثمان في إتمام الصلاة في الحج ، حتى قال : إني دخلت بلداً فيه أهلي . وعارضوا عليا حين رأى يبيع أمهات الأولاد . فلو كان ثقل المسجد منكراً لكان أحق بالانكار ؛ لأنه أمر ظاهر فيه شناعة .

وأحتج أيضاً بما روى أبو حفص في المناسك عن عائشة — رضى الله عنها — أنه قيل لها : يا أم المؤمنين ! إن كسوة الكعبة قد يداول عليها ؟ فقالت : تباع ، ويجعل ثمنها في سبيل الخير . فأمرت عائشة ببيع كسوة الكعبة مع أنها وقف ، وصرف ثمنها في سبيل الخير . لأن ذلك أصلح للمسلمين : وهكذا قال من رجح قول ابن حامد في وقف الاستنلال كأبي محمد : قال : وإن لم تتمطل منفعة الوقف بالكلية ؛ لكن قلت ، أو كان غيره أنفع منه وأكثر رداً على أهل الوقف لم يجز بيعه ، لأن الأصل تحريم البيع ؛ وإنما أيسح للضرورة صيانة المقصود الوقف عن الضياع ، مع إمكان تحصيله ، ومع الانتفاع به . وإن قلنا يضيع المقصود . اللهم إلا أن يبلغ من قلة النفع إلى حد لا يعد نفعا ، فيكون وجود ذلك كالعدم .

فيقال : ما ذكروه ممنوع . ولم يذكروا عليه دليلا شرعيا ولا مذهبيا ،

وان ذكروا شيئا من مفهوم كلام أحمد أو منطوقه : فغاياته أن يكون رواية عنه قد عارضها رواية أخرى عنه هي أشبه بنصوصه وأصوله ، وإذا ثبت في نصوصه وأصوله جواز ابدال المسجد للمصلحة الراجحة فغيره أولى . وقد نص على جواز بيع غيره أيضا للمصلحة ؛ لالضرورة ، كما سنذكره ان شاء الله تعالى .

وأیضا فيقال لهم : لا ضرورة الى بيع الوقف ؛ وانما يباع للمصلحة الراجحة والحاجة الموقوفة عليهم الى كمال المنفعة ؛ لا لضرورة تبيح المخطورات ؛ فانه يجوز بيعه لكامل المنفعة وان لم يكونوا مضطرين ، ولو كان بيعه لا يجوز — لأنه حرام — لم يجز بيعه لضرورة ولا غيرها ، كما لم يجز بيع الحر المعتق ولو اضطر سيده المعتق الى ثمنه ؛ وغاياته أن يتعطل نفعه فيكون كما لو كان حيوانا فمات .

ثم يقال لهم : بيعه في عامة المواضع لم يكن الا مع قلة نفعه ؛ لا مع تعطل نفعه بالكلية ؛ فانه لو تعطل نفعه بالكلية لم ينتفع به أحد ؛ لا المشتري ، ولا غيره . وبيع مالا منفعة فيه لا يجوز أيضا . فغاياته أن يخرب ويصير عرصة ، وهذه يمكن الانتفاع بها بالاجارة بأن تكرى لمن يعمرها . وهو الذي يسميه الناس « الحكر » ويمكن أيضا أن يستسلف ما يعمر به ويوفى من كرى الوقف . وهذا على وجهين .

أحدهما : أن يتبرع متبرع بالقرض ؛ ولكن هذا لا يعتمد عليه .

والثاني أن يؤجر اجارة غير موصوفة في الذمة ، وتؤخذ الأجرة فيعمر
بها : ليستوفي المستأجر المقابلة للأجرة . وهذان طريقان يكونان للناس إذا
خرب الوقف : تارة يؤجرون الأرض وتبقى حكرا . وتارة يستسلمون من
الأجرة ما يعمرون به ، وتكون تلك الأجرة أقل منها لو لم تكن سلفا . وعامة
ما يخرّب من الوقف يمكن فيه هذا .

ومع هذا فقد جوزوا بيعه والتعويض بثمنه : لان ذلك أصلح لأهل
الوقف : لا للضرورة ، ولا لتعطّل الانتفاع بالكلية : فان هذا لا يكاد ينفع
وما لا ينتفع به لا يشتريه أحد ؛ لكن قد يتعذر أن لا يحصل مستأجر ، ويحصل
مشتري ؛ ولكن جواز بيع الوقف إذا خرب ليس مشروطا بأن لا يوجد مستأجر
بل يباع ويعوض عنه إذا كان ذلك أصلح من الأيجار ؛ فانه إذا أكرت
الأرض مجردة كان كراها قليلا . وكذلك إذا استسلمت الأجرة للعمارة قلت
المنفعة ، فانهم لا يتفعمون بها مدة استيفاء المنفعة المقابلة لما عمر به ؛ وانما ينتفعون
بها بعد ذلك : ولكن الأجرة المسلفة تكون قليلة ، ففي هذا قلت
منفعة الوقف .

فتبين أن المسوغ للبيع والتعويض نقص المنفعة : لكون العوض أصلح
وأأنفع ؛ ليس المسوغ تعطيل النفع بالكلية . ولو قدر التعطيل لم يكن ذلك
من الضرورات التي تبيح المحرمات ، وكما جوز للحاجة لا للضرورة كتجلي
النساء بالذهب والحرير ، والتداوى بالذهب والحرير ، فانما أبيح لكمال

الانتفاع : لأجل الضرورة التي تبيح الميتة ونحوها : وانما الحاجة في هذا تكميل الانتفاع : فان المنفعة الناقصة يحصل معها عوز يدعوها الى كمالها . فهذه هي الحاجة في مثل هذا . وأما الضرورة التي يحصل بعدمها حصول موت أو مرض أو العجز عن الواجبات كالضرورة المعتبرة في أكل الميتة فذلك الضرورة المعتبرة في أكل الميتة لا تعتبر في مثل هذا . والله أعلم .

ولهذا جوز طائفة من الأصحاب هذا الموضع ؛ يبنوا أنه عند التعطيل بالكلية ينتهي الوقف ؛ وانما الكلام إذا بقي منه ما ينتفع به . ومن هؤلاء أبو عبد الله بن تيمية قال في « ترغيب القاصد » : الحكم الخامس إذا تعطل الوقف فله أحوال

أحدها أن ينعدم بالكلية ؛ كالفرس إذا مات ، فقد انتهت الوقفية .

الثانية : أن يبقى منه بقية متمولة : كالشجرة إذا عطبت ، والفرس إذا أتعجب . والمسجد إذا خرب ، فان ذلك يباع ويصرف في تحصيل مثله ، أو في شقيص من مثله .

الثالثة حصر المسجد إذا بليت ، وجذوعه إذا تكسرت وتحطمت ، فانه يباع ويصرف في مصالح المسجد ، وكذلك إذا أشرفت جذوعه على التكسير أو داره على الانهدام ، وعلم أنه لو أخر لخرج عن أن ينتفع به فانه يباع .

قال أحمد رحمه الله تعالى في رواية أبي داود : إذا كان في المسجد خشبات لها قيمة ، وقد تشعثت جاز بيعها وصرف ثمنها عليه .

الرابعة إذا خرب المسجد ، وآلته تصلح لمسجد آخر يحتاج إلى مثلها فإنها تحول إليه وأما الأرض فتباع . هذا إذا لم يتمكن عمارته بثمن بعض آله والا يبيع ذلك وعمر به . نص عليه .

الخامسة إذا ضاق المسجد بأهله ، أو تفرق الناس عنه ، لخراب المحلة ، فإنه يباع ويصرف ثمنه في إنشاء مسجد آخر : أو في شقص في مسجد .

فقد بين من قال هذا : أنه لا يمكن بيعه مع تعطل المنفعة بالكلية ؛ بل إذا أبقى منه ما ينتفع به ، وحينئذ فالمقصود التعويض عنه بما هو أنفع لأهل الوقف منه ؛ ولم يشترط أحد من الأصحاب تعذر إجارة العرصة ، مع العلم بأنه في غالب الأحوال يمكن إجارة العرصة : لكن يحصل لأهل الوقف منها أقل مما كان يحصل لو كان معمورا ، وإذا بيعت فقد يشتري بثمنها ما تكون أجرته أنفع لهم ؛ لأن العرصة يشتريها من يعمرها لنفسه فينتفع بها ملكا ، ويرغب فيها لذلك ويشتري بثمنها ما تكون غلته أنفع من غلة العرصة . فهذا محل الجواز الذي اتفق الأصحاب عليه . وحقيقته تعود إلى أنهم عوضوا أهل الوقف عنه بما هو أنفع لهم منه

فإن قيل : فلفظ الخرقى : وإذا خرب الوقف ولم يرد شيئا يبيع واشتري
بشئنه ما يرد على أهل الوقف . قيل : هذا اللفظ إما أن يراد به أنه لم يرد شيئا مما كان
يرده لما كان معمورا : مثل دور ، وحوانيت خربت ؛ فإنها لو تشعشت ردت
بعض ما كانت ترده مع كمال العمارة ؛ بخلاف ما إذا خربت بالكلية فإنها
لا ترد شيئا من ذلك . وأما أن يراد به : لا ترد شيئا . لتعطيل نفعه من
جميع الوجوه . فإن كانت مراده هو الأول وهو الظاهر الذى
يليق أن يحمل عليه كلامه — فهو مطابق لما قلناه ؛ ولهذا قال يبيع .
ولو تعطل نفعه من كل الجهات لم يجز بيعه . وإن كان مراده أنه
تعطل على أهل الوقف انتفاعهم به من كل وجه ؛ لتعذر اجارة العرصة مع
إمكان انتفاع غيرهم بها ؛ كما قال أحمد فى العبد ؛ فإن أراد هذه الصورة كان
منطوق كلامه موافقا لما تقدم ؛ ولكن مفهومه يقتضى أنه إذا أمكن أهل
الوقف أن يؤجروه بأقل أجرة لم يجز بيعه . وهذا غايته أن يكون قولا فى
المذهب ؛ لكن نصوص أحمد تخالف ذلك فى بيع المسجد والفرس الجيس
وغيرهما ؛ كما قد ذكر المسجد . وأما الفرس الجيس إذا عطب فإن الذى يشتريه
قد يشتريه ليركبه أو يديره فى الرحى ، ويمكن أهل الجهاد أن ينتفعوا به فى مثل
ذلك : مثل الحمل عليه ، واستعماله فى الرحى واجارته وانتفاعهم بأجرته ؛ ولكن
المنفعة المقصودة لجسسه وهى الجهاد عليه تعطلت ، ولم يتعطل انتفاعهم به
بكل وجه .

فصل

وإذا كان يجوز في ظاهر مذهبه في المسجد الموقوف الذي يوقف للانتفاع بعينه ، وعينه محترمة شرعاً : يجوز أن يبدل به غيره للمصلحة — لكون البديل أنفع وأصلح ؛ وإن لم تعطل منفعته بالكلية ، ويعود الأول طلقاً ؛ مع أنه مع تعطل نفعه بالكلية : هل يجوز بيعه ؟ عنه فيه روايتان — فلأن يجوز الإبدال بالأصلح والأأنفع فيما يوقف للاستغلال أولى وأحرى : فإنه عنده يجوز بيع ما يوقف للاستغلال للحاجة قولاً واحداً ، وفي بيع المسجد للحاجة روايتان .

فإذا جوز على ظاهر مذهبه أن يجعل المسجد الأول طلقاً ، ويوقف مسجد بدله للمصلحة ، وإن لم تعطل منفعة الأول : فلأن يجوز أن يجعل الموقوف للاستغلال طلقاً ويوقف بدله أصلح منه وإن لم تعطل منفعة الأول أخرى : فإن بيع الوقف المستغل أولى من بيع المسجد ، وإبداله أولى من إبدال المسجد لأن المسجد تحترم عينه شرعاً . ويقصد الانتفاع بعينه : فلا يجوز إجارته ولا المعاوضة عن منفعته : بخلاف وقف الاستغلال ؛ فإنه يجوز إجارته والمعاوضة عن نفعه ؛ وليس المقصود أن يستوفي الموقوف عليه منفعته بنفسه كما يقصد مثل ذلك في المسجد ، ولا له حرمة شرعية لحق الله تعالى كما للمسجد .

وأيضاً فالوقف لله فيه شبه من التحرير ، وشبه من التملك ، وهو أشبه بأمر الولد عند من يمنع نقل الملك فيها : فإن الوقف من جهة كونه لا يبيعه أحد يملك ثمنه ، ولا يهبه ، ولا يورث عنه : يشبه التحرير ، والاعتاق . ومن جهة أنه يقبل المعارضة بأن يأخذ عوضه فيشتري به ما يقوم مقامه : يشبه التملك : فإنه إذا أتلّف ضمن بالبدل واشترى بثمنه ما يقوم مقامه عند عامة العلماء ، بخلاف المعتق ؛ فإنه صار حراً لا يقبل المعاوضة . فالبيع الثابت في الطلق لا يثبت في الوقف بحال ، وهو أن يبيعه المالك ، أو وليه أو وكيله ، ويملك عوضه : من غير بدل يقوم مقامه . وهذا هو البيع الذي تقرر به الهبة والارث ، كما قال عمر بن الخطاب في وقفه : لا يباع ، ولا يوهب ، ولا يورث .

ويشبه هذا أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان — رضى الله عنهما — جعلاً الأرض المفتوحة عنوة فيثا للمسلمين : كأرض السواد وغيرها ، ولم يقسما شيئاً مما فتح عنوة . و [لما] كانوا يمنعون من شرائها ؛ لئلا يقر المسلم بالصغار — فإن الخراج كالجزية أو يبطل حق المسلمين — ظن بعض العلماء أنهم منعوا بيعها لكونها وقفاً ، والوقف لا يباع وزعموا أن ذلك يوجب أن مكة لا تباع لكونها فتحت عنوة . وهذا غلط ؛ فإن أرض الخراج المفتوحة عنوة المجمولة فيثاً توهب وتورث : فإنها تنتقل عن هي يده إلى وارثه ، ويهبها . وهذا ممنوع في الوقف . وإذا بيعت لمن يقوم فيها مقام البائع . ولم يغير شيئاً : فهذه المسألة تعلقت الأحكام الشرعية بأعيانها ، وما سواها تعلقت بجنسه : لا بعينه فيؤدى خراجها ، فلم يكن في ذلك ضرر على مستحقها ، ولا زال حقهم عنها

والوقف انما منع بيعه لئلا يبطل حق مستحقه . وهذه يجوز فيها ابدال شخص
بشخص بالاتفاق ، فسواء كان بطريق المعاوضة ، أو غيرها .

والمقصود هنا : ان الوقف فيه شوب التحرير والتملك : ولهذا اختلف الفقهاء في
الوقف على المعين : هل يفتقر الى قبوله ، كالهبة : أو لا يفتقر الى قبوله كالعتق ؟
على قولين مشهورين : بخلاف الوقف على جهة عامة كالمساجد . والوقف على
المعين أقرب الى التملك من وقف المساجد ونحوها مما يوقف على جهة عامة :
ووقف المساجد أشبه بالتحرير من غيرها : فانها خالصة لله عز وجل ، كما قال
تعالى : (وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احداً) وقال تعالى : (ما كان
للمشركين ان يعمروا مساجد الله شاهدين على انفسهم بالكفر أولئك
حبطت أعمالهم وفي النار هم خالدون : إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم
الآخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة ، ولم يخش إلا الله ، فعسى أولئك أن يكونوا
من المهتدين) والمساجد بيوت الله . كما أن العتيق صار حراً أى خالصاً لله .
« والتحرير » التخليص من الرق ، ومنه الطين الحر ، وهو الخالص . فالعتق
تخليص العبد لله .

ولهذا منع الشارع أن يجعل بعض مملوك حراً وبعضه رقيقاً . وقال : « ليس
لله شريك » فاذا اعتق بعضه عتق جميعه ، وفي الصحيحين عن ابن عمر عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال : « من أعتق شركاً له في عبد ، وكان له مال يبلغ ثمن العبد
قوم عليه قيمة عدل ، فأعطى شركاءه حصصهم . وعتق عليه العبد » وكذلك

في الصحيحين مثله من حديث أبي هريرة . فأوجب تكميل عتقه ؛ وإن كان ملكا لغيره ، والزم المعتق بأن يعطى شركاءه حصصهم من الثمن ؛ لتكميل عتق العبد لثلاث يكون لله شريك .

ومذهب الأئمة الأربعة وسائر الأمة وجوب تكميل العتق ؛ لكن الجمهور يقولون : إذا كان موسرا ألزم بالعوض ، كما في حديث ابن عمر وأبي هريرة ؛ وإن كان معسرا : فمنهم من قال بالسعاية : بأن يستسعى العبد ، وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين : أختارها أبو الخطاب . ومنهم من لا يقول بها ، وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد في الرواية الأخرى ، وأختارها أكثر أصحابه .

والمقصود أن المساجد أبلغ الموقوفات تحريرا وشها بالعتق ، وليس لأحد أن يعتاض عن منفعتها كما يجوز ذلك في غيرها ، كما أنه لا يملك أحد اعتق عبدا منفعه . ومع هذا فأحمد اتبع الصحابة في جواز إبدال المسجد بمسجد آخر وجعل المسجد الأول سوقا . وجوز إبدال الهدي والأضحية بخير منها مع أنها أيضا لله تعالى يجب ذبحها لله : فلا ن يجوز الإبدال في غيرها وهو أقرب إلى التملك أولى : فإن حقوق الآدميين تقبل من المعاوضة والبدل ما لا يقبلها حقوق الله تعالى ، ولا تمنع المعاوضة في حق الآدمي إلا أن يكون في ذلك ظلم لغيره ، أو يكون في ذلك حق لله ، أو يكون من حقوق الله : فإنه لا يجوز إبدال الصلوات والحج بعمل آخر : ولا القبلة

بقبلة أخرى ، ولا شهر رمضان بشهر آخر ، ولا وقت الحج ومكانه بوقت آخر ومكان آخر ؛ بل أهل الجاهلية لما ابتدعوا النسيء الذى يتضمن إبدال وقت الحج بوقت آخر قال الله تعالى : إنما النسيء زيادة فى الكفر ، ينضل به الذين كفروا . يحلونه عاماً ، ويحرمونه عاماً ؛ ليواطئوا عدة ما حرم الله ، فيحللوا ما حرم الله)

والمساجد الثلاثة التى بنتها الأنبياء - عليهم السلام - وشرع للناس السفر إليها ، ووجب السفر إليها بالنذر : لا يجوز إبدال عرصتها بغيرها ؛ بل يجوز الزيادة فيها ، وإبدال التأليف والبناء بغيره ، كما دلت عليه السنة ، وإجماع الصحابة ؛ بخلاف غيرها فإنه لا يعمى للنذر ؛ ولا يسافر إليه : فيجوز إبداله لمصلحة كما تقدم . والله اعلم .

ومما يبين ذلك أن الوقف على معين قد تنازع العلماء فيه هل هو ملك للموقوف عليه ؟ أو هو باق على ملك الواقف ؟ أو هو ملك لله تعالى ؟ على ثلاثة أقوال معروفة فى مذهب الشافعى وأحمد وغيرهما ، وأكثر أصحاب أحمد يختارون أنه ملك للموقوف عليه كلقاضى ، وابن عقيل . وأما المسجد ونحوه فليس ملكاً لمعين باتفاق المسلمين ؛ وإنما يقال : هو ملك لله . وقد يقال : هو ملك جماعة المسلمين . لأنهم المستحقون للانتفاع به ، فإذا جاز إبدال هذا بخير منه للمصلحة فالأول أولى ؛ أما بان يعوض عنها بالبدل ؛ وأما أن تباع ويشترى بثمنها البدل . والإبدال كما تقدم يبدل بجنسه بما هو انفع للموقوف عليه

فصل

قد نص أحمد على أبلغ من ذلك — وهو وقف ما لا ينتفع به الامع ابدال عينه — فقال أبو بكر عبد العزيز في « الشافى » : نقل الميموني عن أحمد : أن الدراهم إذا كانت موقوفة على اهل يته فقها الصدقة ، وإذا كانت على المساكين فليس فيها صدقة . قلت : رجل وقف الف درهم فى السبيل ؟ قال : إن كانت للمساكين فليس فيها شىء . قلت : فان وقفها فى الكراع والسلاح ؟ قال : هذه مسألة لبس واشتباه . قال ابو البركات : وظاهر هذا جواز وقف الأثمان لغرض القرض ، أو التنمية ، والتصدق بالربح ، كما قد حكينا عن مالك والأنصارى . قال : ومذهب مالك صحة وقف الأثمان للقرض . ذكره صاحب « التهذيب » وغيره فى الزكاة ، وأوجبوا فيها الزكاة كقولهم فى الماشية الموقوفة على الفقراء . وقال محمد بن عبدالله الأنصارى : يجوز وقف الدنانير : لأنه لا ينتفع بها إلا باستهلاك عينها ، وتدفع مضاربة ، ويصرف ربحها فى مصرف الوقف

ومعلوم ان القرض والقراض يذهب عينه ويقوم بدله مقامه ، وجعل المبدل به قائماً مقامه لمصلحة الوقف ، وان لم تكن الحاجة ضرورة الوقف لذلك . وهذه المسئلة فيها نزاع فى مذهب ، فكثير من اصحابه منعوا وقف الدراهم والدنانير : لما ذكره الخرقى ومن اتبعه ، ولم يذكروا عن أحمد نصاً بذلك ، ولم ينقله القاضى وغيره الا عن الخرقى وغيره .

وقد تأول القاضي رواية الميموني ، فقال : ولا يصح وقف الدراهم والدنانير على ما نقل الخرقى . قال : قال احمد في رواية : الميموني إذا وقف الف درهم في سبيل الله وللمساكين فلا زكاة فيها ، وإن وقفها في الكراع والسلاح فهي مسألة لبس . قال : ولم يرد بهذا وقف الدراهم ؛ وإنما أراد إذا أوصى بألف تنفق على أفراس في سبيل الله ، فتوقف في صحة هذه الوصية . قال أبو بكر : لأن نفقة الكراع والسلاح على من وقفه ، فكانه اشتبه عليه الى اين تصرف هذه الدراهم اذا كان نفقة الكراع والسلاح على اصحابه .

والأول أصح ؛ لأن المسئلة صريحة في انه وقف الألف ، لم يوص بها بعد موته ؛ لأنه لو وصى أن تنفق على خيل وقفها غيره جاز ذلك بلا نزاع ؛ كما لو وصى بما ينفق على مسجد بناء غيره . وقول القائل : ان نفقة الكراع والسلاح على من وقفه . ليس بمسلم في ظاهر المذهب ؛ بل ان شرط له الواقف نفقة وإلا كان من بيت المال ، كسائر ما يوقف للجهات العامة كالمساجد . وإذا تعذر من ينفق عليه بيع ، ولم يكن على الواقف الاتفاق عليه . واحمد توقف في وجوب الزكاة : لا في وقفها ؛ فانه إنما سئل عن ذلك ؛ لأن مذهبه أن الوقف إذا كان على جهة خاصة : كبنى فلان وجبت فيه الزكاة عنده في عينه . فلو وقف أربعين شاة على بنى فلان وجبت الزكاة في عينها في المنصوص عنه . وهو مذهب مالك . قال في رواية مهنا فيمن وقف أرضاً أو غنماً في سبيل الله : لا زكاة عليه ، ولا عشر : هذا في السبيل ؛ إنما يكون ذلك إذا جعله في قرابته

ولهذا قال أصحابه : هذا يدل على ملك الموقوف عليه لرقبة الوقف . وجعلوا ذلك إحدى الروايتين عنه . وفي مذهبه قول آخر : أنه لا زكاة في عين الوقف ؛ لقصور ذلك . واختاره القاضي في «المجرد» وابن عقيل ، وهو قول أكثر أصحاب الشافعي .

وأما ما وقفه على جهة عامة : كالجهاد ، والفقراء ، والمساكين ، فلا زكاة فيه في مذهبه ، ومذهب الشافعي . وأما مالك فيوجب فيه الزكاة . فتوقف أحمد فيما وقف في الكراع والسلاح ؛ لأن فيها اشتباها ؛ لأن الكراع والسلاح قد يعينه لقوم بعينهم : إما لأولاده ، أو غيرهم ؛ بخلاف ما هو عام لا يعتقبه التخصيص .

فصل

وقال في رواية بكر بن محمد فيمن وصى بفرس وسرج ولجام مفضض : يوقف في سبيل الله حبيس ، فهو على ما وقف وأوصى ، وإن بيع الفضة من السرج واللجام وجعل في وقف مثله فهو أحب إلي : لأن الفضة لا ينتفع بها ، ولعله يشتري بتلك الفضة سرج ولجام ، فيكون أنفع للمسلمين . ف قيل له : تباع الفضة ، وتصرف في نفقة الفرس ؟ قال : لا . وهذا مما ذكره الخلال وصاحبه أبو بكر عبد العزيز والقاضي وأبو محمد المقدسي وغيرهم . فقد صرح أحمد بأن الفرس واللجام المفضض هو على ما وقف وأوصى ، وأنه إن بيعت الفضة من السرج واللجام وجعل في وقف مثله فهو أحب إليه . قال : لأن الفضة لا ينتفع بها ، ولعله يشتري بتلك الفضة سرج ولجام فيكون أنفع للمسلمين . نخير بين إبقاء الحلية الموقوفة وقفًا وبين

أن تباع ويشترى بثمنها ما هو أنفع للمسلمين من سرج وجام . وهذا يبين
أفضل الأمرين .

وقوله : لأن الفضة لا ينتفع بها . لم يرد به أنه لا منفعة بها بحال ؛ فإن التحلى
منفعة مباحة . ويجوز استئجار من يصوغ الحلية المباحة ، ولو أتلّف متلف الصياغة
المباحة ضمن ذلك ، وقد نص أحمد على ذلك ، ولو لم يكن منفعة لم يصح الاستئجار
عليها ، ولا ضمنت بالاتلاف ؛ بل أراد نفي كمال المنفعة ، كما يقال هذا لا ينفع . يراد
أنه لا ينفع منفعة تامة . ويدل على ذلك قوله : ويشترى بثمنها ما هو أنفع
للمسلمين . فدل على أن كلاهما سائغ ، والثاني أنفع ؛ لأنه لو لم تكن فيه منفعة
بحال لم يصح وقفه ؛ فإن وقف ما لا ينتفع به لا يجوز ، وهذا يبين أن أفضل
الأمرين أن يباع الوقف ، ويبدل بما هو أنفع منه للموقوف عليه ، وإن ذلك
أفضل من إبقائه وقفا ؛ لأنه أصلح للموقوف عليه ، ولم يوجب الإبدال .

وقوله : فهو على ما وقف ، وأوصى . يقتضى أن هذا حكم ما وقفه وما وصى
بوقفه ؛ وإن كانت المسئلة التي سئل عنها هي فيمن وصى بوقفه ، ومعلوم أنه يجب
اتباع شرطه فيما وصى بوقفه ؛ كما يجب فيما وقفه ، كما يجب اتباع كلامه فيما وصى
بعتقه ؛ كما يجب ذلك فيما أعتقه ؛ وإنه لا يجوز أن يوقف ويعتق غير ما أوصى
بوقفه وعتقه ؛ كما لا يجوز أن يجعل الموقوف والمعتق غير ما وقفه وأعتقه . فجواز
الإبدال في أحدهما كجوازه في الآخر . وقد علل استحبابه للإبدال بمجرد كون
البديل أنفع للمسلمين من الزينة .

ونظير هذا إذا وقف ما هو مزين بنقوش ورخام وخشب وغير ذلك مما يكون ثمنه مرتفعاً لزينته ؛ فإنه يباع . ويشترى بثمنه ما هو أنفع لأهل الوقف . فالاعتبار بما هو أنفع لأهل الوقف : وقد تكون تلك الفضة أنفع لمشتريها ، وهذا لأن انتفاع المالك غير انتفاع أهل الوقف ؛ ولهذا يباع الوقف الخرب لتعطل نفعة ؛ ومعلوم أن مالا نفع فيه لا يجوز بيعه ؛ لكن تعطل نفعة على أهل الوقف ، ولم يتعطل على المالك ؛ لأن أهل الوقف مقصودهم الاستغلال أو السكنى . وهذا يتعذر في الخراب ، والمالك يشتريه فيعمره بماله .

وقد اختلف مذهب أحمد في مثل هذه الحلية . على قولين ، كحلية الخوذة والجوشن ، وحمائل السيف ، ونحو ذلك من لباس الجهاد ؛ فإن لباس خيل الجهاد كلباس المجاهدين . وهذه الرواية تدل على جواز تحلية لباس الخيل بالفضة : كالسرج واللجام ؛ فإنه يجوز وقف ذلك . وجعل يبعه وصرف ثمنه في وقف مثله أحب إليه ؛ ولو لم يبح ذلك لم يخير بين هذا وهذا . وقال القاضي في « المجرد » ظاهر هذا أنه أ بطل الوقف في الفضة التي على اللجام والسرج ؛ لأن الانتفاع بذلك محرم ؛ وليس كذلك الحلي الذي استعماله مباح ، وأجاز صرف ذلك في جنس ما وقفه من السروج واللجم ، ومنع من صرفه في نفقة الفرس ؛ لأنه ليس من جنس الوقف .

والقاضي بنى هذا على أن هذه الحلية محرمة . وأنه إذا وقف ما يحرم الانتفاع به فإنه يباع ويشترى به ما يباح الانتفاع به . فيوقف على تلك الجهة . ومعلوم أنه لو لا أن مقتضى عقد الوقف جواز الإبدال للمصلحة لم يحز هذا . كما أنه في البيع

والنكاح لما لم يكن مقتضى العقد جواز الإبدال لم يصح بيع ما لا يحل الانتفاع به .
ولا نكاح من محرم وطؤها . وهذا يشبه ما لو أهدى ما لا يجوز أن يكون هديا ؛
فانه يشتري بثمنه ما يكون هديا . وكذلك في الأضحية .

وكلام أحمد يدل على الطريقة الأولى ؛ لا على الثانية . وهى طريقة أبى محمد
وغیره من أصحاب أحمد ، قال أبو محمد : أباح أحمد أن يشتري بفضة السرج واللجام
سرجا ولجاما ؛ لأنه صرف لهما في جنس ما كانت عليه ، حيث لم ينتفع بهما فيه .
فأشبهه الفرس الحبيس إذا عطب فلم ينتفع به في الجهاد جاز بيعه وصرف ثمنه في
مثله . قال : ولم يحز اتفاقها على الفرس ، لأنه صرف لها إلى غير جهتها .

وأبو محمد جعل ذلك من باب تعطل النفع بالكلية ، كعطب الفرس ، وخراب
الوقف ؛ بناء على أصله ؛ فانه لا يجوز بيعه إلا اذا تعطل نفعه بالكلية ، كما تقدم ،
ويدل على أن وقف الحلية صحيح ، وهو قول الخرقى والقاضى . وغيرهما . والقاضى
يجعل المذهب قولاً واحداً في صحة وقفه .

وأما أبو الخطاب وغيره فيجعلون في المسئلة خلافا ؛ بل ويذكرون النصوص
أنه لا يصح . بحسب ما بلغهم من نفيه . قال القاضى : فان وقف الحلي على الاعارة
واللبس ؟ فقال في رواية الأثرم ، وحنبل : لا يصح ، وأنكر الحديث الذى
يروى عن أم سامة في وقفه . قال القاضى : وظاهر ما نقله الخرقى جواز وقفه ؛
لأنه يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه . وقوله : لا يصح . يعنى لا يصح الحديث

فيه : ولم يقصد لا يصح الوقف فيه . وقال أبو الخطاب : وأما وقف الحلي على الاعارة واللبس فجائز على ظاهر ما نقله الخرقى . ونقل عنه الأثرم وحنبل : أنه لا يصح .

وتجوز له لو وقف السرج والجام المفضض يوافق ما ذكره الخرقى ؛
لكن إبداله بما هو أنفع لأهل الوقف أفضل عنده أن يشتري بالحلية
سرج وجام .

فصل

ونصوص أحمد في غير موضع واختيار جمهور أصحابه جواز إبدال
« الهدي ، والأضحية » بخير منها . قال أحمد في رواية أبي طالب في الرجل
يشتري الأضحية يسميها للأضحية ؟ يبدلها بما هو خير منها ؛ لا يبدلها بما هو
دونها . فقل له : فإن أبدلها بما هو خير منها يبيعها ؟ قال نعم . قال القاضي :
وقد أطلق القول في رواية صالح وابن منصور وعبد الله بجواز أن تبدل الأضحية
بما هو خير منها . قال : ورأيت في مسائل الفضل بن زياد : إذا سماها لا يبيعها
إلا لمن يريد أن يضحي بها .

وهاتان الروايتان عنه كالروايتين عنه في المسجد : هل يباع أو تنقل
آلته لخير منه ؟ كذلك هنا : منع في إحدى الروايتين أن يأخذ عنها بدلا

إلا إذا كانت يضحي بها ؛ لتعلق حرمة التضحية بعينها . وقال
الخرقي : ويجوز أن تبدل الأضحية إذا أوجبها بخير منها . وقال القاضي
أبو يعلى في : « التعليق » إذا أوجب بدنة جازيها ؛ وعليه بدنة مكانها ؛
فإن لم يوجب مكانها حتى زادت في بدن أو شعر أو ولدت كان عليه مثلها زائدة
ومثل ولدها ، ولو أوجب مكانها قبل الزيادة والولد لم يكن عليه شيء من الزيادة .

ولم أعلم في أصحاب أحمد من خالف في هذا ؛ إلا أبا الخطاب ؛ فإنه أختار أنه
لا يجوز ابدالها . وقال : إذا نذر أضحية وعينها زال ملكه عنها ؛ ولم يجز أن
يتصرف فيها ببيع ولا ابدال ؛ وكذلك إذا نذر عتق عبد معين أو دراهم معينة .
وقال هذا قياس المذهب عندي ؛ لأن التعيين يجري مجرى النص في النذر الذي
لا يلحقه الفسخ ؛ لأن أحمد قد نص في رواية صالح وإبراهيم بن الحارث فيمن
نذر أضحية بعينها فأعورت أو أصابها عيب : تجزيه ، ولو كانت في ملكه
لم تجزه ، ووجب عليه صحيحة ؛ كما لو نذر أضحية مطلقة . قال : وكذلك
نص في رواية حنبل في الهدي إذا عطب في الحرم : فقد أجزأ عنه ؛ ولو كان
في ملكه لم يجزه ؛ ووجب بدله . وغير ذلك من المسائل . فدل على ما قلت .

وأبو الخطاب بنى ذلك على أن ملكه زال عنها ؛ فلا يجوز ابدال بعد زوال
الملك ، وهو قول أصحاب مالك . والشافعي وأبو حنيفة يجوزون ابدالها
بخير منها . وبنى أصحابه ذلك هم والقاضي أبو يعلى وموافقوه على أن ملكه
لم يزل عنها . والنزاع بين الطائفتين في هذا الأصل . وأحمد وفقهاء أصحابه

لا يحتاجون أن يبنوا على هذا الأصل . وقال أبو الخطاب : هذا هو القياس في النذر ؛ انه إذا نذر الصلاة في مسجد بعينه لزمه ؛ وانما تركناه للشرع ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد » ف قيل له : فلو نذر الصلاة في المسجد الأقصى جاز له الصلاة في المسجد الحرام ؟ فقال : ان لم يصح الخبر بذلك لم نسلم على هذه الرواية .

وهذا الذي قاله أبو الخطاب كما أنه خلاف نصوص أحمد وجمهور أصحابه فهو خلاف سائر أصوله ؛ فان جواز الابدال عند أحمد لا يقتصر إلى كون ذلك في ملكه ؛ بل ولا تأثير لذلك في جواز الابدال ؛ فانه لو نذر عتق عبد فعينه لم يجز ابداله بلا ريب ، وان لم يخرج عن ملكه ؛ بل ويقول : خرجت الاضحية عن ملكه ؛ ويجوز ابدالها بخير منها ؛ كما تقول مثل ذلك في المساجد ، وكما تقول بجواز الابدال في المندورات ؛ لان الذبح عبادة لله ، وذبح الأفضل أحب إلى الله تعالى ، فكان هذا كابدال المندور بخير منه ، وذلك خير لأهل الحرم ؛ بخلاف العتق ؛ فان مستحقه هو العبد فبطل حقه بالابدال .

والنزاع في كون الاضحية المعينة بالنذر ثابتة على ملكه أو خارجة عن ملكه إلى الله يشبه النزاع في الوقف على الجهة العامة . والمشهور في مذهب أحمد والجمهور في ذلك أنها ملك لله . وقد يقال : لجماعة المسلمين ، والمتصرف فيه بالتحويل هم المسلمون المستحقون للاتفاق به ، فيتصرفون فيه بحكم الولاية ؛ لا بحكم الملك

وكذلك الهدي والأضحية المعين بالنذر إذا قيل إنه يخرج عن ملك صاحبه ؛
فإن له ولاية التصرف فيه بالذبح والتفريق ، فكذلك له ولاية التصرف فيه
بالإبدال ، كما لو أتلفه متلف فانه كان يأخذ ثمنه يشتري به بدله ، وإن لم يكن مالكا
له . فكونه خارجا عن ملكه لا يناقض جواز تصرفه فيه بولاية شرعية .

وقول القائل : يملكه صاحبه أولا يملكه . في ذلك وفي نظائره ؟
كقوله : العبد يملك أولا يملك ، وأهل الحرب هل يملكون أموال المسلمين
أولا يملكونها ، والموقوف عليه هل يملك الوقف أولا يملكه ؟ إنما نشأ فيها النزاع
بسبب ظن كون الملك جنسا واحداً تتماثل أنواعه ؛ وليس الأمر كذلك ؛ بل
الملك هو القدرة الشرعية ، والشارع قد يأذن للإنسان في تصرف دون تصرف ،
ويملكه ذلك التصرف دون هذا ، فيكون مالكا ملكا خاصا ؛ ليس هو مثل
ملك الوارث ؛ ولا ملك الوارث كملك المشتري من كل وجه ؛ بل قد يفترقان .
وكذلك ملك النهب والغنائم ونحوهما قد خالف ملك المبتاع والوارث .

فقول القائل : انه يملك الأضحية المعينة . ان أراد انه يملكها كما يملك
المبتاع ؛ بحيث يبيعها ويأخذ ثمنها لنفسه ويهبها لمن يشاء وتورث عنه ملكا فليس
الأمر كذلك . وكذلك إن أراد بخروجها عن ملكه انه انقطع تصرفه فيها
كما ينقطع التصرف بالرق أو البيع فليس الأمر كذلك ؛ بل له فيها ملك
خاص ، وهو ملكه أن يحفظها ، ويذبحها ، ويقسم لحمها ، ويهدي ، ويتصدق ،
ويأكل . وهذا الذي يملكه من أضحيته لا يملكه من أضحيته غيره .

فصل

والدليل على ذلك وجوه

أحدها : ما ثبت في الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لولا أن قومك حديثوا عهد بجاهلية لنقضت الكعبة ، ولألصقتها بالأرض ، ولجعلت لها بايين : بابا يدخل الناس منه ، وبابا يخرجون منه » ، وعلوم أن الكعبة أفضل وقف على وجه الأرض ، ولو كان تغييرها وإبدالها بما وصفه صلى الله عليه وسلم واجبا لم يتركه ، فعلم أنه كان جائزا ، وأنه كان أصلح لولا ما ذكره من حدثان عهد قريش بالاسلام . وهذا فيه تبديل بنائها ببناء آخر . فعلم أن هذا جائز في الجملة ؟ وتبديل التأليف بتأليف آخر هو أحد أنواع الإبدال .

وأیضا فقد ثبت أن عمر وعثمان غيرا بناء مسجد النبي صلى الله عليه وسلم : أما عمر فبناه بنظير بنائه الأول باللبن والجذوع ، وأما عثمان فبناه بمادة أعلى من تلك كالساج . وبكل حال فاللبن والجذوع التي كانت وقفا أبدلها الخلفاء الراشدون بغيرها . وهذا من أعظم ما يشتهر من القضايا ولم ينكره منكر . ولا فرق بين إبدال البناء ببناء ، وإبدال العرصة بعرصة : إذا اقتضت المصلحة ذلك ؛ ولهذا أبدل عمر بن الخطاب مسجد الكوفة بمسجد آخر : أبدل نفس العرصة ،

وصارت العرصة الأولى سوقاً للتمارين . فصارت العرصة سوقاً بعد أن كانت مسجداً . وهذا أبلغ ما يكون في إبدال الوقف للمصلحة . وأيضاً فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جوز إبدال المندور بخير منه . ففي المسند مسند أحمد وسنن أبي داود ، قال أبو داود : ثنا موسى بن اسماعيل ، ثنا حماد يعني ابن سلمة ، أنا حبيب المعلم ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن جابر بن عبد الله ، أن رجلاً قام يوم الفتح فقال يا رسول الله : إني نذرت أن فتح الله عز وجل عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس ، قال أبو سلمة : مرة ركعتين ، قال : « صلها هنا » ثم أعاد عليه ، فقال : « صلها هنا » ثم أعاد عليه ؛ قال : « فشأنك إذا » قال أبو داود : وروى نحوه عن عبد الرحمن بن عوف ، عن النبي صلى الله عليه وسلم .

ولهذا في السنن طريق ثالث رواه أحمد وأبو داود . عن طائفة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، قال أبو داود : ثنا (١) بن خالد . ثنا أبو عاصم ، وثنا عباس العمري ، ثنا روح ، عن ابن جريج ، أنا يوسف بن الحكم بن أبي سفيان : أنه سمع حفص بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف ، عن رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الخبر ، زاد فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « والذي بعث محمداً بالحق لو صليت ها هنا لأجزأ عنك صلاة في بيت المقدس » قال أبو داود رواه الأنصار ، عن ابن جريج . قال حفص بن عمر بن حنيفة : وقال عمر : أخبراه عن عبد الرحمن بن عوف ، عن رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم .

(١) ياض بالأصل

وفى المسند وصحيح مسلم عن ابن عباس رضى الله عنهما أن امرأة شكت شكوى ، فقالت : إن شفى الله فلا أخرجن فلا صلين فى بيت المقدس ، فبرأت ثم تجهزت تريد الخروج ، فجاءت ميمونة تسلم عليها ، وأخبرتها بذلك ، فقالت إجلسي وكلّي ما صنعت ، وصلى فى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فأنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « صلاة فيه أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد الا مسجد الكعبة » .

وهذا مذهب عامة العلماء كالشافعى ، وأحمد بن حنبل ، وغيرهما ، وأبى يوسف صاحب أبى حنيفة ، وأبن المنذر ، وغيرهم : قالوا : اذا نذر أن يصلي فى بيت المقدس اجزأه الصلاة فى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ، وان نذر الصلاة فى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم اجزأه الصلاة فى المسجد الحرام ، وان نذر الصلاة فى المسجد الحرام لم تجزه الصلاة فى غيره عند الأكثرين ، وهو مذهب ابن المسيب ، ومالك ، والشافعى فى أصح قوايه ، ومذهب أبى يوسف صاحب أبى حنيفة . وحكى عن أبى حنيفة : لا يتعين شيء للصلاة ؛ بخلاف ما لو نذر أن يأتى المسجد الحرام لحج أو عمرة ؛ فان هذا يلزمه بلا نزاع . وأبو حنيفة بنى هذا على أصله ؛ وهو أنه لا يجب بالنذر الا ما كان من جنسه واجب بالشرع .

وأما مالك وأحمد والشافعى فى ظاهر مذهبه فيوجبون بالنذر ما كان طاعة ؛ وأن لم يكن جنسه واجبا بالشرع ، كما ثبت فى صحيح البخارى عن عائشة

- رضى الله عنها - عن النبي صلى الله عليه وسلم : انه قال : « من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه » . والنبي صلى الله عليه وسلم قال : « صل ها هنا » وقال : « لو صليت هنا لأجزأ عنك صلاة - أو كل صلاة - في بيت المقدس » فخص الأمر بالصلاة في المسجد الحرام ، ولم يقل : صل حيث شئت ، وقال : « لو صليت ها هنا لأجزأ عنك صلاة في بيت المقدس » فجعل المجزئ عنه الصلاة في المسجد الأفضل ؛ لا في كل مكان . فدل هذا على أنه لم ينقله الى البدل إلا لفضله ؛ لا لكون الصلاة لم تتبين .

وقد ثبت عنه في الصحيح تفضيل مسجده والمسجد الحرام على المسجد الأقصى ، وفي السنن والمسند تفضيل المسجد الحرام على مسجده ، وثبت عنه في الصحيحين من حديث أبي هريرة وأبي سعيد أنه قال : « لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ، والمسجد الأقصى ، ومسجدي هذا » وفي لفظ لمسلم : « انما يسافر الى ثلاثة مساجد » . فدل ذلك على أن السفر الى هذه الثلاثة بر وقربة وعمل صالح ؛ ولهذا أذن له النبي صلى الله عليه وسلم أن يذهب الى الأقصى ، مع أمره له أن يصلي في المسجد الحرام ، واخباره أن ذلك يجزيه فدل ذلك على أنه أمر ندب ، وأنه خير بين أن يفعل عين المندور ، وان يفعل ما هو أفضل منه .

ومعلوم أن النذريوجب عليه ما نذره الله تعالى من الطاعة ؛ لقوله : « من نذر أن يطيع الله فليطعه » . وهو أمر أوجبه هو على نفسه ، لم يجب بالشرع ابتداء

ثم ان الشارع بين أن البذل الأفضل يقوم مقام هذا ، والأضحية والهدي المعين وجوبه من جنس وجوب النذر المعين . فدل ذلك على أن ابداله بخير منه أفضل من ذبحه بعينه : كالواجب بالشرع في الذمة ؛ كما لو وجب عليه بنت مخاض فأدى بنت لبون ؛ أو وجب عليه بنت لبون فأدى حقة ، وفي ذلك حديث في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم : يبين أنه إذا أدى أفضل مما وجب عليه أجزأه رواه أبو داود في السنن وغيره .

قال أبو داود : ثنا محمد بن منصور ، ثنا يعقوب بن ابراهيم ، ثنا أبي ، عن ابن اسحاق ، حدثني عبد الله بن أبي بكر ، عن يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن ابن سعد بن زرارة ، عن عمارة بن عمرو بن حزم ، عن أبي بن كعب قال : بعثني النبي صلى الله عليه وسلم مصدقا ، فررت برجل فلما جمع لي ماله لم أجد عليه فيه الا بنت مخاض ، فقلت له أد بنت مخاض ؛ فانها صدقتك . فقال : ذاك مالا لبن فيه ولا ظهر ؛ ولكن هذه ناقة فتية عظيمة سمينة نخذها . فقلت له : ما أنا بأخذ مالم أومر به ، وهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم منك قريب ، فان أحيت أن تأتيه فتعرض عليه ما عرضت علي فأفعل ، فان قبله منك قبلته ، وان رده عليك رددته . قال . فاني فاعل ، فخرج معي وخرج بالناقة التي عرض علي حتى قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال يا نبي الله ! أتاني رسولك ليأخذ من صدقة مالي ، وإيم الله ما قام في مالي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا رسوله قط قبله ، فجمعت له مالي ، فزعم أن ما علي الا بنت مخاض ، وذلك

ما لا لبن فيه ولا ظهر ، وقد عرضت عليه ناقة فتية عظيمة ليأخذها فأبى علي ،
وها هي هذه قد جئتكم بها يا رسول الله . خذها ، فقال له رسول الله صلى الله عليه
وسلم : « ذلك الذي عليك ، فان تطوعت بخير آجرك الله فيه ، وقبلناه منك »
قال : فها هي ذه يا رسول الله ! قد جئتكم بها ، فخذها ، قال : « فأمر رسول الله
صلى الله عليه وسلم بقبضها ، ودعاه في ماله بالبركة »

وما في هذا الحديث من أجزاء سن أعلا من الواجب مذهب عامة أهل
العلم الفقهاء المشهورين وغيرهم . فقد ثبت أن ابدال الواجب بخير منه جائز
بل يستحب فيما وجب بإيجاب الشرع وبإيجاب العبد . ولا فرق بين الواجب
في الذمة وما أوجبه معينا ؛ فاعنا وجب في الذمة وان كان مطلقا من وجه فانه
مخصوص متميز عن غيره ؛ ولهذا لم يكن له ابداله بدونه بلا ريب .

وعلى هذا فلو نذر أن يقف شيئا فوقف خيرا منه كان أفضل ، فلو نذر
أن يبني لله مسجدا وصفه ، أو يقف وقفا وصفه . فبنى مسجدا خيرا منه ، ووقف
وقفا خيرا منه كان أفضل . ولو عينه ، فقال : لله علي أن أبني هذه الدار مسجداً
أو وقفها على الفقراء والمساكين . فبنى خيرا منها ، ووقف خيراً منها . كان أفضل ؛
كالذي نذر الصلاة بالمسجد الأقصى وصلى في المسجد الحرام ، أو كانت عليه
بنت مخاض فأدى خيراً منها .

وقد تنازع الفقهاء في الواجب المقدر إذا زاده : كصدقة الفطر إذا أخرج
أكثر من صاع . فجوزه أكثرهم ، وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة وأحمد

وغيرهم . وروي عن مالك كراهة ذلك . وأما الزيادة في الصفة فاتفقوا عليها
والصحيح جواز الأمرين ؛ لقوله تعالى : (وعلى الذين يطيقونه فدية طعام
مسكين ، فمن تطوع خيرا فهو خيرا ، وإن تصوموا خيرا لكم إن كنتم تعلمون)
وقد ثبت باتفاق أهل العلم — وهو في كتب الحديث الصحاح وغيرها وكتب
التفسير والفقه — أن الله لما أوجب رمضان كان المقيم خيرا بين الصوم وبين أن
يطعم كل يوم مسكينا . فكان الواجب هو إطعام المسكين ، وندب سبحانه إلى
إطعام أكثر من ذلك ، فقال تعالى : (وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين ،
فمن تطوع خيرا فهو له) ثم قال : (وإن تصوموا خيرا لكم) فلما كانوا مخيرين كانوا
على ثلاث درجات : أعلاها الصوم ، ويليها أن يطعم في كل يوم أكثر من
مسكين ، وأدناها أن يقتصر على إطعام مسكين . ثم إن الله حتم الصوم بعد
ذلك وأسقط التخير في الثلاثة .

فان قيل : ففي سنن أبي داود : ثنا عبدالله بن محمد العقيلي . ثنا محمد بن سلمة ،
عن أبي عبد الرحيم ، عن جهم بن الجارود ، عن سالم بن عبدالله ، عن أبيه : قال
أهدى عمر بن الخطاب رضي الله عنه : نجية ، فأعطى بها ثلاثمائة دينار ؛ فأتى النبي
صلى الله عليه وسلم ، فقال يا رسول الله ! أنى أهديت نجية فأعطيت بها ثلاثمائة
دينار أفأبيعها ، وأشتري بثمنها بدنا ؟ قال : « لا . انحرها إياها » فقدنهاه عن
بيعها وإن يشتري بثمنها بدنا ؟

قيل : هذه القضية - بتقدير صحتها - قضية معينة ؛ ليس فيها لفظ عام يقتضى
الانهي عن الابدال مطلقا ، ونحن لم نجوز الا بدل مطلقا . ولا يجوز له احد من أهل
العلم بدون الأصل ، وليس في هذا الحديث أن البدل كان خيرا من الأصل ؛ بل
ظاهره أنها كانت أفضل . فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
سئل : أى الرقاب أفضل ؟ فقال : « أغلاها ثمنا ، وأنفسها عند أهلها » وقد قال
تعالى : (ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب) وقد قيل : من تعظيمها
استحسانها واستئمانها والمغالات في أئمانها .

وهذه النجبة كانت نفيسة ؛ ولهذا بذل فيها ثمن كثير ، فكان إهدؤها
إلى الله أفضل من أن يهدى بثمنها عدد دونها ، والملك العظيم قد يهدى له فرس
نفسية فتكون أحب إليه من عدة أفراس بثمنها ، فالفضل ليس بكثرة العدد فقط ،
بل قد قال الله تعالى : (لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون) فما كان أحب إلى
المرء إذا تقرب به إلى الله تعالى كان أفضل له من غيره ؛ وإن استوفى القيمة ؛
فإن الهدية والأضحية عبادة بدنية ومالية ؛ ليست كالصدقة المحضة ؛ بل إذا ذبح
النفيس من ماله لله تعالى كان أحب إلى الله تعالى . قال بعض السلف : لا يهدي
أحدكم لله تعالى ما يستحي أن يهديه لكرمه . وقد قال تعالى : (ولا تيمموا الخبيث
منه تنفقون ، ولستم بأخذه إلا أن تنمضوا فيه) وقد قرب ابني آدم قربانا
فتقبل من أحدهما ولم ، يتقبل من الآخر . وقد ذكر أن سبب ذلك أن أحدهما قرب
نفيس ماله ، والآخر قرب الدون من ماله . والله أعلم .

وسئل شيخ الإسلام

عن الواقف والناذر يوقف شيئاً ؛ ثم يرى غيره أحظ للموقوف عليه منه هل يجوز إبداله ؛ كما في الاضحية ؟

فأجاب : وأما إبدال المنذور والموقوف بخير منه كما في إبدال الهدي : فهذا نوعان

أحدهما : أن الإبدال للحاجة مثل أن يتعطل فيباع ويشترى بثمنه ما يقوم مقامه : كالفرس الحبيس للغزو إذا لم يمكن الانتفاع به للغزو فإنه يباع ويشترى بثمنه ما يقوم مقامه ، والمسجد إذا خرب ما حوله فتنقل آله إلى مكان آخر . أو يباع ويشترى بثمنه ما يقوم مقامه : أو لا يمكن الانتفاع بالموقوف عليه من مقصود الواقف فيباع ويشترى بثمنه ما يقوم مقامه . وإذا خرب ولم تمكن عمارته فتباع العرصة ، ويشترى بثمنها ما يقوم مقامها : فهذا كله جائز ؛ فإن الأصل إذا لم يحصل به المقصود قام بدله مقامه . والثاني الإبدال لمصلحة راجحة : مثل أن يبدل الهدي بخير منه ، ومثل المسجد إذا بني بدله مسجد آخر أصلح لأهل البلد منه ، ويبيع الأول : فهذا ونحوه جائز عند أحمد وغيره من العلماء . واحتج أحمد بأن عمر بن الخطاب — رضى عنه — نقل مسجد الكوفة القديم إلى مكان آخر ؛ وصار الأول سوقاً للتجارين فهذا إبدال لعرصة المسجد .

وأما إبدال بنائه ببناء آخر ؛ فإن عمر وعثمان بنيا مسجد النبي صلى الله عليه وسلم بناء غير بنائه الأول وزادا فيه ؛ وكذلك المسجد الحرام فقد ثبت في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة : « لو لا أن قومك حديثو عهد بجاهلية لنقضت الكعبة ، ولا ألصقتها بالأرض ؛ وجعلت لها بابين بابا يدخل الناس منه ، وبابا يخرج الناس منه . فلو لا المعارض الراجح لكان النبي صلى الله عليه وسلم يغير بناء الكعبة . فيجوز تغيير بناء الوقف من صورة الى صورة ؛ لأجل المصلحة الراجحة .

وأما إبدال العرصة بعرصة أخرى : فهذا قد نص أحمد وغيره على جوازه اتباعا لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ حيث فعل ذلك عمر ، واشتهرت القضية ، ولم تنكر .

وأما ما وقف للغة إذا أبدل بخير منه : مثل أن يقف دارا ، أو حانوتا ، أو بستانا ، أو قرية يكون مغلا قليلا ، فيبدلها بما هو أنفع للوقف : فقد أجاز ذلك أبو ثور وغيره من العلماء : مثل أبي عبيد بن حرمويه ، قاضي مصر ، وحكم بذلك . وهو قياس قول أحمد في تبديل المسجد من عرصة الى عرصة للمصلحة ؛ بل إذا جاز أن يبدل المسجد بما ليس بمسجد للمصلحة بحيث يصير المسجد سوقا فلا أن يجوز إبدال المستغل بمستغل آخر أولى وأحرى . وهو قياس قوله في إبدال الهدى بخير منه . وقد نص على : أن المسجد اللاصق بأرض إذا رفعوه وبنوا تحته سقاية ، واختار ذلك الجيران : فعل ذلك . لكن من أصحابه من منع إبدال المسجد والهدى والأرض الموقوفة ، وهو قول الشافعي وغيره ؛ لكن النصوص والآثار والقياس تقتضي جواز الإبدال للمصلحة . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عمن أوقف وقفا على الفقراء . وهو من كروم يحصل لأصحابها ضرر به .
فهل يجوز أن يرجع فيه ويقف غيره ؟ وهل إذا فعل يكون الاثنان وقفا ؟

فأجاب إذا كان في ذلك ضرر على الجيران جاز أن يناقل عنه ما يقوم مقامه ،
ويعود الأول ملكا ، والثاني وقفا ، كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه في مسجد
الكوفة لما جعل مكانه مسجداً صار الأول سوقا للتجارين .

وسئل

عن حوض سبيل ، وعليه وقف اسطبل ، وقد باعه الناظر ، ولم يشتر بثمنه
شيئا من مدة ست سنين . فهل يجوز ذلك ؟

فأجاب: الحمد لله . أما بيعه بغير استبدال لما يقوم مقامه فلا ريب أنه لا يجوز .
وأما إذا باعه لتعطل نفقه واشترى بالثمن ما يقوم مقامه فهذا يجوز على الصحيح
في قولي العلماء ، وإن استبدال به خيرا منه مع وجود نفقه فقيه نزاع . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن قرية بها عدة مساجد ، بعضها قد خرب لا تقام الصلاة إلا في واحد منها ، ولها وقف عليها كلها : فهل تجب عمارة الخرب ، وإقامة الجماعة في مسجد ثان ؟ وهل يحل إغلاقها ؟

فأجاب : نعم ! تجب عمارة المسجد إلى إقامة الصلاة فيه . وكذلك ترتيب إمام في مسجد آخر يجب أن يفعل عند المصلحة والحاجة : ولا يحل إغلاق المساجد عما شرعت له . وأما عند قلة أهل البقعة واكتفائهم بمسجد واحد مثل أن يكونوا حوله فلا يجب تفريق شملهم في غير مسجدهم .

وسئل أيضاً

عن وقف على جماعة توفي بعضهم ، وله شقيق ، وولد ، وللعلماء في ذلك خلاف مستفيض في مثله : هل يخص الولد أم الأخ ؟ فشهد قوم أنه يخص الولد دون الأخ بمقتضى شرط الواقف ، مع عدم تحقيقهم الحد الموقوف ؛ بحيث أنهم غيروا بعض الحدود عما هي عليه : فهل يجوز لهم ذلك ؟ وهل للحاكم أن يحكم

بشهادتهم هذه من غير استفصال ؟ وما الحكم في مجموع السؤال ؟ أفوتونا مفصلاً
مأجورين . إن شاء الله تعالى

فأجاب الحمد لله . الشهادة في الوقف بالاستحقاق غير مقبولة ، وكذلك في
الارث من الأمور الاجتهادية ، كطهارة الماء ونجاسته ، ولكن الشاهد يشهد
بما يعلمه من الشروط ؛ ثم الحاكم يحكم في الشرط بموجب اجتهاده . والله أعلم .

عن وقف على رجل ؛ ثم على اولاده فاقسمه الفلاحون ؛ ثم تناقل
بعضهم حصته الى جانب حصة شريكه فهل تنسخ القسمة والمناقلة ؟

فأجاب : لاتصح قسمة رقبة الوقف الموقوف على جهة واحدة ؛ لكن
تصح قسمة المنافع ، وهي « المهايأة » . واذا كانت مطلقة لم تكن لازمة ؛ لاسيما
اذا تغير الموقوف فتجوز بغير هذه المهايأة .

وسئل

عن بيعة بقرية ، ولها وقف ، وانقرض النصارى بتلك القرية ، وأسلم من
بقي منهم فهل يجوز أن يتخذ مسجداً ؟

فأجاب . نعم ! إذا لم يبق من أهل الذمة الذين استحقوا تلك أحد جاز أن
يتخذ مسجداً ؛ لاسيما ان كانت بير الشام ، فانه فتح عنوة

وسئل رحمه الله

عن مسجد مجاور كنيسة مغلقة خراب ، سقط بعض جدرانها على باب المسجد ، وعلى رحابه التي يتوصل منها ، وزال بعض الجدار الذي انهدم ، وسقط على جدار المسجد ، ويخاف على المسامين من وقعها ، ومن يصلي بالمسجد ؟ واذا آلت كلها للخراب هل تهدم ؟

فأجاب : نعم اذا خيف تضرر المسجد وإيذاء المصلين فيه وجب إزالة ما يخاف من الضرر على المسجد وأهله . وإذا لم يزل إلا بالهدم هدمت ؛ بل قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا قبلتان بأرض ، ولا جزية على مسلم » وإذا كانت هذه في أرض فتحت عنوة وجب أن تزال ، ولا تترك مجاورة . والله اعلم .

وسئل رحمه الله

عن مسجد ليس له وقف ، ويجواره ساحة : هل يجوز أن تعمل سكناً للامام ؟ أفتونا ؟

فأجاب : يجوز ذلك والحالة هذه ؛ فإن الساحة ليست من المسجد ؛ كما ذكر . والله اعلم .

وسئل رحمه الله

عمن هو في مسجد يأكل وقفه . ولا يقوم بمصلحه . وللواقف أولاد محتاجين : فهل لهم تغييره ، وإقامة غيره ، وأخذ الفائض عن مصلحة المسجد ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا لم يقم بالواجب فإنه يغيره من له ولاية ذلك لمن يقوم بالواجب إذا لم يتب الأول ويلتزم بالواجب . وأما الفاضل عن مصلحة المسجد فيجوز صرفه في مساجد آخر ، وفي المستحقين للصدقة من أقارب الواقف وجيران المسجد .

وسئل رحمه الله

هل يجوز أن يبنى خارج المسجد من ريع الوقف مسكناً ليأوي فيه أهل المسجد الذين يقومون بمصلحه ؟

فأجاب : نعم . يجوز لهم أن يبنوا خارج المسجد من المساكن ما كان مصلحة لأهل الاستحقاق لريع الوقف القائمين بمصلحته .

وسئل رحمه الله

عن مسجد أعلاه طبقة ، وهو عتيق البناء ، وإن الطبقة لم يسكنها أحد ولم ينتفع بها لكونها ساقطة ، وإنها ضرر على المسجد لثقلها عليه تخريبه ، ولأله شيء يعمر منه : فهل يجوز تقض الطبقة التي أعلاه ، أو يعلق ذلك المسجد ؟

فأجاب : إذا كان تقض الطبقة مصلحة للمسجد فتقضى ، وتصرف الأتقاض في مصالح المسجد ، وإن أمكن أن يشتري بها ما يوقف عليه أو يصرف في عمارته أو عمارة وقفه : فعل ذلك .

وسئل

عن رجل استأجر أرضاً موقوفة ، وبني عليها ما أراد ؛ ثم أوقف ذلك البناء وشرط أن يعطى الأجرة الموقوفة من ريع وقفه عليها ، وحكم الحاكم بصحة الوقف على الشروط المذكورة في الوقف . فهل يجوز تقض ذلك أم لا ؟ وإذا أراد الواقف تقض الوقف بعد ثبوته ليدخل فيه عدداً آخر بوقف ثان : هل يجوز ذلك ؟

فأجاب : إذا حكم الحاكم بصحة الوقف لم يجز فيه تغييره ولا تبديل شروطه .

وسئل

عن وقف على الفقراء والمساكين ، وفيه أشجار زيتون وغيره يحمل بعض السنين بثمر قليل ؛ فإذا قطعت وأبيعت يشتري بثمرها ملك يغل بأكثر منها : فهل للناظر ذلك ؟ وهل إذا طالبه بعض المستحقين للوقف يقطع الشجر ويبيعه ويقسم منه عليهم فهل لهم ذلك ؟ أم شراء الملك ؟ وإذا تولى شخص فوجد من تقدمه غير شرط الواقف ، فجهد في عمل شرط الواقف : فهل له أن يأخذ ما جرت به العادة من الجامةكية ؛ بكونه لم يقدر أن يعمل بما شرطه الواقف ، وهذا الناظر فقير لا مال له : فهل له أن يأخذ من نسبة الفقراء ، ويكون نظره تبرعا بينوا لنا ذلك ؟

فأجاب الحمد لله . نعم . يجوز بيع تلك الأشجار ، وأن يشتري بها ما يكون مثله أكثر ؛ فإن الشجر كالبناء ، وللناظر أن يغير صورة الوقف من صورة إلى صورة أصلح منها ، كما غير الخلفاء الراشدون صورة المسجدين اللذين بالحرمين الشريفين ، وكما نقل عمر بن الخطاب مسجد الكوفة من موضع إلى موضع ، وأمثال ذلك . ولا يقسم ثمن الشجر بين الموجودين ؛ لأن الشجر كالبناء لا يختص بثمره الموجودون ؛ وليس هو بمنزلة الشجر والزرع والمنافع التي يختص كل أهل طبقة بما يؤخذ في زمنها منها .

وأما الناظر فعليه أن يعمل ما يقدر عليه من العمل الواجب ، ويأخذ لذلك العمل ما يقابله ، فإن كان الواجب عشرة أجزاء من العوض المستحق أخذه ، وإن كان يستحق الجميع على ما يعمل أخذ الجميع . وله أن يأخذ على فقره ما يأخذه الفقير على فقره . والله أعلم .

وسئل عن تغيير صورة الوقف

فأجاب : الحمد لله . أما ما خرج من ذلك عن حدود الوقف الى طريق المسلمين ، وإلى حقوق الجيران : فيجب إزالته بلا ريب . وأما ما خرج الى الطريق النافذ فلا بد من إزالته . وأما إن كان خرج الى ملك الغير فإن أذن فيه والا أزيل .

وأما تغيير صورة البناء من غير عدوان فينظر في ذلك الى المصلحة ، فإن كانت هذه الصورة أصلح للوقف وأهله أقرت . وإن كان أعادتها الى ما كانت عليه أصلح أعيدت . وإن كان بناء ذلك على صورة ثالثة أصلح للوقف بنيت . فيتبع في صورة البناء مصلحة الوقف ، ويدار مع المصلحة حيث كانت . وقد ثبت عن الخلفاء الراشدين — كعمر وعثمان — أنها قد غيرا صورة الوقف للمصلحة بل فعل عمر بن الخطاب ما هو أبلغ من ذلك حيث حول مسجد الكوفة القديم فصار سوق التمارين ، وبنى لهم مسجدا في مكان آخر . والله أعلم .

وسئل

عمن ناصب على أرض وقف على أن للوقف ثلثي الشجر المنسوب ، وللعامل الثلث : فهل لمن بعده من النظار بيع نصيب الوقف من الشجر ؟
فاجاب : لا يجوز له بيع ذلك الا لحاجة تقتضى ذلك . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن امرأة وفقت على ولديها دكا كين ودارا ، ثم بعد بنيتها وبني أولادها يرجع على وقف مدرسة نور الدين الشهيد وغيره من المصارف الشرعية ، ثم ان بعض قرائب المرأة تعدى وتحيل وبيع الوقف ، ثم ان الورثة حاكموا المشتري ورقم القاضي على شهود الكتاب : وهو صحيح ثابت . فقام المشتري وأوقفها صدقة على خبز يصرف للمساكين وجعل الرئيس ناظرا على الصدقة : فهل يصح ذلك . واذا علم الرئيس العالم المتعبد ان هذا مغتصب : فهل يحل له أن يكون ناظرا عليه ، وما يكون ؟

فأجاب : بيع الوقف الصحيح اللازم الذى يحصل به مقصود الوقف من الانتفاع لا يجوز ، ولا يصح وقف المشتري له ، ولا يجوز للناظر على الوقف اثنائى أن يصرفه الى غير المستحقين قبل ، ولا يتصرف فيه بنير مسوغ شرعى سواء تصرف بحكم النظر الباطل ، أو بغير ذلك . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل بنى حائطاً في مقبرة المسلمين : يقصد أن يحوز نفعه لدفن موته
فادعى رجل أن له موتى تحت الحائط ، وما هو داخل الحائط : فهل يحوز له
ذلك ؟

فأجاب : ليس له أن يبني على مقبرة المسلمين حائطاً ، ولا أن يحتجر من
مقبرة المسلمين ما يختص به دون سائر المستحقين . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن حمام أكثرها وقف على الفقراء والمساكين والفقهاء ، وإن أنساها
له حمامات بالقرب منها . وإنه احتال واشترى منها نصيباً . وأخذ الرصاص
الذي يخصه من الحاصل ، وعطل الحمام وضار : فهل يلزمه العمارة أسوة
الوقف أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . ليس له أن يتصرف في الحمام المشتركة بغير إذن الشركاء
ولا باذن الشارع . ولا يستولي على شيء منها بغير إذن الشركاء ، ولا يقسم

بنفسه شيئاً ويأخذ نصيبه منه . سواء كان رصاصاً أو غيره ؛ ولا يغير بناء
شيء منها ، ولا يغير القدر ولا غيرها ، وهذا كله باتفاق المسلمين . وليس
له أن يغلطها ؛ بل يكرى على جميع الشركاء إذا طلب بعضهم ذلك ؛ وتقسم
بينهم الأجرة . وهذا مذهب جماهير العلماء : كأبي حنيفة ، ومالك ، وأحمد .
وإذا احتاجت الحمام إلى عمارة لا بد منها فعلى الشريك أن يعمر معهم في أصح
قولي العلماء . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن قناة سبيل ، لها فايز ، ينزل على قناة الوسخ ، وقريب منها قناة
طاهرة قليلة الماء : فهل يجوز أن يساق ذلك الفائض إلى المطهرة . وهل يثاب
فاعل ذلك ؟ وهل يجوز منعه ؟

فأجاب : نعم . يجوز ذلك بإذن ولي الأمر ، ولا يجوز منع ذلك إذا لم
يكن فيه مصلحة شرعية ، ويثاب الساعي في ذلك . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن الوقف الذي يشتري بعوضه ما يقوم مقامه ، وذلك مثل الوقف الذي اتلفه متلف ، فانه يؤخذ منه عوضه يشتري به ما يقوم مقامه ؛ فان الوقف مضمون بالاتلاف باتفاق العلماء ، ومضمون باليد . فلو غصبه غاصب تلف تحت يده العادية فان عليه ضمانه باتفاق العلماء : لكن قد تنازع بعضهم في بعض الأشياء هل تضمن بالغصب كالعقار . وفي بعضها هل يصح وقفه كالمقول ؟ ولكن لم يتنازعوا انه مضمون بالاتلاف باليد كالأموال : بخلاف أم الولد ؛ فانهم وان اتفقوا على انها مضمونة بالاتلاف : فقد تنازعوا هل تضمن باليد أولا ؟ فاکثرهم يقول : هي مضمونة باليد : كمالك ، والشافعي ، وأحمد . وأما أبو حنيفة فيقول : لا تضمن باليد . وضمن اليد هو ضمان العقد . كضمان البائع تسليم المبيع ، وسلامته من العيب ، وانه يبيع بحق . وضمن دركه عليه بموجب العقد وان لم يشترطه بلفظه .

ومن أصول الاشتراء يبدل الوقف : اذا تعطل تقع الوقف ؛ فانه يباع ويشترى بثمنه ما يقوم مقامه : في مذهب أحمد . وغيره . وهل يجوز مع كونه مغلا أن يبدل بخير منه ؟ فيه قولان في مذهبه . والجواز مذهب أبي ثور وغيره .

والمقصود أنه حيث جاز البدل : هل يشترط أن يكون في الدرب أو البلد الذي فيه الوقف الأول . أم يجوز أن يكون بغيره إذا كان ذلك أصلح لأهل الوقف : مثل أن يكونوا مقيمين ببلد غير بلد الوقف ، وإذا اشترى فيه البدل كان انفع لهم ؛ لكثرة الربيع ، ويسر التناول ؟ فنقول : ما علمت أحداً اشترط أن يكون البدل في بلد الوقف الأول ؛ بل النصوص عند أحمد وأصوله وعموم كلامه وكلام أصحابه وإطلاقه يقتضي أن يفعل في ذلك ما هو مصلحة أهل الوقف ؛ فإن أصله في هذا الباب مراعاة مصلحة الوقف ؛ بل أصله في عامة العقود اعتبار مصلحة الناس ؛ فإن الله أمر بالصلاح ، ونهى عن الفساد وبعث رسله بتحصيل المصالح وتكميلها ، وتعطيل المفاسد وتقليلها . (وقال موسى لآخيه هارون : اخلقني في قومي . وأصلح ، ولا تتبع سبيل المفسدين) وقال شعيب : (إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت) وقال تعالى : (فمن اتقى واصلح فلا خوف عليهم ؛ ولا هم يحزنون) وقال تعالى : (وإذا قيل لهم : لا تفسدوا في الأرض قالوا : إنما نحن مصلحون ، ألا أنهم هم المفسدون) .

وقد جوز أحمد بن حنبل إبدال مسجد بمسجد آخر للمصلحة ، كما جوز تغييره للمصلحة . واحتج بان عمر بن الخطاب — رضى الله عنه — أبدل مسجد الكوفة القديم بمسجد آخر ، وصار المسجد الأول سوقاً للتمارين . وجوز أحمد إذا خرب المكان أن ينقل المسجد إلى قرية أخرى ؛ بل ويجوز ؛ في أظهر الروايتين عنه : أن يباع ذلك المسجد ويعمر بثمنه مسجد آخر في قرية أخرى إذا لم يحتج إليه في القرية الأولى . فاعتبر المصلحة بجنس المسجد ؛ وإن كان

في قرية غير القرية الأولى : اذ كان جنس المساجد مشتركة بين المساميين والوقف على قوم بعينهم أحق بجواز نقله الى مدينتهم من المسجد ؛ فان الوقف على معينين حق لهم ، لا يشر كهم فيه غيرهم . وغاية ما فيه أن يكون بعد انقضائهم لجهة عامة : كالفقراء ؛ والمساكين . فيكون كالمسجد . فاذا كان الوقف يلاهم أصلح لهم كان اشتراء البديل يلاهم هو الذي ينبغي فعله لتولي ذلك .

وصار هذا كالفرس الحبيس الذي يباع ويشترى بقيمته ما يقوم مقامه اذا كان محبوسا على ناس ببعض الثغور ، ثم انتقلوا الى ثغر آخر ، فشراء البديل بالثغر الذي هو فيه مضمون أولى من شرائه بثغر آخر . وان كان الفرس حبيسا على جميع المساميين فهو بمنزلة الوقف على جهة عامة : كالمساجد ، والوقف على المساكين .

ومما يبين هذا : أن الوقف لو كان منقولا : كالنور ، والسلاح ، وكتب العلم ؛ وهو وقف على ذرية رجل بعينهم جاز ان يكون مقر الوقف حيث كانوا بل كان هذا هو المتعين ؛ بخلاف مالو أوقف على أهل بلد بعينه .

لكن اذا صار له عوض : هل يشتري به ما يقوم مقامه اذا كان العوض منقولا ؛ فإن يشتري بهذا العوض في بلد مقامهم أولى من أن يشتري به في مكان العقار الأول ، اذا كان ذلك أصلح لهم : إذ ليس في تخصيص مكان العقار

الأول مقصود شرعي ، ولا مصلحة لأهل الوقف . وما لم يأمر به الشارع
ولا مصلحة فيه للإنسان فليس بواجب ولا مستحب . فاعلم ان تعيين المكان
الأول ليس بواجب ولا مستحب لمن يشتري بالعوض ما يقوم مقامه : بل العدول
عن ذلك جائز . وقد يكون مستحبا ، وقد يكون واجبا اذا تعينت المصلحة
فيه . والله أعلم .

باب الهبة والعطية

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن الصدقة والهبة أيهما أفضل ؟

فأجاب : الحمد لله . « الصدقة » ما يعطى لوجه الله عبادة محضة من غير قصد في شخص معين ولا طلب غرض من جهته ؛ لكن يوضع في مواضع الصدقة كأهل الحاجات . وأما « الهبة » فيقصد بها إكرام شخص معين ؛ إما لمحبة وإما لصداقة ؛ وإما لطلب حاجة : ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ، ويثيب عليها ، فلا يكون لأحد عليه منة ، ولا يأكل أوساخ الناس التي يتطهرون بها من ذنوبهم ، وهي الصدقات ، ولم يكن يأكل الصدقة لذلك وغيره .

واذا تبين ذلك فالصدقة أفضل : إلا أن يكون في الهدية معنى تكون به أفضل من الصدقة : مثل الإهداء لرسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته محبة له . ومثل الإهداء لقريب يصل به رحمه ، وأخ له في الله : فهذا قد يكون أفضل من الصدقة .

وسئل

عمن وهب أو أباح لرجل شيئاً مجهولاً : هل يصح ؟ كما لو أباحه ثمر شجرة في قابل ؟ ولو أراد الرجوع هل يصح ؟

فأجاب : تنازع العلماء في هبة المجهول : فجوزه مالك ، حتى يجوز أن يهب غيره ماورثه من فلان ؛ وإن لم يعلم قدره ، وإن لم يعلم أثلت هو أم ربع ؟ وكذلك إذا وهبه حصة من دار ولا يعلم ما هو ، وكذلك يجوز هبة المعدوم كأن يهبه ثمر شجره هذا العام ، أو عشرة أعوام ؛ ولم يجوز ذلك الشافعي . وكذلك المعروف في مذهب أبي حنيفة وأحمد المنع من ذلك ؛ لكن أحمد وغيره يجوز في الصلح على المجهول والبراء منه ما لا يجوز الشافعي . وكذلك أبو حنيفة يجوز من ذلك ما لا يجوز الشافعي .

فإن الشافعي يشترط العلم بمقدار العقود عليه في عامة العقود ، حتى عوض الخلع والصداق ، وفيما شرط على أهل الذمة . وأكثر العلماء يوسعون في ذلك . وهو مذكور في موضعه . ومذهب مالك في هذا أرجح .

وهذه المسألة متعلقة بأصل آخر ، وهو : أن عقود المعاوضة كالبيع ، والنكاح ، والخلع : تلزم قبل القبض . فالقبض — موجب العقد ومقتضاه —

ليس شرطاً في لزومه . والتبرعات : كالهبة ، والعارية فمذهب أبي حنيفة والشافعي أنها لا تلزم إلا بالقبض ؛ وعند مالك تلزم بالعقد . وفي مذهب أحمد نزاع ، كالنزاع في المعين : هل يلزم بالعقد أم لا بد من القبض ؟ وفيه عنه روايتان . و كذلك في بعض صور العارية . وما زال السلف يعيرون الشجرة وينحون المنايح ؛ و كذلك هبة الثمر واللبن الذي لم يوجد ، ويرون ذلك لازماً ولكن هذا يشبه العارية ؛ لأن المقصود بالعقد يحدث شيئاً بعد شيء كالمنفعة ؛ ولهذا كان هذا مما يستحقه الموقوف عليه ، كالمنافع ؛ ولهذا تصح المعاملة بجزء من هذا : كالمساقاة . وأما إباحة ذلك فلا نزاع بين العلماء فيه وسواء كان ما أباحه معدوماً أو موجوداً ، معلوماً أو مجهولاً ؛ لكن لا تكون الإباحة عقداً لازماً كالعارية عند من لا يجعل العارية عقداً لازماً ؛ كأبي حنيفة والشافعي . وأما مالك فيجعل ذلك لازماً إذا كان محدوداً بشرط أو عرف وفي مذهب أحمد نزاع وتفصيل .

وسئل رحمه الله

عن امرأة وهبت لزوجها كتابها . ولم يكن لها أب سوى اخوة : فهل لهم أن يمنعوها ذلك ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . ليس لاختوتها عليها ولاية ولا حجب ؛ فإن كانت ممن يجوز تبرعها في مالها صحت هبتها ، سواء رضوا أو لم يرضوا . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن امرأة لها أولاد غير أشقاء ، فخصت أحداً الأولاد ، وتصدقت عليه بحصة من ملكها دون بقية إخوته ، ثم توفيت المذكرة وهى مقيمة بالمسكان المتصدق به : فهل تصح الصدقة أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا لم يقبضها حتى ماتت بطلت الهبة في المشهور من مذهب الأئمة الأربعة . وإن أقبضته إياه لم يجز على الصحيح أن يختص به الموهوب له ؛ بل يكون مشتركاً بينه وبين إخوته . والله أعلم .

وقال : (فصل)

وأما العقود التي يشترط القبض في لزومها واستقرارها : كالصدقة ، والهبة ، والرهن ، والوقف — عند من يقول إن القبض شرط في لزومه — فهذا أيضاً يصح في المشاع عند جمهور العلماء : كمالك ، والشافعي ، وأحمد ، ولم يجوزها أبو حنيفة . قال : لأن القبض شرط فيها ، وقبضها غير ممكن قبل القسمة ، وأما الجمهور فقالوا تقبض في هذه العقود كما تقبض في البيع : وإن كان القبض من موجب البيع ليس شرطاً في صحته ولا لزومه . ويقبض مالا ينقسم ؛ فانهم اتفقوا على جواز هبته مشاعاً ؛ لتعذر القسمة فيه .

ثم إذا وهب المشاع الذي تصح هبته بالاتفاق : كالذي لا ينقسم ، والمتنازع فيه عند من يجوز هبته : كمالك ، والشافعي ، وأحمد ، وقبض ذلك قبض مثله ، وحازه الموهوب له ، والمتصدق عليه : لزم بذلك باتفاق المسامين : يتصرف فيه بأنواع التصرفات الجائزة في المشاع . فان شاء أن يبيعه أو يهبه وان شاء تهائناً هو والمتهب فيه بالمكان أو بالزمان . وان شاء أكرياه جميعاً ؛ كما يفعل ذلك كل شريكين للشقص مع مالك الشقص الذي لم يوهب . وان تصرف فيه بالمساكنة للمتهب مهياًة او غير مهياًة لا ينقص الهبة ولا يبطلها . ومن قال [غير] ذلك فقد خرق اجماع المسامين .

وما فعله الفقهاء من اصحاب مالك في كتبهم : من اشتراط الخيار ، وان بقاءه في يد الواهب : باكرء ، أو استعارة ، أو غيرها يبطل الحيازة ، وأن حيازة المتهب له ثم عوده الى الواهب في الزمن القريب يبطل حيازته . وفي الزمن الطويل كالسنة نزاع ، وانه اذا مرض او اقلس قبل الحيازة بطلت ، ونحو ذلك . ومثل تنازعهم : هل يجبر على الاقباض ام لا ؟ وعند ابي حنيفة والشافعي لا يجبر ، وعند مالك يجبر ، وعند احمد في الغبن روايتان . وأمثال هذه المسائل : فهذا كله في نفس الموهوب المفرد والمشاع . فاما النصف الباقي على ملك الواهب فهم متفقون — اتفاقا معلوما عند علماء الشريعة بالاضطرار من دين الاسلام — ان تصرف المالك فيه لا يبطل ماوقع من الهبة والحيازة السابقة في النصيب . ومتفقون على ان هذين الشريكين يتصرفان كتصرف الشركاء . ومن توهم من المتفقهة انه

بعد اقباض النصيب المشاع اذا تسا كنا في الدار ، فسكن هذا في النصف
الباقى له ، وهذا في النصف الآخر — نهاية او غير مهياة — ان ذلك
ينقض الهبة — كما لو كان السكنى في نفس الموهوب ، كما يقوله مالك في
ذلك — فقد خرق اجماع المسلمين ، وهو من ابعد الناس عن مذاق الفقه
ومعرفة الشريعة .

فان هذا لو كان صحيحاً لكان الواهب للمشاع يتعطل انتفاعه بما بقي له ،
وكان بمنزلة واهب الجميع ؛ ولان الفقهاء اتوا ذكروا ذلك في الموهوب ؛ لأن بقاء
يد الواهب عليه وعوده إليه في المدة اليسيرة يمنع معها الحوز في العادة ؛ وربما كان
ذلك ذريعة الى الهبة من غير حوز فيظهر سكنائها بطريق العارية حيلة ؛ ولهذا
روى عن عثمان رضى الله عنه — انه قال : ما بال اقوام يعطى احدهم ولده العطية ؛
فان مات ولده قال : مالي وفي يدي ؛ وان مات هو قال : كنت وهبته ؛ لا يثبت من
الهبة الا ما حازه الولد من مال والده . ثم سأله عن الصغير فقال حوز والده
حوزله . وبهذا أخذ مالك وغيره . وهذا ظاهر في نفس الأمر مفردا كان أو مشاعا .

فاما النصيب الآخر الذى لم يوهب : فهو بمنزلة عين أخرى لم توهب :
يتصرف تصرف الشريك ، بحيث لو احتاج الى عمارة أجبر على ذلك عند أحمد
ومالك في ظاهر مذهبه ؛ وبحيث تجب فيه الشفعة . و اذا كان قسمة عينه تمكن
قسم ان كان قابلا للقسمة . وان لم يقبلها : فهل يجبر على البيع اذا طلبه الآخر ليقسما
الثلث ؟ فيه قولان ، للعلماء . والاجبار قول مالك ، وأبى حنيفة وأحمد . وعدمه قول

الشافعي . وهذا واضح على من له في الفقه بالشرعية أدنى المام ، اذا كان يفهم مأخذ الفقهاء ؛ ولكن من لم يميز اذا رأى ما ذكره من الفروع في الموهوب وخيل اليه ان هذا فيه وفي النصيب الآخر : كان هذا بعيدا من التميز في الاحكام الشرعية والمسائل الفقهية ، وليست هذه المسألة مما تقبل النزاع والخلاف أصلا ومن العجب أنهم يطلبون النقل في هذه المسألة من « كتاب الهبة والصدقة » ونحو ذلك ؛ وليس هذا موضعها ؛ وانما موضعها « كتاب الشركة ، والقسمة » ونحو ذلك ؛ فان السؤال انما وقع عن التصرف في الشقص الباقي لم يقع في النصيب الموهوب ، وان تخيل متخيل ان التساكت يقتضى ثبوت يد كل منهما على الجميع . قيل له : فحينئذ تكون يد كل من الشريكين على جميع المشترك ، وان صح هذا لم يصح يد المشترك بحال ، فان أبا حنيفة انما قاله فيما يقبل القسمة ، ثم اذا قدر أن يد الشريك على الجميع فهذه لا تمنع الحيازة المعتبرة في المشاع ؛ فانه اذا وهب شقصا من عين فانما عليه أن يقبض الموهوب فقط ، مع بقاء يده على ما لم يهبه ؛ سواء قيل : ان بقاء يده على نصيبه يعم الجميع ، أولا يعم . فلم أن استيلاء الشريك الواهب على نصيبه وتصرفه فيه لا يمنع الحوز ابتداء ، ولا يمنعه دواما باتفاق المسلمين .

وسئل

عن وهب ربع مائة فتيين أقل من ذلك هل تبطل الهبة ؟
فأجاب . لا تبطل .

وسئل رحمه الله

عن رجل له بنتان ، ومطلقة حامل ، وكتب لابنتيه الفى دينار ، وأربع أملاك ، ثم بعد ذلك ولد للمطلقة ولد ذكر ، ولم يكتب له شيئاً ، ثم بعد ذلك توفي الوالد وخلف موجوداً خارجاً عما كتبه لبنتيه ، وقسم الموجود بينهم على حكم الفريضة الشرعية : فهل يفسخ ما كتب للبنات ، أم لا ؟

فأجاب : هذه المسئلة فيها نزاع بين أهل العلم : ان كان قد ملك البنات تملكاً تاماً مقبوضاً . فأما أن يكون كتب لهن فى ذمته الفى دينار من غير قباض ، أو اعطاهن شيئاً ولم يقبضه لهن : فهذا العقد مفسوخ ، ويقسم الجميع بين الذكر والاثنتين . وأما مع حصول القبض : ففيه نزاع . وقد روى أن سعد بن عبادة قسم ماله بين أولاده ، فلما مات ولد له حمل ، فأمر أبو بكر وعمر أن يعطى الحمل نصيبه من الميراث ، فلهذا ينبني أن يفعل بهذا كذلك ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اتقوا الله وأعدلوا بين أولادكم » وقال : « انى لا أشهد على جور » لمن أراد تخصيص بعض أولاده بالعطية . وعلى البنات أن يتقين الله ويعطين الابن حقه .

وقول النبي صلى الله عليه وسلم للذي خصص بعض أولاده : « أشهد على هذا غیری » تهديداً له ؛ فإنه قال : « أردده » وقد رده ذلك الرجل . وأما إذا وصى لمن بعد موته فهي غير لازمة باتفاق العلماء . والصحيح من قولي العلماء ان هذا الذي خص بناته بالعطية دون حملة يجب عليه أن يرد ذلك في حياته ، كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم ، وان مات ولم يرده رد بعد موته على أصح القولين أيضاً ؛ طاعة لله ولرسوله ، واتباعاً للعدل الذي أمر به ؛ واقتداءً بابي بكر وعمر رضي الله عنهما . ولا يحل للذي فضل أن يأخذ الفضل ؛ بل عليه أن يقاسم اخوته في جميع المال بالعدل الذي أمر الله به . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وسئل

عن رجل له جارية ، فاذن لولده أن يستمتع بالجارية المذكورة ، ويطأها ولم يصدر منه تملك له بالجارية ، ولا هبة ، ولا غير ذلك ، وان الجارية حصل لها ولد من ولد مالك الجارية المذكورة . فهل يكون الاذن في الاستمتاع والوطىء تملكاً للولد ؟ وهل يكون الولد حراً ، وتكون الجارية أم ولد لولد مالك الجارية فيحرم بيعها للمالك والد الصبي الاذن لولده في استمتاعها ووطئها ؟

الجواب : الحمد لله . هذه المسئلة تبني على أصلين

أحدهما صفة العقود . ومذهب مالك وأحمد في المشهور من مذهبه وغيرهما أن البع والهبة والاجارة لا تفتقر إلى صيغة ؛ بل يثبت ذلك

بالمعاطاة ، فما عده الناس يعباً أو هبة أو اجارة فهو كذلك . ومذهب الشافعي المشهور اعتبار الصيغة ؛ الا في مواضع مستثناة . وحيث كان ذلك بالصيغة فليس لذلك عند الجمهور صيغة محدودة في الشرع ؛ بل المرجع في الصيغة المفيدة لذلك إلى عرف الخطاب . وهذا مذهب الجمهور ؛ ولذلك صححوا الهبة بمثل قوله : أعمرتك هذه الدار ، وأطعمتك هذا الطعام ، وحملتك على هذه الدابة ، ونحو ذلك مما يفهم منه أهل الخطاب به الهبة . وتجهيز المرأة بجهازها إلى بيت زوجها تملك ، كما أفتى به أصحاب أبي حنيفة وأحمد وغيرهما

وذلك ان الله ذكر البيع والاجارة والعطية مطلقاً في كتابه ؛ ليس لها حد في اللغة ولا الشرع فيرجع فيها إلى العرف . والمقصود بالخطاب إفهام المعاني ، فأى لفظ دل عليه مقصود العقد انعقد به . وعلى هذا قاعدة الناس إذا اشترى أحد لابنه أمة ، وقال : خذها لك استمتع بها ونحو ذلك كان هذا تملكاً عندهم .

وأيضاً : فمن كان يعلم أن الأمة لا توطأ إلا بملك إذا أذن لابنه في الاستمتاع بها لا يكون مقصوده الاتملكها ؛ فان كان قد حصل ما يدل على التملك على قول جمهور العلماء — وهو أصبح قولهم — كان الابن واطئاً في ملكه ، وولده حر لاحق النسب ، والأمة أم ولد له ، لا تباع ، ولا توهب ولا تورث . وأما ان قدر ان الأب لم يصدر منه تملك بحال ، واعتقد الابن أنه قد ملكها : كان ولده أيضاً حراً ، ونسبه لاحق ، ولا حد عليه . وان

اعتقد الابن أيضا أنه لم يملكها ولكن وطئها بالاذن : فهذا ينبغي على
« الأصل الثاني » .

فان العلماء اختلفوا فيمن وطئ أمة غيره باذنه . قال : مالك يملكها
بالقيمة حبلى أو لم تحبل . وقال الثلاثة : لا يملكها بذلك . فعلى قول
مالك : هي أيضا ملك للولد ، وأم ولد له ، وولده حر . وعلى قول الثلاثة
الأمة لا تصير أم ولد ؛ لكن الولد هل يصير حراً مثل أن يطأ جارية امرأته
بإذنها ؟ فيه عن أحمد روايتان : « أحدهما » لا يكون حراً ، وهذا مذهب
أبي حنيفة : وان ظن أنها حلال له . « الثاني » ان الولد يكون حراً ؛ وهذا
هو الصحيح إذا ظن الواطئ أنها حلال ، فهو المنصوص عن الشافعي وأحمد
في المرتين ، فاذا وطئ الأمة المراهونة بأذن الراهن ، وظن أن ذلك جائز ؛
فان ولده ينعقد حراً ؛ لأجل الشبهة : فان شبه الاعتقاد أو الملك يسقط الحد
باتفاق الأئمة . فكذلك يؤثر في حرية الولد ونسبه ؛ كما لو وطئها في نكاح
فاسد ، أو ملك فاسد ؛ فان الولد يكون حراً باتفاق الأئمة . وأبو حنيفة
يخالفهما في هذا ، ويقول : الولد مملوك . وأما مالك فعنده أن الواطئ
قد ملك الجارية بالوطء المأذون فيه .

وهل على هذا الواطئ بالاذن قيمة الولد ؟ فيه قولان للشافعي « أحدهما »
وهو المنصوص عن أحمد انه لا تلزمه قيمته : لانه وطئ باذن المالك ، فهو
كما لو أتلف ماله باذنه . « والثاني » تلزمه قيمته ، وهو قول بعض

أصحاب أحمد . ومن أصحاب الشافعي من زعم أن هذا مذهبه قولاً واحداً .
وأما المهر فلا يلزمه في مذهب أحمد ومالك وغيرها . وللشافعي فيه قولان
« أحدهما » : يلزمه كما هو مذهب أبي حنيفة . وكل موضع لا تصير الأمة أم
ولد فانه يجوز بيعها .

وسئل

عن امرأة تصدقت على ولدها في حال صحتها وسلامتها بحصة من كل
ما يحتمل القسمة ، من مدة تزيد على عشر سنين ، وماتت المتصدقة ، ثم
تصدق المتصدق عليه بجميع ما تصدقت به والدته عليه على ولده في حياته ،
وثبت ذلك جميعه بعد وفاة المتصدقة الأولى عند بعض القضاة ، وحكم به :
فهل لبقية الورثة أن تبطل ذلك بحكم استمراره بالسكنى بعد تسليمه لولدها
المتصدق عليه أم لا ؟

فاجاب رحمه الله : إذا كانت هذه الصدقة لم تخرج عن يد المتصدق حتى
مات بطلت باتفاق الأئمة في أقوالهم المشهورة . وإذا أثبت الحاكم ذلك لم
يكن اثباته لذلك العقد موجبا لصحته . وأما الحكم بصحته وله ورثة والحالة
هذه فلا يفعل ذلك حاكم عالم ؛ إلا أن تكون القضية ليست على هذه
الصفة ، فلا يكون حينئذ حاكماً . وإما أن تكون الصدقة قد أخرجها المتصدق

عن يده إلى من تصدق عليه ، وسامها التسليم الشرعى : فهذه مسألة معروفة عند العلماء ، فإن لم يكن المعطى أعطى بقية الأولاد مثل ذلك ، والاوجب عليه أن يرد ذلك ، أو يعطى الباقيين مثل ذلك ؛ لما ثبت فى الصحيح عن النعمان ابن بشير قال : نحلني أبى غلاما ، فقالت أمى عمرة بنت رواحة : لا أرضى حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم : فاتيت النبی صلى الله عليه وسلم ، وقلت : إني نحلت ابني غلاما ، وإن أمه قالت لا أرضى حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لك ولد غيره ؟ » قلت : نعم . قال : « فكلهم أعطيت مثل ما أعطيته ؟ » قلت : لا . قال : « أشهد على هذا غيري » وفى رواية « لا تشهدنى ؛ فانى لا أشهد على جور ، واتقوا الله وأعدلوا بين أولادكم . أردده . والله أعلم .

وسئل

عن دار لرجل ، وأنه تصدق منها بالنصف والرابع على ولده لصلبه ، والباقي وهو الربع تصدق به على أخته شقيقته ، ثم بعد ذلك توفي ولده الذي كان تصدق عليه بالنصف والرابع ، ثم إن المتصدق تصدق بجميع الدار على ابنته : فهل تصح الصدقة الأخيرة ، ويبطل ما تصدق به أم لا ؟
فأجاب : إذا كان قد ملك أخته الربع تليكا مقبوضا ، وملك ابنته الثلاثة أرباع : فملك الأخت ينتقل إلى ورثتها : لا إلى البنت ، وليس للمالك أن ينقله إلى ابنته . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن امرأة ماتت ولها أب وأم وزوج وهي رشيدة . وقد أخذ أبوها القماش . ولم يعط الورثة شيئاً ؟

فأجاب : لا يقبل منه ذلك ؛ بل ما كان في يدها من المال فهو لها ينتقل إلى ورثتها . وإن كان هو اشتراه وجعلها به على الوجه المعتاد في جهاز فهو تملك لها . فليس له الرجوع بعد موتها .

وسئل

هل لمن أهدي كلب صيد فأهدى للمهدي عوضاً هل له أكل هذه الهدية ؟
فأجاب : إذا أعطى الكلب المعلم ، ولم يكن من نيته أن يأخذ عوضاً ولا قصد بالهدية الثواب : بل إكراماً للمهدي إليه . ثم إن المهدي إليه أعطاه شيئاً ، فلا بأس .

وسئل رحمه الله تعالى

عما إذا وهب لانسان شيئاً ثم رجع فيه : هل يحوز ذلك أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ليس لواهب أن يرجع في هبته ؛ إلا الوالد فيما وهبه لولده » . وهذا مذهب الشافعي ومالك وأحمد وغيرهم ؛ إلا أن يكون المقصود بالهبة المعاوضة : مثل من يعطي رجلاً عطية ليعاوضه عليها ، أو يتقضى له حاجة : فهذا إذا لم يوف بالشرط المعروف لفظاً أو عرفاً فله أن يرجع في هبته أو قدرها . والله أعلم .

وسئل

عن الرجل يهب الرجل شيئاً : إما ابتداءً ؛ أو يكون ديناً عليه ، ثم يحصل بينهما شئتان فيرجع في هبته : فهل له ذلك ؟ وإذا أنكر الهبة وحلف الموهوب له أنه لا يستحق الواهب في ذمته شيئاً : هل يحنث أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . ليس لوأهب أن يرجع في هبته ، غير الوالد : إلا أن تكون الهبة على جهة المعاوضة لفظاً أو عرفاً ، فإذا كانت لأجل عوض ولم يحصل فلوأهب الرجوع فيها . والله أعلم .

وسئل

عمن وهب لابنه هبة ، ثم تصرف فيها وادعى أنها ملكه : فهل يتضمن هذا الرجوع في الهبة أم لا ؟

فأجاب : نعم ! يتضمن ذلك الرجوع . والله أعلم .

وسئل

عن رجل وهب لانسان فرساً ، ثم بعد ذلك بمدة طلب الوأهب منه أجرتها ، فقال له : ما أقدر على شيء ؛ والافرسك خذها . قال الوأهب : ما آخذها إلا أن تعطيني أجرتها : فهل يجوز ذلك ، وتجوز له اجرة أم لا ؟

فأجاب إذا أعاد اليه العين الموهوبة فلا شيء له غير ذلك . وليس له المطالبة بأجرتها ، ولا مطالبته بالضمان ؛ فإنه كازمانا لها وكان يطعمها باتفائه بها مقابلة لذلك .

وسئل رحمه الله

عن رجل قدم لأمير مملوكا على سبيل التعويض المعروف بين الناس من غير مبايعة ، فكث الغلام عند الأمير مدة سنة يخدمه ، ثم مات الأمير : فهل لصاحب المملوك التعلق على ورثة الأمير بوجه : بشئ ، أو أجره خدمة ، أو بحال من الأحوال ؟

فأجاب : نعم ! إذا وهبه بشرط الثواب لفظا أو عرفا فله أن يرجع في الموهوب ، ما لم يحصل له الثواب الذي استحقه ، إذا كان الموهوب باقيا ؛ وإن كان تالفا فله قيمته أو اثواب . واثواب هنا هو العوض المشروط على الموهوب .

وسئل

عن رجل أهدى الأمير هدية لطلب حاجة : أو التقرب أو للاشتغال بالخدمة عنده ، أو ما أشبه ذلك : فهل يجوز أخذ هذه الهدية على هذه الصورة أم لا ؟ وإن أخذ الهدية أنبعثت النفس الى قضاء الشئ ، وإن لم يأخذ لم تنبعث النفس في قضاء الشئ : فهل يجوز أخذها وقضاء شغله ، أولا يأخذ ولا يقضى ؟

ورجل مسموع القول عند مخدومه اذا أعطوه شيئاً للأكل أو هدية لغير قضاء حاجة : فهل يجوز أخذها ؟ وان ردها على المهدى انكسر خاطره : فهل يحل أخذ هذا أم لا ؟

فأجاب الحمد لله . في سنن أبي داود وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « من شفع لأخيه شفاعته فاهدى له هدية فقبلها فقد أتى باباً عظيماً من أبواب الربا » وسئل ابن مسعود عن السحت ؟ فقال : هو أن تشفع لأخيك شفاعته فيهدى لك هدية فتقبلها . فقال له : أرايت ان كانت هدية في باطل ؟ فقال ذلك كفر (ومن لم يحكم بما أنزل الله فألئك هم الكافرون)

ولهذا قال العلماء : ان من أهدي هدية لولي أمر ليفعل معه مالا يجوز كان حراماً على المهدى والمهدى اليه . وهذه من الرشوة التي قال فيها النبي صلى الله عليه وسلم : « لعن الله الراشي والمرتشى » والرشوة تسمى « البرطيل » . « والبرطيل » في اللغة : هو الحجر المستطيل فاه . فاما اذا أهدي له هدية ليكف ظامه عنه ، أو ليعطيه حقه الواجب : كانت هذه الهدية حراماً على الآخذ ، وجاز للدافع أن يدفعها اليه ، كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « انى لأعطى أحدهم العطية فيخرج بها يتابطها نارا » قيل يا رسول الله ، فلم تعطيهم قال ؟ « يأبون الا أن يسألوني ، ويأبى الله لي البخل »

ومثل ذلك اعطاء من أعتق وكنتم عتقه ، أو أسر خبراً ، أو كان ظالماً للناس فاعطاء هؤلاء : جائز للمعطي حرام ، عليهم أخذه . وأما الهدية في الشفاعه :

مثل أن يشفع لرجل عند ولي أمر ليرفع عنه مظامة ، أو يوصل إليه حقه ، أو يوليه ولاية يستحقها . أو يستخدمه في الجند المقاتلة — وهو مستحق لذلك — أو يعطيه من المال الموقوف على الفقراء أو الفقهاء أو القراء أو النساك أو غيرهم — وهو من اهل الاستحقاق. ونحو هذه الشفاعة التي فيها اعانة على فعل واجب أو ترك محرم : فهذه أيضا لا يجوز فيها قبول الهدية ، ويجوز للمهدي ان يبذل في ذلك ما يتوصل به الى أخذ حقه ، أو دفع الظلم عنه . هذا هو المنقول عن السلف والأئمة الأكابر .

وقد رخص بعض المتأخرين من الفقهاء في ذلك ، وجعل هذا من « باب الجمالة » وهذا مخالف للسنة واقوال الصحابة والأئمة : فهو غلط ؛ لان مثل هذا العمل هو من المصالح العامة التي يكون القيسام بها فرضا ؛ اما على الأعيان ؛ واما على الكفاية ، ومتى شرع اخذ الجمل على مثل هذا لزم ان تكون الولاية واعطاء أموال الفء و الصدقات وغيرها لمن يبذل في ذلك ، ولزم أن يكون كف الظلم عمن يبذل في ذلك ، والذي لا يبذل لا يولى ، ولا يعطى ، ولا يكف عنه الظلم ، وان كان احق وانفع للمسلمين من هذا . والمنفعة في هذا ليست لهذا الباذل حتى يؤخذ منه الجمل على الآبق والشارد . وانما المنفعة لعموم الناس : أعنى المسلمين : فانه يجب ان يولى في كل مرتبة اصلح من يقدر عليها . وان يرزق من رزق المقاتلة والأئمة والمؤذنين وأهل العلم الذين هم احق الناس وانفعهم للمسلمين . وهذا واجب على الامام ، وعلى الامة ان يساونوه على ذلك . فأخذ جعل من شخص معين على ذلك يفضي الى ان تطلب هذه

لأُمور بالعوض ، ونفس طلب الولايات منهى عنه ، فكيف بالعوض ؟ ! ولزم أن من كان ممكناً فيها يولى ويعطى وإن كان غيره أحق وأولى ؛ بل يلزم تولية الجاهل والفاسق والفاجر وترك العالم العادل القادر ؛ وإن يرزق في ديوان المقاتلة الفاسق ، والجبان الماجز عن القتال ، وترك العدل الشجاع النافع للمسلمين . وفساد مثل هذا كثير .

وإذا أخذ وشفع لمن لا يستحق وغيره أولى فليس له أن يأخذ ولا يشفع ؛ وتركها خير . وإذا أخذ وشفع لمن هو الأحق الأولى وترك من لا يستحق فحينئذ ترك الشفاعة والأخذ أضر من الشفاعة لمن لا يستحق . ويقال لهذا الشافع الذي له الحاجة التي تقبل بها الشفاعة : يجب عليك أن تكون ناصحاً لله ورسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم . ولو لم يكن لك هذا الجاه والمال فكيف إذا كان لك هذا الجاه والمال ؟ ! فأنت عليك أن تنصح المشفوع إليه فتبين له من يستحق الولاية والاستخدام والعطاء ، ومن لا يستحق ذلك ؛ وتنصح للمسلمين بفعل مثل ذلك ، وتنصح لله ورسوله بطاعته ؛ فإن هذا من أعظم طاعته ؛ وتنفع هذا المستحق بمعاونته على ذلك ، كما عليك أن أن تصلي ، وتصوم ، وتجاهد في سبيل الله .

وأما الرجل المسموع الكلام فإذا أكل قدرًا زائدا عن الضيافة الشرعية فلا بد له أن يكافئ المطعم بمثل ذلك ، أو لا يأكل قدر الزائد ؛ والافقه بوله الضيافة الزائدة مثل قبوله للهدية ؛ وهو من جنس الشاهد ، والشافع إذا أدى الشهادة ، وقام بالشفاعة ؛ لضيافة أو جعل ؛ فإن هذا من أسباب الفساد . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل قدم لبعض الأكابر غلاما ، والعادة جارية أنه إذا قدم يعطى ثمنه
أو نظير الثمن ، فلم يعط شيئا ، وتزوج وجاءه أولاد ، وتوفى : فهل أولاده أحرار
أم لا ؟ وهل يرث أولاد مالك الأصل صاحب العهدة أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا كانت العادة الجارية بالتعويض وأعطاه على هذا الشرط
فانه يستحق أحد الأمرين : إما التعويض ، وإما الرجوع في الموهوب .

وأما المملوك فانه إذا لم يعتقه الموهوب له فانه يكون باقيا على ملكه . وأما
أولاده فيتبعون أمهم ، فان كانت حرة فهم أحرار ، وإن كانت مملوكة فهم ملك
لمالكها ؛ لا لمالك الأب ؛ إذ الأولاد في المذاهب الأربعة وغيرها يتبعون أمهم
في الحرية والرق ، ويتبعون أباهم في النسب والولاء .

وإذا لم يرجع الواهب حتى فات الرجوع فله أن يطالب
الموهوب له بالتعويض إن كان حيا ، وفي تركته إن كان ميتا : كسائر
الديون . وإن كان قد عتق وله أولاد من حرة فهم أحرار .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل اشترى عبداً ووهبه شيئاً حتى أثرى العبد ، ثم ظهر أن العبد كان
حرّاً : فهل يأخذ منه ما وهبه ظناً منه أنه عبد ؟

فأجاب : نعم له أخذه .

وسئل

عن رجل طلق زوجته ، وسألها الصلح ، فصالحها ، وكتب لها
دينارين . فقال لها : هبيني الدينار الواحد ، فوهبته ، ثم طلقها : فهل لها
الرجوع في الهبة والحال هذه ؟

فأجاب : نعم : لها أن ترجع فيما وهبته والحال هذه ، فانه سألها الهبة ،
وطلقها مع ذلك ، وهي لم تطلب نفسها أن يأخذ مالها بسؤالها ويطلقها .
والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل وهب لزوجته ألف درهم ، وكتب عليه بها حجة ، ولم يقبضها شيئاً ، وماتت ، وقد طالبه ورثتها بالمبلغ : فهل له أن يرجع في الهبة ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا لم يكن لها في ذمته شيء قبل ذلك — لا هذا المبلغ ، ولا ما يصلح أن يكون هذا المبلغ عوضاً عنه : مثل أن يكون قد أخذ بعض جهازها وصالحها عن قيمته بهذا المبلغ ، ونحو ذلك — فانه لا يستحق ورثتها شيئاً من هذا الدين في نفس الأمر ، فان كان إقراراً فله أن يحلفهم أنهم لا يعلمون أن باطن هذا الإقرار يخالف ظاهره ، وإذا قامت بينة على المقر والمقر له بأن هذا الإقرار تلجئة فلا حقيقة له . ولو كان قيمة ما أقر به من مالها أقل من هذا المبلغ فصالحها على أكثر من قيمته : ففي لزوم هذه الزيادة نزاع بين العلماء : تبطله طوائف من أصحاب الشافعي وأحمد ، ويصححه أبو حنيفة ، وهو قياس قول أحمد وغيره ، وهو الصحيح . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل عليه دين ، وله مال يستغرقه الدين ، ويتمضل عليه من الدين ،
وأوهب في مرض موته لأملاكه معتوق من ذلك المال : فهل لأهل الدين
استرجاعه أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . نعم ! إذا كان عليه دين مستغرق لماله فليس له في
مرض الموت أن يتبرع لأحد بهبة ؛ لاحبابه ، ولا لإبراء من دين إلا بإجازة
الزمام ؛ بل ليس للورثة حق إلا بعد وفاء الدين . وهذا باتفاق المسلمين ،
كما أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية ، والتبرع في مرض
الموت كالوصية باتفاق الأئمة الأربعة .

وسئل

عن رجل مات وخلف ولدين ذكرين ، وبنتاً ، وزوجة ، وقسم عليهم
الميراث ؛ ثم إن لهم أختاً بالمشرك : فلما قدمت تطلب ميراثها فوجدت الولدين
ماتاً ، والزوجة أيضاً ، ووجدت الموجود عند أختها ، فلما ادعت عليها ،
وألزمت بذلك ، تخافت من القطيعة بينهما : فأشهدت على نفسها بأنها أبرأتها

فأما حصل الإبراء منها حلف زوجها بالطلاق أن أختها لا تجيء إليها ، ولا هي تروح لها ؛ والمذكورة لم تهبط المال إلا لتحصيل الصلة والمودة بينهما ؛ ولم يحصل غرضها : فهل لها الرجوع في الهبة ؟ وهل يمنع الإبراء أن تدعى بذلك وتطلب أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . إذا كانت قد قالت عند الهبة : أنا أهب أختي لتعينني على أمورى ، وتساون أنا وهي في بلاد الغربية . أو قالت لها أختها : هبيني هذا الميراث ، قالت : ما أوهبك إلا لتخدميني في بلاد الغربية ؛ ثم أوهبتها ، أو جرى بينهما من الاتفاق ما يشبه ذلك ؛ بحيث وهبتها لأجل منفعة تحصل لها منها ؛ فإذا لم يحصل لها الغرض فلها أن تفسخ الهبة ، وترجع فيها . فالعوض في مثل هذه الهبة فيه قولان في مذهب أحمد وغيره . قيل : إن منفعته تكون بقدر قيمة ذلك . والله أعلم .

وسئل

عن امرأة لها زوج ؛ ولها عليه صداق ، فلما حضرته الوفاة أحضرت شاهداً عدلاً وجماعة نسوة ، وأشهدت على نفسها أنها أبرأتها من الصداق : فهل يصح هذا الإبراء أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . إن كان الصداق ثابتاً عليه إلى أن مرضت مرض الموت لم يصح ذلك إلا بأجازة الورثة الباقين . وأما إن كانت أبرأتها في الصحة

جاز ذلك ، وثبت بشاهد وعين عند مالك والشافعي وأحمد . وثبت أيضاً
بشهادة امرأتين وعين عند مالك ، وقول في مذهب أحمد . وإن أقرت في
مرضها أنها أبرأته في الصحة لم يقبل هذا الاقرار عند أبي حنيفة وأحمد وغيرهما ؛
ويقبل عند الشافعي . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن الله قد أعطى
كل ذي حظ حظه فلا وصية لوارث » . وليس للمريض أن يخص الوارث
بأكثر مما أعطاه الله .

وسئل رحمه الله

عن رجل خص بعض الأولاد على بعض ؟

فأجاب : ليس له في حال مرضه أن يخص أحداً منهم بأكثر من قدر
ميراثه باتفاق المسلمين ، وإذا فعل ذلك فلباق الورثة رده وأخذ حقوقهم ؛
بل لو فعل ذلك في صحته لم يحز ذلك في أصح قولي العلماء ، بل عليه أن يرده
كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يرده حياً وميتاً . ويرده المخصص
بعد موته .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل أعطى بعض أولاده شيئاً ولم يعط الآخر ؛ لكون الأول طائفاً له : فهل له بر من أطاعه ، وحرمان من عصاه ، وحلف الذي لم يعطه بالطلاق أنه لا يكلم أباه إن لم يواسيه : فهل له مخرج ؟ وهل اليمين بالطلاق تجرى مجرى الايمان أم لا ؟

فأجاب : على الرجل ان يعدل بين أولاده ، كما أمر الله ورسوله ، فقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لبشير بن سعد لما نحل ابنه النعمان نحلاً ، وأتى النبي صلى الله عليه وسلم ليشهده على ذلك ، فقال له : « اتقوا الله وأعدلوا بين أولادكم » وقال : « لاتشهدنى على هذا ؛ فأنى لا أشهد على جور » وقال له : « اردده » فرده بشير . وقال له على سبيل التهديد : « أشهد على هذا غيرى » .

لكن اذا خص أحدهما بسبب شرعي : مثل أن يكون محتاجاً مطيعاً لله ، والآخر غنى عاص يستعين بالمال على المعصية ، فاذا اعطى من أمر الله بإعطائه ومنع من أمر الله بمنعه فقد أحسن .

وأما الذي حلف أنه لا يكلم أباه . فأيا يمين من ايمان المسلمين حلف بها
الرجل فعليه اذا حنث كفارة يمين . وأي يمين حلف عليها ورأى الحنث خيرا
من الاصرار عليها فإنه يكفر عن يمينه ويحنث ، كما دل عليه الكتاب والسنة
وسواء حلف باسم الله ، أو بالنذر ، أو بالطلاق ، أو العتاق ، أو الظهار ،
أو الحرام ، كقوله : أن فعلت كذا فإلى صدقة ، وعلي عشر حجج ، وعلي
صوم سنة ، ونسائي طوالق ، وعبيدي أحرار ، ونحو ذلك ، فكل
ما كان من ايمان المسلمين أجزأت فيه كفارة .

ومالم يكن من ايمان المسلمين : كالحلف بالكعبة ، والمشايخ والملوك
والآباء ؛ فإنها أيمان محرمة ، غير منعقدة ، ولا حرمة لها . وليس في شرع
الله ورسوله إلا يمينان : يمين : منعقدة ففيها الكفارة . ويمين غير منعقدة فلا شيء
فيها إذا حنث . ومن أثبت من العلماء يميناً منعقدة غير مكفرة : فقوله ضعيف
مخالف للكتاب والسنة وأقوال الصحابة والقياس الجلي . والله أعلم .

وسئل

عن رجل له أولاد : ذكور ، وأناث . فنحل البنات دون الذكور
قبل وفاته : فهل يبقى في ذمته شيء أم لا ؟

فأجاب : لا يحل له أن ينحل بعض أولاده دون بعض ؛ بل عليه أن يعدل بينهم ، كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال : « اتقوا الله : واعدلوا بين أولادكم » وكان رجل قد نحل بعض أولاده ؛ وطلب أن يشهد فقال : « أنى لأشهد على جور ، وأمره برد ذلك » فإن كان ذلك بالكلام ولم يسلم إلى البنات ما أعطاهم حتى مات أو مرض مرض الموت فهذا مردود باتفاق الأئمة ، وإن كان فيه خلاف شاذ . وإن كان قد قبضهم في الصحة : ففي رده قولان للعلماء . والله اعلم .

وسئل

عن رجل ترك أولادا ذكورا وإناثا ، وتزوج الاناث قبل موت أبيهم فأخذوا الجواز جملة كثيرة . ثم لما مات الرجل لم يرث الذكور الا شيئا يسيرا فهل على البنات أن يتحصوا هم والذكور في الميراث والذي معهم أولا ؟

فأجاب : يجب على الرجل أن يسوى بين أولاده في العطية ، ولا يجوز أن يفضل بعضا على بعض كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك حيث نهى عن الجور في التفضيل ، وأمر برده . فإن فعل ومات قبل العدل كان الواجب على من فضل أن يتبع العدل بين إخوته ؛ فيقتسمون جميع المال - الاول والآخر - على كتاب الله تعالى (للذكر مثل حظ الانثيين) . والله اعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل وهب لأولاده ممالك ، ثم قصد عتقهم : فهل الأفضل استرجاعهم منهم وعتقهم ، أو ابقاؤهم في يد الأولاد ؟

فأجاب : الحمد لله . ان كان اولاده محتاجين الى الممالك فتركهم لأولاده أفضل من استرجاعهم وعتقهم ؛ بل صلة ذى الرحم المحتاج أفضل من العتق ؛ كما ثبت في الصحيح : أن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم اعتقت جارية لها فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : « لو أعطيتها اخوالك كان خيرا لك » فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد فضل اعطاء الخال على العتق فكيف الاولاد المحتاجون ؟! وأما ان كان الأولاد مستعنين عن بعضهم فعتقه حسن ، وله ان يرجع في هذه الهبة عند الشافعي وأحمد وغيرهما ؛ ولا يرجع فيها عند أبي حنيفة . والله اعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل توفيت زوجته ، وخلفت أولاداً ، وموجوداً تحت يده ، وليس له قدرة أن يتزوج : فهل له أن يشتري من موجود الأولاد جارية تخدمهم ، ويطؤها ، ويتزوج من مالهم ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا لم يكن ذلك مضراً بأولاده فله أن يتملك من مالهم ما يشتري به أمة يطؤها وتخدمهم . والله أعلم .

وسئل

عن امرأة أعطتها زوجها حقوقها في حال حياته ، ولها منه أولاد ، وأعطائها مبلغاً عن صداقها لتفعل به نفسها وأولادها . فإن أدعى عليها أحد وأراد أن يحلفها : فهل يجوز لها أن تحلف لنفي الظلم عنها ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا وهب لأولاده منها ما وهبه ؛ وقبض ذلك ؛ ولم يكن فيه ظلم لأحد : كان ذلك هبة صحيحة ؛ ولم يكن لأحد أن ينتزعه

منها . واذا كان قد جعل نصيب الأولاد اليها حيا وميتا : وهي أهل لم يكن لأحد نزعها منها . واذا حلفت : تحلف أن عندها للميت شئ . والله اعلم .

وسئل

عن رجل تصدق على ولده بصدقة ، ونزلها في كتاب زوجته ؛ وقد ضعف حال الوالد ؛ وجفاه ولده : فهل له الرجوع في هبته أم لا ؟

فأجاب : إذا كان قد أعطاه للمرأة في صداق زوجته لم يكن للإنسان أن يرجع فيه باتفاق العلماء .

وسئل

عن رجل أعطى أولاده الكبار شيئا ، ثم أعطى لأولاده الصغار نظيره ؛ ثم انه قال : اشترؤا بالريع ملكا ؛ أوقفوه على الجميع بعد أن قبضوا ما أعطاهم : فهل يكون ذلك رجوعا أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . لا يزول ملك الولدين المملكين بما ذكر ؛ إذ ليس ذلك رجوعا في الهبة ؛ ولو كان رجوعا في الهبة لم يجز له الرجوع في مثل هذه الهبة ؛ فانه إذا أعطى الولدين الآخرين ما عدل به بينهما وبين

الباقيين فليس له أن يرجع عن العدل الذي أمره الله به ورسوله . كيف وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اتقوا الله ، وأعدلوا في أولادكم » وقال : « إني لا أشهد على جور » وقال في التفضيل : « اردده » وقال على سبيل التهديد للمفضل : « أشهد على هذا غيري » والله أعلم .

وسئل

عن رجل ملك بنته ملكا ، ثم ماتت ، وخلفت والدها وولدها : فهل يجوز للرجل أن يرجع فيما كتبه لبنته أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . ما ملكه البنت ملكا تاما مقبوضا وماتت انتقل إلى ورثتها ، فلا يبيها السدس ، والباقي لابنها ، إذا لم يكن لها وارث . وليس له الرجوع بعد موت البنت فيما ملكها بالاتفاق .

وسئل

عن رجل وهب لابنته مصاغا ، لم يتعلق به حق لأحد ، وحلف بالطلاق أن لا يأخذ منها شيئا منه : واحتاج أن يأخذ منها شيئا : فهل له أن يرجع في هبته أم لا ؟ وإن أعطته شيئا من طيب نفسها هل يحنث أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . له أن يرجع فيما وهبه لها ؛ لكنه ان فعل المحلوف عليه حنث . فان كان قصده أن لا يأخذ شيئاً بغير طيب قلبها ، أو بغير اذنها فان طابت نفسها أو أذنت لم يحنث .

وسئل

عن رجل له أولاد وهب لهم ماله ، وهب أحدهم نصيبه لولده ؛ وقد رجع الوالد الأول فيما وهبه لأولاده ؛ فردوا عليه ، إلا الذي وهبه لولده امتنع : فهل يلزمه أن ينزعه من ولده ، ويسلمه لوالده ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا كان قد وهب لولده شيئاً ولم يتعلق به حق الغير : مثل أن يكون قد صار عليه دين ؛ أو زوجوه لأجل ذلك : فله أن يرجع في ذلك . والله أعلم .

وسئل

عن رجل ماتت والدته ، وخلفته ووالده وكريته . ثم ماتت كريته ، فأراد والده أن يزوجه ، فقال : ما أزوجه حتى تملكني ما ورثته عن والدتك : فملكه ذلك ، وتصدق عليه بالربع بشهود ؛ ثم بعد ذلك مرض

والده مرضا غيب عقله ، فرجع فيما تصدق به على ولده ، وأوقفها على زوجته
وولده وابنته ، ولم يذكر ولده ، وانتسخ كتاب الوقف مرتين : فهل له أن
يخصص أولاده ، ويخرج ولده من جميع إرث والدته ؟

فأجاب : إن كان الأب قد أعطى ابنه شيئا عوضا عما أخذه له فليس له
أن يرجع بذلك بلا نزاع بين العلماء . وأما إن كان تصدق به عليه صدقة لله
ففي رجوعه عليه قولان للعلماء . (أحدهما) لا يرجع . (والثاني) يرجع
عند مالك والشافعي وأحمد . ومتى رجع وعقله غائب ؛ أو أوقف وعقله غائب
أو عقد عقداً : لم يصح رجوعه ولا وقفه ؛ إذا كان مغيبا عقله بمرض ،
بلا نزاع بين العلماء .

وسئل

عن رجل سرق له مبلغ ؛ فظن في أحد أولاده أنه هو أخذه ؛ ثم صار
يدعو عليه ، وهجره ؛ وهو برىء ، ولم يكن أخذ شيئا : فهل يؤجر الولد
بدعاء والده عليه .

فأجاب : نعم إذا كان الولد مظلوما ؛ فإن الله يكفر عنه بما يظلمه ،
ويؤجره على صبره ؛ ويأثم من يدعو على غيره عدوانا .

وسئل رحمه الله

عن رجل خلف شيئاً من الدنيا ، وتقاسمه أولاده ، وأعطوا أمهم كتابها
وثمنها ، وبعد قليل وجد الأولاد مع أمهم شيئاً يحىء ثلث الوراثة . فقالوا :
من أين لك هذا المال ؟ فقالت : لما كان أبوك مريضاً طلبت منه شيئاً فأعطاني
ثلث ماله ، فأخذوا المال من أمهم ؛ وقالوا : ما أعطاك أبونا شيئاً : فهل يجب
رد المال إليها .

فأجاب : ما أعطى المريض في مرض الموت لوراثته فانه لا ينفذ إلا بإجازة
الورثة ؛ فما أعطاه المريض لامرأته فهو كسائر ماله ؛ إلا أن يجيز ذلك باقي
الورثة . وينبغي للأولاد أن يقرؤا أمهم ، ويجيزوا ذلك لها : لكن
لا يجبرون على ذلك ؛ بل تقسم جميع التركة . قال النبي صلى الله عليه وسلم :
« لا وصية لوارث » .

كتاب الوصايا

سئل رحمه الله تعالى

عمن قال : يدفع هذا المال إلى يتامى فلان في مرض موته ، ولم يعرف
أهذا إقرار ؟ أو وصية ؟

فأجاب : إن كان هناك قرينة تبين مراده هل هو إقرار أو وصية عمل
بها ؛ وإن لم يعرف : فما كان محكوما له به لم يزل عن ملكه بلفظ مجمل ،
بل يجعل وصية .

وسئل

عن مودع مرض مودعه فقال له : أما يعرف ابنك بهذه الوديعة ؟
فقال : فلان الأسير يحى ما يقدر على شيء يعود عليه ؛ وقصد بذلك أن يكون
موصداً له ، ولم يزد على ذلك ؛ فاذا خرج من الثلث هل يجوز أن يصرفه في
مصالح ذلك الأسير ؟

فأجاب : تنعقد الوصية بكل لفظ يدل على ذلك ، كما إذا فهمت المخاطبة من الموصي ، ويبقى قبول الوصية في التصرف فيها موقوفاً على قبول الموصي له لفظاً أو عرفاً وعلى اذنه في التصرف فيها على قبول الموصي له لفظاً أو عرفاً ، وعلى اذنه في التصرف أو اذن الشارع ويجوز صرف مال الأسير في فكاهه بلا اذنه . والله أعلم .

وسئل

عن رجل كتب وصيته ، وذكر في وصيته : أن في ذمته لزوجه مائة درهم ، ولم تكن زوجته تعلم أن لها في ذمته شيئاً : فهل يجوز لو صييه بعده موته دفع الدراهم لزوجه بغير يمين — إذا كان قد أقر لها من غير استحقاق ؟

فأجاب : لا يحل لها أن تأخذ من ذلك شيئاً ؛ فإن هذا يكون وصية لو ارث لا يجوز له وصيته بإجماع المسامين ؛ إلا بإجازة بقية الورثة ، وأما في الحكم فلا تعطى شيئاً حتى تصدقه على الاقرار في مرض الموت ، وإلا كان باطلاً عند أكثر العلماء ، وإذا صدقته على الاقرار فادعى الوحي أو بعض الورثة أن هذا الاقرار من غير استحقاق — كما جرت عادة بعض الناس أنه يجعل الانشاء إقراراً — فإن ذلك بمنزلة أن يدعى في الاقرار أنه أقر قبل القبض . ومثل ذلك قد تنازع العلماء في التحليف عليه . والصحيح أنه يحلف . والصحيح أنها لا تعطى شيئاً حتى تحلف .

وسئل

عن امرأة أعتقت جارية دون البلوغ ، وكتبت لها أموالها ، ولم تزل تحت يدها إلى حال وفاتها — أي السيدة المعتقة — وخلفت ورثة : فهل يصح تملكها للجارية ؟ أم للورثة انتزاعها ؟ أو بعضها ؟

فأجاب : الحمد لله . أما مجرد التملك بدون القبض الشرعي فلا يلزم به عقد الهبة ؛ بل للوارث أن ينتزع ذلك ، وكذلك إن كانت هبة تلجئة بحيث توهب في الظاهر وتقبض مع اتفاق الواهب والموهوب له على أنه ينتزعه منه إذا شاء ، ونحو ذلك من الحيل التي تجعل طريقاً إلى منع الوارث أو الغريم حقوقهم ، فإذا كان الأمر كذلك : كانت أيضاً هبة باطلة ؛ والله أعلم .

وسئل

عمن أشهد على أبيه أن عنده ثلاثمائة [في] حجة عن فلانة ، فقال ورثتها : لا يخرج إلا بثلاثها ، فقال المشهود عليه : أمتي تبرع بها . فما الحكم ؟

فأجاب مجرد هذا الاشهاد لا يوجب أن يكون هذا المال تركة مخلفة يستحق الورثة ثلثيها ؛ لاحتمال أن لا يكون من مال المرأة ، ولاحتمال أن يكون حجة الاسلام الخارجة من صلب التركة ؛ والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل تصدق على إبنته لصلبه . وأسند وصيته لرجل (١) فأجره مدة ثلاثين سنة ؛ وقد توفي الوصي المذكور . ورشد من كان وصية عليها ، ولم ترض الموصى عليها بعد رشدها بإجارة الوصي ؛ وأن الوصي أجر ذلك بغير قيمة المثل : فهل تنسخ الإجارة وتتصرف في ملكها عادة الملاك ؟

فأجاب : لها أن تنسخ هذه الإجارة بلا نزاع بين العلماء ؛ وإنما النزاع هل تقع باطلة من أصلها ؟ أو مضمونة على المؤجر ؟ والله أعلم .

وسئل

عن رجل أوصى لأولاده بسهام مختلفة ، وأشهد عليه عند وفاته بذلك . فهل تنفذ هذه الوصية ؟ أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . لا يجوز للمريض تخصيص بعض أولاده بمطية منجزة ، ولا وصية بعد الموت ، ولا أن يقر له بشيء في ذمته ؛ وإذا فعل ذلك لم يجز تنفيذه بدون إجازة بقية الورثة . وهذا كله باتفاق

(١) في الأصل زيادة : وله

المسامين ، ولا يجوز لأحد من الشهود أن يشهد على ذلك شهادة يعين بها على الظلم ، وهذا التخصيص من الكبائر الموجبة للنار ، حتى قد روى أهل السنن ما يدل على الوعيد الشديد لمن فعل ذلك ؛ لأنه كالتسبب في الشحناء وعدم الاتحاد بين ذريته : لاسيما في حقه ، فإنه يتسبب في عقوبته وعدم بره .

وسئل

عن رجل له زرع ونخل . فقال عند موته لأهله : أنفقوا من ثلثي على الفقراء والمساكين إلى أن يولد لولدي ولد فيكون لهم . فهل تصح هذه الوصية أم لا ؟ فأجاب : نعم تصح هذه الوصية ؛ فإن الوصية لولد الولد الذين لا يرثون جائزة ، كما وصى الزبير بن العوام لولد عبدالله بن الزبير . والوصية تصح للمعدوم بالمعدوم ، فيكون الريع للفقراء إلى أن يحدث ولد الولد فيكون لهم . والله أعلم .

وسئل

عن رجل أوصى لأولاده الذكور بتخصيص ملك دون الاناث ، وأثبتته على يد الحاكم قبل وفاته : فهل يجوز ذلك ؟

فأجاب : لا يجوز أن يخص بعض أولاده دون بعض في وصيته ولا مرض موته باتفاق العلماء ، ولا يجوز له على أصح قول العلماء أن يخص بعضهم بالعطية

في صحته أيضاً ، بل عليه ان يعدل بينهم ، ويرد الفضل ، كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بشير بن سعيد حيث قال له : « اردده » فردده ، وقال : « انى لا أشهد على جور » وقال له على سبيل التهديد : « أشهد على هذا غيرى » . ولا يجوز للولد الذى فضل ان يأخذ الفضل ؛ بل عليه ان يرد ذلك في حياة الظالم الجائر ، وبعد موته ، كما يرد في حياته في أصح قولي العلماء .

وسئل رحمه الله

عن امرأة وصت لطفلة تحت نظر أبيها بمبلغ من ثلث مالها ، وتوفيت الموصية ، وقبل للطفلة والدها الوصية المذكورة بعد وفاتها ؛ وأدعى لها عند الحاكم بما وصت الموصية ، وقامت البينة بوفاتها وعليها ، بما نسب اليها من الايضاء ، وعلى والدها بقبول الوصية لابنته ، وتوقف الحاكم عن الحكم للطفلة بما ثبت لها عنده بالبينة ، لتغذر حلفها لصغر سنها : فهل يحلف والدها ؟ أو يوقف الحكم إلى البلوغ ويحلفها ؟ أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . لا يحلف والدها ؛ لأنه غير مستحق ؛ ولا يوقف الحكم إلى بلوغها وحلفها ؛ بل يحكم لها بذلك بلا نزاع بين العلماء ؛ ما لم يثبت معارض . بل أبلغ من هذا لو ثبت لصبي أو لمجنون حق على غائب عنه من دين عن مبيع ، أو بدل قرض ، أو أرش جنائية ، أو غير ذلك مما لو كان مستحقاً بالغاً عاقلاً : يحلف على عدم الإبراء ، أو الاستيفاء في أحد قولي

العلماء ؛ ويحكم به للصبي والمجنون ، ولا يحلف واه ، كما قد نص عليه العلماء .
ولهذا لو ادعى مدع على صبي أو مجنون جناية أو حقاً لم يحكم له ؛ ولا يحاب
الصبي والمجنون . وإن كان البالغ العاقل لا يقول إلا يمين . ولها نظائر .
هذا فيما يشرع فيه اليمين بالاتفاق ، أو على أحد قولي العلماء . فكيف
بالوصية التي لم يذكر العلماء تحليف الموصى له فيها ؛ وإنما أخذ به بعض الناس .
والوصية تكون للحمل باتفاق العلماء ، ويستحقها إذا ولد حياً ، ولم يقل
مسلم : إنها تؤخر إلى حين بلوغه . ولا يحلف . والله أعلم .

وسئل

عن امرأة وصت وصايا في حال مرضها ؛ ولزوجها ولأخيها بشيء ، ثم
بعد مدة طويلة وضعت ولداً ذكرأ ؛ وبعد ذلك توفيت : فهل يبطل حكم الوصية

فأجاب : أما ما زاد على ثلث التركة فهو للوارث ، والولد اليتيم
لا يتبرع بشيء من ماله . فأما الزوج الوارث فالوصية له باطلة ؛ لأنه وارث .
وأما الأخ فالوصية له صحيحة ؛ لأنه مع الولد ليس بوارث ؛ وإن كان عند
الوصية وارثاً . فينظر ما وصت به للأخ والناس ، فإن وسعه الثلث والاقسم
بينهم على قدر وصاياها .

وسئل رحمه الله

عن امرأة ماتت ولم يكن لها وارث سوى ابن أخت لأم ، وقد أوصت بصدقة أكثر من الثلث : فهل للوصي أن ينفذ ذلك ويعطي ما بقي لابن أختها ؟
فأجاب : يعطي الوصي له الثلث ، وما زاد عن ذلك ان أجازة الوارث جاز ؛ وإلا بطل . وابن الأخت يرث المال كله عند من يقول بتوريث ذوى الأرحام ؛ وهو الوارث في هذه المسألة عندهم . وهو مذهب جمهور السلف ، وأبي حنيفة ، وأحمد ، وطوائف من أصحاب الشافعي . وهو قول في مذهب مالك إذا فسد بيت المال . والله أعلم .

وسئل

عن رجل مات ، وخلف ستة أولاد ذكور ، وابن ابن ، وبنت ابن ، ووصى لابن ابنه بمثل نصيب أولاده ، وبنت ابنه بثلاث ما بقي من الثلث بعد أن كان يعطي ابن ابنه نصيبه . فكم يكون نصيب كل واحد من أولاده ؟
فأجاب : الحمد لله . ظاهر مذهب الشافعي وأحمد وأبي حنيفة أن هذه المسألة تصح من ستين ، لكل ابن ثمانية ، ولصاحب الوصية ثلث ما بقي بعد الثلث اثني عشر ، ثلث ذلك أربعة . ولها طرق يعمل بها .
وجواب هذه المسألة معروف في كتب العلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل توفي • وله مال كثير ، وله ولد صغير : وأوصى في حال مرضه أن يباع فرسه الفلاني ؛ ويعطى ثمنه كله لمن يحج عنه حجة الاسلام . وبيعت بتسعمائة درهم . فأراد الحاكم أن يستأجر انسانا أجنبيا ليحج بهذا المقدار ، فجاء رجل غيره فقال : أنا أحج بأربعمائة . فهل يجوز ذلك ؟ أوتعين ما أوصى به ؟

فأجاب : الحمد لله . بل يجب اخراج جميع ما أوصى به ان كان يخرج من ثلثه : وان كان لا يخرج من ثلثه لم يجب على الورثة اخراج ما زاد على الثلث : إلا أن يكون واجبا عليه بحيث لا يحصل حجة الاسلام . والله أعلم .

وسئل

عن رجل خلف أولاداً ، وأوصى لأخته كل يوم بدرهم : فأعطيت ذلك حتى نفد المال : ولم يبق من التركة إلا عقار مغله كل سنة ستمائة درهم : فهل تعطى ذلك ؟ أو درهما كما أوصى لها ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا لم يكن ما بقي متسعا لأن تعطى منه كل يوم درهما : ويبقى للورثة درهم : فلا تعطى إلا ما يبقى معه للورثة الثلثان ؛ لا يزداد على مقدار الثلث شيء إلا بإجازة الورثة المستحقين ؛ إذا كان المجيز بالغاً رشيداً أهلاً للتبرع . وإن لم يكن المجيز كذلك ؛ أو لم يجز : لم تعط شيئاً . ولو لم يخلف الميت إلا العقار فإنها تعطى من منله أقل الأمرين من الدرهم الموصى به أو ثلث المغل ، فان كان المغل أقل من ثلاثة دراهم كل يوم لم تعط إلا ثلث ذلك ؛ فلو كان درهما أعطيت ثلث درهم فقط ؛ وإن أخذت زيادة على مقدار ثلث المغل استرجع منها ذلك ؛ وليس في ذلك نزاع بين العلماء . والله أعلم .

وسئل

عن امرأة توفيت ، وخلفت أباهما ، وعمها أخا أبيها شقيقه ، وجدتها ، وكان أبوها قد رشدها قبل أن يزوجها ، ثم أنها أوصت في مرض موتها لزوجها بالنصف . ولعمها بالنصف الآخر ؛ ولم توص لأبيها وجدتها بشيء : فهل تصح هذه الوصية ؟

فأجاب : أما الوصية للعم صحيحة ؛ لكن لا ينفذ فيما زاد على الثلث إلا بإجازة ، والوصية للزوج لا ينفذ شيء منها إلا بإجازة الورثة . وإذا لم تجز الورثة بما زاد على الثلث كان للزوج نصف الباقي بعد هذه الوصية التي هي الثلث ، وللجدة السدس ، وللأب الباقي ، وهو الثلث .

وسئل رحمه الله

عن امرأة أوصت قبل موتها بخمسة أيام بأشياء : من حج ، وقرأة ،
وصدقة : فهل تنفذ الوصية ؟

فأجاب : إذا أوصت بأن يخرج من ثلث مالها ما يصرف في قربة لله
وطاعته وجب تنفيذ وصيتها ؛ وإن كان في مرض الموت . وأما إن كان
الموصى به أكثر من الثلث كان الزائد موقوفا ، فإن أجازته الورثة جاز ،
وإلا بطل . وإن وصت بشيء في غير طاعة لم تنفذ وصيتها .

وسئل

عن رجل أوصى زوجته عند موته أنها لا توهب شيئا من متاع الدنيا
لمن يقرأ القرآن ويهدي له ، وقد ادعى أن في صدره قرآنا يكفيه ، ولم تكن
زوجته تعلم بأنه كان يحفظ القرآن : فهل أصاب فيما أوصى ؟ وقد قصدت
الزوجة الموصى إليها أنها تعطى شيئا لمن يستحقه يستعين به على سبيل الهدية :
ويقرأ جزءا من القرآن ويهديه لميتها : فهل يفسح لها في ذلك ؟

فاجاب : الحمد لله . تنفذ وصيته : فان اعطاء أجره لمن يقرأ القرآن ويهديه للميت بدعة ، لم ينقل عن أحد من السلف ؛ وانما تكلم العلماء فيمن يقرأ الله ويهدي للميت . وفيمن يعطى أجره على تعليم القرآن وجوه . فاما الاستئجار على القراءة واهدائها فهذا لم ينقل عن أحد من الأئمة ، ولا اذن في ذلك : فان القراءة اذا كانت باجرة كانت معاوضة ، فلا يكون فيها أجر ، ولا يصل الى الميت شيء ، وانما يصل اليه العمل الصالح ، والاستئجار على مجرد التلاوة لم يقل به أحد من الأئمة وانما تكلموا في الاستئجار على التعليم لكن هذه المرأة اذا أرادت نفع زوجها فلتصدق عنه بما تريد الاستئجار به ، فان الصدقة تصل الى الميت باتفاق الأئمة ، وينفعه الله بها . وان تصدقت بذلك على قوم من قراء القرآن الفقراء ليستغنوا بذلك عن قراءتهم حصل من الأجر بقدر ما عينوا على القراءة ، وينفع الله الميت بذلك . والله أعلم .

وسئل

عن مسجد لرجل ، وعليه وقف ، والوقف عليه حكر ؛ واوصى قبل وفاته ان يخرج من الثلث ويشتري الحكر الذي للوقف ، فتعذر مشتراه ؛ لان الحكر وقف ، وله ورثة وهم ضعفاء الحال ، وقد وافقهم الوصي على شيء من الثلث لعمارة المسجد : فهل اذا تأخر من الثلث شيء للايتام يتعلق في ذمة الوصي؟

فاجاب : بل على الوصي ان يخرج جميع الثلث كما اوصاه الميت ؛ ولا يدع للورثة شيئاً ، ثم ان أمكن شراء الارض التي عينها الموصي اشتراها ووقفها ،

والأشترى مكانا آخر ووقف على الجهة التي وصى بها الموصى ؛ كما ذكره
العلماء فيما إذا قال : يبعوا غلامي من زيد ، وتصدقوا بثلثه . فامتنع فلان من
شرائه ؛ فإنه يباع من غيره ويتصدق بثلثه ، فالوصية بشراء معين والتصدق به
لوقف كالوصية ببيع معين والتصدق بثلثه ؛ لأن الموصى له هنا جهة الصدقة
والوقف ، وهي باقية ؛ والتعيين إذا فات قام بدله مقامه ؛ كما لو اتلف الوقف
متلف ، أو اتلف الموصى به متلف ؛ فإن بدلها يقوم مقامها في ذلك ، فيفرق
بين الموصى به والموقوف ؛ وبين بدل الموصى له والموقوف عليه ؛ فإنه لو
وصى لزيد لم يكن لغيره ، ولو وصى أن يعتق عبده المعين ، أو نذر عتق عبد
معين فمات المعين لم يقيم غيره مقامه .

وتنازع الفقهاء إذا وصى أن يحج عنه فلان بكذا فامتنع ذلك المعين من
الحج ، وكان الحج تطوعا : فهل يحج عنه أم لا ؟ على قولين ، هما وجهان في
مذهب أحمد وغيره ؛ لأن الحج مقصود في نفسه ؛ ويقع المعين مقصودا ،
فمن الفقهاء من غلب جانب التعيين . ومنهم من قال : بل الحج مقصود أيضا .
كما أن الصدقة والوقف مقصود ، وتعيين الحج كتعيين الموقوف والمتصدق
به ، فإذا فات التعيين أقيم بدله ، كما يقام في الصدقة والوقف .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل أوصى في مرضه المتصل بموته بأن يباع شراب في حانوت العطر قيمته مائة وخمسون درهما ، يضاف ذلك الى ثلاثمائة درهم من ماله ، وان يشتري بذلك عقار ؛ ويجعل وقفا على مصالح مسجد لمامه ومؤذنه وزيتته . وكتب ذلك قبل مرضه ؟

فاجاب : الحمد لله رب العالمين . اذا اوصى ان يباع شيء معين من ماله من عقار أو منقول ، يضم الى ثمنه شيء اخر قدره من ماله ، ويصرف ذلك في وقف شرعى : جاز . واذا كان ذلك يخرج من الثلث اخرج ، وان لم ترض الورثة ، وما اعطاه للورثة في مرض موته أن أعطى احدا منهم زيادة على قدر ميراثه لم يجوز الا باجازة الورثة ، وان أعطى كل انسان شيئا معيناً بقدر حقه أو بعض حقه : ففيه قولان للعلماء في مذهب أحمد وغيره : « احدهما » له ذلك ، وهو مذهب الشافعى . « والثانى » ليس له ذلك ، وهو مذهب ابى حنيفة واذا قيل : ان له ذلك بحسب ميراث احدهم ؛ فان عطية المريض في مرض الموت المخوف بمنزلة وصيته بعد موته فى مثل ذلك باتفاق الأئمة . والله أعلم .

باب الموصى اليه

سئل رحمه الله تعالى

عن وصي على أيتام بوكالة شرعية : وللايتام دار ، فباعها وكيل الوصي من قبل أن ينظرها ، وقبض الثمن ، ثم زيد فيها : فهل له ان يقبل الزيادة ؟ أم لا ؟

فاجاب : إن كان الوكيل باعها بثمان المثل ، وقد رؤيت له صح البيع . وإن لم تره : فيه نزاع . وإن باعها بدون ثمن المثل فقد فرط في الوصية ، ويرجع عليه بما فرط فيه ، أو يفسخ البيع ، إذا لم يبذل له تمام المثل . والله أعلم .

وسئل

عن رجل جليل القدر ، له تعلقات كثيرة مع الناس ، واوصى بأمور : فجاء رجل الى وصيه في حياة الموصي : وقال : يا فلان : جئتك في حياة فلان

الموصى بمال ، فلي عنده كذا ، و كذا . فذكر الوصي ذلك للموصي :
فقال الموصي من ادعى بعد موتى علي شيئا خلفه واعطه بلا بينة : فهل يجوز
أو يجب على الوصي فعل ذلك مع يمين المدعى .

فاجاب . نعم : يجب على الوصي تسليم ما ادعاه هذا المدعى اذا حلف عليه
وسواء كان يخرج من الثلث أولا ؛ اما اذا كان يخرج من الثلث كان أسوأ
الاحوال ؛ كما يكون هذا الموصي متبرعا بهذا الاعطاء . ولو وصى لمعين اذا
فعل فعلا ، أو وصى لمطلق موصوف : فكل من الوصيتين جائز باتفاق الأئمة
فانهم لا ينازعون في جواز الوصية بالمجهول ؛ ولم يتنازعوا في جواز الاقرار
بالمجهول ؛ ولهذا لا يقع شبهة لأحد في انه اذا خرج من الثلث وجب تسليمه
وانما قد تقع الشبهة فيما اذا لم يخرج من الثلث . والصواب المقطوع به انه يجب
تسليم ذلك من رأس المال ؛ لأن الدين مقدم على الوصايا ؛ فان هذا الكلام مفهومه
رد اليمين على المدعى ، والأمر بتسليم ما حلف عليه .

لكن رد اليمين هل هو كالاقرار ؟ أو كالبينة ؟ فيه للعلماء قولان . فاذا
قيل : هو كالاقرار صار هذا اقرار لهذا المدعى ؛ غايته أنه أقر بموصوف
أو بمجهول ؛ وكل من هذين اقرار يصح باتفاق العلماء ؛ مع ان هذا الشخص
المعين ليس الاقرار له اقراراً بمجهول ؛ فانه هو سبب اللفظ العام ، وسبب
اللفظ العام مراد فيه قطعاً ، كانه قال : هذا الشخص المعين ان حلف على ما ادعاه
فاعطوه اياه . ومثل هذه الصفة جائزة باتفاق العلماء ، واجب تنفيذها . وان

قيل : ان الرد كالبينة صار حلف المدعى مع نكول المدعى عليه بينة ، ويصير المدعى قد اقام بينة على مادعاه ، ومثل هذا يجب تسليم مادعاه اليه بلا ريب هذا على اصل من لا يقضي برد اليمين على المدعى : كما لك : والشافعي ، واحد القولين في مذهب الامام أحمد .

واما عند من يقضى بالنكول كابي حنيفة وأحمد في أشهر الروايتين عنه ، فالامر عنده اوكد ؛ فانه إذا رضي الخصمان لحلف المدعى كان جائزاً عندهم ؛ وكان من النكول أيضاً ، فالرجل الذي قد علم أن بينه وبين الناس معاملات متعددة منها ما هو بغير بينة ؛ وعليه حقوق قد لا يعلم أربابها . ولا مقدارها : لا تكون مثل هذه الصفة منه تبرها ؛ بل تكون وصية بواجب ، والوصية بواجب لآدي تكون من رأس المال باتفاق المسامين ؛ وذلك أنه اذا علم أن عليه حقاً ، وشك في أدائه لم يكن له ان يحلف ؛ بل إذا حلف المدعى عليه وأعطاه فقد فعل الواجب ، فإذا كان عليه حق لا يعلم عين صاحبه كان عليه أن يفعل ما تبرأ به ذمته ، فإن ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب ، كمن نسى صلاة من يوم لا يعلم عينها ، وكمن عليه دين لأحد رجلين لا يعلم عين المستحق ؛ فاذا قال : من حلف منكما فهو له ونحو ذلك . فقد أدى الواجب .

وأيضاً فانه اذا ادعى عليه بأمر لا يعلم ثبوته ولا انتفاءه لم يكن له ان يحلف على نفيه عين بت ؛ لان ذلك حلف على ما لا يعلم ؛ بل عليه أن يفعل ما يغلب على ظنه ؛ واذا خبره من يصدقه بأمر بنى عليه ، واذا رد اليمين على المدعى عند

عند اشتباه الحال عليه فقد فعل ما يجب عليه ؛ فإنه لو نهام عن إعطائه قد يكون ظالماً مانعاً المستحق ؛ وإن أمر بإعطاء كل مدع أفضى إلى أن يدعى الإنسان بما لا يستحقه ، وذلك تبرع ؛ فإذا أمر بتحليفه وإعطائه فقد فعل ما يجب عليه حيث بنى الأمر على ما يغلب على ظنه أن تبرأ ذمته منه ، فإن كان قد فعل الواجب أخرج ذلك من رأس المال .

وسئل رحمه الله تعالى

عن وصي على أولاد أخيه ، وتوفي ، وخلف أولاداً . وضعوا أيديهم على موجود والدهم : فهل يلزم أولاد الوصي المتوفى الخروج عن ذلك ، والدعوى عليهم ؟

فأجاب : إذا عرف أن مال اليتامى كان مختلطاً بمال الرجل ، فإنه ينظر كم خرج من مال اليتامى نفقة وغيرها ، ويطلب الباقي وما أشبه ذلك ، ويرجع فيه إلى العرف المطرد .

وسئل

عن رجل وصي على مال يتيم ، وقد قارض فيه مدة ثلاث سنين ، وقد ربح فيه فائدة من وجه حل : فهل يحل للوصي أن يأخذ من الفائدة شيئاً ؟ أو هي لليتيم خاصة ؟

فأجاب : الربح كله لليتيم ؛ لكن إن كان الوصى فقيرا وقد عمل في المال
فه أن يأخذ أقل الأمرين من أجره مثله أو كفايته ، فلا يأخذ فوق أجره عمله
وإن كانت الأجرة أكثر من كفايته لم يأخذ أكثر منها .

وسئل رحمه الله

عن وصى تحت يده أيتام أطفال ، ووالدتهم حامل : فهل يعطى الأطفال
نفقة ، والذي يخدم الأطفال ، والوالدة إذا أخذت صداقها : فهل يجوز أن
تأكل الأطفال ووالدتهم ومن يخدمهم جميع المال ؟

فأجاب : أما الزوجة فتعطى قبل وضع الحمل . وأما سائر الورثة فإن
أخرت قسمة التركة إلى حين الوضع فينفق على اليتامى بالمعروف ، ولا بأس أن
يختلط ما لهم بما للأم ؛ ويكون خبزهم جميعا ، وطبخهم جميعا ، إذا كان ذلك
مصلحة لليتامى ؛ فإن الصحابة سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك
فأنزل الله تعالى : (ويسألونك عن اليتامى ؟ قل إصلاح لهم خير ، وإن تخالطوهم
فإخوانكم ، والله يعلم المفسد من المصلح) . وأما الحمل فإن أخرت فلا كلام
وإن عجلت أخرله نصيب ذكر احتياطا .

وهل تستحق الزوجة نفقة لأجل الحمل الذي في بطنها وسكنى ؟ على ثلاثة

أقوال للعلماء

أحدها : لانفقة لها ؛ ولاسكنى ، وهو مذهب أبى حنيفة وأحمد فى إحدى الروايتين ، والشافعى فى قول .

والثانى : لها النفقة والسكنى ؛ وهو إحدى الروايتين عن أحمد ؛ وقول طائفة .

والثالث : لها السكنى ؛ دون النفقة ، كما نقل عن مالك والشافعى فى قول .

وسئل رحمه الله

عن يتيمة حضر من يرغب فى تزويجها ، ولها أملاك : فهل يجوز للوصى أن يبيع من عقارها شيئاً ، ويصرف ثمنه فى جهاز وقماش لها ، وحلى يصلح لمثلها أم لا ؟

فأجاب : نعم للولي أن يبيع من عقارها ما يجهزها به ؛ ويجهزها الجهاز المعروف ، والحلى المعروف .

وسئل

عن وصى على اختيه ، وقد كبرت ، وولديها : وآنس منها الرشد : فهل يحتاج الى إثبات عند الحاكم ؟ أو إلى شهود ؟

فأجاب : إذا آانس الوصى منهم الرشد دفع اليهم المال ، ولا يحتاج الى شهود ؛ بل يقر برشدهم ، ويسلم اليهم المال ، وذلك جائز بغير إذن الحاكم لكن له إثبات ذلك عند الحاكم . والله أعلم .

وسئل

عن وصى قضى ديناً عن الموصي بغير ثبوت عند الحاكم ؛ وعوض عن الغائب بدون قيمة المثل : فهل للورثة فسخ ذلك ؟

فأجاب ليس للوصي أن يقضي ما يدعى من الدين إلا بمسند شرعى ؛ بل ولا بمجرد دعوى من المدعى ؛ فإنه ضامن له . ولا يجوز له التعويض إلا بقيمة المثل ، وما عوضه بدون القيمة بما لا يتغابن الناس به ؛ فإما أن يضمن ما نقص من حق الورثة ، وإما أن يفسخ التعويض ويوفى الغريم حقه . والمسند الشرعى متعدد : مثل إقرار الميت ، أو إقرار من يقبل إقراره عليه : مثل وكيله إذا أقر بما وكاله فيه ، ويدخل في ذلك ديوان الأمير ، واستاذ داره : مثل شاهد يحلف معه المدعى ، ومثل خط الميت الذى يعلم أنه خطه وغير ذلك .

وسئل

عن نصرانى توفي وخلف تركته ، وأوصى وصيته ، وظهرت عليه ديون بساطر وغير مساطر . فهل للوصي أن يعطى أرباب الديون بغير ثبوت على يد الحاكم ؟

فأجاب : إذا كان الميت ممن يكتب ما عليه للناس في دفتر ونحوه ، وله كاتب يكتب بإذنه ما عليه ونحوه . فإنه يرجع في ذلك إلى الكتاب الذي بخطه أو خط وكيله ؛ فما كان مكتوبا وليس عليه علامة الوفاء كان بمنزلة إقرار الميت به ، فالخط في مثل ذلك كاللفظ ، وإقرار الوكيل فيما وكل فيه بلفظه أو خطه المعتبر مقبول ؛ ولكن على صاحب الدين اليمين بالاستحقاق ، أو نفي البراءة ، كما لو ثبت الدين بإقرار لفظي . وأما إعطاء المدعي ما يدعيه بمجرد قوله الذي لا فرق فيه بين دعواه ودعوى غيره فلا يجوز . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن الوصي ونحوه إذا كان بعض مال الوصي مشتركا بينه وبين وصي عليه وللموصى فيه نصيب ؛ وباع الشركاء أنصباؤهم أو اكتروه للوصي ؛ واحتاج الولي أن يبيع نصيب اليتيم ؛ أو يكرهه معهم : فهل يجوز له الشراء ؟

فأجاب : يجوز له الشراء ؛ لأن الشركاء غير متهمين في بيع نصيبهم ، ولأن الشركاء إذا عينوا الوصي تعين عن غيره في نصيب اليتيم دخل ضرورة . ويشهد له المعنى قال الله تعالى : (وإن تخالطوهم فأخوانكم ، والله يعلم المفسد من المصلح) .

وسئل رحمه الله تعالى

عن وصي يتيم ، وهو يتجرله ولنفسه بماله ، فاشترى لليтим صنفا ، ثم باعه واشترى له بثمانه ، ثم بعد ذلك اشترى المذكور ، ومات ولم يعين : هل هو لأحدهم أو لهما . فهل يكون الصنف لورثة الوصي أم لليтим ؟

فأجاب : إذا علم أنه لم يشتره إلا بماله وحده ، وبمال اليتيم وحده ، فانه لأحدهما : ينظر في ذلك : هل يمكن علمه بأن يعرف مقدار مال اليتيم . ومقدار مال نفسه . وينظر دفاتر الحساب ، وما كتبه بخطه ، ونحو ذلك ، وان كان مال اليتيم متميزاً بأن يكون ما اشتراه بكتبه ونحو ذلك كان مما لم يكتبه لنفسه ، فإن تعذر معرفة المستحق من كل وجه كان فيه للفقهاء ثلاثة أقوال : أحدها : أن يقسم بينهما كقول أبي حنيفة ، كما لو تداعيا عينا يدهما عليها والثاني : يوقف الأمر حتى يصطلحا ، كقول الشافعي ، لأن المستحق أحدهما لا بعينه .

والثالث : وهو مذهب أحمد أنه يقرع بينهما ، فمن أصابته القرعة حلف وأخذ ، لما في السنن عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رجلين اختصما في متاع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ليس لواحد منهما بينة ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم « استهما عليه » رواه أبو داود والنسائي . وفي لفظ لأبي داود « إذا كره الاثنان اليمين ، أو استجباها فليستها عليه » رواه البخاري ، ولفظه « ان النبي صلى الله عليه وسلم عرض على قوم اليمين فأسرعوا ، فأمر أن يسهم بينهم أيهم يحلف » والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن أيتام تحت الحجر ؛ ولهم وصي وكفيل ولأمهم زوج اجنبي : فهل له عليهم حكم ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . ليس لزوج الام عليهم حكم في أبدانهم ولا أموالهم ؛ بل الام المزوجة بالاجنبي لاحضانة لها لتلاي محضتهم الاجنبي فان الزوجة تحت أمر الزوج ، فأسقط الشارع حضانتها ؛ لتلاي يكونوا في حضانة اجنبي ؛ وانما الحضانة لأم الأم : أو لغيرها من الأقارب . واما المال فأمره الى الوصي . والنكاح للعصبة .

وسئل

عن رجل حضرته الوفاة فأوصى وصية بحضرته : ان هذه الدار نصفها للحرم الشريف ؛ ونصفها للمملوكي « سنقر » المعتوق الحر : ولم يكن له وارث سوى ابن استاذة ؛ وان الوصي قال لابن استاذة : هذا ما يجوز للمسامين منعه ؛ نخلى كلام الوصي وباعه وتصرف فيها تصرف المالك : فهل يصح بيعه ؟

فأجاب : إذ كانت الوصية تخرج من الثلث وجب تنفيذها ، ولم يكن للورثة إبطالها ، فإن جحدوها فله تحليفهم ، ومتى شهد له شاهد بقبول الوصي أو غيره فله أن يحلف مع شاهده ويأخذ حصته .

وسئل رحمه الله

عن رجل تحت حجر بطريق شرعى ، وإن الوصى توفى إلى رحمة الله تعالى ، وترك ولده ، وإن ولده قد وضع يده على مترك والده ، وعلى ما كان والده وضع يده عليه من مال المحجور عليه ، وإن اليتيم طلب الحساب من ولد الوصى فهل له ذلك ، وأن ولده ادعى أن والده أقبض بعض مال محجوره لزيد وهو لا يستحق إقباض ذلك شرعا ، وأنه بإشهاد عليهما ، ثم إن ذلك القابض الذى أقبضه الوصى ادعى أنه أقبض ذلك المال لليتيم : فهل تجوز هذه الشهادة على اليتيم المحجور عليه ما ذكر ؟ أم لا ؟ وهل له أن يرجع على مال الوصى بما أقبضه من ماله لمن لا يستحق إقباضه شرعا ؟ وهل لولد الوصى الرجوع عن ما أقبضه والده بغير مستند شرعى ؟ وما الحكم فى ذلك ؟

فأجاب رحمه الله : إذا مات الوصى ولم يعرف أن مال اليتيم قد ذهب بغير تقریط فهو باق بحكم يوجب إبقائه فى تركه الميت ؛ لكن هل يكون ديناً يحاص الغرماء ؟ أو يكون أمانة يؤخذ من أصل المال ؟ فيه نزاع . وإذا ادعى الوارث رده إليه لم يقبل بمجرد قوله .

وأما إذا كان الوصى قد أقبضه لغيره ، وذلك الغير أقبضه لليتيم ، فإن ثبت ذلك وكان الاقباض مما يسوغ : فقد برئت ذمة الوصى فى ذلك : مثل أن

يكون اليتيم قد رشد . فسلم إليه ماله بعد أنه آنس الرشد ؛ وإن لم يثبت ذلك عند الحاكم ، فإن ذلك الحجر عنه لا يحتاج إلى ثبوت الحاكم ولا حكمه ؛ بل متى آنس الوصي منه الرشد فعليه أن يدفع إليه ماله ، كما قال الله تعالى : (فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم ، ولا تأكلوها إسرافاً وبداراً أن يكبروا ، ومن كان غنياً فليستعفف ، ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف ، فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم ، وكفى بالله حسيباً) .

وأما إن كان الوصي قد سلم المال من لا يجوز تسليمه إليه فهو ضامن له ، ثم إن كان المال وصل إلى اليتيم البائن رشده فقد برئت ذمة الوصي ، كما تبرأ ذمة كل غاصب يوصل المال إلى مستحقه ، ولو كان بغير فعل الغاصب ، ولا تعد : مثل أن يأخذه المالك قهراً ، أو يخلصه له بعض الناس ، أو تطيره إليه الريح ، فإن أنكر اليتيم بعد إيناس الرشد وصوله إليه من جهة ذلك القابض الذي ليس بوكيل للوصي فالقول قوله مع يمينه ، وأما إن أنكر إقباض الوصي أو وكيله لأحد : فهل يقبل قوله ؟ أو قول الوصي ؟ فيه نزاع مشهور بين العلماء .

وسئل رحمه الله

عن وصي تحت يده مال لأيتام : فهل يجوز أن يخرج من ماله حصته ؛ ومن ماله حصته ؛ ويتفقه عليهم وعليه ؟

فأجاب : ينثق على اليتيم بالمعروف ؛ وإذا كان خلط طعامه بطعام الرجل
أصلح لليتم فعل ذلك ، كما قال تعالى : (ويسألونك عن اليتامى قل إصلاح لهم
خير ، وإن تخالطوهم فإخوانكم ، والله يعلم المفسد من المصلح) فإن الصحابة كانوا
لما توعده الله على من يأكل مال اليتيم بالعذاب العظيم يميزون طعام اليتيم عن
طعامهم ، فيفسد ، فسألوا عن ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فأنزل
الله هذه الآية .

وسئل رحمه الله

عن أيتام تحت يد وصي ، ولهم أخ من أم ؛ وقد باع الوصي حصته على
إخوته ؛ وذكر الملك كان واقعاً ؛ ولم تعلم الأيتام يبيعه لما باعه الوصي منه إليهم ؛
فهل يجوز البيع أم لا ؟

فأجاب : يبيع العقار ليس للوصي أن يفعله إلا الحاجة أو مصلحة راجحة
بينه ؛ وإذا ذكر إنه باعه للاستهدام لم يكن له أن يشتريه لليتم الآخر ؛
لأن في ذلك ضرراً لليتم الآخر إن كان صادقا ؛ وضرراً للأول
إن كان كاذبا .

وسئل رحمه الله

عن رجل له جارية ، وله منها أولاد خمسة ، وأودع عند إنسان دراهم ، وقال له : إن أنا مت تعطيها الدراهم ، ثم إنه مات ، فأخذت من الوصى بعض الدراهم ، ثم إن أولادها طلبوها إلى الحاكم ؛ وطلبوا منها الدراهم ؛ فأعطتهم إياها ، واعترفت أنها أخذتها من الموصى ، ثم انهم طلبوا الوصى بجملة المال وادعوا أن الذى أقرت به أنه منها لم يكن منه ؛ إلا كان بعد أن أكرهوها على ذلك : فالقول قول المرأة أنه من المبلغ أم لا ؟

فأجاب : القول قول المستودع الموصى إليه فى قدر المال مع يمينه ، والقول قوله : أنه دفع إلى المرأة مادفع إذا صدقته على ذلك ، والقول قول كل منهما مع يمينه أنه ليس عنده أكثر من ذلك . والوصية لأم الولد وصية صحيحة إذا كانت تخرج من الثلث ؛ ولهذه المرأة أن تأخذ ما وصى لها به إذا كان دون الثلث ، فإن انكر الوارث الوصية فلها عليه اليمين ، وإن شهد لها شاهد عدل وحلفت مع شاهدها حكم لها بذلك : وإذا خرج المال عن يد الوصى وشهد لها قبلت شهادته لها .

وإذا كانت كتمت أولاً ما عند الوصي لتأخذ منه ما وصى لها به كان ذلك
عذراً لها في الباطن ، وإن لم يقم لها بذلك بينة . فإن من علم أنه يستحق مالا في
باطن ذلك وأخذه كان متأولاً في ذلك ؛ مع اختلاف العلماء في مسائل هذا
الباب . والله اعلم .

وسئل رحمه الله

عن وصي نزل عن وصيته عند الحاكم ، وسلم المال إلى الحاكم ، وطلب
منه أن يأذن له في محضر ليسلمه : فهل يجب ذلك على الحاكم ؟

فأجاب : إذا كان محتاجاً إلى ذلك لدفع ضرر عن نفسه فعلى الحاكم
إجابته إلى ذلك ؛ فإن المقصود بالحكم إيصال الحقوق إلى مستحقيها ، ودفع
العدوان ، وهو يعود إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والالزام بذلك .
والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل وصى لرجلين على ولده ، ثم إنهما اجتهدا في ثبوت الوصية :
فهل لهما أن يأخذوا من مال اليتيم ما غرموا على ثبوتها ؟

فأجاب : إذا كانا متبرعين بالوصية فما أنفقاه على إثباتها بالمعروف : فهو
من مال اليتيم . والله اعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل توفي صاحب له في الجهاد ؛ فجمع تر كتته في مدة ثلاث سنين
بعد تعب : فهل يجب له على ذلك أجرة ؟

فأجاب : إن كان وصيا فله أقل الأمرين من أجرة مثله ؛ أو كفايته
وإن كان مكرها على هذا العمل فله أجرة مثله ، وإن عمل متبرعا فلا شيء له
من الأجرة ؛ بل أجره على الله ، وإن عمل ما يجب غير متبرع : ففي وجوب
أجره نزاع . والأظهر الوجوب .

كتاب الفرائض

مسئل الشيخ الاسلام رحمه الله

عن امرأة توفى زوجها ، وخلف أولاداً ؟

فأجاب : للزوجة الصداق ؛ والباقي في ذمته ، حكمها فيه حكم سائر
الغرماء ، وما بقي بعد الدين والوصية النافذة إن كان هناك وصية فلها ثمنه
مع الأولاد .

ومسئل رحمه الله

عن امرأة ماتت ، وخلفت زوجها وأبوين ، وقد احتسب الأب على
التركة ؛ وذكر أنها غير رشيدة . فهل للزوج ميراث منها ؟

فأجاب : ما خلفته هذه المرأة : فلزوجها نصفه ؛ ولأبيها الثلث ،
والباقي للأم . وهو السدس في مذهب الأئمة الأربعة ، سواء كانت
رشيدة أو غير رشيدة .

وسئل رحمه الله تعالى

عن امرأة ماتت : عن أبوين ، وزوج ؛ وأربعة أولاد ذكور ،
وأُنثى . فقال الزوج لجماعة شهود : اشهدوا . علي أن نصيبي - هو ستة -
لأبوي زوجتي ؛ وأولادها المذكورين بالفريضة الشرعية ، فما خص كل
واحد منهم ؟

فأجاب : إذا كان قد ملكه نصيبه الذي هو ستة أسهم لسائر الورثة على
الفريضة الشرعية ، والباقي ثمانية عشر سهماً : للأبوين ثمانية أسهم ، وأولاده
عشرة أسهم ، فترد تلك الستة على هذه الثمانية عشر سهماً ، ويقسم الجميع
بينهم على ثمانية عشر سهماً ، كما يرد الفاضل عن ذوي السهام بينهم ، عند من
يقول بالرد ؛ فإن نصيب الوارث جعله لهم بمنزلة النصيب المردود بينهم .

وسئل

عن امرأة ماتت ، ولها زوج ، وجدة ، وإخوة أشقاء ؛ وابن : فما
يستحق كل واحد من الميراث ؟

فأجاب : للزوج الربع ، وللجدة السدس ، وللإبن الباقي ، ولا شيء
للأخوة باتفاق الأئمة .

وسئل

عن امرأة توفيت : وخلفت زوجا ، وابنتين ؛ ووالدتها ، واختين
أشقاء : فهل ترث الأخوات ؟

فأجاب : يفرض للزوج الربع ، وللأم السدس ، وللبنتين الثلثان .
أصلها من اثني عشر ، وتعمل إلى ثلاثة عشر ، وأما الأخوات فلا شيء
لهن مع البنات ؛ لأن الأخوات مع البنات عصبية ؛ ولم يفضل للعصبية شيء ،
هذا مذهب الأئمة الأربعة .

وسئل

عن امرأة ماتت : وخلفت زوجا ، وأما ، وأختا شقيقة ، وأختا لأب
وأخا وأختا لأم ؟

فأجاب : المسألة على عشرة أسهم : أصلها من ستة ، وتعمل إلى عشرة
وتسمى « ذات الفروخ » لكثرة عيولها : للزوج النصف ؛ وللأم
السدس سهم ، وللشقيقة ثلاثة ؛ وللأخت من الأب السدس تكملة الثلثين
ولولدي الأم الثلث سهمان . فالجميع عشرة أسهم . وهذا باتفاق الأئمة الأربعة .

وسئل رحمه الله

عن امرأة ماتت : وخلفت زوجا ، وبنتا ، وأما ، وأختا من أم .
فما يستحق كل واحد منهم ؟

فأجاب : هذه الفريضة تقسم على أحد عشر : للبنت ستة أسهم ،
وللزوج ثلاثة أسهم ؛ وللأم سهمان ، ولا شيء للأخت من الأم ؛ فانها
تسقط بالبنت باتفاق الأئمة كلهم . وهذا على قول من يقول بالرد كأبي
حنيفة ، وأحمد .

ومن لا يقول بالرد : كمالك ، والشافعي : فيقسم عندهم على اثني عشر
سهما ؛ للبنت ستة ؛ وللزوج ثلاثة ؛ وللأم سهمان ؛ والسهم الثاني عشر
ليت المال .

فصل

والمقصود هنا : أن النصوص شاملة لجميع الأحكام . ونحن نبين ذلك فيما هو
من أشكل الأشياء ، لننبه به على ما سواه ، والفرائض من أشكلها . فنقول :

النص والقياس - وهما الكتاب ، والميزان - دلا على أن الثلث يختص به ولد الأم ، كما هو قول علي ، ومن وافقه ، وهو مذهب أبي حنيفة ، وأحمد في المشهور عنه ، وروى حرب التشرىك ، وهو قول زيد ومن وافقه ، وقول مالك والشافعى ، واختلف فى ذلك عن عمر وعثمان ، وغيرهما من الصحابة حتى قيل : إنه اختلف فيها عن جميع الصحابة إلا علياً ، وزيداً ؛ فإن علياً لم يختلف عنه أنه لم يشرك ، وزيد لم يختلف عنه أنه يشرك .

قال العنبري : القياس ما قال علي ، والاستحسان ما قال زيد . قال قال العنبري : هذه وساطة مليحة ، وعبارة صحيحة .

فيقال : النص والقياس دلا على ما قال علي . أما النص فقوله تعالى : (فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء فى الثلث) والمراد به : ولد الأم ، وإذا أدخلنا فيهم ولد الأبوين ، لم يشتركو فى الثلث ؛ بل زاحمهم غيرهم .

وإن قيل : إن ولد الأبوين منهم وأنهم من ولد الأم ، فهو غلط ، والله تعالى قال : (وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو اخت فلكل واحد منهما السدس) الآية .

وفى قراءة سعد وابن مسعود (من الأم) والمراد به ولد الأم بالاجماع . ودل على ذلك قوله : (فلكل واحد منهما السدس) وولد الأبوين والأب فى آية فى قوله : (يستفتونك قل : الله يفتيكم فى الكلالة ، إن امرء

هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ، وهو يرثها إن لم يكن لها ولد)
فجعل لها النصف ، وله جميع المال ، وهكذا حكم ولد الأبوين ..

ثم قال : (وإن كانوا إخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين)
وهذا حكم ولد الأبوين ؛ لا الأم ، باتفاق المسامين .

فدل ذكره تعالى لهذا الحكم في هذه الآية ، وكذلك الحكم في تلك الآية
على أن أحد الصنفين غير الآخر . وإذا كان النص قد أعطى ولد الأم الثلث
فمن نقصهم منه فقد ظلمهم . وولد الأبوين جنس آخر .

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « الحقوا الفرائض بأهلها ، فما بقي
فالأولى رجل ذكر » .

وهذا يقتضي أنه إذا لم تبق الفرائض شيئا لم يكن للعصبة شيء ، وهنا
لم تبق الفرائض شيئا .

وأما قول القائل : إن أباهم كان حماراً . فقد اشتركوا في الأم . فقول
فاسد حساً ، وشرعاً .

أما الحس : فلأن الأب لو كان حماراً لكانت الأم أتاناً ، ولم يكونوا
من بني آدم . وإذا قيل : مراده أن وجوده كعدمه ، فيقال : هذا باطل
فإن الوجود لا يكون معدوماً .

وأما الشرع : فلأن الله حكم في ولد الأبوين ، بخلاف حكمه في ولد الأم

وإذا قيل ؛ فالأب . إذا لم ينفعهم لم يضرهم ؟

قيل : بلى . قد يضرهم ، كما ينفعهم ؛ بدليل ما لو كان ولد الأم واحدا وولد الأبوين كثيرين ؛ فإن ولد الأم وحده يأخذ السدس ، والباقي يكون لهم كله ، ولو لا الأب لتشاركواهم وذلك الواحد في الثلث ؛ وإذا جاز أن يكون وجود الأب ينفعهم جاز أن يحرّمهم ، فعلم أنه يضرهم .

وأیضا فأصول الفرائض مبنية على أن القرابة المتصلة : ذكر وأنثى لا تفرق أحكامها . فالأخ من الأبوين لا يكون كأخ من أب ، ولا كأخ من أم ، ولا يعطى بقرابة الأم وحدها ، كما لا يعطى بقرابة الأب وحده ؛ بل القرابة المشتركة من الأبوين ؛ وإنما يفرد إذا كان قرابة لأم منفردا ، مثل ابني عم : أحدهما أخ لأم ، فهنا ذهب الجمهور إلى أن للأخ لأم السدس ، ويشتركان في الباقي ، وهو مأثور عن علي ، وروى عن شريح : أنه جعل الجميع للأخ من الأم ، كما لو كان ابن عم لأبوين ، والجمهور يقولون : كلاهما في بنوة العم سواء هما ابن عم من أبوين أو من أب والاختوة من الأم مستقلة ایست مقترنة ، حتى يجعل كأبن عم لأبوين .

ومما يبين الحكم في « مسألة المشتركة » أن لو كان فيهن اخوات من أب لفرض لهن الثلثان ، وعالت الفريضة ؛ فلو كان معهن أخوهن سقطن ، ويسمى « الأخ المشؤم » فلما صرن بوجرده يصرن عصبية : صار تارة ينفعهن ، وتارة يضرهن ؛ ولم يجعل وجوده كعدمه في حالة الضر . كذلك قرابة الأب لما

الأخوة بها عصبية صار ينفعهم تارة ويضرهم أخرى . فهذا مجرى « العصبوبة »
فإن العصبية تارة يحوز المال كله ؛ وتارة يحوز أكثره ؛ وتارة أقله ، وتارة
لا يبقى له شيء ، وهو إذا استغرقت الفرائض المال . فمن جعل العصبية تأخذ
مع استغراق الفرائض المال فقد خرج عن الأصول المنصوصة في الفرائض .

وقول القائل : هو استحسان . يقال هذا استحسان يخالف الكتاب
والميزان ؛ فإنه ظلم للأخوة من الأم ؛ حيث يؤخذ حقهم فيعطاه غيرهم .

والمنازعون في هذه المسألة ليس معهم حجة إلا أنه قول زيد . فقد روى
عن عمر : أنه حكم بها فعمل بذلك من عمل من أهل المدينة وغيرها ، كما عملوا بمثل
ذلك في ميراث الجد والأخوة . وعملوا بقول زيد في غير ذلك من الفرائض
تقليداً له ؛ وإن كان النص أو القياس مع من خالفه . وبعضهم يحتج لذلك
بقوله : « أفرضكم زيد » . وهو حديث ضعيف ؛ لا أصل له . ولم يكن
زيد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم معروفاً بالفرائض . [حتى أبو عبيدة لم
يصح فيه] إلا قوله : « لكل أمة أمين ، وأمين هذه الأمة أبو عبيدة
ابن الجراح » .

وكذلك اتباعهم لزيد في « الجد » مع أن جمهور الصحابة على خلافه .
فجمهور الصحابة موافقون للصديق في أن الجد كالأب ، يحجب الأخوة ، وهو
صروي عن بضعة عشر من الصحابة ، ومذهب أبي حنيفة ، واحد الوجهين
في مذهب الشافعي ، وأحمد . اختاره أبو حفص البرمكي من أصحابه ، وحكاه

معضهم رواية عن أحمد . وأما المورثون للأخوة مع الجد فهم على وابن مسعود وزيد ، ولكل واحد قول انفرد به . وعمر بن الخطاب كان متوقفا في أمره . والصواب بلاريب قول الصديق ؛ لأدلة متعدة ، ذكرناها في غير هذا الموضع .

وأما « العمريتان » فليس في القرآن ما يدل على أن للأم الثلث مع الأب والزوج ؛ بل إنما أعطاه الله الثلث إذ ورثت المال هي والأب ، فكان القرآن قد دل على أن مارثته هي والأب تأخذ ثلثه ، والأب ثلثيه ، واستدل بهذا أكابر الصحابة : كعمر ، وعثمان ، وعلى وابن مسعود ، وزيد وجمهور العلماء ، على أن ما يبقى بعد فرض الزوجين ، يكونان فيه أثلاثا ، قياسا على جميع المال ، إذا اشتركا فيه ، وكما يشتركان فيما يبقى بعد الدين ، والوصية .

ومفهوم القرآن ينفي أن تأخذ الأم الثلث مطلقا ، فمن أعطاهها الثلث مطلقا حتى مع الزوجة ، فقد خالف مفهوم القرآن .

وأما الجمهور فقد عملوا بالمفهوم ، فلم يجعلوا ميراثها إذا ورثه أبوه كميراثها إذا لم يرث ؛ بل إن ورثه أبوه فلائمه الثلث مطلقا ، وأما إذا لم يرثه أبوه ؛ بل ورثه من دون الأب : كالجد ، والعم ، والأخ ، فهي بالثلث أولى فإنها إذا أخذت الثلث مع الأب فعليه من العصبية أولى .

فدل القرآن على أنه إذا لم يرثه إلا الأم والأب ؛ أو عصبية غير الأب ،
سوى الابن ؛ فلائمه الثلث ؛ وهذا من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى ؛ وأما
الابن فإنه أقوى من الأب ؛ فلها معه السدس . وإذا كان مع العصبية ذو فرض
فالبنات والأخوات قد أعطوا الأم معهن السدس ، والأخت الواحدة
إذا كانت هي والأم ، فالأم تأخذ الثلث مع الذكر من الأخوة ، فمع
الأنثى أولى .

وإنما الحجب عن الثلث إلى السدس بالأخوة ؛ والواحد ليس إخوة .
فإذا كانت مع الأخ الواحد تأخذ الثلث ، فمع العم وغيره بطريق الأولى .

وفي الجد نزاع : يروى عن ابن مسعود والجمهور على أنها مع الجد تأخذ
ثلث المال ، وهو الصواب ؛ لأن الجد أبعد منها ؛ وهو محجوب بالأب ،
فلا يحجبها عن شيء من حقها ؛ ومحض القياس أن الأب مع الأم ؛ كالبنات
مع الابن ، والأخت مع الأخ ؛ لأنها ذكر وأنثى ، من جنس واحد ،
هما عصبية . وقد أعطيت الزوجة نصف ما يعطاه الزوج ؛ لأنها ذكر
وأنثى من جنس .

وأما دلالة الكتاب على ميراث الأم ؛ فإن الله يقول : (ولكل واحد
منهما السدس مما ترك إن كان له ولد ؛ فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلائمه
الثلث) فالله تعالى فرض لها بشرطين : أن لا يكون له ولد . وأن يرثه
أبوه ؛ فكان في هذا دلالة على أنها لا تعطى الثلث مطلقا ، مع عدم الولد ،

وهذا مما يدل على صحة قول أكابر الصحابة ، والجمهور الذين يقولون : لا تعطى في « العمريتين » - زوج وأبوان ؛ وزوجة وأبوان - ثلث جميع المال . قال ابن عباس وموافقوه : فإنها لو أعطيت الثلث هنا ، لكانت تعطاه مع عدم الولد مطلقا ؛ وهو خلاف ما دل عليه القرآن . وقد روي عنه أنه قال لزيد : أفي كتاب الله ثلث ما بقي ؟ أي ليس في كتاب الله إلا سدس وثلث . فيقال : وليس في كتاب الله إعطاؤها الثلث مطلقا ، فكيف يعطيها مع الزوجين الثلث ؟ ! بل في كتاب الله ما يمنع إعطاؤها الثلث مع الأب وأحد الزوجين . فانه لو كان كذلك كان يقول : فان لم يكن له ولد فلائمه الثلث . فإنها على هذا التقدير تستحق الثلث مطلقا ؛ فلما خص الثلث ببعض الحال : علم أنها لا تستحق مطلقا . فهذا مفهوم المخالفة ، الذي يسمى دليل الخطاب ، يدل على بطلان قول من أعطاهما الثلث ، إلا العمريتين ولا وجه لأعطائها الثلث مع مخالفته للاجماع .

إلى ان قال : فان قوله : (ورثه أبواه فلائمه الثلث) دل على أن لها الثلث . والباقي للأب بقوله ورثه أبواه ، فانه لما جعل الميراث ميراثا بينهما ، ثم أخرج نصيبها ، دل على أن الباقي نصيبه . وإذا أعطي الأب الباقي معها لم يلزم أن يعطى غيره مشـل ما أعطي .

وإنما أعطينا سائر العصبه بقوله : (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) وبقوله : (ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والأقربون)

وبقول النبي صلى الله عليه وسلم : « الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلاولى رجل ذكر » .

فصل

وأما ميراث الأخوات مع البنات : وإنهن عصبه . كما قال : (وله أخت) -
الذى هو قول جمهور الصحابة والعلماء — فقد دل عليه القرآن والسنة أيضا
فان قوله تعالى : (يستفتونك قل : الله يفتيكم فى الكلالة ؛ ان امرؤ هلك
ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ، وهو يرثها ان لم يكن لها ولد) .
فدل على ان الأخت ترث النصف مع عدم الولد . وانه هو يرث المال كله مع
عدم ولدها .

وذلك يقتضى ان الأخت مع الولد لا يكون لها النصف بما ترك ؛ إذ لو كان
كذلك لكان لها النصف ، سواء كان له ولد ، او لم يكن له ، فكان ذكر
الولد تدليسا وعبثا مضرا ، و كلام الله منزه عن ذلك .

ومن هذا قوله تعالى : (ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك) وقوله
(وإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا منه الثلث) واذا علم أنها مع الولد لا ترث
النصف ، فالولد اما ذكر وإما أنثى .

أما الذ كر فانه يسقطها كما يسقط الأخ بطريق الأولى ؛ بدليل قوله :
(وهو يرثها ان لم يكن لها ولد) فلم يثبت له الارث المطلق إلا إذا لم يكن
لها ولد ، والارث المطلق هو حوز جميع المال . فدل ذلك على أنه إذا كان لها
ولد لم يحز المال : بل : إما أن يسقط وأما أن يأخذ بعضه . فيبقى اذا كان لها
ولد : فاما ابن ، واما بنت . والقرآن قد بين أن البنت إنما تأخذ النصف ، فدل
على ان البنت لا تمنعه النصف الآخر ؛ إذا لم يكن الا بنت ، وأخ . ولما كان
فتيا الله إنما هو في الكلالة ؛ والكلالة من لا والد له ، ولا ولد : علم
أن من ليس له ولد ووالد ، ليس هذا حكمه .

ولما كان قد بين تعالى أن الأخ يحوز المال — مال الاخت — فيكون
لها عصبه ؛ كان الاب أن يكون له عصبه بطريق الأولى ؛ واذا كان الأب
والأخ عصبه ، فالابن بطريق الأولى . وقد قال تعالى : (ولكل جعلنا
موالي مما ترك الوالدان والأقربون)

ودل ايضا قول النبي صلى الله عليه وسلم : « ألحقوا الفرائض بأهلها
فما بقي فلاولى رجل ذكر » أن ما بقي بعد الفرائض لا يرثه الا العصبه ، وقد
علم ان الابن أقرب ، ثم الأب ؛ ثم الجد ؛ ثم الأخوة . وقضى النبي صلى الله
عليه وسلم أن أولاد بنى الأم يتوارثون : دون بنى العلاقات . فالأخ للأبوين
أولى من الأخ للأب ، وابن الابن يقوم مقام الابن ، وكذلك كل بنى أب
أدنى هم أقرب من بنى الأب الذى هو أعلى منه ، وأقر بهم الى الأب الأعلى ،

فهو أقرب الى الميت . وإذا استوى في الدرجة فمن كان لأبوين أولى ممن كان للأب .

فلما دل القرآن على أن للاخت النصف مع عدم الولد . وأنه مع ذكر ولد يكون الابن عاصبا يحجب الاخت ؛ كما يحجب اخاها .

بقى الأخت مع اناث الولد: ليس في القرآن ما ينفي ميراث الأخت في هذه الحال . بقي مع البنت : إما ان تسقط ؛ وإما أن يكون لها النصف ، وإما أن تكون عصبية . ولا وجه لسقوطها ؛ فإنها لاتزاحم البنت . وأخوها لايسقط . فلا تسقط هي ، ولو سقطت بمن هو أبعد منها من الأقارب ، والبعيد لايسقط القريب ، ولأنها كانت تساوى البنت مع اجتماعها ، والبنت أولى منها ، فلا تساوى بها ؛ فإنه لو فرض لها النصف لتقصت البنت عن النصف كزوج وبنت ، فلو فرض لها النصف لعالت فتقصت البنت عن النصف ، والاخوة لايزاحمون الأولاد بفرض ولا تعصيب ؛ فإن الأولاد أولى منهم .

والله إنما اعطاها النصف ، اذا كان الميت كلاله . فلما بطل سقوطها وفرضها لم يبق الا ان تكون عصبية أولى من البعيد ، كالعم وابن العم ، وهذا قول الجمهور .

وقد دل عليه حديث البخارى عن ابن مسعود لما ذكر له أن أبا موسى وسامان بن ربيعة قالا : في بنت وبنت ابن . وأخت : للبنت النصف ،

وللاخت النصف . واثت ابن مسعود فانه سيتابعنا . فقال : لقد صلت
إذا وما أنا من المهتدين ، لأقضين فيها بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم
« للبنات النصف . وبنت الابن السدس تكلمة الثلثين . وما بقى للاخت »
فدل ذلك أن الأخوات مع البنات عصبه ، والأخت تكون عصبه بغيرها ،
وهو أخوها . فلا يمتنع أن تكون عصبه مع البنت .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « الحقوا الفرائض بأهلها إلخ »
فهذا عام خص منه المعتقة ، والملاعة ، والمملوكة ؛ لقوله صلى الله عليه
وسلم : « تحوز المرأة ثلاث موارث : عتيقها ، ولقيطها ، وولدها الذي
لاعت عليه » وإذا كان عاما مخصوصا : خصت منه هذه الصورة بما ذكر
من الأدلة .

فصل

وأما « ميراث البنتين » فقد قال تعالى : (يوصيكم الله في أولادكم
للذكر مثل حظ الأنثيين ، فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك ، وإن
كانت واحدة فلهما النصف)

فدل القرآن على أن البنت لها مع أخيها الذكر الثلث ، ولها وحدها النصف
ولما فوق اثنتين الثمان . بقيت البنت إذا كان لها مع الذكر الثلث لا الربع ،
فإن يكون لها مع الأنثى الثلث لا الربع أولى وأحرى ؛ ولأنه قال : (وإن كان

واحدة فلها النصف) فقيده النصف بكونها واحدة ، فدل بمفهومه على أنه لا يكون لها إلا مع هذا الوصف : بخلاف قوله : (وإن كن نساء) ذكر ضمير (كن) و (ونساء) وذلك جمع ، لم يمكن ان يقال : اثنتين ؛ لأن ضمير الجمع لا يختص باثنتين ؛ ولأن الحكم لا يختص باثنتين ، فلزم أن يقال : (فوق اثنتين) لأنه قد عرف حكم اثنتين ؛ وعرف حكم الواحدة ، وإذا كانت واحدة فلها النصف ، ولما فوق اثنتين الثلثان : امتنع أن يكون للبنتين أكثر من الثلثين ، فلا يكون لهما جميع المال لكل واحدة النصف ، فإن اثلاث ليس لهن إلا الثلثان ، فكيف اثلاثة ؟ ! ولا يكفيها النصف ، لأنه لها بشرط أن تكون واحدة ، فلا يكون لها إذا لم تكن واحدة .

وهذه الدلالة تظهر من قراءة النص (وإن كانت واحدة) فإن هذا خبر كان ، تقديره : فإن كانت بنتا واحدة أى مفردة ليس معها غيرها (فلها النصف) فلا يكون لها ذلك إذا كان معها غيرها ، فاتفق النصف واتفق الجميع ، فلم (يبق) إلا الثلثان . وهذه دلالة من الآية .

وايضا فان الله لما قال في الأخوات : (وإن كانتا اثنتين فلها الثلثان مما ترك) كان دليلا على ان البنتين أولى بالثلثين من الاختين .

وايضا فسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم « لما أعطى ابنتي سعد بن الربيع الثلثين ، وأمها الثمن ، والعم ما بقي » . وهذا اجماع لا يصح فيه خلاف عن ابن عباس .

ودلت آية (الولد) على أن حكم ما فوق الاثنين حكم الاثنتين ؛ فكذلك قال في الأخوات (وإن كانتا اثنتين فلها الثلثان مما ترك) ولم يذكر ما فوقها ؛ فإنه إذا كانت الثنتان يستحقان الثلثين فما فوقهما بطريق الأولى والأخرى ؛ بخلاف آية البنات ؛ فإنه لم يدل قوله (للذكر مثل حظ الأنثيين) إلا على أن لها الثلث مع أخيها ، وإذا كن اثنتين لم يستحقوا الثلث ، فصار بيانه في كل من الآيتين من أحسن البيان : لما دل الكلام الأول على ميراث البنتين دون ما زاد على ذلك بين بعد ذلك ميراث ما زاد على البنتين في آية الصيف لما دل الكلام على ميراث الأختين ، وكان ذلك دال بطريق الأولى على ميراث اثلاثة أو الأربعة ، وما زاد ؛ لم يحتاج أن يذكر ما زاد على الأختين . فهناك ذكر ما فوق البنتين دون البنتين ، وفي الآية الأخرى ذكر البنتين دون ما فوقهما لما يقتضيه حسن البيان في كل موضوع

ولما بين حكم الأخت الواحدة ، والأخ الواحد وحكم الأختين فصاعداً ؛ بقي بيان البنات فصاعداً من الصنفين ؛ ليكون البيان مستوعباً للأقسام . ولفظ « الأخوة » وسائر جميع الفاظ الجمع قد يعنى به الجنس من غير قصد القدر منه ؛ فيتناول الاثنين فصاعداً . وقد يعنى به الثلاثة فصاعداً . وفي هذه الآية انما عني به العدد مطلقاً ؛ لأنه بين الواحدة قبل ذلك ؛ ولأن ما ذكره من الأحكام في الفرائض فرق فيه بين الواحد والعدد ، وسوى فيه بين مراتب العدد الاثنين والثلاثة ، وقد صرح بذلك في قوله : (وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة) إلى قوله : (فهم شركاء في الثلث) فقوله : (كانوا)

ضمير جمع وقوله : (أكثر من ذلك) أي من أخ وأخت ، ثم قال :
(فهم شركاء في الثلث) فذكرهم بصيغة الجمع المضمرة ، وهو قوله : (فهم)
والمظهر ، وهو قوله (شركاء) .

فدل على أن صيغة الجمع في آيات الفرائض تناولت العدد مطلقا : الاثنين
فصاعداً ؛ لقوله : (يوصيكم الله في أولادكم) وقوله : (وإن كان له أخوة
فلائمه السدس) وقوله : (وإن كان كانوا أخوة رجالا ونساء) .

فصل

وأما « الجدة » فكما قال الصديق : ليس لها في كتاب الله شيء ؛
فإن الأم المذكورة في كتاب الله مقيدة بقيود توجب اختصاص الحكم
بالأم الدنيا ، فالجدة وإن سميت أما لم تدخل في لفظ الأم المذكورة في الفرائض ،
فأدخلت في لفظ الأمهات في قوله (حرمت عليكم أمهاتكم) ولكن
رسول الله صلى الله عليه وسلم « أعطاهما السدس » فثبت ميراثها بسنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ ولم ينقل عنه لفظ عام في الجدات ؛ بل ورث
الجدة التي [سألتها] ، فلما جاءت اثنتان أبا بكر جعلها شريكة الأولى في السدس .

وقد تنازع الناس في « الجدات » فقيل : لا يرث الاثنتان : أم
الأم ، وأم الأب ، كقول مالك ، وأبي ثور . وقيل : لا يرث إلا ثلاث
هاتان ، وأم الجد ؛ لما روى إبراهيم النخعي : « أن النبي صلى الله عليه وسلم

ورث ثلاث جدات : جدتيك من قبل أبيك وجدتك من قبل أمك «
وهذا مرسل حسن : فان مراسيل ابراهيم من أحسن المراسيل . فأخذ به
أحمد . ولم يرد في النص إلا توريث هؤلاء .

وقيل : بل يري جنس الجدات المدليات بوارث ؛ وهو قول الأكثرين ،
كأبي حنيفة ، والشافعي ، وغيرهما ، وهو وجه في مذهب أحمد . وهذا
القول أرجح ؛ لأن لفظ النص وإن لم يرد في كل جدة فالصديق لما جاءته
الثانية قال لها : لم يكن السدس التي أعطي إلا لغيرك ؛ ولكن هي لو خلت
به فهو لها . فورث الثانية . والنص إنما كان في غيرها .

ولأنه لا نزاع أن من علت بالأمومة ورثت : فترث أم أم الأب ، وأم
أم الأم بالاتفاق : فيبقى أم أبي الجد : أي فرق بينها وبين أم الجد ؟! وإن
فرق بين أم الأب وأم الجد . ومعلوم أن أبا الجد يقوم مقام الجد ؛ بل هو
جد أعلا ، كذلك الجد كالأب ؛ فأبي وصف يفرق بين أم أم الأب ، وأم
أبي الجد ؟!

يبين ذلك أن أم أم الميت وأم أبيه بالنسبة إليه سواء ؛ فكذلك أم أم
أبيه وأم أبي أبيه بالنسبة إلى أبيه سواء ؛ فوجب اشتراكهما في الميراث .

وأيضاً فهؤلاء جعلوا أم أم الأم وإن زادت أمومتها ترث ، وأم أبي
الأب لا ترث . ورجحوا الجدة من جهة الأم على الجدة من جهة الأب .
وهذا ضعيف ، فلم تكن أم الأم أولى به من أم الأب ؛ وأقارب الأم لم

يقدموا في شيء من الأحكام : بل أقارب الأب أولى في جميع الأحكام :
فكذلك في الحضانة .

والصحيح أنها لا تسقط بابنها — أي الأب — كما هو أظهر الروايتين
عن أحمد ؛ لحديث ابن مسعود . ولأنها ولو أدلت به فهي لا ترث ميراثه ؛
بل هي معه كولد الأم مع الأم لم يسقطوا بها .

وقول من قال : من أدلى بشخص سقط به . باطل : طرداً وعكساً .
باطل طرداً : بولد الأم مع الأم ، وعكساً : بولد الابن مع عمهم ؛ وولد الأخ مع
عمهم . وأمثال ذلك مما فيه سقوط شخص بمن لم يدل به ؛ وانما العلة أنه يرث
ميراثه ، فكل من ورث ميراث شخص سقط به إذا كان أقرب منه .
والجدات يقمن مقام الأم فيسقطن بها وإن لم يدلن بها .

وأما كون « بنات الابن مع البنت » لهن السدس تكملة اثنتين ،
وكذلك الأخوات من الأب مع أخت الابوين ؛ فلان الله قال : (يوصيكم
الله في أولادكم : للذكر مثل حظ الانثيين ، فان كن نساء فوق اثنتين فلهن
ثلثا ما ترك) وقد علم أن الخطاب تناول ولد البنين ؛ دون ولد البنات ،
وأن قوله (أولادكم) يتناول من ينسب إلى الميت ؛ وهم ولده وولد
ابنه ، وأنه متناولهم على الترتيب : يدخل فيه ولد البنين عند عدم ولد
الصلب ؛ لما قد عرف من انما أبقت القروض للأولى رجل ذكر ، والابن

أقرب من ابن الابن ، فإذا لم تكن إلا بنت فلها النصف : وبقي من نصيب البنات السدس ؛ فإذا كان هنا بنات ابن فانهن يستحقن الجميع لولا البنت ؛ فإذا أخذت النصف فالباقي لهن .

وكذلك في الاخت من الابوين مع الاخت من الاب : أخبر ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم « قضى للبنت بالنصف ؛ ولبنت الابن السدس تكمة الثلثين » وأما إذا أتممت البنات الثلثين لم يبق فرض ؛ فإن كان هناك عصة من ولد البنين فالمال له : لانه أولى ذكر ؛ وإن كان معه أوفوقه عصبها عند جمهور الصحابة والعلماء كالأربعة وغيرهم . وأما ابن مسعود فانه يسقطها ؛ لانها لا ترث مفردة .

والنزاع في الاخت للاب مع أخيها إذا أتممت البنات الثلثين . فالجمهور يجعلون البنات عصة مع أخوانهن ، يقتسمون الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين ، سواء زاد ميراثهن بالتعصيب أو نقص ، وتورثهن هنا أقوى . وقول ابن مسعود معروف في نقصانهن .

فصل

وفى من «عمي موتهم» فلم يعرف أيهم مات أولاً ، فالنزاع مشهور فيهم .
والأشبه باصول الشريعة أنه لا يرث بعضهم من بعض ، بل يرث كل واحد
ورثته الأحياء ، وهو قول الجمهور ، وهو قول فى مذهب أحمد ؛ لكن
خلاف المشهور فى مذهبه ، وذلك لأن المجهول كالمعدوم فى الأصول ، كالملتقط
لما جهل حال المالك كان المجهول كالمعدوم ، فصار مالكا لما التقطه ؛ لعدم
العلم بالملك .

و كذلك « المفقود » قد أخذ أحمد بأقوال الصحابة الذين جعلوا المجهول
كالمعدوم ، فجعلوها زوجة الثانى مادام الأول مجهولا باطنا وظاهرا ، كما فى
اللقط . فاذا علم صار النكاح موقفا على اجازته ورده ، تخير بين أمراته والمهر .
فإن اختار أمراته كانت زوجته ، وبطل نكاح الثانى ، ولم يحتج الى طلاقه

والمقصود هنا أن احمد تبع الصحابة الذين جعلوا المجهول كالمعدوم ، وهنا
إذا كان احدهما قد مات قبل الآخر فذاك مجهول ، والمجهول كالمعدوم فيكون
تقدم احدهما على الآخر معدوما فلا يرث أحدهما صاحبه .

وأىضا فاليراث جعل للحي ليكون خليفة للميت ينتفع بماله .

وسئل رحمه الله

عن رجل توفي : وله عم شقيق ، وله أخت من أبيه : فما الميراث ؟
فأجاب : للأخت النصف . والباقي للعم . وذلك باتفاق المسامين .

وسئل

عن امرأة ماتت : وخلفت من الورثة بنتا ، وأخا من أمها ، وابن عم
فما يخص كل واحد ؟

فأجاب : للبنت النصف ، ولابن العم الباقي . ولا شيء للأخ من الأم
لكن إذا حضر القسمة فينبغي أن يرضخ له . والبنت تسقط الأخ من الأم في
مذهب الأئمة الأربعة . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن امرأة ماتت : عن زوج ، وأب ، وأم ، وولدين : انثى وذكر
ثم بعد وفاتها توفي والدها : وترك أباه ، وأخته ، وجدته ، وجدته .

فأجاب : للزوج الربع ، وللأبوين السدسان ، وهو الثلث ، والباقي
للولدين أثلاثا ؛ ثم مات تركه الأب : فلجده سدسه ، ولأبيه الباقي ، ولا شيء
لأخته ، ولأجدده ؛ بل كلاهما يسقط بالاب .

وسئل رحمه الله

عن رجل له أولاد ، وكسب جارية ، وأولدها ، فولدت ذكرا ،
فعتقها ، وتزوجت ، ورزقت اولادا ، فتوفي الشخص ، يخص ابنه الذي
من الجارية دارا ، وقصد توفي . فهل يخص اخوته من أمه شيء مع اخوته
الذين من أبيه ؟

فأجاب . للأم السدس ، ولأخوته من الأم الثلث ، والباقي لأخوته من
أبيه : للذكر مثل حظ الانثيين . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن امرأة ماتت : وخلفت زوجا ، وابن اخت ؟

فأجاب : للزوج النصف ؛ وأما ابن الاخت ففي أحد الأقوال له الباقي
وهو قول أبي حنيفة وأصحابه ، وأحمد في المشهور عنه وطائفة من أصحاب الشافعي .

وفي القول الثاني : الباقي لبيت المال : وهو قول كثير من أصحاب الشافعي ، واحمد في إحدى الروايات .

وأصل هذه المسألة : تنازع العلماء في « ذوى الأرحام » الذين لا فرض لهم ، ولا تعصيب . فذهب مالك والشافعي وأحمد في رواية : أن من لا وارث له بفرض ولا تعصيب يكون ماله لبيت مال المسلمين . ومذهب أكثر السلف وأبي حنيفة ، واثوري ، واسحق ، واحمد في المشهور عنه ، يكرن الباقي لذوى الأرحام (بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) ولقول النبي صلى الله عليه وسلم « الخال وارث من لا وارث له ، يرث ماله ، ويفك عانه » .

رسئل رحمه الله تعالى

عن رجل مات ، وترك زوجة ، وأختاً لأبويه ، وثلاث بنات أخ لأبويه : فهل لبنات الأخ معهن شيء ؟ وما يخص كل واحدة منهن ؟

فأجاب : للزوجة الربع : وللأخت لأبوين النصف . ولا شيء لبنات الأخ : والربع الثاني إن كان هناك عصبه فهو للعصبه . وإلا فهو مردود على الأخت على أحد قولى العلماء ، وعلى الآخر هو لبيت المال .

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن رجل مات ، وخلف بنتا ، وله أولاد أخ من أبيه ، وهم صغار ،
وله ابن عم راجل ، وله بنت عم ، وله أخ من أمه ، وليس هو من أولاد
أعمامه : فمن يأخذ المال ؟ ومن يكون ولي البنت ؟

فأجاب : أما الميراث فنصفه للبنت ، ونصفه لأبناء الأخ . وأما حضنة
الجارية فهي لبنت العم ؛ دون العم من الأم ؛ ودون ابن العم الذي ليس بمحرم
وله الولاية على المال الذي لليتيمة لو صبي أو نوبة .

وسئل

عمن ترك ابنتين ، وعمه أخا أبيه من أمه : فما الحكم ؟
فأجاب إذا مات الميت : وترك بنتيه ، وأخاه من أمه . فلا شيء لأخيه
لأمه باتفاق الأئمة ، بل للبتين الثلثان . والباقي للعصبة ، إن كان له عصبة
وإلا فهو مردود على البنتين ، أو بيت المال .

وسئل الشيخ رحمه الله

عن رجل توفي : وخلف أخاه ؛ وأختين شقيقتين ؛ وبنتين ، وزوجة وخلف موجوداً . وكان الأخ المذكور غائباً ، فما تكون القسمة ؟

فأجاب : للزوجة الثمن وللبنتين الثلثان ؛ وللأخوة خمسة قراريط : بين الأخ والأخت أثلاثاً . فتحصل للزوجة ثلاثة قراريط ، ولكل بنت ثمانية قراريط ؛ وللأخ ثلاثة قراريط وثلث ، وللأخت قيراط وثلثا قيراط .

وسئل

عن رجل له خالة ماتت وخلفت موجوداً ؛ ولم يكن لها وارث : فهل يرثها ابن أختها ؟

فأجاب : هذا في أحد قولی العلماء هو الوارث : وفي الآخر يترك المال الشرعي .

وسئل

عن رجل كانت له بنت عم ، وابن عم : فتوفيت بنت العم : وترك بنتاً ؛ ثم توفي ابن العم المذكور ؛ وترك ولدين ، فبقي الولدان وبنت بنت

العم المتوفية ؛ ثم توفيت البنت ؛ وتركت أولاد عم ؛ فمن يستحق الميراث
أولاد ابن العم من الأم ؛ أم أولاد عمها ؛

الجواب : مذهب الإمام أحمد وغيره ممن يقول بالتنزيل — كما نقل نحو
ذلك عن الصحابة والتابعين ؛ وهو قول الجمهور — فتزيل كل واحد من
ذوي الأرحام منزلة من أدلى به ، قريبا كان أو بعيدا ؛ ولا يعتبر القرب إلى
الوارث ، ثم اتحدت الجهة ؛ فإن أولاد العم لهم ثلثا المال وأولاد ابن عم الأم
ثلث المال ، فإن أولئك ينتهي امرهم إلى الأم . وإذا وجد أم مع أب ؛ أو مع
جد ، كان للأم الثلث ؛ والباقي له . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل : خلف زوجة وثلاثة أولاد ، ذكور منها . ثم مات أحدهم
وخلف أمه ، وأخويه . ثم مات الآخر . وخلف أمه . وإخاه . ثم مات
الثالث : وخلف أمه وأبنا له : فما يحصل للأم من تركته ؟

فأجاب : للزوجة من تركته الميت الأول الثمن ، والباقي للأخوة الذين
هم أولاد الميت : ثم الأخ الأول : للأمه سدس تركته ، والباقي لأخويه .
والأخ الثاني : للأمه ثلث تركته ؛ والباقي لأخيه ، والأخ الثالث :
لأمه سدس التركة ؛ والباقي لابنه .

وسئل رحمه الله

عن رجلين - اخوة لأب - وكانت أم أحدهما أم ولد ؛ تزوجت بانسان ، ورزقت منه اثنين ، وكان ابن الام المذكورة تزوج ورزق ولداً ، ومات وخلف ولده ، فورث أباه ، ثم مات الولد ، وكان قد مات أخوه من أبيه في حياته ، وخلف ابنا فلما مات الولد خلف أخوه اثنين : وهم اخوة أبيه من أمه ، وخلف ابن عم من أبيه : فما الذي يخص اخوة أبيه ؟ وما الذي يخص ابن عمه ؟

فأجاب : الحمد لله . الميراث جميعه لابن عمه من الأب ، واما اخوة أبيه من الأم فلا ميراث لهما ، وهذا باتفاق المسامين ؛ لكن ينبغى للميت أن يوصى لقرباته الذين لا يرثونه . فاذا لم يوص فينبغى إذا حضروا القسمة أن يعطوا منه : كما قال تعالى : (وإذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه ، وقولوا لهم قولا معروفا) .

وسئل

عن رجل توفي ، وخلف أبنين ، وبنتين ؛ وزوجة ، وابن أخ ، فتوفي الأبنان ، وأخذت الزوجة ما خصها . وتزوجت بأجنبي ، وبقي نصيب الذكرين ما قسم ، وأن الزوجة حبلى من الزوج الجديد ، فأراد بقية الورثة

قسمة الموجود ، فمنع البقية الى حيث تلد الزوجة . فهل يكون لها اذا ولدت مشاركة في الموجود ؟

فأجاب : الحمد لله . الميت الأول لزوجته الثمن ، والباقي لبنيه وبناته للذكر مثل حظ الأنثيين ، ولا شيء لابن الأخ ، فيكون للزوجة ثلاثة قراريط ، ولكل ابن سبعة قراريط ، وللبنيتين سبعة قراريط .

ثم الابن الأول لما مات خلف أخاه وأختين وأمه ، والأخ الثاني خلف أخته وأمه وابن عمه . والحمل إن كان موجوداً عند موت أحدهما ورثا منه ؛ لانه أخوة من أمه . وينبغي لزوجة المرأة أن يكف عن وطئها من حين موت هذا . وهذا كما أمر بذلك على بن أبي طالب ، رضى الله عنه ؛ فانه إذا لم يطأها وولده علم أنه كان موجوداً وقت الموت . وإذا وطئها وتأخر الحمل اشتبه ؛ لكن من أراد من الورثة ان يعطى حقه أعطى الثلثين ووقف للحمل نصيب ، وهو الثلث . والله أعلم .

ومثل رحم الله

عن يتيم له موجود تحت أمين الحكم ، وأن عمه تعمد قتله حسداً فقتله ، وثبت عليه ذلك . فما الذي يجب عليه شرعاً ، وما حكم الله في قسم ميراثه : من وقف وغيره ، وله من الورثة والدة ، وأخ من أمه ، وجد لأمه ، وأولاد القاتل

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . أما الميراث من المال فانه لورثته ،
والقاتل لا يرث شيئاً باتفاق الأئمة ؛ بل للأم الثلث ، والأخ من الأم السدس
والباقي لابن العم . ولا شيء للجد أبي الأم .

وأما « الوقف » فيرجع فيه إلى شرط الواقف الموافق للشرع .

وأما « دم المقتول » فانه لورثته : وهم الأم ، والأخ ، وابن العم القاتل
في مذهب الشافعى . وأحمد وغيرهما .

ومذهب مالك أنهم ان اختلفوا : فأرادت الأم أمراً ، وابن العم أمراً
فانه يقدم ما أراده ابن العم ؛ وهو ذو العصبية في إحدى الروايات التي اختارها
كثير من أصحابه . وفي « الثانية » وهى رواية ابن القاسم التي عليها العمل عند
المغاربة : أن الأمر أمر من طلب الدم . سواء كان هو العاصب ، أو ذات
الفرض . و « الرواية الثالثة » كمذهب الشافعى : أن من عفا من الورثة صح
عفوهُ ؛ وصار حق الباقيين فى الذمة .

لكن ابن العم : هل يقتل أباه ؟ هذا فيه قولان أيضا : « أحدهما »
لا يقتله ، كذهب الشافعى وأحمد ؛ فى المشهور عنه . وفى « الثانى » يقتله :
كقول مالك ، وهو قول فى مذهب أحمد ؛ لكن القود ثبت للمقتول ،
ثم انتقل الى الوارث : لكن كره مالك له قتله ، ومن وجب له القود فله
أن يعفو ، وله أن يأخذ الدية ، وإذا عفا بعض المستحق للقود سقط ، وكان
حق الباقيين فى الدية . وله ان يأخذ الدية بغير رضى القاتل فى مذهب الشافعى

وأحمد في المشهور ، وفي رواية أخرى لا يأخذ الدية إلا برضى القاتل . وهو
مذهب أبي حنيفة ومالك .

وإذا سقط القود عن قاتل العمد : فإنه يضرب مائة جلدة ، ويحبس
سنة عند مالك ، وطائفة من أهل العلم : دون الباقيين .

وسئل عن قوله :

جدتي أمه وأبي جده وأنا عمّة له وهو خالي
افتنا يا إمام حمك الله هـ ويكفيك حادثات الليالي
فأجاب رحمه الله :

رجل زوج ابنه أم بنته وأتى البنت بالنكاح الحلال
فأتت منه يئنت قالت الشعراء وقالت لابن هاتيك خالي

رجل تزوج امرأة وتزوج ابنه بأمها ولد له بنت ، ولابنه ابن ، فبنته هي
المخاطبة بالشعر . فخدمها أم أمها هي أم ابن الابن زوجة الابن ، وأبوها جد ابن
ابنه ، وهي عمته أخت أبيه من الأب ، وهو خالها أخو أمها من الأم .
والله أعلم .

وسئل رحمه الله عن قوله

ما بال قوم غدوا قد مات ميتهم فأصبحوا يقسمون المال والحللا
فقال امرأة من غير عترتهم ألا أخبركم أعجوبة مثلاً
في البطن منى جنين دام يشكركم فاخروا انقسم حتى تعرفوا الحمل
فان يكن ذكراً لم يعط خردلة وان يكن غيره أنثى فقد فضلا
بالنصف حقاً يقينا ليس ينكره من كان يعرف فرض الله لازلاً
اني ذكرت لكم أمري بلا كذب فلا أقول لكم جهلاً ولا مثلاً

فأجاب : زوج ، وأم ، واثنان من ولد الأم ، وحمل من الأب ؛ والمرأة
الحامل ليست أم الميت ؛ بل هي زوجة أبيها . فللزوجة النصف ، وللأم السدس
ولولد الأم الثلث . فان كان الحمل ذكراً فهو أخ من أب فلا شيء له باتفاق العلماء .
وان كان الحمل أنثى فهو أخت من أب ، فيفرض لها النصف ، وهو فاضل عن
السهم . فاصلها من ستة ، وتعمل الى تسعة .

وأما ان كان الحمل من أم الميت : فهكذا الجواب في أحد قولي العلماء من
الصحابة ، ومن بعدهم ، وهو مذهب أبي حنيفة ، وأحمد في المشهور عنه . وعلى
القول الآخر ان كان الحمل ذكراً يشارك ولد الأم ، كواحد منهم : ولا يسقط
وهو مذهب مالك ، والشافعي ، وأحمد في رواية عنه .

وسئل الشيخ رحمه الله

عن امرأة مزوجة ، ولزوجها ثلاث شهور ، وهو في مرض مزمن ، فطلب منها شراباً فأبطأت عليه ، فنفر منها . وقال لها : أنت طالق ثلاثة ، وهي مقيمة عنده تخدمه ، و بعد عشرين يوماً توفي الزوج : فهل يقع الطلاق ؟ وهل إذا حلف على حكم هذه الصورة يحنت ؟ وهل للوارث أن يمنعها الارث ؟

قأجاب : أما الإطلاق فإنه يقع إن كان عاقلاً مختاراً ؛ لكن ترثه عند جمهور أئمة الاسلام ، وهو مذهب مالك ، وأحمد ، وأبي حنيفة ، والشافعي في القول القديم ، كما قضى به عثمان بن عفان في امرأة عبد الرحمن بن عوف . فإنه طلقها في مرض موته ، فورثها منه عثمان . وعليها أن تعتد أبعد الأجلين : من عدة الطلاق ، أو عدة الوفاة . وأما إن كان عقله قد زال فلا طلاق عليه .

وسئل رحمه الله

عن رجل طلق زوجته طليقة واحدة قبل الدخول بها ، في مرضه الذي مات فيه : فهل يكون ذلك طلاق الفار ؟ ويعامل بنقيض قصده ؟ وترثه الزوجة ، وتستكمل جميع صداقها عليه ؟ أم لا ترث وتأخذ نصف الصداق ، والحالة هذه ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . هذه المسئلة مبذية على « مسئلة المطلق بعد الدخول في مرض الموت » والذي عليه جمهور السلف والخلف توريثها ، كما قضى بذلك عثمان بن عفان رضى الله عنه لأمرأة عبد الرحمن بن عوف ؛ تماضر بنت الأصبع ، وقد كان طلقها في مرضه ، وهذا مذهب مالك ، وأحمد ، وأبي حنيفة والشافعى في القديم .

ثم على هذا : هل ترث بعد انقضاء العدة ؟ والمطلقة قبل الدخول ؟ على قولين للعلماء : أصحهما أنها ترث أيضا ، وهو مذهب مالك ، وأحمد في المشهور عنه ، وقول للشافعى ؛ لأنه قد روى أن عثمان ورثها بعد انقضاء العدة ؛ ولأن هذه انما ورثت لتعلق حقها بالتركة لما مرض مرض الموت ، وصار محجورا عليه في حقها ، وحق سائر الورثة ؛ بحيث لا يملك التبرع لو ارث ، ولا يملكه لغير وارث بزيادة على الثلث ، كما لا يملك ذلك بعد الموت ؛ فلما كان تصرفه في مرض موته بالنسبة إلى الورثة كتصرفه بعد الموت لا يملك قطع إرثها ، فكذلك لا يملك بعد مرضه ، وهذا هو « طلاق الفار » المشهور بهذا الاسم عند العلماء وهو القول الصحيح الذي أفتى به .

ومثل رحمه الله

عن رجل زوج ابنته ، وكتب الصداق عليه ، ثم إن الزوج مرض بعد ذلك ، فحين قوي عليه المرض فقبل موته بثلاثة أيام طلق الزوجة ؛ لينعها من الميراث : فهل يقع هذا الطلاق ؟ وما الذى يجب لها في تركته ؟

فأجاب : هذه المطلقة ان كانت مطلقة طلاقاً رجعياً ، ومات زوجها ،
وهي في العدة ورثته باتفاق المسلمين ، وان كان الطلاق بائناً كالمطلقة ثلاثاً ؛
ورثته أيضاً عند جماهير أئمة الاسلام ، وبه قضى أمير المؤمنين عثمان بن عفان
رضي الله عنه لما طلق عبد الرحمن بن عوف زوجته بنت الأصبع الكلبية
طلقها ثلاثاً في مرض موته ، فشاور عثمان الصحابة فاشاروا على أنها ترث
منه ، ولم يعرف من أحد من الصحابة في ذلك خلاف .

وانما ظهر الخلاف في خلافة ابن الزبير ، فانه قال : لو كنت أنا لم
أورثها ، وابن الزبير قد انعقد الاجماع قبل أن يصير من أهل الاجتهاد ، وإلى
ذلك ذهب أئمة التابعين ، ومن بعدهم ، وهو مذهب أهل العراق : كالثوري ؛
وأبي حنيفة ، وأصحابه ، ومذهب أهل المدينة ؛ كمالك ، وأصحابه ، ومذهب
فقهاء الحديث : كاحمد بن حنبل ، وأمثاله ، وهو القول القديم للشافعي ،
وفي الجديد وافق ابن الزبير ؛ لان الطلاق واقع بحيث لو ماتت هي لم يرثها
هو بالاتفاق ، فكذلك لا ترثه هي ، ولانها حرمت عليه بالطلاق ، فلا يحل
له وطؤها ، ولا الاستمتاع بها ، فتكون أجنبية ، فلا ترث .

والجمهور قالوا : ان المريض مرض الموت قد تعلق الورثة بماله من حين
المرض ؛ وصار محجوراً عليه بالنسبة اليهم ، فلا يتصرف في مرض موته من
التبرعات ، الا ما يتصرفه بعد موته ؛ فليس له في مرض الموت أن يحرم بعض
الورثة ميراثه ، ويخص بعضهم بالارث ، كما ليس له ذلك بعد الموت ، وليس
له ان يتبرع لاجنبي بما زاد على الثلث في مرض موته ؛ كما لا يملك ذلك بعد الموت .

وفي الحديث : « من قطع ميراثا قطع الله ميراثه من الجنة » وإذا كان كذلك فليس له بعد المرض ان يقطع حقها من الارث ؛ لا بطلاق ؛ ولا غيره . وان وقع الطلاق بالنسبة له ، اذ له ان يقطع نفسه منها ، ولا يقطع حقها منه . وعلى هذا القول ففي وجوب العدة نزاع . هل تعتد عدة الطلاق او عدة الوفاة ؟ أو أطولهما ؟ على ثلاثة اقوال . اظهرها أنها تعتد بعد الاجلين وكذلك هل يكمل لها المهر ؟ قولان . اظهرها أنه يكمل لها المهر أيضاً ؛ فانه من حقوقها التي تستقر ؛ كما تستحق الارث .

مسئل رحم الله

عن رجل تزوج بامرأتين : احدهما مسلمة ، والاخرى كتائية ، ثم قال : احدا كما طالق ، ومات قبل البيان ، فلن تكون التركة من بعده ؟ وأيها تعتد عدة الطلاق ؟

قأجاب : هذه المسئلة فيها تفصيل ، ونزاع بين العلماء . فمنهم من فرق بين أن يطلق معينة وينساها ، أو يجهل عينا ؛ وبين أن يطلق مبهم ، ويموت قبل تمييزها بتعيينه أو تعريفه .

ثم منهم من يقول : يقع الطلاق بالجميع . كقول مالك . ومنهم من يقول لا يقع الا بواحدة : كقول الثلاثة ، واذا قدر تعيينها ، ولم تعين : فهل تقسم

التركة بين المطلقة وغيرها ، كما يقره أبو حنيفة ؟ أو يوقف الامر حتى يصطلحا
كما يقول الشافعي ؟ أو يقرع بين المطلقة وغيرها كما يقول احمد وغيره من فقهاء
الحديث ؟ على ثلاثة اقوال

والقرعة بعد الموت هي قرعة على المال ؛ فلماذا قال بها من لم ير القرعة في
المطلقات . والصحيح في هذه المسئلة - سواء كانت المطلقة مبهمه أو مجهولة -
ان يقرع بين الزوجتين ، فاذا خرجت القرعة على المسامة لم ترث هي ولا الذمية
شيئا ، أما هي فلائها مطلقة . وأما الذمية فان الكافر لا يرث المسلم ، وان
خرجت القرعة على الذمية ورثت المسامة ميراث زوجة كاملة . هذا إذا كان
الطلاق طلاقا محرما للميراث . مثل ان يدينها في حال صحته .

فاما ان كان الطلاق رجعيا في الصحة والمرض ، ومات قبل انقضاء العدة
فهذه زوجته ترث ، وعليها عدة الوفاة باتفاق الأئمة ، وتنقضي بذلك عدتها
عند جمهورهم : كمالك والشافعي . وأبي حنيفة ، وهو قول أحمد في إحدى
الروايتين . والمشهور عنه انها تعد أطول الأجلين من مدة الوفاة والطلاق .
وان كان الطلاق بائنا في مرض الموت فان جمهور العلماء على ان البائنة في مرض
الموت ترث ، اذا كان طلقها طلاقا فيه قصد حرمانها الميراث . هذا قول
مالك . وهو يرثها وان انقضت عدتها وتزوجت ، وهو مذهب أبي حنيفة
وهو يرثها مادامت في العدة . وهو المشهور عنه ، مالم تزوج . وللشافعي
ثلاثة أقوال كذلك ؛ لكن قوله الجديد أنها لا ترث .

وأما إذا لم يتهم بقصد حرمانها : فالأكثر كثرة على أنها لا ترث ، فعلى هذا لا ترث هذه المرأة ؛ لأن مثل هذا الطلاق الذي لم يعين فيه ، لا يظهر فيه قصد الحرمان ، ومن ورثها مطلقاً - كأحمد في إحدى الروايتين - فالحكم عنده كذلك .

وإذا ورثت المبتوتة فقيل : تعتد أبداً الأجلين ، وهو ظاهر مذهب أحمد ، وقول أبي حنيفة ، ومحمد . وقيل : تعتد عدة الطلاق فقط ، وهو قول مالك ، والشافعي المشهور عنه ، ورواية عن أحمد ، وقول للشافعي .

وأما صورة أنها لم تتبين المطلقة : فأحدها وجبت عليها عدة الوفاة ، والأخرى عدة الطلاق ، وكل منهما وجبت عليه إحدى العدين ، فاشتبه الواجب بهيره ؛ فلهذا كان الأظهر هنا وجوب العدين على كل منهما ؛ لأن الزمة لا تبرأ من أداء الواجب إلا بذلك .

ومثل رحم الله

عن رجل توفي ، وخلف مستولدة له ، ثم بعد ذلك توفيت المستولدة ، وخلفت ولداً ذكراً ، وبنتين ، فهل للبنات ولاء مع الذكر ؟ وهل يرثن معه شيئاً ؟

فأجاب : هذا فيه روايتان عن أحمد « إحداهما » وهو قول أبي حنيفة ،
ومالك ، والشافعي : أن الولاء يختص بالذكور . « والثانية » أن الولاء مشترك
بين البنين ، والبنات ، للذكور مثل حظ الأنثيين . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل له جارية ، وله ولد : فزنى بالجارية ، وهي تزني مع غيره ، فجاءت
بولد ونسبته إلى ولده ، فاستلحقه ، ورضي السيد . فهل يرث إذا مات
مستلحقه ؟ أم لا ؟

فأجاب : إن كان الولد استلحقه في حياته ، وقال : هذا ابني ، لحقه
النسب ، وكان من أولاده ، إذا لم يكن له أب يعرف غيره . وكذلك
إن علم أن الجارية كانت ملكا للابن ، فإن « الولد للفراش ؛ وللعاهر الحجر » .

وسئل رحمه الله

عمن له والدة ؛ ولها جارية ؛ فواقعها بغير إذن والدته ؛ فحملت منه ؛
فولدت غلاما ، وملكها ، ويريد أن يبيع ولده من الزنا ؟

فأجاب : هذا ينبغي له أن يعتقه باتفاق العلماء ؛ بل قد تنازع العلماء : هل
يعتق عليه من غير إعتاق ؟ على قولين :

« أحدهما » : أنه يعتق عليه ، وهو مذهب أبي حنيفة . وقول القاضي
أبي يعلى من أصحاب أحمد ؛ ولكن مع هذا لا يرث هذا لهذا ؛ ولا هذا لهذا .

« والثاني » : لا يعتق عليه ، وهو مذهب مالك ، والشافعي ، وأحمد في
المنصوص عنه ، والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل أعطى لزوجته من صداقها جارية ، فأعتقها ، ثم بعد مدة وطئ
الجارية ، فولدت ابناً ، وولدت لزوجته بنتاً ، وتوفي : فهل يرث الابن الذي من
الجارية مع بنت زوجته ؟

فأجاب : إذا كان قد وطئ الجارية المعتقة بغير نكاح ؛ وهو يعلم أن الوطئ
حرام فولده ولد زنا ؛ لا يرث هذا الواطئ ؛ ولا يرثه الواطئ ؛ في مذهب
الأئمة الأربعة . والله أعلم .

باب العتق

سئل عنه عتق ولد الزنا ؟

فأجاب : يجوز عتق ولد الزنا ، ويثاب بعتقه .. والله اعلم .

وسئل الشيخ رحمه الله

عن رجل قرشي : تزوج بجارية مملوكة . فأولدها ولدا . هل يكون الولد حرا ؟ أم يكون عبدا مملوكا ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . إذا تزوج الرجل المرأة ، وعلم أنها مملوكة . فإن ولدها منه مملوك لسيدها باتفاق الأئمة ؛ فإن الولد يتبع أباه في النسب والولاء ، ويتبع أمه في الحرية والرق .

فإن كان الولد ممن يسترق جنسه بالاتفاق : فهو رقيق بالاتفاق ، وإن كان ممن تنازع الفقهاء في رقه : وقع النزاع في رقه ، كالعرب .

والصحيح أنه يجوز « استرقاق العرب والعجم » لما ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة — رضى الله عنه — قال : لا أزال أحب بنى تميم بعد ثلاث

سمعتهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولها فيهم ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « هم أشد أمتي على الرجال » . وجاءت صدقاتهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « هذه صدقات قومنا » . قال : وكانت سبية منهم عند عائشة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « اعتقها فإنها من ولد اسماعيل » . وفي لفظ لمسلم : ثلاث خلال سمعتهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم في بني تميم ، لأزال أحبهم بعدها ، كان على عائشة محرر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أعتقي من هؤلاء » . وجاءت صدقاتهم فقال : « هذه صدقات قومي » وقال : « هم أشد الناس قتلا في الملاحم » .

وفي الصحيحين واللفظ لمسلم عن أبي أيوب الأنصاري ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من قال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، عشر مرات ، كان كمن أعتق أربعة أنفس من ولد إسماعيل » . ففي هذا الحديث أن بني إسماعيل يعتقدون . فدل على ثبوت الرق عليهم ، كما أمر عائشة أن تعتق عن المحرر الذي كان عليها « من بني إسماعيل » . وفيه « من بني تميم » لأنهم من ولد إسماعيل .

وفي صحيح البخاري عن مروان بن الحكم ، والمسور بن مخرمة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام حين جاءه وفد هوازن مسامين . فسألوه أن يرد إليهم أموالهم وسبيهم ، فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم : همي من ترون ،

وأحب الحديث إلى أصدقائه . فاختاروا إحدى الطائفتين : إما المال ، وإما السبي وقد كنت استأنيت بكم ، وكان انتظرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بضع عشرة ليلة حين قفل من الطائف ، فمات تبيين لهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غير راد اليهم الا احدى الطائفتين . قالوا : فانا نختار سبينا ؛ فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسامين ؛ واثني على الله بما هو أهله ثم قال : أما بعد فان اخوانكم قد جاؤنا تائبين ، واني رأيت ان ارد اليهم سبيهم ، فمن أحب منكم أن يطيب بذلك فليفعل ؛ ومن أحب منكم ان يكون علي حظه حتى نعطيه من أول ما ينفي الله علينا فليفعل ؛ فقال الناس : طيبنا ذلك يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : انا لا ندري من اذن في ذلك ممن لم يأذن فارجعوا حتى يرفع الينا عرفاؤكم امركم ' فرجع الناس فكلهم عرفاؤهم ؛ ثم رجعوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره انهم قد طيبوا ؛ واذنوا .

ففي هذا الحديث الصحيح انه سبي نساء هوزان ؛ وهم عرب ، وقسمهم بين الغانمين . فصاروا رقيقا لهم ؛ ثم بعد ذلك طلب اخذهم منهم : إما تبرعا ، وإما معاوضة ، وقد جاء في الحديث انه اعتقهم ، كما في حديث عمر لما اعتكف وبلغه ان النبي صلى الله عليه وسلم اعتق السبي ، فاعتق جارية كانت عنده والمسامون كانوا يطؤون ذلك السبي بملك اليمن ، كما في سبي أوطاس ، وهو من سبي هوزان ، فان النبي صلى الله عليه وسلم قال فيه : « لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تستبرأ بحيضة » .

وفي المسند للإمام أحمد عن عائشة رضي الله عنها ، قالت « قسم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم سبايا بني المصطلق ، فوَقعت جويرية بنت الحارث لثابت بن
 قيس بن شماس ، أولا بن عم له ، كاتبتة على نفسها ، وكانت امرأة حلوة
 ملاحية ، فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت : يا رسول الله : انا جويرية
 بنت الحارث بن أبي ضرار ، سيد قومه ؛ وقد أصابني من البلاء ما لم يخف عليك
 وجئتك أستعينك على كتابتي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هل لك
 في خير من ذلك ؟ قالت : وما هو يا رسول الله ؟ قال اقضي كتابتك ؛
 واتزوجك ، قالت : نعم يا رسول الله ، قال : قد فعلت ، قالت : وخرج
 الخبر الى الناس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج جويرية بنت الحارث ،
 فارسلوا ما بأيديهم ، قالت : فقد عتق بتزوجه اياها مائة أهل بيت من بني
 المصطلق ، وما أعلم امرأة كانت اعظم بركة على قومها منها « وهذه الأحاديث
 ونحوها مشهورة ؛ بل متواترة : ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسبي العرب
 وكذلك خلفاؤه بعده ، كما قال الأئمة وغيرهم : سبي النبي صلى الله عليه وسلم
 العرب ، وسبي أبو بكر بنى ناحية ، وكان يطارد العرب بذلك الاسترقاق
 وقد قال الله لهم : (والمحصنات من النساء إلا ما ملكت إيمانكم كتاب الله
 عليكم) وفي حديث أبي سعيد وغيره أنها نزلت في المسبيات اباح الله لهم
 وطأها بملك اليمين .

وإذا سبب واسترقت بدون زوجها جاز وطؤها بلا ريب ، وإنما فيه خلاف شاذ في مذهب أحمد ، وحكي الخلاف في مذهب مالك . قال ابن المنذر : أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن المرأة إذا وقعت في ملك ولها زوج مقيم بدار الحرب ، أن نکاح زوجها قد انفسخ ، وحل لمالكها وطؤها بعد الاستبراء ، وأما إذا سببت مع زوجها ففيه نزاع بين أهل العلم .

ومعلوم أن عامة السبي الذي كان يسيه النبي صلى الله عليه وسلم كان في « الحرب » وقد قاتل أهل الكتاب ؛ فانه خرج لقتال النصارى عام تبوك ، ولم يجر بينهم قتال ، وقد بعث إليهم السرية التي أمر عليها زيد ؛ ثم جعفر ثم عبدالله بن رواحة . ومع هذا فكان في النصارى : العرب ، والروم . وكذلك قاتل اليهود بنخير والنظير وقينقاع ؛ وكان في يهود العرب ، وبنو اسرائيل . وكذلك يهود اليمن : كان فيهم العرب ، وبنو اسرائيل .

وأيضاً فسبب الاسترقاق هو « الكفر » بشرط « الحرب » فالحر المسلم لا يسترق بحال ؛ والمعاهد لا يسترق ؛ والكفر مع المحاربة موجود في كل كافر ؛ فجاز استرقاقه ، كما يجوز قتاله ؛ فكل ما أباح قتل المقاتلة أباح سبي الذرية ؛ وهذا حكم عام في العرب والعجم ؛ وهذا مذهب مالك والشافعي في الجديد من قوله ، وأحمد .

وأما أبو حنيفة فلا يجوز استرقاق العرب ؛ كما لا يجوز ضرب الجزية عليهم لان العرب اختصوا بشرف النسب ؛ لكون النبي صلى الله عليه وسلم منهم

واختص كفارهم بفرط عدوانه ؛ فصار ذلك مانعا من قبول الجزية ، كما أن المرتد لا تؤخذ منه الجزية ؛ للتغليظ ؛ ولما حصل له من الشرف بالاسلام السابق . واحتج بما روي عن عمر أنه قال : ليس على عربي ملك .

والذين نازعوه لهم قولان في جواز استرقاق من لا تقبل منه الجزية ، هما روايتان عن أحمد .

« أحدهما » أن الاسترقاق كاخذ الجزية ؛ فمن لم تؤخذ منه الجزية لا يسترق ؛ وهذا مذهب أبي حنيفة وغيره وهو اختيار الخرقى ؛ والقاضى وغيرهما من أصحاب أحمد ، وهو قول الاصطخرى من أصحاب الشافعي . وعند أبي حنيفة تقبل الجزية من كل كافر ؛ الا من مشركي العرب ، وهو رواية عن أحمد . فعلى هذا لا يجوز استرق مشركي العرب ؛ لكون الجزية لا تؤخذ منهم ؛ ويجوز استرقاق مشركي العجم ، وهو قول الشافعي ؛ بناء على قوله : إن العرب لا يسترقون .

والرواية الأخرى عن أحمد ان الجزية لا تقبل من أهل الكتاب ؛ والمجوس ، كمذهب الشافعي . فعلى هذا القول في مذهب أحمد لا يجوز استرقاق احد من المشركين ؛ لا من العرب ، ولا من غيرهم . كاختيار الخرقى ، والقاضى وغيرهما . وهذان القولان في مذهب أحمد لا يمنع فيه الرق ؛ لأجل النسب ؛ لكن لأجل الدين . فاذا سبي عريية فاسامت

استرقها ، وإن لم تسلم أجبرها على الاسلام . وعلى هذا يحملون ما كان النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة يفعلونه من استرقاق العرب .

وأما الرقيق الوثني فلا يجوز اقراره عندهم برق ؛ كما يجوز بجزية . وهذا كما أن الصحابة سبوا العرييات والوثنيات ؛ ووطؤهم ؛ وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا توطأ حامل حتى تضع ، ولا غير ذات حمل حتى تستبرأ بحيضة » . ثم الأئمة الأربعة متفقون على أن الوطأ انما كان بعد الاسلام ؛ وأن وطأ الوثنية لا يجوز كما لا يجوز تزويجها .

« والقول الثاني » : انه يجوز استرقاق من لا تؤخذ منهم الجزية من أهل الاوثان ؛ وهو مذهب الشافعي ، وأحمد في الرواية الأخرى ؛ بناء على أن الصحابة استرقوهم ؛ ولم نعلم أنهم اجبروهم على الاسلام ؛ ولأنه لا يجوز قتلهم ، فلا بد من استرقاقهم ؛ والرق فيه من الذل ما ليس في أخذ الجزية . وقد تبين مما ذكرناه أن الصحيح جواز استرقاق العرب .

وأما « الأثر » المذكور عن عمر إذا كان صحيحا صريحا في محل النزاع فقد خالفه أبو بكر وعلي ؛ فانهم سبوا العرب . ويحتمل أن يكون قول عمر محمولا على أن العرب اساموا قبل أن يسترق رجالهم ، فلا يضرب عليهم رق ، كما أن قريشا اساموا كلهم فلم يضرب عليهم رق ؛ لأجل اسلامهم ؛ لأجل النسب ؛ ولم تتمكن الصحابة من سبي نساء قريش ؛ كما تمكنوا

من سبي نساء طوائف من العرب ؛ ولهذا لم يسترق منهم أحد ؛ ولم يحفظ
عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عن سبيهم شيء .

وأما إذا تزوج العربي مملوكة فنكاح الحر للمملوكة لا يجوز إلا بشرطين:
خوف العنت ، وعدم الطول إلى نكاح حرة ، في مذهب مالك والشافعي
وأحمد . وعللوا ذلك بأن تزوجه يفضي إلى استرقاق ولده ، فلا يجوز للحر
العربي ولا العجمي أن يتزوج مملوكة إلا لضرورة ، وإذا تزوجها للضرورة
كان ولده مملوكا . وأما أبو حنيفة فالمانع عنده أن تكون تحت حرة ، وهو
يفرق في الاسترقاق بين العربي وغيره .

وأما إذا وطئ الأمة بزنا فان ولدها مملوك لسيدها بالاتفاق ؛ وإن كان
أبوه عريا ؛ لأن النسب غير لاحق . وأما إذا وطئها بنكاح ، وهو
يعتقدها حرة ، أو استبرأها فوطئها يظنها مملوكة : فهنا ولده حر ، سواء
كان عريا أو عجميا . وهذا يسمى « المغرور » فولد المغرور من النكاح
أو البيع حر ؛ لاعتقاده أنه وطئ زوجة حرة ، أو مملوكة . وعليه الفداء
لسيد الأمة كما قضت بذلك الصحابة ؛ لأنه فوت سيد الأمة ملكهم ، فكان
عليه الضمان . وفي ذلك تفريع ونزاع ليس هذا موضعه . والله أعلم .

رسول الله صلى الله عليه وسلم

عن رجل له مملوك هرب ؛ ثم رجع . فلما رجع أخفى سكينته ، وقتل نفسه : فهل يأثم سيده ؟ وهل تجوز عليه صلاة ؟

فأجاب : الحمد لله . لم يكن له أن يقتل نفسه ، وإن كان سيده قد ظلمه ، واعتدى عليه ؛ بل كان عليه إذا لم يمكنه دفع الظلم عن نفسه أن يصبر إلى أن يفرج الله ، فإن كان سيده ظلمه حتى فعل ذلك : مثل أن يقتل عليه في النفقة ، أو يعتدى عليه في الاستعمال ، أو يضربه بغير حق ، أو يريد به فاحشة ، ونحو ذلك ؛ فإن على سيده من الوزر بقدر ما نسب إليه من المعصية

ولم يصل النبي صلى الله عليه وسلم على من قتل نفسه ، فقال لأصحابه : « صلوا عليه » فيجوز لعموم الناس أن يصلوا عليه . وأما أئمة الدين الذين يقتدى بهم فاذا تركوا الصلاة عليه زجراً لغيره اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فهذا حق . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن ممالك ضمنوا رجلا ، وكانوا بمالك انسان ، وهو مسلم نجس ببلاد التتر . وهم متفقون على طاعة الله ورسوله ، يطلبون الحج ويصلون ، ويزكون ويتصدقون ، وهو غلب عليه العصيان ، يمنعهم عن طاعة الله ورسوله ؛ فلم تطب لهم مخالفة الله ورسوله ؛ وهو قاطع طريق ، وشارب خمر ، وزان وتارك للصلاة ، وقتل النفس التي حرم الله ؛ ويطلبون منه البيع ؛ فلم يبيعهم ويطلبون العتق فلم يعتقهم ، وكلما تلفظوا له بشيء من ذلك ضربهم ، ويسجنهم فيموتوا جوعا ، فاتفقوا وهربوا إلى مصر طالبين طاعة الله ورسوله ، فمنهم اليوم حجاج . فهل في طاعة الله ورسوله نص لأجل ابقهم ؟

فأجاب : إذا كانوا كما ذكرنا يمنهم ذلك الرجل من فعل ما أمر الله ورسوله ، ويكرههم على فعل ما نهى الله عنه ورسوله : كان خروجهم من تحت يده جائزا ؛ بل واجبا . وقد أحسنوا فيما فعلوا ، فإنه لا حرمة لمن يكون كذلك ؛ إذ لو كان في طاعة المسلمين ، فكيف إذا كان في طاعة ائمة ؟ فإنه يجب قتاله . وإن كان مسالما . وهؤلاء المهاجرون الذين فروا بأنفسهم قد أحسنوا في ذلك ، والعبد إذا هاجر من أرض الحرب فإنه حر ؛ ولا يحكم عليه لأحد .

وسئل

عن نائب أخذ من مال مخدومه مبلغا ؛ وأشتري به ممالك ؛ فقيل له :
لأى شيء تأخذ مال أستاذك ، وتشتري به ممالك ؟ فقال : أشتريها له ؛
وهي باقية على ملكه ، ثم أعتقها جميعها . وأدعى في العتق أنها ممالكه ،
وهو اليوم معسر عن قيمة ثمنهم . فهل يصح العتق ؟

فأجاب : إذا اشتري ممالك للرجل بإذنه ، فهم كذلك للرجل ؛ وإذا
أعتقهم بنير اذن المالك لم يصح عتقه . وإن اشتراهم بمال الرجل بغير إذنه
فلصاحب المال أن يأخذهم ، وله أن ينرم هذا الناصب ماله . وإذا أعتقهم
هذا المشتري فلصاحب المال أن يأخذهم ، ويكون العتق باطلا . والله أعلم .

فهرس المجلد الحادى والتلرلن

كتاب الوقف

صفحة	الموضوع
٥	سئل عن رجل احتكر من رجل قطعة أرض ثم أن المحتكر عمر فيها صورة مسجد
٥ ، ٦	ما تصير به الأرض مسجدًا • وإذا شرع فى عمارته ولسم يكمله فهم له حكم المسجد
٦	إذا أخرج من ماله صدقة فلم يجد السائل
٦	سئل عمن وقف حانوتا ولم يخرج من يده هل يكون وقفا
٧	سئل عن البناء على الزاوية والمسجد مسكنا للامام أو الخادم
٨	سئل عمن استأجر أرضا هل له أن يعمر عليها مسجدا أو غيره وإذا انقضت المدة فما يصنع
٩	سئل عمن وصى أو وقف على جيرانه فمن يدخل فى مسمى الجيران
٩	سئل عن مغرف على المراكب بنى مسجدا وجعل للامام أجرة هل تحل
١٠ - ١٢	سئل عن قوم بيدهم وقف من جددهم على مشهد وعلى ذرية الواقف والفقراء وقد طلب نظاره أن يصرف نصف المقل فى عمارة المشهد وحرموا الذرية والفقراء
١٠ ، ١١	إذا فضل عن الموقوف عليه شئ وللوقف ذرية فقراء صرف اليهم
١١ ، ١٢	البناء على المشاهد والوقف عليها بدعة ، ولا فضلة للصلاة والدعاء فيها

صفحة	الموضوع
١٢ - ١٥	سئل عن رجل وقف على مدرسة وشرط أن لا ينزل بها من له وظيفة أو مرتب النخ وشرط للنازل بها شيئا معيناً
١٣ ، ١٤	إذا كان شرط الوقوف طاعة كان صحيحاً ، لا يجوز الوقف على الأغنياء ولا على الصفات المباحة
١٤	إذا نقص الريع عما شرطه الواقف جاز للمرتزق طلب كفايته من غيره
١٥	سئل عن رجل وقف مدرسة وشرط على من كان له بها وظيفة أن لا يشتغل بوظيفة بغير مدرسته هل يلزم هذا الشرط ولو نقص الريع عن كفايته .
١٧ ، ١٨	سئل عن رجل وقف وقفاً على مسجد واكفان الموتى وشرط للامام والمؤذن والقيم ستة دراهم ودارين تم زاد ريع الوقف
١٨	إذا فضل عما جمع للمكاتب أو من كسوة الكعبة
١٩ - ٢٠	سئل عمن أوقف وقفاً وشرط أن لا ينزل فيه شرير ولا متجوه من نزل تنزيلاً شرعياً لم يجز صرفه
٢١	سئل عن رجل أوقف وقفاً على مدرسة وشرط أن ثلث ريعه يصرف على العمارة والثلثين للفقهاء والمدرسة وأرباب الوظائف فهل للناظر تقديمهم على الفقهاء
٢١	مقدار ما يعطى الامام والمؤذن وسائر أهل الوظائف
٢٢	المدرس والمفيد والفقير لا يقدم بعضهم على بعض
٢٢	إذا أمكن صرف ثمن الحصر وملاء الصهريج من ثلث العمارة صرف
٢٢	سئل عمن وقف تربية وشرط أن المقرء عزب فهل للمتزوج النزول بها
٢٣	سئل عن رجل وقف وقفاً على عدد من النساء والأرامل والأيتام وله أقارب محتاجون هل يقدمون
٢٣	تستحب الوصية للأقارب الذين لا يرثون
٢٤	سئل عن رجل وقف وقفاً ولسم يشته عند الحاكم فعمل محضر يخالفه ثم ظهر كتاب الوقف فهل يجوز منع ثبوته
٢٥	سئل عن رجل وقف وشرط أنهم يقرؤن ويسبحون بعد الفجر هل الأفضل السر أو الجهر

صفحة	الموضوع
٢٦ - ٤٢	سئل عن رجل وقف وقفاً على جماعة يقرؤون عند قبره ويبيتون عنده
٢٧ ، ٣٠-٣٣	لا يوقف على ما ليس بطاعة
٢٧ - ٤٢	حديث بريرة عام في الشروط في العقود ولا يختص بالبيع ونحوه من العقود المباحة
٢٨ ، ٢٩	العمومات الواردة على أسباب لا تختص بأسبابها
٢٩ ، ٣٠	هل تبطل الشروط التي لم تثبت مخالفتها للشرع
٣٠	الوقف على معين جائز ولو كان كافراً بخلاف الوقف على جهة الكفار
٣١، ٣٢، ٣٤، ٣٥	لا يصح الوقف على الأغنياء فقط
٣٢	بذل المال لا يجوز إلا لمنفعة في الدين أو الدنيا
٣٥ ، ٤٠ ، ٤١	الوقف على الأعمال الدينية كالقرآن والحديث والفقه والصلاة والأذان والامام والجهاد والمبيت بالثغور
٣٥ - ٤٢	الوقف على من يبيت أو يربط دائماً أو يذكر الله في مكان معين كعند قبر لا يصح
٣٢	(ولا تبذر تبذيراً)
٣٣	(ولا تؤتوا السفهاء أموالكم) الآية
٤١	وصول العبادات البدنية الى الميت
٤١ ، ٤٢	تكره القراءة والذكر والمبيت بالربط • وإذا نقص رزقهم فهل لهم النقص منها
٤٦	سئل عن أوقف رباطاً وجعل فيه جماعة يقرؤون في وقتين معينين من النهار مجتمعين ويهدون ثواب التلاوة ومن لم يفعل لم يأخذ ما جعل له الخ •
٤٧ ، ٤٩	نصوص الواقف منها صحيح ومنها فاسد
٤٧ -	مراد من قال من العلماء : ان نصوصه كنصوص الشارع
٤٧ - ٤٩	لفظ الواقف والحالف والشافع والموصى وكل عاقد يحمل على عادته
٤٩ ، ٥٠ -	بذل المال في المباح جائز في الحياة بخلاف الوقف والوصية على مباح

الموضوع	صفحة
« لا سبق الا فى خوف أو حافر أو نصل » • لا يجوز الجعل على المسابقة والمصارعة	٤٩
قراءة كل واحد على حدته أفضل من قراءة مجتمعين بصوت واحد	٥٠
ليست القراءة بعد المغرب أفضل من القراءة فى جوف الليل أو بعد الفجر ونحو ذلك	٥٠
إذا نذر اعتكافا فى مكان ليس فيه مزية شرعية لم يلزم بالنذر	٥٠ ، ٥١
النزاع فى اهداء ثواب العبادات البدنية	٥١ ، ٥٢
سئل عمن وقف مدرسة ببیت المقدس وشرط على أهلها الصلوات الخمس فيها فهل إذا صلوا فى المسجد الأقصى يحصل لهم المرتب	٥٢
سئل عن واقف وقف رباطا على الصوفية فجاء ناظر فشرط عليهم أن يصلوا الصلوات الخمس فيه ويقرؤن بعد الصبح والعصر وإذا غاب أحدهم كتب عليه غيابا الخ ••	٥٢
لا يجوز للناظر أحداث مثل هذه الشروط ويثاب من أبطلها	٥٤
الصوفى الذى يستحق الوقف على الصوفية وآدابه ومن له الأولوية منهم	٥٤ - ٥٦
سئل ما يقول الشيخ فى شرط واقف الرباط أو المدرسة المبيت وتأدية الفرائض والقراءة المعينة بها وإن يكونوا من مدينة أو قبيلة أو مذهب معين الخ ••	٥٧ - ٦٤
ما يشترطه الواقف ثلاثة أقسام (١) قرابة (٢) منهى عنه (٣) مباح حكم كل قسم	٥٨ ، ٦٠
ما كان من الشروط مستلزما وجود ما نهى عنه الشارع فهو بمنزلة ما صرح بالنهى عنه	٥٨
إذا اشترط على الفقهاء اعتقاد بعض البدع أو بعض الأقوال المحرمة أو شرط على الامام والمؤذن ترك بعض سننهما أو فعل بعض بدعهما	٥٩
اشتراط الايقاد على القبور وبناء المساجد حرام	٥٩
المشرع أعلم من الواقفين بالقربة فيجب العمل بما شرطه ورضيه من شروطهم	٦٠
إذا شرط على أهل الرباط أو المدرسة أن يصلوا فيها الخمس	٦١

الموضوع	صفحة
اشتراط التعزب والرهبانية على أهل العلم والعبادة لا يصح	٦٢ - ٦٣
اشتراطه أن يكون امام المسجد من بلد معين لا يلزم	٦٣
سئل عن زاوية فيها فقراء وبها امرأة عزباء هل تمنع من السكن معهم	٦٤
يمنع سكنى المرأة مع الرجال والرجال مع النساء	٦٤
سئل عن ناظر وقف وبالوقف شخص يتصرف بولاية أحد الحكام فهل للحاكم التولية والتصرف والاعتراض على الناظر	٦٥
إذا حدث بين الحاكم والناظر منازعة حكم بينهما غيرهما	٦٥
سئل عن ناظرين هل لهما أن يقتسما المنظور عليه	٦٦
سئل عن وقف وقف وشرط للناظر جناية وجامكية كما شرط للمعين والفقراء فهل يقدم الناظر عليهما	٦٦
سئل عن وقف وقف على جماعة وجعل للناظر عزل وزيادة من شاء حسب المصلحة هل له ذلك الخ ..	٦٧
إذا عزل من لا يستحق وتناول شيئا بعده رده	٦٨
إذا اتنازع الموقوف عليه والناظر في تعيين المصلحة أو اشتبه الأمر	٦٩
سئل عن رجل له مزرعة وبها شجر وقف فأجر الناظر الوقف لمن يضر بالوقف وهدم حوضا للسبيل ومطهرة	٦٩
لا يجوز اكراء الشجر ولا المساقاة عليها بجزء حيلة	٦٩
سئل عن مساجد لها أوقاف وفيها قوام ومؤذنون وأئمة فهل للقاضي صرفها الى نفسه دون هؤلاء ومصالح المسجد	٧٠
إذا فضل من هذا الوقف عن كفاية أهله بالمعروف صرف في مساجد ومصالح	٧٠
سئل عن رجل بنى مدرسة وأوقف عليها وقفا على فقهاء وأرباب الوظائف ثم ان السلطنة اخذت أكثر الوقف وان الواقف اشترط المحاصصة فهل يعطى أرباب الوظائف بالكامل وما بقي للفقهاء	٧١
إذا أمكن سد عدد من الوظائف بواحد عند الحاجة فعل	٧١
سئل عن دار شرط واقفها النظر الى شيخ المكان وينتقل بعد ذلك الى حاكم المسلمين بدمشق فهل يكون مختصا بحاكم مذهب معين وإذا فوض بعض الحكام أهلا فهل يجوز لحاكم آخر عزله بغير قاذح	٧٢ - ٧٤

صفحة	الموضوع
٧٣ ، ٧٤	إذا شرط على الحاكم أو شرط الحاكم على خليفته أن لا يحكم الا بمذهب معين
٧٤	إذا تنازع الخصمان فيمن يعين للنظر
٧٤	إذا ولي أحد الحاكمين شخصا وولى الآخر شخصا آخر
٧٥	سئل عن الناظر متى يستحق معلومه
٧٥	سئل عن استأجر أرض وقف من الناظر ثلاثين سنة ثم سافر فلما حضر وجد بعض الناس قد وضع يده على الأرض مدعيا انه استأجرها
٧٦	سئل عن قوم وقف عليهم حصه من حوانيت وبعضها وقف على جهة أخرى فتدعى الوقف فأجروه فادعى بعض الشركاء اختصاصه بالبناء وأدعى المستأجر استحقاقه البناء
٧٨ ، ٧٩	سئل عن رجل أقر قبل موته بعشرة أيام أن جميع الحانوت والأعيان التى بها وقف على وجوه البر فمن أين تصرف أجرة اثبات الوقف . وهل يعد تعيين ناظر بعد آخر عزل للأول
٧٩	إذا وصى لشخص بعين ثم أوصى بها للآخر هل يكون رجوعا
٧٩	إذا انتفع الورثة بالعين الموقوفة أو وضعوا أيديهم عليها فعليهم أجرة المنفعة
٧٩	إذا أقر قبل موته بعشرة أيام بأنه وقف من مدة سنين هل يكون غاصبا فى هذه المدة
٧٩	إذا علم الشهود ثبوت المال فى تركة الميت هل يحل لهم الكتمان إذا كان فيه مصلحة
٨٠ - ٨٣	سئل عن وقف على أولاده ثم على أولادهم النخ على انه من توفى منهم عن ولد أو ولد ولد النخ صار ماكان موقوفا عليه راجعا الى ولده النخ ومن توفى منهم عن غير ولد كان راجعا الى فى طبقته النخ .
٨١	الأقوى انها لترتيب الأفراد على الأفراد فى هذه المسائل وأن الولد يقوم مقام أبيه سواء استحق أبوه أم لا
٨١ ، ٨٢	إذا مات الولد فى حياة أبيه وله ولد ثم مات الأب عن ولد آخر وعن ولد الولد الأول اشتركا

صفحة	الموضوع
٨٢ ، ٨٣	الترتيب فى العصابة والحضانة وولاية التكاك كذلك
٨٤	سئل عن امرأة وقفت على تربتها وعلى الميراثين وما يفضل عن ذلك للفقراء ووجوه البر وان لها قرابة فهل هو أحق من الفقير المساوى واذا اتسع الوقف له
٨٤ - ٨٧	سئل عن أوقاف ببلد على أماكن مختلفة وبعضها له ناظر خاص وبعضها له ناظر من جهة ولى الأمر فهل لولى الأمر أن يجعل لكل صنف منها ديوانا ومستوفيا يدقق على النظار والمباشرين ويفرض له على قدر عمله
٨٦	محاسبة البنى لعماله المتفرقين
٨٦ ، ٨٧	وضع الخلفاء الدواوين لما كثرت الأموال واستعملوا عليها الأكفاء
٨٦	يجب على ولاية الأمور والحكام اقامة العمال والنظار على الأوقاف التى ليس لها عمال من جهة الناظر
٨٧	يجب على الامام نصب حاكم عند الحاجة اذا لم يباشر الحكم بنفسه
٨٨	سئل عن استأجر قطعة أرض وقف وغرس فيها فاراد نظار الوقف قلع الغراس فهل لهم ذلك
٨٨ ، ٨٩	سئل عن رجل متول امامة مسجد ونظر وقفه فهل لنظار وقف آخران يضعوا أيديهم عليه أو يتصرفوا فيه أو يصرفوا ماله الى غير جهاته وينقصوا الامام
٨٩	ليس لغير الناظر المستقل صرف فاضل الوقف الى وقف آخر
٩٠	سئل عن واقف وقف على فقراء المسلمين فهل يجوز لناظره أن يصرف جميع ريعه الى ثلاثة
٩٠	اذا كان له قريب فقير فهل يجوز أن يصرف له بدلا عن أحد الثلاثة
٩١	اذا وجد فقير لم تندفع ضرورته الا بتنقيص كفاية فقراء من غير ضرورة
٩١ ، ٩٢	سئل عن رجل ولى ذا شوكة على وقف فرأى نفسه عاجزا عن صد بعض من يتعرض للوقف هل له عزل نفسه مع اجتهاده وأخذ أجره ولو كان غنيا

الموضوع	صفحة
إذا خرب مكان موقوف أو بعض الأماكن الموقوف عليها	٩٢
يصرف فاضل ريع الوقف الى نظيره أو المصلحة العامة من أهل ناحيته	٩٣
سئل عن وقف على الأشراف ويقول انهم أقارب هل الأقارب شرفاء وهل يجوز أخذهم من الوقف	٩٣
أهل بيت النبي ومن يدخل في لفظ أهل البيت	٩٣
بنو عبيد القداح ليسوا من أهل البيت	٩٤
إذا وقف على أهل بيت فلان لم يدخل فيهم أقارب النبي	٩٤
سئل عن رجل بيده مسجد ثم أن ولد من بيده المسجد أولا تعرض له وطلب مشاركته في الامامة أو عزله	٩٤
من يجب تقديمه في امامة المساجد	٩٥
سئل عن مدرسة وقف على الفقهاء والمتفقهة هل تكون السكنى مختصة بالمرتزين وهل يجوز اخراج أحد منهم مع اشتغاله بالدرس ولو لم يحضر الدرس	٩٥
سئل عن ملك انسانا انشأبا قائمة على الأرض الموقوفة أيام حياته ثم بعد وفاته على أولاده ثم على أولادهم الذكور والإناث بالسوية الخ . وان توفي ولم يكن له ولد ولا ولد ولد ولا أسفل من ذلك كان نصيبه لمن هو في درجته فتوفيت إحدى البنات ولم يكن لها ولد فأخذ أخوتها نصيبها ثم ماتت الثانية ولها ابنتان أخذتا نصيبها ثم ماتت الثالثة ولم يكن لها ولد أخذت اختها نصيبها ثم ماتت الرابعة فأخذوا لها الثلثين فهل يشارك أولاد هذه أولاد هذه	٩٦ - ٩٩
قول الفقهاء نصوص الواقف كنصوص الشارع	٩٨
سئل عن واقف وقف وقفا على أولاده ثم على أولاد أولاده ماتناسلوا على أنه من توفي منهم عن غير ولد ولا ولد ولد . . كان لمن في درجته وذوى طبقته فإذا توفي بعض هؤلاء الموقوف عليهم هل يكون لولده أو لمن في درجته من الأخوة وبنى العم ونحوهم متى اتصل بالكلام صفة أو شرط أو غير ذلك من الألفاظ التي تقيد وجب العمل بها في الوقف وغيره	١٠٠ - ١٨٠
	١٠١

صفحة	الموضوع
١٠١ ، ١٠٢	يرجع الى لفظ الواقف في الاطلاق والتقييد
١٠٣	اذا قال زوجتك بنتى على ألف أو خلعتك على ألف صح
١٠٥ - ١١٠	دلالة المفهوم هل هي حجة يخص بها العموم والفرق بين الكلام المتصل والمنفصل
١٠٩	اذا فسر الموصى كلامه بخلاف ظاهره قبل بخلاف الواقف
١١١	اذا وقف على زيد وعمرو وبكر ثم على المساكين لسم ينتقل الى المساكين شيء الا بعد موت الثلاثة
١١٣ ، ١١٤	شبهة من انكر حجية العموم
١١٦	الاستثناء عند الأصولين
١١٦	شبهة من رأى ان العام المخصوص تخصيصا متصلا مجاز
١١٨ ، ١١٩	خلاف الفقهاء فيما اذا قال الواقف على ولدى ثم ولد ولدى فمات أحد أولاده هل يكون للباقيين من الطبقة العليا أو الثانية أو يكون منقطع الوسط
١٢٠	اذا قال وقفت على أولادى الثلاثة ثم على المساكين صرف بعد موت الثلاثة الى المساكين
١٢٧	اذا قال على أولاده ثم على أولادهم اقتضى الترتيب
١٢٨	اذا قوبل عموم بعموم آخر فقد يقابل كل فرد بكل فرد وقد يقابل المجموع بالمجموع
١٢٩	صورة ترتيب الكل على الكل فى الوقف
١٣٦	مذهب الفقهاء فى القول بدلالة المفهوم فى كلام الشارع وكلام الناس
١٣٧ ، ١٣٨	التخصيص بمفهوم الصفة اذا وردت بعد الاسم العام أو قبله
١٤١	القياس الجلى يقدم على المفهوم
١٤٧	الأسماء المضمره اضممار غيبية فى الأمر العام موضوعة لما تقدم ذكره من غير أن يكون لها فى نفسها دلالة على جنس أو قدر
١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٥٤ - ١٧٩	هل يعود الاستثناء المتعقب جملا الى جميعها أو أقربها أو الأولى أو الى متأخر لفظا متقدم رتبة
٤٨	اذا تعقب الشرط جملا عاد الى جميعها
١٥٠ - ١٧٣	الفرق بين الواو وثم فى العطف بهما

صفحة	الموضوع
١٥٠	إذا قال أنت طالق ثم طالق أن دخلت الدار فهل تكون ثم تابوا أو بينهما فرق في مذهب الشافعي أو غيره
١٥٧	إذا قال وقفت على أولادي ثم على أولاد فلان ثم على المساكين
١٥٢	هل يصح تعليق الطلاق بشرط متأخر وهل يصح الاستثناء في الطلاق
١٥٤	إذا قال أنت طالق أن شاء زيد
١٦٢	من صنف في المقدم والمؤخر في القرآن وفي لغة العرب
١٦٢	الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه
١٦٦	(إلا الذين تابوا) في آية القذف
١٨٠ - ١٨٥	سئل عن وقف على أربعة أنفس عمرو وياقوتة وجهمة وعائشة للذكر مثل حظ الأنثيين فمن توفي منهم عن ولد ٠٠ عاد ما كان جاريا عليه على ولده ٠٠ ومن توفي منهم عن غير ولد عاد نصيبه إلى اخوته ثم على انسالهم ثم توفي عمر عن فاطمة وتوفيت فاطمة عن عيناشي ثم توفيت عيناشي عن غير نسل ولا عقب فلمن ينتقل نصيب عيناشي
١٨٥	سئل عن واقف وقف وقفا على ولديه عمر وعبد الله ثم على أولادهما أبدا فتوفي عبد الله وخلف أولادا فرفع عمر ولد عبد الله إلى حاكم يرى الحكم بالترتيب فحكم به لعمر فهل هذا الحكم لازم في جميع البطون وإذا حكم حاكم باشتراك أولادهما فهل لحاكم ثالث أن ينقض حكم الثاني
١٨٧ ، ١٨٨	سئل عن وقف وقف على ابن ابنه فلان ثم على أولاده فمن مات منهم عاد ما كان جاريا عليه على من معه في درجته فتوفي الأول عن أولاد توفي أحدهم في حياته عن أولاد ثم مات الأول وخلف بنته وولدي ابنه فهل تأخذ البنت الجميع أو ينتقل إلى ولدي الابن ما كان يستحقه أبوها لو كان حيا
١٨٨	متى تنتقل الحقوق إلى الطبقة الثالثة
١٨٩ - ١٩٤	سئل عن وقف انسان على زيد ثم على أولاد زيد الثمانية فمات واحد من أولاد زيد الثمانية في حياة زيد وترك ولدا ثم مات زيد فهل ينتقل إلى ولد زيد أم يختص الجميع بأولاد زيد

صفحة	الموضوع
١٩٠ ، ١٩١	شرط الاستحقاق فى الوصية والوقف والارث وولاية النكاح والحضانة والولاء
١٩٤	وسئل عمن وقف وقفا على أولاده فلان وفلان وفلان وعلى ابنه فلان على أنه من توفى منهم عن ولد ذكر انتقل نصيبه الى ولده ومن مات عن بنت انتقل نصيبه اليها ثم الى أعمامها ثم بنى أعمامها الأقرب فالأقرب فمات ابن ابن عن غير ولد وترك أخته من أبويه وأعمامه فأيهم أحق
١٩٥	سئل عن قرية وقفها صلاح الدين على شخص معين ثم على أولاده من بعده والنصف والربع على الفقراء فدثرت فعمرها بعض المشايخ بأمر السلطان ثم توفى وله أولاد فقراء فهل لهم أن يقبضوا كفايتهم من جملة الفقراء أم لهم ما دفعه والدهم على عمارتها
١٩٦	سئل عن قسمة الوقف ومنافعه اذا كان على جهة واحدة
١٩٦	اذا اقتسموا مهايأة ثم أرادوا نقضها فلهم ذلك
١٩٦	سئل عن وقف على جهة واحدة فقسم على اعتقاد جواز ذلك ثم تناقل الشريكان بعض الأعيان ثم طلب بعضهم نصيبه الأول من المقاسمة
١٩٧	اذا كان الوقف على جهتين جازت المهايأة
١٩٧	سئل عن وقف على جماعة دفع بعضهم مبلغا وبعضهم امتنع من التضمن والضمان وطلب أن يأخذ ممن يشتري قدر حصته من الثمرة فهل يجب عليه أن يبيع مع شركائه
١٩٨	سئل عن وقف لمصالح الحرم ثم بعد ذلك فى وجوه البر فهل يجوز ان يصرف من ذلك على القوام والفراشين
١٩٨	سئل عن رجل اشترى دارا وسقف على جدار الوقف الخ .
١٩٩	ليس لأحد أن يبنى على جدار الوقف ما يضر به وكذلك اذا لم يضر به عند الجمهور
١٩٩	اذا كان فى استئجار جدار الوقف مصلحة للوقف جاز

- ٢٠٠ سئل عن رجل ساكن وقف وله مباشر لعمارته وأن الساكن أخبره أن المسكن يخشى سقوطه فراه وقال ان شئت فأسكن وان شئت فلا تسكن ثم سقط على زوجة الساكن وأولاده فهل عليه ضمان
- ٢٠٠ اذا أعلمه بالسقوط غير المستأجر ، وهل يشترط الاشهاد عليه
- ٢٠١ على المؤجر عمارة ما يحتاج اليه المكان
- ٢٠١ سئل عن مال موقوف على فكك الأسرى فاذا استدين في ذمم الأسرى وهم لا يجدون وفائه هل يجوز صرفه من الوقف
- ٢٠٢ سئل عن رجل تحته حصه في حمام وهي موقوفة على الفقراء والمساكين فخرّب شيء من الحمام في زمان العدو فأجر تلك الحصه وأذن له أن يصرف تلك الأجرة في العمارة الضرورية ففضل له مال زائد عن الأجرة من غير اذن المؤجر هل له أخذ الزائد أو تبقى العمارة له أو يقلعونها أو يعطوه بقية العمارة ويزيدهم في الأجرة
- ٢٠٣ سئل عن وقف على تكفين الموتى يزيد ريعه عنها هل يعطى منه أقاربه أو يصرف في المصالح
- ٢٠٣ سئل عن فقيه منزل في مدرسة ثم غاب مدة البطالة فهل يحل منعه من الجامكية
- ٢٠٤ سئل عن مكرى على وظيفة سافر واستناب شخصا ولم يشترط عليه فلما عاد قبض الجميع
- ٢٠٤ سئل عمن وقف وقفا مستغلا ثم مات فظهر عليه دين فهل يباع الوقف في دينه
- ٢٠٥ سئل عن رجل قال في مرضه اذا مت فدارى وقف على المسجد الفلانى فعوفى ثم حدث عليه ديون فهل يلزم هذا الوقف
- ٢٠٥ بيع المدبر
- ٢٠٥ سئل عمن وقف وقفا بعد موته على ضريح الرسول للشمع والزيت ثم انه قصد أن يجعله على الفقراء الخ .
- ٢٠٦ تنوير المسجد النبوى على المصلين حسن والزيادة على ما يكفى للتنوير لا يشرع فيصرف في غيره
- ٢٠٦ سئل عن الوقف اذا فضل عن ريعه واستغنى عنه هل يصرف في جنسه

صفحة	الموضوع
٢٠٧	سئل عن رجل فرض له القاضى شيئاً من الصدقات لأجله وأجل الفقراء الواردين عليه فهل يجوز لأحد أن يزاحمه فى ذلك
٢٠٨	سئل عن وقف أرض على مسجد فيها أشجار معطلة من الثمرة وتعطلت الأرض من الزراعة بسببها فهل يجوز قلع الأشجار وصرف ثمنها فى مصالح المسجد
٢٠٨	سئل عن مصيف مسجد وللمسجد بيت خلاء لا يتسع للوضوء هل يجوز أن يعمر فى المسجد مكان للوضوء
٢٠٩	الوضوء فى المسجد
٢٠٩	سئل عن مسجد عتيق فسقط وأعيد ورفع بناؤه وكان تحته خلوة فعمل تحته بيتاً لمصلحة المسجد فهل يجوز تجديد البيت وسكنه
٢١٠	سئل عن مساجد وجامع يحتاج الى عمارة وعليها رواتب مقررة على القابض والربيع فهل يحل أن يصرف لأحد قبل العمارة
٢١١	سئل عن حاكم رتب له على فائض مسجد رزقه فيبقى سنتين لا يتناول شيئاً لعدم الفائض ثم زاد الربيع فهل له أن يتناول رزق ثلاث سنين
٢١٢ - ٢٥١	وقال رحمه الله فصل فى ابدال الوقف حتى المساجد بمثلها أو خير منها للحاجة أو المصلحة الخ .
٢١٢	طريقة الابدال
٢١٢ ، ٢١٣	بيع المصحف وابداله
٢١٣	زيت المسجد وحصره اذا استغنى عنها المسجد
٢١٣ ، ٢٢٣	بيع كسوة الكعبة وقسمتها
٢١٣	اذا جمع لمكاتب ففضلت منه فضلة
٢١٣ - ٢١٥	الخلاف عن أحمد فى بيع المسجد عند عدم الانتفاع به
٢١٤ ، ٢١٥	اذا تعطل العبد أو هزلت العين الموقوفة أو الفرس الحبيس فعلى من تكون نفقته
٢١٥ - ٢٣٨	الخلاف عن أحمد وأصحابه فى ابدال المسجد للمصلحة مع امكان الانتفاع به
٢١٦ ، ٢٢٠	اذا كان المسجد ضيقاً لا يسع أهله جعل فى موضع أوسع منه
٢١٦ ، ٢١٧	اذا لم يكن للمسجد جيران ولم يوجد من يعمره أو كان محله قدراً

الموضوع	صفحة
إذا بيع المسجد وأبدل عاد الأول طلقا	٢١٧
٢١٧ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ إذا أراد أهل المسجد أن يرفعوه ويجعلوا تحته حوانيت وسقاية وأمتنع بعضهم أو قالوا لا نقدر أن نصعد	
٢١٨ إذا كان المسجد ليس بخصين نقضت منارته وحصن بها	
٢٢١ يجوز بناء مسجد آخر إذا كثر الناس وإن كان بقرب مسجد آخر	
٢٢١ يشتري الوقف المجاور للمسجد ويعوض أهله	
٢٢٤ ، ٢٢٥ لغالبية الناس طريقان في الوقف إذا خرب (١) أن يؤجر (٢) أن يستسلف ما يعمر به ..	
٢٢٥ الفرق بين ما يجوز للحاجة وما يجوز للضرورة	
٢٢٩ بيع ما وقف للاستغلال للمصلحة	
٢٣٠ جعل الأرض المفتوحة عنوة فيثا ليس لكونها وقفا	
٢٣٠ ، ٢٣١ الأرض المفتوحة عنوة توهب وتورث	
٢٣١ هل يفتقر الوقف على معين إلى قبوله	
٢٣١ تكميل عتق العبد	
٢٣٢ جواز ابدال الهدى والأضحية بخير منها	
٢٣٢ (إنما أنسيء زيادة في الكفر) الآية	
٢٣٣ المساجد الثلاثة لا يجوز ابدال عرصتها بغيرها لكن تجوز الزيادة فيها وابدال البناء	
٢٣٣ هل الوقف على معين ملك له ؟ أو للواقف ؟ أو لله ؟	
٢٣٣ المسجد ملك لله وقد يقال : هو لجماعة المسلمين	
٢٣٤ ، ٢٣٥ وقف الدراهم والدنانير للقرض أو التنمية أو التصديق بالربح	
٢٣٣ - ٢٣٥ هل في ما وقف على ما وقف على جهة عامة أو معينة زكاة	
٢٣٤ ، ٢٣٥ هل في الكراع والسلاح الموقوف زكاة	
٢٣٦ - ٢٤٠ بيع الفضة من السرج واللجم وابدالها بما هو أنفع	
٢٣٧ إذا وصى بوقف أو عتق نفذ	
٢٣٨ - ٢٤٠ جواز تحلية لباس الخيل بالفضة ووقف الحل	
٢٤٠ - ٢٤٣ ابدال الهدى والأضحية بخير منها وإذا نذرها	
٢٤١ إذا نذر عتق معين أو دراهم معينة	
٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٥ ابدال المنذورات بخير منها	

صفحة	الموضوع
٢٤٤	تبدیل بناء الكعبة ببناء آخر جائز
٢٤٤ ، ٢٤٥	أدلة بیع المسجد للمصلحة
٢٤٥ - ٢٤٧	إذا نذر الصلاة في بيت المقدس أجزئته في أحد الحرمين
٢٤٦ ، ٢٤٧	هل يجب بالنذر ما ليس جنسه واجبا بالشرع
٢٤٨ ، ٢٤٩	اجزاء سن أعلا من الواجب
٢٤٩	إذا نذر أن يقف شيئا فوقن خيرا منه
٢٤٩ ، ٢٥٠	إذا نذر الواجب المقدر أو زيادة في صفته كصدقة الفطر
٢٥٠	(وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين) الآيات
٢٥٠ ، ٢٥١	منع الرسول لعمر عن ابدال النجبية التي أهداها لا يرد على جواز الوقف للمصلحة
٢٥١	(ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب)
٢٥١	(فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر)
٢٥١ ، ٢٥٣	سئل عن الواقف والناذر هل يجوز لهما ابدال ذلك بخير منه
٢٥٣	ابدال ما وقف للغلة للمصلحة وابدال الهدى والاضحية
٢٥٤	سئل عمن أوقف وقفا يحصل على الجيران ضرر به هل تجوز المناقلة به
٢٥٤	سئل عن حوض سبيل وعليه وقف اصطبل وقد باعه الناظر ولم يشتر بثمنه شيئا من مدة
٢٥٥	سئل عن قرية بها عدة مساجد قد خرب بعضها لا تقام الصلاة الا في واحد منها وعليها وقف هل تجوز عمارة الخرب واقامة الجماعة في مسجد ثان وهل يحل اغلاقها
٢٥٥	يجب ترتيب الامام عند الحاجة
٢٥٥	إذا كفى المسجد أهل البقعة وكانوا قريبين منه لم يشرع تفريقهم
٢٥٥	سئل عن وقف على جماعة توفي بعضهم وله شقيق وولد فشهد قوم أنه يخص الولد دون الأخ الخ .
٢٥٥	الشهادة في الوقف وفسي الارث بالاستحقاق لا تقبل وكذلك بطهارة الماء أو نجاسته
٢٥٦	سئل عن وقف على رجل ثم على أولاده فاقسمه الفلاحون الخ .
٢٥٦	لا تصح قسمة رقبة الوقف على جهة واحدة وتصح قسمة منافعه

- ٢٥٦ سئل عن بيعة ولها وقف وانقرض النصارى بتلك القرية واسلم من بقى منهم فهل يجوز أن تتخذ مسجدا .
- ٢٥٧ سئل عن مسجد مجاور كنيسة مغلقة قد سقط بعض جدرانها على باب المسجد هل تهدم
- ٢٥٦ ، ٢٥٧ لا تترك الكنائس فيما فتح عنوة
- ٢٥٧ سئل عن مسجد ليس له وقف وبجواره ساحة هل تعمل سكنا للامام
- ٢٥٨ سئل عن من هو في مسجد يأكل وقفه ولا يقوم بمصالحه وللواقف اولاد محتاجون فهل لهم تغييره واقامة غيره وأخذ الفائض
- ٢٥٨ هذا الفائض يصرف في مساجد آخر وفي المستحقين للصدقة من أقارب الميت وجيران المسجد
- ٢٥٨ سئل هل يجوز أن يبنى خارج المسجد من ريع الوقف مسكنا ليأوى فيه القائمون بمصالحه
- ٢٥٩ سئل عن مسجد أعلاه طبقة وهو عتيق والطبقة لم ينتفع بها أحد وبقاؤها ضرر عليه فهل تنقض
- ٢٥٩ سئل عن رجل استأجر أرضا موقوفة وبنى عليها ثم أوقفه وشرط أن لا يعطى الأجرة الموقوفة من ريع وقفه عليها فهل ينقض حكم الحاكم بصحة ذلك
- ٢٦٠ سئل عن وقف على الفقراء وفيه أشجار ثمرها قليل فهل تقطع ويشترى بثمنها ملك يغل بأكثر الخ .
- ٢٦٠ للناظر تغيير صورة الوقف الى أصلح ولا يقسم ثمنها
- ٢٦١ على الناظر أن يعمل ما يقدر عليه ويستحق ما يقابل عمله وله أن يأخذ على فقره
- ٢٦١ سئل عن تغيير صورة بناء الوقف للمصلحة
- ٢٦١ ما خرج عن حدود الوقف الى طريق المسلمين والى الجيران أزيل وان خرج الى ملك الغير فان اذن والا أزيل
- ٢٦٢ سئل عن ناصب على أرض وقف على أن للوقف ثلثي الشجر وللعامل الثلث فهل للنظار بيع نصيب الوقف من الشجر
- ٢٦٢ سئل عن امرأة وقفت على ولديها دكاكين ودارا فتحيل بعض اقاربها على بيعها الخ .

صفحة	الموضوع
٢٦٢	لا يباع الوقف الذى يحصل به المقصود واذا بيع لم يصح وقف مشترية ولا يجوز صرفه الى غير مصرفه
٢٦٣	سئل عن رجل بنى حائطا فى مقبرة المسلمين لدفن مواته
٢٦٣	سئل عن حمام أكثرها وقف على الفقراء وأن انسانا اشترى منها نصيبا وعطل الحمام وضار فهل تلزمه العمارة معهم
٢٦٤	سئل عن قناة سبيل لها فايض وقريب منها قناة ظاهرة فهل يجوز أن يساق ذلك اليها باذن ولى الأمر
٢٦٥	سئل عن الوقف الذى اتلفه متلف هل يشتري بعوضه ما يقوم مقامه
٢٦٥	هل تضمن أم الولد باليد • ضمان اليد
٢٦٥	الوقف مضمون بالاتلاف ومضمون باليد
٢٦٦	لا يشترط أن يكون الوقف فى الدرب أو البلد الذى فيه الوقف الأول الا اذا كان أصلح
٢٦٦	اذا خرب المكان نقل المسجد الى قرية أخرى
٢٦٦	اذا خرب المسجد عمر بثمانه مسجد آخر فى قرية أخرى اذا لم يحتج اليه فى الأولى
٢٦٧	اذا كان الوقف لمعينين وهو فى بلدهم أصلح فهو أولى
٢٦٧	اذا كان الفرس حبيسا ببعض الثغور وبيع فأين يكون بدله
٢٦٧	اذا وقف المنقول على ذرية رجل بعينهم جاز نقله حيث كانوا بخلاف ما وقف على أهل بلد بعينه

باب الرية والعطية

٢٦٩	سئل عن الصدقة والهدية أيهما أفضل
٢٦٩	تعريف كل من الصدقة والهدية
٢٧٠	سئل عمن وهب أو أباح لرجل شيئا مجهولا
٢٧٠ ، ٢٧١	عقود المعاوضة تلزم قبل القبض والتبرعات لا تلزم الا بالقبض على خلاف فى ذلك
٢٧١	سئل عن امرأة وهبت لزوجها كتابها ولم يكن لها سوى أخوة فهل لهم أن يمنعوها

- ٢٧٢ سئل عن امرأة لها أولاد غير أشقاء فخصصت بعض الأولاد بحصة
ثم توفيت وهي مقيمة بالمكان الذي تصدقت به ؟ هل تبطل
- ٢٧٢ - ٢٧٥ وقال فصل وأما العقود التي يشترط القبض في لزومها
واستقرارها
- ٢٧٢ - ٢٧٥ صفة قبض المشاع اذا وهب أو وقف أو تصدق به أو رهن
٢٧٤ اذا تساكنا في الدار بعد اقباض النصيب المشاع لم تنتقض الهبة
- ٢٧٥ سئل عمن وهب ريع مكان فتبين أقل من ذلك هل تبطل الهبة
- ٢٧٦ ، ٢٧٧ سئل عن رجل له بنتان ومطلقة حامل وكتب لا بنتيه ألفى دينار
وأربع أملاك ثم بعد ذلك ولد للمطلقة ذكر ولم يكتب له شيئا ثم
توفى فهل يفسخ ما كتب للبنات
- ٢٧٦ « انى لا أشهد على جور » « أشهد على هذا غيرى »
- ٢٧٧ - ٢٧٩ سئل عن رجل له جارية فاذن لولده أن يستمتع ويطأها هل
يكون تمليكا وهل يكون ولده حرا وأمه أم ولد
- ٢٧٧ لا تعتبر الصيغة في العقود
- ٢٧٨ لو قدر أن الأب لم يصدر منه تمليك واعتقد الابن انه ملكها فولده
حر ويلحقه نسبه ولا حد عليه
- ٢٧٩ اذا اعتقد الابن انه لم يملكها ولكن وطئها بالاذن
- ٢٧٩ من وطئ أمة غيره باذنه هل يملكها بالقيمة وتصير أم ولد وولده
حر ؟
- ٢٧٩ اذا وطئ المرتهن الأمة المرهونة باذن الراهن هل يكون ولده حرا
عليه قيمة الولد والمهر
- ٢٨٠ كل موضع لا تصير فيه الأمة أم ولد فانه يجوز بيعها
- ٢٨٠ سئل عن امرأة تصدقت على ولدها في حال صحتها بحصة من
كل ما تحتل القسمة ثم ماتت ثم تصدق بجميع ما تصدقت به
والدته على ولده فهل للورثة ابطال الحكم بذلك
- ٢٨٠ اذا لم تخرج الصدقة عن يده بطلت
- ٢٨١ سئل عن دار لرجل وأنه تصدق منها بالنصف والربع على ولده
لصلبه والباقي على أخته ثم توفى ولده ثم أن المتصدق تصدق
بجميع الدار على ابنته فهل يبطل ما تصدق به على أخته

الموضوع	صفحة
سئل عن امرأة ماتت ولها أب وزوج وقد أخذ أبوها القماش ولم يعط الورثة شيئا	٢٨٢
سئل هل لمن أهدى كلب صيد فأهدى للمهدي عوضا أكل هذه الهدية	٢٨٢
سئل عما اذا وهب لانسان شيئا ثم رجع فيه	٢٨٣
سئل عن الرجل يهب شيئا ثم يرجع في هبته	٢٨٣
سئل عن وهب لابنه هبة ثم تصرف فيها وأدعى أنه ملكة فهل هذا رجوع	٢٨٤
سئل عن وهب فرسا ثم طلب أجرتها هل له ذلك	٢٨٤
سئل عن قدم أمير مملوكا على سبيل التعويض ثم مات الأمير فهل له الرجوع وان تلف	٢٨٥
سئل عن رجل أهدى الأمير هدية لطلب حاجة فهل يجوز قبول هذه الهدية	٢٨٥ - ٢٨٨
الرشوة • لا يا ثم الراشي اذا كانت لكف مظلمة أو اعطاء الحق الواجب	٢٨٦
« لعن الله الراشي والمرتشى »	٢٨٦
لا يجوز للشافع قبول الهدية ويجوز للمهدي اذا لم يحصل على حقه الا بذلك	٢٨٦ : ٢٨٧
مفاسد أخذ الرشوة وقبول الشافع ونحوه الهدية • واجب الشافع لا يقبل مسموع الكلام الضيافة الزائدة عن الضيافة الشرعية	٢٨٧ ، ٢٨٨
سئل عن رجل قدم لبعض الأكابر غلاما فلم يعط شيئا وتزوج وجاءه أولاد وتوفى فهل أولاده أحرار	٢٨٩
سئل عن رجل اشترى عبدا ووهبه شيئا ثم تبين أنه كان حرا فهل له الرجوع	٢٩٠
سئل عن رجل طلق زوجته وصالحها وكتب لها دينارين فقال هيبنى الدينار فوهبته ثم طلقها فهل له الرجوع	٢٩٠
سئل عن رجل وهب لزوجته ألف درهم وكتب عليه بها صحة ولم يقبضها شيئا وماتت وقد طالبه ورثتها بالمبلغ فهل له أن يرجع في الهدية	٢٩١
سئل عن رجل عليه دين وله مال يستغرقه الدين وأوهب في مرض موته منه فهل لأهل الدين استرجاعه	٢٩٢

الموضوع	صفحة
سئل عن رجل مات وخلف ولدين وبنتا وزوجة وقسم الميراث ثم ان اختا لها قدمت فخافت من القطيعة فأبرأت أختها من الميراث فحلف الزوج أنها لا تتحصل بأختها فهل لها الرجوع فيما وهبته	٢٩٢
سئل عن امرأة لها على زوجها صداق فلما حضرته الوفاة أشهدت على براءته	٢٩٣
إذا أقرت في مرضها بعض أولاده على بعض	٢٩٤
سئل عن رجل فضل بعض أولاده على بعض	٢٩٤
سئل عمن أعطى بعض أولاده شيئا ولم يعط الآخر لكون الأول طائعا	٢٩٥
إذا حلف ان لا يكلم أباه كفر عن يمينه	٢٩٦
كل ما كان من إيمان المسلمين ففيه الكفارة وما ليس منها فلا كفارة فيه	٢٩٦
سئل عن رجل له أولاد ذكور وأناث فنحل البنات دون الذكور قبل وفاته	٢٩٦
إذا اقبضهم في صحته ففيه قولان	٢٩٦
سئل عن رجل ترك أولادا وتزوج الاناث قبل موت أبيهم فأخذوا الجهاز جملة كثيرة ولم يرث الذكور الا شيئا يسيرا فهل يتحصون في الميراث والذي معهم	٢٩٧
سئل عن رجل وهب لأولاده ممالك فهل الأفضل استرجاعهم وعتقهم أو تركهم في يد الأولاد	٢٩٨
سئل عن رجل توفيت زوجته وخلفت أولادا فهل له أن يشتري من مال الأولاد جارية يطؤها وتخدمهم	٢٩٩
سئل عن امرأة أعطتها زوجها حقوقها في حال حياته ولها منه أولاد وأعطائها مبلغا عن صداقها لتنتفع به وأولادها فإذا ادعى عليها أحد وأراد أن يحلفها هل يجوز لها أن تحلف	٢٩٩
سئل عن رجل تصدق على ولده بصدقة ونزلها في كتاب زوجته وقد ضعف حال الوالد وجفاه الولد فهل له الرجوع في هبته	٣٠٠
سئل عن رجل أعطى أولاده الكبار شيئا ثم أعطى لأولاده الصغار نظيره ثم قال اشتروا بالريع ملكا أرقفوه على الجميع فهل يكون رجوعا	٣٠٠
سئل عمن وهب لابنته مصاغًا وحلف بالطلاق أن لا يأخذ شيئا واحتاج فهل له أن يرجع ويحنث ولو طابت نفسها	٣٠١

- ٣٠٢ سئل عن رجل ماتت والدته فاراد والده أن يزوجه شرط أن يملكه ما ورثه عن والدته فملكه وتصديق عليه بالربع ثم مرض والده مرضاً غيب عقله فرجع عما تصديق وأوقفه على زوجته وأولاده الآخرين
- ٣٠٣ سئل عن رجل سرق له مبلغ فظن أن أحد أولاده أخذه فصار يدعو عليه وهجره فهل يؤجر الولد
- ٣٠٤ سئل عن رجل خلف شيئاً من الدنيا فوجد أولاده بيد أمهم مالا فادعت أن أباهم اعطاها الثلث في مرض موته فأخذوا المال منها
- ٣٠٥ سئل عمن قال يدفع هذا المال الى يتامى فلان في مرض موته ولم يعلم أهذا اقرار أم وصية

كتاب الوصايا

- ٣٠٥ سئل عن مودع مرض مودعه فقال فلان الاسير يجي ما يقدر على شيء وقصده بذلك أن يكون موصداً له فاذا خرج من الثلث هل يصرف في مصالح الاسير
- ٣٠٦ تنفذ الوصية بكل لفظ يدل على ذلك
- ٣٠٦ سئل عن رجل ذكر في وصيته ان في ذمته لزوجته مائة درهم ولم تعلم أن لها في ذمته شيئاً فهل يحل لها وتحلف
- ٣٠٧ سئل عن امرأة اعتقت جارية وكتبت لها أموالها ولم تزل تحت يدها الى حال وفاتها فهل يصح تملكها للجارية
- ٣٠٧ لا يلزم عقد الهبة بدون القبض . هبة التلجئة باطلة
- ٣٠٧ لا يلزم عقد الهبة بدون القبض
- ٣٠٧ سئل عمن شهد على ابيه أن عنده (٣٠٠) في حجة عن فلانه فقال الورثة لا يخرج الا بثلاثها فقال المشهود عليه أمي تبرع بها
- ٣٠٨ سئل عن رجل تصديق على ابنته لصلبه وأسند وصيته لرجل فأجره مدة ثلاثين سنة وقد توفي الوصي المذكور ولم ترضى الموصى عليها باجارة الوصي لكونه أجر ذلك بدون أجره المثل

الموضوع	صفحة
سئل عن رجل أوصى لأولاده بسهام مختلفة وأشهد عليه عند وفاته بذلك فهل تنفذ الوصية	٣٠٨
سئل عن رجل له زرع ونخل فقال عند موته انفقوا من ثلثي على الفقراء والمساكين الى أن يولد لولدي ولد فيكون لهم تصح الوصية بالمعذور للمعذور	٣٠٩
سئل عن رجل أوصى لأولاده الذكور بشيء دون الاناث	٣٠٩
على المفضل أن يرد الفضل في حياة الظالم وبعد موته	٣١٠
سئل عن امرأة وصت لطفلة تحت نظر أبيها بمبلغ من مالها وتوفيت الموصية وقبل لها والدها فتوقف الحاكم عن ذلك لتعذر حلف الطفلة فهل يحلف والدها	٣١٠
إذا ثبت لمجنون أو صبي حق على غائب حكم به ولو لم يحلف وليه	٣١٠
لا يحلف الموصي له ، الوصية للحمل	٣١١
سئل عن امرأة وصت وصايا في حال مرضها ولزوجها وأختها ثم وضعت ولدا ثم توفيت فهل تبطل الوصية	٣١١
سئل عن امرأة لم يكن لها وارث الا ابن أخت لأم وقد أوصت بأكثر من الثلث فهل تنفذ	٣١٢
سئل عن رجل مات وخلف ستة أولاد ذكور وابن ابن وبنت ابن وصى لابن ابنه بمثل نصيب أولاده ولبنت ابنه بثلث ما بقي من الثلث فكم لكل واحد	٣١٢
سئل عن رجل توفي وله مال كثير ولد صغير وأوصى في حال مرضه أن يباع فرسه الفلاني ويعطى ثمنه كله لمن يحج عنه حجة الاسلام	٣١٣
سئل عن رجل خلف أولادا وأوصى لأخته كل يوم بدرهم فأعطيت حتى نفذ المال وبقي عقار مغله كل سنة ستمائة درهم فهل تعطى ذلك أو درهما كل يوم	٣١٣
سئل عن امرأة توفيت وخلفت اباهما وعمها وجدتها وأوصت لزوجها في مرض موتها بالنصف ولعمها بالنصف ولم توص لأبيها وجدتها بشيء	٣١٤
سئل عن امرأة أوصت قبل موتها بحج وقراءة وصدقة فهل تنفذ	٣١٥

الموضوع	صفحة
سئل عن رجل أوصى زوجته عند موتها أن لا تهب شيئا لمن يقرأ القرآن ويهدي له وقد أرادت أن تفعل ما نهاها عنه فهل يجوز صدقتها بما تريد الاستئجار به أولى لميتها وعلى الفقراء القراءة ليستغنوا عن التآكل بالقراءة	٣١٥
سئل عن مسجد لرجل وعليه وقف والوقف عليه حكر وأوصى أن يخرج من الثلث ويشترى الحكر فتعذر شراءه فهل اذا أعطى الوصى أيتام الموصى من الثلث يأثم	٣١٦ ، ٣١٧
اذا قال بيعوا غلامي من زيد وتصدقوا بثلثه فأمتنع زيد من شرائه بيع من غيره	٣١٧
الوصية بشراء معين والتصدق به لوقف كالوصية ببيع معين والتصدق بثلثه	٣١٧
اذا أوصى أو نذر عتق معين فمات لم يرقم غيره مقامه	٣١٧
اذا أوصى أن يحج عنه فلان بكذا فأمتنع	٣١٧
سئل عن رجل أوصى مرضى موته بأن يباع شراب في حانوت العطر قيمته (١٥٠) يضاف ذلك الى ثلاثمائة من ماله يشتري بذلك عقارا ويوقف	٣١٨
اذا أعطى كل انسانا شيئا معيناً بقدر حقه أو بعض حقه	٣١٨

باب الموصى اليه

سئل عن وصى على أيتام لهم دار فباعها قبل أن ينظرها وقبض الثمن ثم زيد فيها هل له أن يقبل الزيادة	٣١٩
سئل عن رجل قال لوصيه من أدعى بعد موتى علي شيئا فحلفه وأعطه بلا بينة فهل يجب ذلك على الوصى ولو لم يخرج من الثلث	٣١٩ - ٣٢١
اذا وصى لمعين اذا فعل فعلا أو وصى لمطلق موصوف جاز	٣٢٠
الوصية بمجهول والاقرار به جائز	٣٢٠
هل رد اليمين كالاقرار أو البينة	٣٢٠
اذا علم أن عليه حقا وشك في أدائه لم يحلف	٣٢١

الموضوع	صفحة
إذا كان عليه حق لا يعلم عين صاحبه	٣٢١
إذا ادعى بأمر لا يعلم ثبوته ولا انتفائه لم يحلف على نفيه يمين بت	٣٢١
سئل عن وصى على أولاد أخيه الخ .	٣٢٢
إذا اختلط مال اليتامى بغيره	٣٢٢
سئل عن وصى على مال يتيم قارض فيه مدة سنين فربح فهل يحل للوصى أخذ شيء من الربح	٣٢٢
سئل عن وصى تحت يده أيتام أطفال ووالدتهم حامل فهل تأخذ المرأة صداقها وتأكل هي وأطفالها وخدامهم المال قبل الوضع (وان تخالطوهم فاخوانكم)	٣٢٣
سئل عن يتيمة حضر من يرغب فى تزويجها ولها أملاك فهل للوصى أن يبيع منها ما يجهزها به	٣٢٤
سئل عن وصى على أختيه وقد رشدتا هل يحتاج اثبات رشدهما عند الحاكم	٣٢٤
سئل عن وصى قضى ديناً عن الموصى بغير ثبوت عند الحاكم وعوض عن الغائب بدون قيمة المثل فهل للورثة الفسخ ما ينبغى أن يستند اليه الوصى فى التصرف	٣٢٥
سئل عن نصرانى توفى وخلف تركة وأوصى وصيته وظهرت عليه ديون هل للوصى قضاؤها بغير ثبوت على يد الحاكم	٣٢٥
إذا كان الميت يكتب ماله وما عليه أو له كاتب معروف الخط عمل بسه	٣٢٦
اقرار الوكيل فيما وكل فيه بلفظه أو خطه المعتبر مقبول على صاحب الدين اليمين بالاستحقاق أو نفي البراءة	٣٢٦
سئل عن الوصى ونحوه إذا كان ماله مشتركاً بينه وبين وصى عليه وللموصى فيه نصيب وباع الشركاء انصبائهم للوصى واحتاج الولي أن يبيع نصيب اليتيم معهم فهل له الشراء	٣٢٦
سئل عن وصى يتيم وهو يتجر له ولنفسه بماله فأشترى لليتيم صنفاً ثم باعه واشترى له بثمنه ثم بعد ذلك اشترى المذكور ومات ولم يعين هل هو لأحدهما أو لهما	٣٢٧

الموضوع	صفحة
سئل عن أيتام تحت الحجر ولهم وصى وكفيل ولأمهم زوج أجنبي فهل له عليهم حكم	٣٢٨
لا حضانة للام المزوجة بأجنبي	٣٢٨
سئل عن رجل حضرته الوفاة فأوصى أن نصف هذه الدار للحرم ونصفها لمعتوقى ولم يكن له وارث سوى ابن أستاذه فباع ابن أستاذه الدار	٣٢٨
إذا حجد الورثة الوصية حلقوا	٣٢٨
سئل عن رجل تحت الحجر وتوفى الوصى فوضع ولده يده على مال المحجور عليه وأدعى أن أباه أقبض مال المحجور عليه لمن لا يستحق الاقباض ثم أن القابض أقبضه اليتيم فهل لليتيم محاسبة الولد وهل تقبل شهادة الولد على اليتيم وهل له الرجوع على الوصى	٣٢٩
تبرأ ذمة كل غاصب إذا وصل المال الى مستحقه	٣٣٠
سئل عن وصى تحت يده مال لايتام هل يخلط طعامه بطعامهم	٣٣٠
سئل عن أيتام تحت يد وصى ولهم أخ من أم فباع الوصى حقه على اخوته خوفا من الاستهدام	٣٣١
سئل عن رجل له جارية وله منها أولاد وأودع عند انسان دراهم وقال ان مت تعطيها الدراهم فأخذت منه بعضها وطلب أولادها منها الدراهم وطلبوا الوصى بجملة المال وأدعوا انما أعطتهم ليس من الدراهم هل القول قولها	٣٣٢
الوصية لأم الولد صحيحة اذا خرجت من الثلث	٣٣٢
سئل عن وصى نزل عن وصيته وسلم المال للحاكم وطلب من الحاكم أن يكون التسليم فى محضر هل يجب على الحاكم	٣٣٣
سئل عن رجل وصى لرجلين على ولده ثم انهما اجتهدا فى ثبوت الوصية فهل لهم أخذ ما أنفقوه على اثباتها	٣٣٣

كتاب الفرائض

الموضوع	صفحة
سئل عن رجل توفي صاحب له في الجهاد فجمع تركته في ثلاث سنين بعد تعب هل يجب له أجرة	٣٣٤
سئل عن امرأة توفي زوجها وخلف أولادا ولم يعط الزوجية صداقها ولا الغرماء	٣٣٥
سئل عن امرأة ماتت وخلفت زوجا وأبوين وقد أخذ الأب التركة كلها وأدعى أنها غير رشيدة	٣٣٥
سئل عن امرأة ماتت عن أبوين وزوج وأربعة أولاد واثنين فاشهد الزوج على أن نصيب سنة لأبوي زوجته والأدهما فما يخص كل واحد	٣٣٦
سئل عن امرأة ماتت ولها زوج وجدة وأخوة أشقاء وابن	٣٣٦
سئل عن امرأة توفيت وخلفت زوجا وابنتين ووالدتها وأختين أشقاء	٣٣٧
سئل عن امرأة ماتت وخلفت زوجا وأما وشقيقة وأختا لأب وأخا وأختا لأم	٣٣٧
سئل عن امرأة ماتت وخلفت زوجا وبنتا وأما وأختا لأم	٣٣٨
٣٣٨ - ٣٥٧ وقال رحمه الله فصل والمقصود أن النصوص شاملة لجميع الأحكام ونحن نبين ذلك في مسائل الفرائض التي هي أشكال الأشياء وأدقها	
٣٣٨ - ٣٤٢ الثلث يختص به ولد الأم في الشركة	
٣٣٩ - ٣٤٢ نقد كلام العنبري حيث قال : القياس ما قال علي والاستحسان ما قال زيد الخ	
٣٣٩ ، ٣٤٥ (فهم شركاء في الثلث) (وان كان رجل يورث كلاله) الآية	
٣٤٠ قولهم ان أباه كان حمارا	
٣٤١ ابنا عم أحدهما أخ لأم	
٣٤٢ « أفرضكم زيد » ضعيف . الجدة يحجب الاخوة	
٣٤٣ - ٣٤٥ « العمريتان » اذا ورثه من دون الأب كالجد والأخ	

الموضوع	صفحة
(ولكل واحد منهما السدس)	٣٣٤
(وورثه أبواه فلأمه الثلث)	٣٤٥
٣٤٦ - ٣٤٩ فصل فى ميراث الأخوات مع البنات عصبية	
٣٤٦ ، ٣٤٧ (فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد)	
٣٤٧ ، ٣٤٨ « فما بقى فلأولى رجل ذكر »	
٣٤٩ « الحقوا الفرائض بأهلها » خص منه المعتقة والملاعنة والمملوكة	
٣٤٩ - ٣٥٢ فصل فى ميراث البنات	
٣٤٩ (يوصيكم الله فى أولادكم) الآيات	
٣٥٢ ، ٣٥٣ فصل فى ميراث الجدة واجداد	
٣٥٤ قولهم من أولى بشخص وارث سقط به باطل	
٣٥٤ ، ٣٥٥ بنات الابن مع البنت والأخوات لأب مع أخت الأبوين	
٣٥٥ اذا استكملت البنات الثلثين ووجد لبنت الابن عاصب لها ورثت	
٣٥٥ أخت الأب مع أخيها اذا استكمل البنات الثلثين	
٣٥٦ فصل فىمن عمى موتهم • والمفقود	
٣٥٧ سئل عن رجل توفى وله عم شقيق وله أخت من أبيه	
٣٥٧ سئل عن امرأة ماتت وخلفت بنتا وأخا من أمها وابن عم	
٣٥٧ سئل عن امرأة ماتت عن زوج وأب وأم وولدين ثم بعد وفاتها	
توفى والدها وترك أباه وأخته وجدته وجدته	
٥٨ سئل عن رجل له أولاد وكسب جارية وأولدها واعتقها وتزوجت	
ورزقت أولادا فتوفى الشخص فخص ابنه الذى من الجارية دارا	
فهل يخص اخوته من أمه شئ مع اخوته لأبيه	
٣٥٨ سئل امرأة خلفت زوجا وابن أخت	
٣٥٩ نزاع العلماء فى ميراث ذوى الأرحام	
٣٥٩ سئل عن رجل مات وترك زوجة وأختا لأبوين وثلاث بنات أخ	
لأبويه	
٣٦٠ سئل عن رجل مات وخلف بنتين وله أولاد أخ من أبيه وابن عم	
وبنت عم وأخ من أمه ليس من أولاد أعمامه فمن يأخذ المال ومن	
يحضن البنت	

صفحة	الموضوع
٣٦٠	سئل غمى ترك ابنتين وعمه أخا أبيه من أمه
٣٦١	سئل عن رجل توفى وخلف أخا له وأختين شقيقتين وبنتين وزجه
٣٦١	سئل عن رجل له خالة هل يرثها
٣٦١	سئل عن رجل كانت له بنت عم وابن عم فتوفيت بنت العم وتركته بنتا ثم توفى ابن العم فترك ولدين ثم توفيت البنت وترك أولاد عم
٣٦٢	سئل عن رجل خلف زوجة وثلاثة أولاد ذكور منها ثم مات أحدهم وخلف أمه وأخويه ثم مات الآخر وخلف أمه وأخاه ثم مات الثالث وخلف أمه وابنا له
٣٦٣	سئل عن رجلين أخوة لأب وكانت أمهما أم ولد الخ فهل الميراث لابن عمه من الأب أو لاخته أبيه من الأم
٣٦٣	ينبغي للميت أن يوصى لقربائه الذين لا يرثونه
٣٦٣	سئل عن رجل توفى وخلف ابنين وبنتين وزوجة وابن أخ فتوفى الابنان وأخذت الزوجة ما خصها وتزوجت وحبلت فأراد بقية الورثة القسمة
٣٦٤	ينبغي لزوج المرأة أن يكف عن وطئها من حين موت هذا
٣٦٤	سئل عن يتيم له موجود تحت أمين الحكم وإن عمه تعمد قتله فما يجب عليه وما حكم ميراثه من وقف وغيره وله والد وأخ من أمه وجدته لأمه وأولاد القاتل
٣٦٥	دم المقتول لورثته • وإذا اختلوا فأرادت الأم أمرا وأراد ابن العم أمرا
٣٦٥	هل يقتل ابن العم أباه ؟ إذا عفا بعض مستحقى القود سقط.
٣٦٥	له أن يأخذ الدية بغير رضا القاتل
٣٦٦	إذا سقط القود عن قاتل العمد ضرب مائة وحبس سنة
٣٦٧	سئل عن قوله
	جدتي أمه وأبى جده وأنا عمة له وهو خالي

- ٣٦٧ وسئل عن قوله
ما بال أقوام غدروا قدماء ميتهم
فأصبحوا يقسمون المال والحللا
فقلت امرأة من غير عترتهم
الا أخبركم أعجوبة مثلاً
فى البطن متى جنين دام يشكركم
فأخروا القسم حتى تعرفوا الحمل
فان يكن ذكراً لم يعط خردلة
وان يكن أنثى غيره فقد فضلا الخ .
- ٣٦٨ سئل عن امرأة لرجل مريض طلب منها شرباً فأبطأت فقال .
أنت طالق ثلاثاً فهل يقع الطلاق وترثه
- ٣٦٨ سئل عن رجل طلق زوجته طلقة واحدة قبل الدخول بها فى
مرضه الذى مات فيه هل ترثه
- ٣٦٩ سئل عن رجل زوج ابنته فمرض الزوج فطلقها قبل موته بثلاثة
أيام ليمنعها الميراث فهل يقع الطلاق وترث وما عدتها وهل يكمل
لها المهر
- ٣٧١ سئل عن رجل تزوج بامرأتين احدهما مسلمة والأخرى كتابية ثم
قال احداكما طالق ومات فلمن التركة ومن تعتد
- ٣٧٣ سئل عن رجل توفى وخلف مستولدة له ثم بغد ذلك توفيت
المستولدة وخلفت ولداً ذكراً وبنتين فهل للبنات ولاء وارث مع
الذكر
- ٣٧٤ وسئل عن رجل له جارية وله ولد فزنى بالجارية وهى تزنى مع
غيره فجاءت بولد ونسبته الى ولده فاستلحقه فهل يرث
- ٣٧٤ سئل عمن له والدة ولها جارية فواقعها بغير اذن والدته فحملت
منه فولدت غلاماً وملكها ويريد أن يبيع ولده من الزنا
- ٣٧٥ سئل عن رجل أعطى لجاريته من صداقها جارية فأعتقتها ثم بعد
مدة وطء الجارية فولدت ابناً وولدت زوجته بنتاً وتوفى فهل يرث
ابنها مع بنت زوجته

باب العتق

الموضوع	صفحة
سئل عن عتق ولد الزنا هل يجوز ويثاب المعتق	٣٧٦
سئل عن رجل قرشى تزوج بجارية مملوكة فاولدها ولدا هل يكون الولد حرا	٣٧٦ - ٣٨٣
جواز استرقاق العرب والعجم	٣٧٦
سبى هو اذن ومكاتبة جوية	٣٧٧
اذا سبيت واسترقت بدون زوجها جاز وطؤها وان سبيت معه ففيه خلاف	٣٨٠
قتال الرسول لأهل الكتاب	٣٨٠
سبب الاسترقاق هو الكفر مع المحاربة كل ما أباح المقاتلة أباح السبى	٣٨٠
تعليل أبى حنيفة لقوله بعدم استرقاقهم وجواب من نازعه	٣٨٠ ، ٣٨٢
من تؤخذ منه الجزية ومن لا تؤخذ منه	٣٨١
هل يسترق الرقيق الوثنى	٣٨٢
الجواب عن الأثر المذكور عن عمر ليس على عربى رق	٣٨١ ، ٣٨٢
نكاح الحر للملوكة لا يجوز الا بشرطين	٣٨٣
اذا وطئ الأمة بزنا واذا وطئها بنكاح يعتقها حرة أو استبرأها فوطئها يظنها مملوكة فهل ولده حر	٣٨٣
سئل عن رجل له مملوك هرب ثم رجع فقتل نفسه هل ياثم سيده وهل يصلى عليه	٣٨٣
سئل عن ممالكك ضمنوا رجلا وكانوا لانسان نجس يمنعهم من فعل أمر الله به ويكرههم على فعل ما نهى عنه الخ . فهل يجوز ابقهم	٣٨٥
العبد اذا هاجر من أرض الحرب فهو حر	٣٨٥
سئل عن نائب أخذ من مال مخدمه مبلغا واشترى به ممالك وأدعى انه اشتراها لمخدمه وهى باقية على ملكه ثم اعتقهم وأدعى انهم ممالك له وهو معسر هل يصح العتق	٣٨٦

